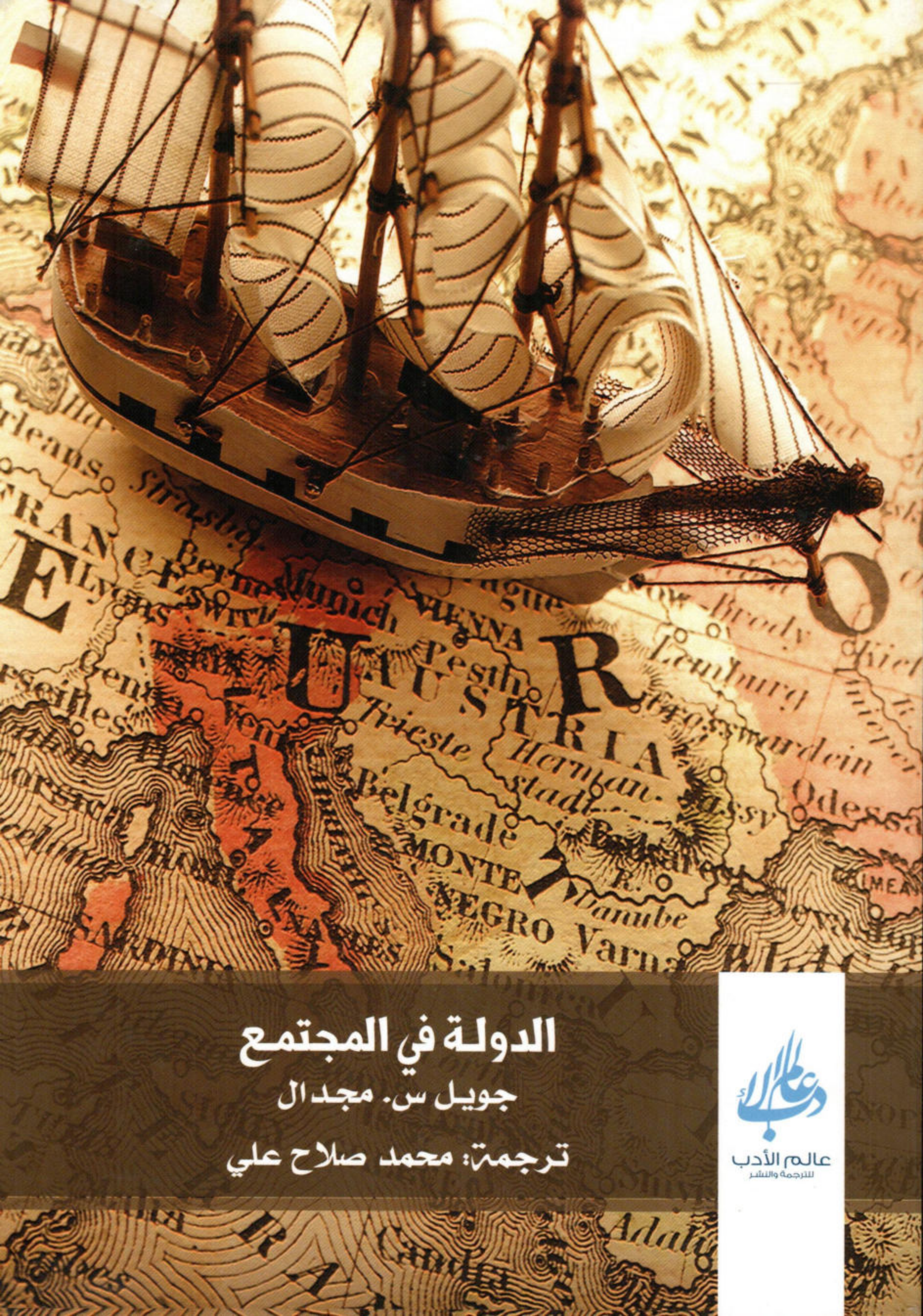


الدولة في المجتمع
جويل س. مجدال
ترجمة: محمد صلاح علي
عالم الأدب
للترجمة والنشر

الدولة في المجتمع


بسم الله الرحمن الرحيم

ترجمات

الدولة في المجتمع

دراسة كيف تحوّل الدول والمجتمعات وتشكّل بعضها بعضًا

جويل س. مجدال

ترجمة: محمد صلاح علي





الكتـــــــاب: الدولة في المجتمع
المؤلـــــــف: جويل س. مجدال
المترجـــــم: محمد صلاح علي

عدد الصفحات: ٣٧٦ صفحة
سنة الطباعــة: ٢٠١٨م
بلـد الطباعــة: بيروت/ لبنان
الطبعـــــــة: الأولى

عالم الأدب للبرمجيات والنشر والتوزيع
مؤسسة عربية تعتني بنشر النصوص المترجمة والعربية
في مجالات الثقافة العامة والأدب والعلوم الإنسانية



الهاتف: 00201099938159
البريد الإلكتروني: info@aalamaladab.com
الموقع: www.aalamaladab.com
القاهرة - جمهورية مصر العربية

Title: state in Society
Editor: Joel S. Migdal
Translator: Muhammad Salah

Pages: 376
Year: 2018
Printerd in: Beirut, Lebanon
Edition: 1

الفهرسة أثناء النشر - إعداد إدارة الشئون الفنية / دار الكتب المصرية:
مجدال، جويل
الدولة في المجتمع/ تأليف: جويل س. مجدال، ترجمة: محمد صلاح علي
القاهرة: عالم الأدب للبرمجيات والنشر والتوزيع، ٢٠١٧م
٣٧٦، ١٧×٢٤سم.
رقم الإيداع: ٢٠١٧/٢٦٢٢٨

ISBN: 978-977-6539-63-1







مُهدى حصرًا لأخواتي وإخوتي

آيالا ويودي

بينينا وميكي

ستيف ونانسي

من أجل حبهم ودعمهم اللامتناهي

المحتويات

مقدمة المترجم

لعل ما تشهده البلدان العربية منذ اندلاع الثورات فيها عام ٢٠١٠ من اضطرابات وأزمات ينبئنا عن أزمتها القديمة الحديثة؛ ألا وهي الدولة وعلاقتها بالمجتمع. فالدولة العربية الحديثة كانت تسعىٰ دومًا إلىٰ زيادة نفوذها علىٰ حساب المجتمع، والسيطرة علىٰ جميع مناحيه بشكل مستمر، كي تصبح هي المتحكمة حقيقةً فيه. وتمثل بعض الثورات العربية في أحد الرؤىٰ ردَ فعلٍ مجتمعي علىٰ قبضة الدولة الحديدية.

لكن لا يجب قصر هذه الحالة علىٰ البلدان العربية، ففي كل مكان اليوم توجد دولٌ تحاول تحديد سلوك الناس والتحكم فيهم بطريقةٍ أو بأخرىٰ. فنحن نعيش في عالم تحدده سلطة الدولة، بالإضافة إلىٰ أن العديد من أدبيات العلوم السياسية تتحدث عن توتر نظري أساسي بين مفهومي الدولة والمجتمع؛ بين طموح الدولة الحديثة بالذات إلىٰ السيطرة و«الاختراق» وبين طموح المجتمع بتكويناته المختلفة إلىٰ تحقيق مصالحه بحركة حرة وتقليل القيود المفروضة عليه إلىٰ حدها الأدنىٰ. ومن هنا تأتي أهمية ما يقدّمه جويل مجدال في هذا الكتاب «الدولة في المجتمع: دراسة كيف تحوّل وتشكل الدول والمجتمعات بعضها البعض»، وغيره من الدراسات التي عمِل عليها علىٰ مدار ثلاثة عقود.

أولًا؛ عن الكاتب: يعد جويل مجدال أحد أبرز الأكاديميين الغربيين في حقلي السياسات المقارنة والدراسات الدولية. حصل مجدال علىٰ درجتي الماجستير والدكتوراه في الفلسفة من جامعة هارفارد عامي ١٩٦٨ و١٩٧٢ علىٰ الترتيب، ثم عمِل بالتدريس في جامعة تل أبيب (١٩٧٢-١٩٧٥) وجامعة هارفارد

(١٩٧٥-١٩٨٠) وجامعة واشنطن (١٩٨٠ حتىٰ الآن). ويعد مجدال من الباحثين غزيري الإنتاج، إذ أصدر منذ عام ١٩٧٤ حتىٰ اليوم ما يزيد عن ثلاثين ورقة بحثية وخمسة عشر كتابًا.

تتنوع مساهمات جويل مجدال بين مجالات التنمية والسياسة الخارجية والدراسات اليهودية والدراسات ما بعد الكولونيالية، وتتركز النسبة الأكبر من دراساته في ميدان علاقات الدولة والمجتمع. وكانت أول مساهمة بحثية له في هذا المجال عام ١٩٧٨ بعنوان «الدولة والمجتمع في مجتمع بلا دولة» في كتاب «الفلسطينيون وصراع الشرق الأوسط» الذي نُشر في إسرائيل حيث كان يؤدي مجدال أول مهمة تدريسية له[١]. وأصدر في عام ١٩٨٠ كتابًا بعنوان «المجتمع الفلسطيني والسياسة»[٢]، وشارك عام ١٩٨٢ بورقة تحت عنوان «الاختراق الرأسمالي في القرن التاسع عشر: تشكيل ظروف نشأة أنماط جديدة من السيطرة الاجتماعية» في كتاب «السلطة والاحتجاج في الريف: دراسات في الاضطراب الريفي في آسيا وأوروبا وأمريكا اللاتينية»[٣] والتي كانت بداية دراسته النظرية بشكل موسع علىٰ بلدان العالم الثالث. وأصدر بعدها عام ١٩٨٥ دراسة بعنوان «نموذج لدراسة علاقات الدولة والمجتمع» في كتاب هوارد فياردا «اتجاهات جديدة في السياسات المقارنة»[٤]. وأصدر عام ١٩٨٨ كتابه الشهير المعنون بـ «مجتمعاتٌ قوية ودولٌ ضعيفة: علاقات الدولة والمجتمع وقدرات الدولة في

---

(1) "State and Society in a Society Without a State" in *The Palestinians and the Middle East Conflict*, ed. by Gabriel Ben-Dor (Ramat Gan, Israel: Turtledove, 1978).

(2) Palestinian Society and Politics. Princeton, N.J.: Princeton University Press, 1980.

(3) "Capitalist Penetration in the Nineteenth Century: Creating Conditions for New Patterns of Social Control" in *Power and Protest in the Countryside: Studies of Rural Unrest in Asia, Europe and Latin America*, ed. by Robert P. Weller and Scott E. Guggenheim (Durham, N.C.: Duke University Press, 1982).

(4) A Model of State-Society Relations" in *New Directions in Comparative Politics*, ed. by Howard J. Wiarda (Boulder: Westview Press, 1985)

العالم الثالث»[1]، وشارك بفصل تحت عنوان «تبلور الدولة والصراعات حول صنع القواعد: إسرائيل من منظور مقارن» في كتاب باروخ كيمرلنج «حدود النظام الإسرائيلي»[2]. وأصدر ورقة عام ١٩٩٠ بعنوان «الدولة في المجتمع: الصراع والتسويات في ساحات متعددة»[3]، وشارك بفصل عام ١٩٩٢ بعنوان «السلطة وقيود الدولة: الصراعات علىٰ السيطرة بين الدول والمجتمعات» في كتاب «الموجات والتشكلات والقيم في النظام العالمي»[4]. وفي ١٩٩٤ بدأ رسميًا ببلورة مقاربته الجديدة في النظر إلىٰ علاقات الدولة والمجتمع في فصلٍ بعنوان «الدولة في المجتمع: مقاربة للصراعات علىٰ السيطرة» في كتاب «سلطة الدولة والقوىٰ الاجتماعية: السيطرة والتحول في العالم الثالث»[5]. ثم قام عام ٢٠٠١ بجمع كل ما كتب عن هذه المقاربة في الكتاب الذي بين أيدينا تحت عنوان «الدولة في المجتمع: دراسة كيف تحوّل وتشكل الدول والمجتمعات بعضها البعض». وأصدر بعد ذلك كتابين مهمين تحت عنوان «الحدود والانتماء: الدول والمجتمعات في الصراع علىٰ تشكيل الهويات والممارسات اليومية» عام ٢٠٠٤، و«الرمال المتحركة: الولايات المتحدة في الشرق الأوسط» عام ٢٠١٤.

لعل علاقة جويل مجدال بإسرائيل تمثل أحد الجوانب المهمة في تعريفه.

---

(1) Strong Societies and Weak States: State-Society *Relations and State Capabilities in the Third World.* Princeton, N.J.: Princeton University Press, 1988.

(2) The Crystallization of the State and the Struggles over Rulemaking: Israel in Comparative Perspective," in *Boundaries of the Israeli System*, ed. by Baruch Kimmerling (Albany: SUNY Press, 1988).

(3) The State in Society: Struggle and Accommodations in Multiple Arenas," *States and Social Structures Newsletter*, No. 13 (Spring, 1990): 1-5.

(4) The Power and Limits of States: Struggles for Domination Between States and Societies" in Volker Bornschier and Peter Lengyel, eds., Waves, *Formations and Values in the World System*, World Society Studies Vol. 2 (New Brunswick, N.J.: Transaction Publishers, 1992).

(5) The State in Society: An Approach to Struggles for Domination," in Joel S. Migdal, Atul Kohli, Vivienne Shue, eds., State *Power and Social Forces: Domination and Transformation in the Third World* (Cambridge University Press, 1994).

فمجدال يهودي أمريكي، حصل علىٰ مؤهله الجامعي في نفس العام الذي رسّخت فيه إسرائيل أقدامها في العالم العربي بعد انتصارها في ١٩٦٧م. ومارس أول مهمة تدريسية له في إسرائيل في الفترة التي كانت تسيطر فيها علىٰ كل الأراضي التي تحصلت عليها في الحرب، واستطاع بالفعل زيارة جبهات القتال في حرب ١٩٧٣م والقيام بملاحظات ودراسات عدة. أصبح لمجدال اهتمام خاص بالقضية الفلسطينية وعلاقة إسرائيل بالفلسطينيين، وأصبح خبيرًا في الشئون الإسرائيلية الفلسطينية نتيجةً لدراسته المعمّقة لكل من المجتمعين الإسرائيلي والفلسطيني والعلاقات فيما بينهما.

يتلخص موقف جويل مجدال من القضية الفلسطينية في أنه يرىٰ لليهود الحق في إنشاء دولة إسرائيل، وأن أي محاولة للارتداد علىٰ ما تم في ١٩٤٨م تدخل في نطاق معاداة السامية[١]، مما جعله مرحبًا عام ١٩٦٧م بما قامت به إسرائيل. إلا أن دراسته المعمقة التي استمرت هناك لسنوات عدة جعلت موقفه يتحول تدريجيًا حتىٰ رفض ما سماه «الاحتلال» الإسرائيلي لأراضي الفلسطينيين عام ١٩٦٧م. ويتمثل رأيه حاليًا في إيمانه بضرورة بقاء دولة إسرائيل، مع رفض احتلالها لأراضي الفلسطينيين، واعتبار أن حل الدولتين هو الحل الوحيد للقضية.

وبناءً علىٰ هذا الرأي، أعلن جويل مجدال العديد من المواقف تجاه القضية الفلسطينية، كان أبرزها مشاركته في مظاهرة سلمية مناهضة لاحتلال قرىٰ الفلسطينيين في الخليل، وفي المقابل رفضه لحركة مقاطعة إسرائيل «المقاطعة وسحب الاستثمارات والعقوبات: Boycott, Divestment, Sanctions» لكونها غامضة الأهداف لدرجة تسمح بإنكار حق دولة إسرائيل في الوجود كليةً وليس مجرد رفض الاستيطان والاحتلال، ولاعتدائها علىٰ الحرية الأكاديمية بسبب دعوتها إلىٰ مقاطعة الأكاديميين الإسرائيليين، وللسماح بانضمام العديد من معادي

---

(١) مقالة كتبها مجدال في جريدة هآرتز الإسرائيلية تحت عنوان «لقد احتفلت بانتصار إسرائيل عام ١٩٦٧ باعتباري يهوديًا أمريكيًا، وأنا الآن أعارض الاحتلال» بتاريخ: ٢٠١٧/٦/١٠. تاريخ الدخول: ٢٠١٧/١١/١٩. يمكن الوصول إليها من خلال الرابط:

http://globalstudies.washington.edu/migdal/uncategorized/op-ed-israels-haaretz-joel-migdal-american-jew-celebrated-israels-1967-victory-now-im-protesting-occupation/

السامية إلىٰ صفوفها[1]. وبالطبع، يجب الإشارة إلىٰ اختلاف المترجم جذريًا مع هذا المواقف الذي يتخذها مجدال.

علىٰ الرغم من ذلك الإنتاج الغزير، ومن شهرة جويل مجدال بين باحثي العلوم السياسية في العالم العربي، وخاصةً من خلال مصفوفته الرباعية الشهيرة التي قدّمها لتصنيف تركيب المجتمعات تبعًا لمدىٰ قوة الدولة والمجتمع فيها -بين دولة قوية ومجتمع قوي، ودولة ضعيفة ومجتمع قوي، ودولة قوية ومجتمع ضعيف، ودولة ضعيفة ومجتمع ضعيف- إلا أنه لم تتم ترجمة أيٍ من أعماله إلىٰ العربية حتىٰ الآن إلا كتابًا واحدًا تحت عنوان «الفلسطينيون: صيرورة شعب» كان قد أصدره بالاشتراك مع عالم الاجتماع الاسرائيلي باروخ كيمرلنج[2].

ثانيًا؛ عن الكتاب: يمثل كتاب جويل مجدال «الدولة في المجتمع: دراسة كيف تحوّل وتشكّل الدول والمجتمعات بعضها البعض» ذروةَ عمله علىٰ مقاربته الخاصة لدراسة علاقة الدولة والمجتمع، والتي بدأ في بلورتها في ثمانينيات القرن الماضي. يتكوّن الكتاب من ثمانية أوراق بحثية كتبها مجدال في أوقات متباعدة، وأعاد صياغتها ليتم جمعها في كتاب واحد. يجمع بين هذه المقالات أنها تعيد النظر في العديد من الرؤىٰ السائدة في حقول العلوم السياسية المختلفة، وتعيد تعريف العديد من المفاهيم المستخدمة بكثرة.

وتمثل مقاربة «الدولة في المجتمع» نقلةً تحليلية متميزة تخرج بحقل السياسات المقارنة من الجدال العقيم حول استقلال الدولة وكفاءتها، إذ تركّز المقاربة اهتمامها علىٰ القوىٰ والشبكات والحركات الاجتماعية (التي لا تتطابق هنا مع مفهوم المجتمع المدني). وتمتاز المقاربة التي يقدّمها مجدال بإحاطة

---

(١) مقالة علىٰ مدونته بعنوان «هل يجب أن ندعم حركة المقاطعة BDS؟» بتاريخ: ٤ يونيو ٢٠١٤. تاريخ الدخول: ٢٠١٧/١١/١٩. يمكن الوصول إليها من خلال الرابط:

http://globalstudies.washington.edu/migdal/blog/should-we-support-bds/

(2) Palestinians: *The Making of a People* (with Baruch Kimmerling) (New York: The Free Press, 1993). Paperback edition, Harvard University Press, 1994.

(صدرت الترجمة العربية لمحمد حمزة غنايم عن المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية «مدار» عام ٢٠٠١، وطبعته الدار الأهلية للنشر والتوزيع في الأردن عام ٢٠٠٢).

واسعة بالعديد من مناطق العالم الثالث، وتنتقل بسلاسة بين مستويات عدة لتحليل ماهية الدولة؛ مستوياتٍ دولية ومحلية وإقليمية ونفسية فردية.

يمثل كتاب مجدال كذلك مراجعةً شاملة لحقل السياسات المقارنة الحديث من خلال عرضه لمراحل تطور مقاربته. إذ أنه انطلق في كتابة هذه المقالات من عدم رضاه عن أدبيات السياسات المقارنة وطريقة نظرها إلىٰ الدولة وعلاقتها بالمجتمع. فنجده يؤسس العديد من مقالاته علىٰ نقد الأدبيات السابقة في موضوع الفصل، وإعادة النظر في موضوعاتها واقتراح ما يساعد علىٰ تجاوز نقاط القصور فيها.

وتعد هذه المقاربة مقاربةً غنية بالإمكانيات، إذ إنها لم تُختبر بعد علىٰ المجتمعات العربية بشكل كافٍ، علىٰ الرغم من ملاءمتها الشديدة لظروفه. ويمكن بناءً علىٰ ذلك بناء أجندة بحثية كاملة بمقاربة جويل مجدال تساعد في فهم العديد من جوانب المجتمع العربي لم تستطع المقاربات السائدة فهمها وتفكيكها. ولذلك كان من الضروري المساهمة بنقل هذا الكتاب -وبقية كتابات مجدال- إلىٰ العربية.

لكن لتحقيق الاستفادة القصوىٰ من هذا الكتاب، يجب الانتباه إلىٰ أمرين. يتمثل الأمر الأول في كون هذه المقالات التي يجمعها هذا الكتاب غير مترابطة إلىٰ حد ما، إذ تتكرر بعض الأفكار والاقتباسات بين مكان وآخر. وقد يشعر القارئ ببعض الانفصال بين فصول الكتاب، إذ إن كل فصلٍ يدرس فكرةً مختلفةً في ظاهرها عن الأخرىٰ. فكما أسلفنا، يجمع الكتاب مقالاتٍ كُتبت علىٰ فترات متباعدة. فعلىٰ سبيل المثال، الفصل المعنون بـ «نموذج لعلاقات الدولة والمجتمع» هو نسخة معدلة من ورقة صدرت تحت نفس العنوان عام ١٩٨٥، وكذلك الفصل المعنون بـ «لماذا لم تسقط العديد من الدول حتىٰ الآن؟» هو نسخة معدلة من ورقة صدرت عام ١٩٩٨؛ وكذا بقية الفصول. ولا يمثل استثناءً من ذلك إلا الفصل الأول الذي كتبه مجدال خصيصًا للكتاب. لكن علىٰ الرغم من ذلك، حاول جويل مجدال الإشارة في هذا الفصل إلىٰ المنطق الذي يربط المقالات ببعضها البعض.

يرتبط الأمر الثاني الذي يجب الانتباه إليه بالأمر الأول، إذ إنه نتيجةً لِقِدَم بعض مقالات الكتاب -فقد مر علىٰ أقدمها حتىٰ اليوم ثلاثون عامًا- قد يشعر القارئ بفقدان بعض التأملات والتبصرات التي قدّمها مجدال لأهميتها وصلتها بالواقع، وأن أحداث الواقع قد تجاوزتها إلىٰ حد ما. إلا أن الكتاب لا تنقص قيمته بذلك، بل قد تزداد بعد ما شهدته البلدان العربية مؤخرًا من دلالة علىٰ ضرورة إعادة النظر في الرؤىٰ والمنظورات والمقاربات التي يستخدمها الباحثون في النظر إلىٰ علاقة الدولة العربية الحديثة بمجتمعاتها.

والله من وراء القصد،

محمد صلاح علي

القاهرة/ ٢٠ نوفمبر ٢٠١٧

الدولة في المجتمع

تتبع مقالات هذا الكتاب مراحل تطور مقاربة جويل س. مجدال «الدولة -في- المجتمع». ويوضّح تحليلُه السياقي كيفية ممارسة السلطة حول العالم، وكيف ومتىٰ تتغير أنماطُها.

فعلىٰ الرغم من ذيوع دراسة مفهوم الدولة في أدبيات العلوم الاجتماعية، فإن الدول في الواقع كانت أقل تماسكًا مما يظهر في النظريات. وعلىٰ الرغم من كثرة مواردها، فإن الدول تجد صعوبةً كبيرة في تحويل السياسات العامة إلىٰ تغيير اجتماعي ناجح. ويثبت اقتراب الدولة-في-المجتمع أن الدول متشظية، وتواجه العديد من التنظيمات الاجتماعية -عائلات وعشائر ومنظمات متعددة الجنسيات وشركات داخلية وقبائل وأحزاب سياسية وعلاقات زبائنية- التي تدافع عن سلطةِ وضع القواعد التي توجّه سلوكَ الناس، وتتنافس عليها.

تؤدي هذه الصراعات المتواصلة والمتداخلة إلىٰ عقد تحالفات بين أجزاء من الدولة مع جماعاتٍ في المجتمع ضد تحالفاتٍ أخرىٰ شبيهة. وخلال هذه السيرورة، يتحدد كيف تنشئ المجتمعات والدول طرقًا متميزة لبناء الحياة اليومية والحفاظ عليها. وتنطوي هذه الطرق علىٰ طبيعة القواعد التي تحكم سلوكَ الناس: من ينفعون ومن يضرون؛ أي العناصر تجمّع الناس وأيها تفرّقهم؛ ما هي المعاني المشتركة التي يحملها الناس عن علاقاتهم مع الآخرين وعن موقعهم من العالم.

جويل س. مجدال هو أستاذ كرسي روبرت ف. فيليب للدراسات الدولية في مدرسة هنري ه. جاكسون للدراسات الدولية في جامعة واشنطن. ومن كتبه: *المجتمع الفلسطيني والسياسة؛ الفلاحون، والسياسة، والثورة؛ مجتمعاتٌ قوية ودولٌ ضعيفة؛ عبر عدسات إسرائيل؛ الفلسطينيون: صناعة شعب (بالمشاركة مع باروخ كريملنج من الجامعة العبرية بالقدس).*

شكر وتقدير

تعرضَتْ أفكار هذا الكتاب إلىٰ نقدٍ عنيف من الزملاء والطلبة في جامعات تل أبيب، وهارفارد، وواشنطن علىٰ مدار العقود الثلاثة الماضية. وكذلك قدّم زملاء من جامعات أخرىٰ آراءهم باستياء في أوقات مختلفة. وأعتقد أن طبيعة نقدِهم الحادة تلك هي التي أجبرتني علىٰ أن أعيد العمل علىٰ هذه الأفكار مرارًا وتكرارًا. وأظن أن الكتاب أصبح أفضل نتيجةً لذلك. ويستحق عدد من الزملاء شكرًا خاصًا مثل: مايرون آرونوف، وميكي جلازر، وبينينا ميجدال جلازر، وريزات كاسابا، وآتول كولي، وبن سميث، وروبرت فيتاليس، وباتريتشيا وودز. وقدّم كلٌ من تشاندي جوبتا، وكامريل شنايدر، وتينا سميث، وكيثي فيونج، وزوي ستيم أوقاتًا أنكروا فيها ذاتَهم من أجل المساعدة البحثية والإعداد. وساعدت جين ميريدينج في الإخراج النهائي للمخطوط. وجاء الدعم المالي للعمل علىٰ الكتاب من كرسي أستاذية روبرت ف. فيليب في جامعة واشنطن. ولا يهمني شيء أكثر من الدفء والبيئة الداعمة التي وفرتها عائلتي الممتدة لسنوات. ولهذا أهدي هذا الكتاب حصرًا لأخواتي وإخوتي، بالميلاد وبالمصاهرة (ممن نسميهم في عائلتنا zugekommeners).

الجزء الأول

مدخل

الفصل الأول

مقاربة الدولة -في- المجتمع

تعريف جديد للدولة وتجاوز لعالم ضيق من الدقة الصارمة

يؤطّر هذا الفصل الأفكار التي سيطرت عليّ في العقدين الماضيين، عندما كتبتُ بقية مقالات هذا الكتاب.

لديّ أربعة أهدافٍ هنا. **أولًا**: أود أن أقدّم بيانًا موجزًا عن مقاربة الدولة -في- المجتمع التي تُعد واسطة عِقد هذا الكتاب، وخاصةً في ضوء الأدبيات التي اعتمدتُ عليها وأحسست بنقص فيها يحتاج إلىٰ إكمال. وهدفي **الثاني**: هو أهم أهداف هذا الفصل، إذ أقدّم تعريفًا جديدًا للدولة بدلًا من تعريف ماكس فيبر واسع الاستخدام، والذي أدىٰ -في نظري- بالباحثين إلىٰ مسارات عقيمة. وآمل أن يقدّم التعريف الجديد لباحثي العلوم الاجتماعية طريقًا أفضل وأكثر تأصيلًا لتخيلِ الدولة، ويفتح لهم مساراتٍ بحثية جديدة وأكثر إبداعًا. **وثالثًا**: ترفض هذه المقالات ضمنيًا ما أصبح منهجًا معياريًا في العلوم السياسية وفروع العلوم الاجتماعية المرتبطة بها. وأود أن أوضّح كيف يمكن القيام بالبحث المقارن بشكل أفضل، وأشير كذلك إلىٰ سبب اعتقادي أن علماء السياسة يجب عليهم التخلي عن الغمامة التي أعاقت عملَهم. **وأخيرًا**: أود أن أبيّن أن منظور الدولة-في-المجتمع يمكنه تقديم إجاباتٍ جديدة ومثيرة لموضوعات قُتلت بحثًا في حقل الدراسات المقارنة من خلال عرضِ أعمال بعض الباحثين الشباب الذين استخدموه.

الدولة -في- المجتمع باعتباره مقاربةً لدراسة السيطرة والتغير

لا تُعد الموضوعات التي تدرسها مقالات هذا الكتاب، أي السيطرة والتغير، مبتكرةً بأي حالٍ من الأحوال. فقد سيطر تعريف أنماط السيطرة وتحليلُها -أي الطرق المتكررة التي يتم بها استخدام العنف والتهديدات ووسائل أخرىٰ من أجل جعلِ الآخرين يتصرفون بطرق ما كانوا ليختاروها لولا ذلك- علىٰ مفكري كل عصر وكل ثقافة تقريبًا، وكذلك متىٰ ولماذا تتغير هذه الأنماط. وشغلت هذه الموضوعات قلب العلوم الاجتماعية الحديثة طوال القرنين الماضيين.

وبالنسبة إليّ، بدأتُ أدرك هذه القضايا عندما كنت طالبًا في الجامعة في عقد الستينيات المضطرب، وأنا أرىٰ العالَم ينقلب حولي رأسًا علىٰ عقب. فقد هتفنا واعتصمنا وتظاهرنا أنا وآلاف آخرون من طلاب الجامعات من أجل تغيير سياسة الولايات المتحدة في فيتنام، ثم تغيير الطريقة التي تتم بها ممارسة السلطة داخل الولايات المتحدة وفي الساحة الدولية. ولا أظن أنه يمكنني استصغار أثرِ حرب فيتنام فيّ، وخاصةً في إنبات اهتمامي الدائم بكيفيةِ تأسيسِ السلطة والنفوذ والحفاظِ عليهما وتحويلِهما.

وقبل ذلك، شَهِدتُ خلال فترة دراستي الثانوية وسنوات الجامعة ثورةً ملحمية في خريطة العالم. فقد أدىٰ سقوطُ الإمبراطوريات الأوروبية العظيمة إلىٰ بروز عشرات الدول الجديدة في أفريقيا وآسيا. وأدلىٰ القادة السياسيون الجدد بكل أنواع التصريحات الجريئة عن التغيير الاجتماعي داخليًا، وعن نيتِهم كسر قبضة أنماط السلطة البالية دوليًا. لقد كانت لحظة تفاؤلٍ شديد. وحتىٰ في خضم ضجة الحرب الباردة التي لا تنتهي بخطاباتها الصريحة عن القوة العالمية -وعن تفوق الحكومة وضعف الفرد- جعلتني حركة التحرر وحرب فيتنام التي كنت جزءًا منها واعيًا بشدة بأنماط السيطرة، وأعطتني ثقةً في أن أسوأ أشكال هذه السيطرة قابل للتغيير بشكل جذري.

واشتبَكت الكتبُ التي استوعبتُها خلال هذه السنوات -بشكل مباشرٍ أحيانًا، وأحيانًا أكثر بشكلٍ ضمني- مع سؤالِ من يضع القواعد التي يتصرف الآخرون وفقًا لها، ومن يفرض إرادَته علىٰ الآخرين، ومتىٰ تتحوّل هذه الأنماط. وكانت أدبيات العلوم الاجتماعية التي قرأتُها تنتمي لاتجاهات مختلفة، حاول مؤلفوها

تحسس نبض عالم ما بعد الحرب الجديد. وكان الأكثر شهرةً علىٰ الإطلاق، وربما الأكثر إثارةً لعدم الرضا، هي الأعمال القائمة علىٰ نظرية تالكوت بارسونز عن الأنساق الاجتماعية[١]. فقد قام اقتراب بارسونز بدمج الدولة والمجتمع في مفهوم واسع أسماه النظام الاجتماعي The Social System، والذي ترتبط أجزاؤه المختلفة معًا بمجموعة موحدةٍ وشاملة من القيم. ووفقًا لمقاربة النظام الاجتماعي، تشغلُ مجموعةُ القيم موضعَ المركز في عملية تحليل السلطة والبنية والتغير. وشدّد بارسونز علىٰ أن دراسة البنية والعملية السياسية تتم «في سياق التحليل النظري العام للمجتمع ككل باعتباره نظامًا اجتماعيًا»[٢]. وأشار إلىٰ أن «نواة المجتمع، باعتباره نسقًا، هي النظام المعياري النموذجي، الذي يتم من خلاله تنظيم حياة السكان جماعيًا»[٣]. واعتمد تحليلُه علىٰ مفهوم مجموعة المعايير والقيم الاجتماعية الموحّدة، والتي جادل بأنها مُستوعَبةٌ من قبل أعضاء المجتمع[٤]. نظر باحثون آخرون، سيرًا علىٰ خطاه، وعبر قراءة فيبر بشكل متحيز إلىٰ حد ما، إلىٰ القيم والمعايير باعتبارها تنسج معًا نخبَ المجالاتِ الاجتماعية والسياسية والدينية والاقتصادية ومؤسساتِها.

وقد وسَمَ بعضُ باحثي الولايات المتحدة الأمريكية، وأوروبا أحيانًا، هذه القوىٰ -أي القيم المتحكمة وعلاقاتها بالنخب والمؤسسات الاجتماعية- بالتعددية Pluralism؛ أي حالة نشاط متناغم تقوم به جماعات مكانة[*] ومصالح متنافسة.

---

(1) Talcott Parsons, The Social System (Glencoe, IL: Free Press, 1951).

(2) Talcott Parsons, "The Political Aspect of Social Structure and Process," in David Easton (ed.), Varieties of Political Theory (Englewood Cliffs, NJ: Prentice-Hall, 1966), p. 71.

(3) Talcott Parsons, Societies: Evolutionary and Comparative Perspectives (Englewood Cliffs, NJ: Prentice-Hall, 1966), p. 10.

(4) Parsons, Societies, p. 14.

(*) جماعة المكانة: مجموعة من الأشخاص يشتركون في أسلوب حياة محدد، وينظر كل منهم إلىٰ الآخر نظرة التساوي. وهو مصطلح سكّه عالم الاجتماع ماكس فيبر في مقابل مفهوم الطبقة؛ فالتقسيم الطبقي ينبع بالأساس من الفروق الاقتصادية، علىٰ عكس جماعات المكانة التي قد تقوم علىٰ النسب أو العرق أو الدين. انظر: الشامل: قاموس مصطلحات العلوم الاجتماعية، مصلح الصالح، دار عالم الكتب، ١٩٩٩م، ص ٥٢٧؛ =

ويشرح بارسونز الأساس المنطقي للنظريات التعددية في هذه الفترة مرة أخرىٰ قائلًا: «لا يمكن لأي مجتمع أن يحفظ استقراره في وجه الاحتياجات والضغوط المتنوعة إلا إذا كانت منظومات مصالح أعضائه تقوم علىٰ التضامن وعلىٰ الولاءات والالتزامات المُستوعَبة فيه»(١).

وفي أجزاء أخرىٰ من العالم -وخاصةً البلدان المُشكّلة حديثًا في آسيا وأفريقيا، والتي كان من المفترض أن هذا التضامن المعياري غائبٌ فيها- تم التركيز علىٰ إنشاء حسٍ أخلاقي قوي كفاية لتغيير تباين المعايير (غير المتجانسة) والمؤسسات (التي كان يُنظر إليها عادةً باعتبارها تقليديةً وأقلَّ شأنًا). فكان الحل لإحداث التغير (المرغوب فيه) هو صناعة إجماع معياري يكون مركزًا أو مُحركًا لنظام اجتماعي فعال. وعلىٰ الرغم من أن هذه المهمة تبدو شاقة -فأي المجموعات المعيارية المتعارضة ستنتصر في النهاية؟- فإنه تم القضاء علىٰ الإشكالية -منذ البداية- من خلال الافتراض غائيًا teleologically بأن القيم الغربية الحداثية هي التي ستنتصر حتمًا في نهاية المطاف.

كان بارسونز أبرز علماء الاجتماع في عصره(*)، إلا أن تأثيرَه تعدىٰ تخصصَه إلىٰ علوم اجتماعية أخرىٰ. ولكون العلوم السياسية تخصصي الرئيس في الجامعة، اشتبكت مع إشكاليات السيطرة والتغير من خلال أشكال متنوعة من نظرية النظم الاجتماعية، أو باختصار نظرية «النظم». وكان جابرييل ألموند ودافيد إيستون من أبرز كتّاب العلوم السياسية في هذا التيار(٢). ولكن بالنسبة إليّ، كان

The Breakdown of Class Politics: A Debate on Post-Industrial Stratification, Terry Nicholas and Seymour Lipset, Woodrow Wilson Center Press, 2001, p. 42 [المترجم]

(١) المرجع السابق.

(*) من أجل عرضٍ جيد لمجمل أفكار بارسونز ومساهماته في النظرية الاجتماعية المعاصرة انظر: علم الاجتماع عند تالكوت بارسونز بين نظريتي الفعل والنسق الاجتماعي، محمد عبد المعبود موسىٰ، مكتبة العليقي الحديثة، القصيم، المملكة العربية السعودية، ١٩٨٣. [المترجم]

(2) Gabriel A. Almond and G. Bingham Powell, Jr., Comparative Politics: System, Process, and Policy (Boston: Little, Brown, and Company, 1978); David Easton, The Political System: An Inquiry into the State of Political Science (Chicago: University of Chicago Press, 1981).

إدوارد شيلز(*) أكثر المفكرين وضوحًا وعمقًا ممن قدّموا هذه النظرة عن السيطرة والتغير في الدول الجديدة. لقد كان شيلز مساعدًا مهمًا لبارسونز، وكان عمله مطابقًا بشكل كبير للواقع، ولا تنقطع فوائده[1]. وعلىٰ الرغم من وجهات نظره الاستثنائية، فإنه سقط هو الآخر في فخاخ غائية؛ إذ تحدث مرارًا عن مراكز خارج الغرب «لم تتطور بعد».

ويبدو أن شيلز كان لديه ميل حدسي تجاه المصادر المادية وغير المادية للسلطة التي غابت عن بال العديد من الكتّاب الآخرين. فقد استطاع أن يدرك الفكرة المحيّرة التي تقضي بأن المجتمعات مفككة ولا يمكنها الارتباط فقط من خلال العلاقات المادية والأداتية. فارتباط الناس ببعضهم البعض يقوم بشكل أساسي علىٰ مفهوم متجاوز؛ إذ يسعون نحو فهمٍ أو معنىً مشترك لعلاقاتهم وينشئونه، مشكّلين بذلك التصاقًا علائقيًا يربطهم ببعضهم البعض. فبالنسبة إليه: «لا يعد المجتمع مجرد مجموعة من الأفراد الحقيقيين؛ بل هو أساسًا مجموعة من الأشخاص يكتسبون معناهم من خلال تجسيدِهم لقيمٍ تتجاوزهم والتزامِهم بمعايير وقواعد يكتسبون منها شرفَهم»[2]. لقد أُعجبتُ بشيلز -باعتباره أكاديميًا يقوم بتحليلٍ علماني- لجرأته وعدم خجله من ذكر الإشكالية الخاصة بالمتجاوز، مستوعِبًا في مركز تحليله كيف أن الناس يسعون إلىٰ معنىً أسمىٰ في حيواتهم وعلاقاتهم مع الآخرين. وبدأت أدرك أن الارتباطات الاجتماعية تتجاوز مجرد الوعي إلىٰ عوامل وجدانية، وتتجاوز الأبعاد الأداتية إلىٰ أخرىٰ عاطفية[3]. وما

(*) لعرض جيد لأفكار إدوارد شيلز انظر:
Edward Shils as a Sociologist, Martin Bulmer, Minerva, Vol. 34, No. 1, March 1996. P. 7-21 [المترجم]

(1) Edward Shils, Center and Periphery: Essays in Macrosociology (Chicago: University of Chicago Press, 1975); Talcott Parsons and Edward Shils, Toward a General Theory of Action (Cambridge, MA: Harvard University Press, 1951).

(2) Shils, Center and Periphery, 138.

(3) عن دور العواطف والمشاعر في التحليل (في تحليل القومية في هذه الحالة) انظر:
Kenneth Gregory Lawson, "War at the Grassroots: The Great War and the Nationalization of Civic Life," Ph.D. dissertation, University of Washington, 2000.

زلت أشعر بأن العلوم الاجتماعية أخطأت خطأً جسيمًا عندما تجاهلت بعض الظواهر التي لعبت دورًا مركزيًا في التاريخ الإنساني كالوحي والخلاص. إذ إن أحدًا لم يهتم بجعلِ الوحي جزءًا محوريًا من فكرِه سوىٰ عدد قليل من الباحثين البارزين كالباحث القانوني اللامع روبرت كوفر[1]. وأشار فيبر بعض الإشارات إلىٰ مركزية الخلاص، إلا أنه لم يتتبع أهميتَه في الدولة الحديثة. لقد أدرك شيلز وآخرون -ممن يتعاملون مع إشكاليات كهذه من نوع خلق معنىٰ مشترك يتضمن إدراكات الأشخاص لغاية المجتمع ولمكانِهم فيه- أن التشكيل الزائف للروابط الاجتماعية من خلال آليات غير أداتية يفرّق بالقدر نفسه الذي يجمّع به، ويضع حدودًا فاصلة بين من يُعتبرون جزءًا من المجتمع والخارجين عنه.

ولكن واجهتني عقبةٌ واحدة مع شيلز وآخرين: أنهم باستخدامهم لمقاربة النظم ومرادفاتها قاموا بالتشويش علىٰ مركز السلطة. فعلىٰ سبيل المثال، في مقالاته الشهيرة عن المركز والهامش، يرىٰ شيلز أن مصدر السلطة والتغير يكمن في خليط سحري من النخب والمؤسسات والقيم المشتركة[2]. إلا أن مصدر هذا الخليط وتماسكه، وخاصةً القيم المشتركة، بدا غامضًا: فبطريقة ما، اجتمعوا معًا، واستخدموا أفكارَهم القوية ومواردَهم والناس كي يسيل الخليط خارجًا، ويبتلع في طريقِه الآخرين الأقل قوةً ممن يعيشون وفق مجموعات مختلفة من القواعد. لقد بدا الأمر كله مربكًا بالنسبة إليّ.

وعندما دخلت إلىٰ المرحلة الجامعية عام ١٩٦٧، بدأت في التواصل مع مدرسة جديدة يقودها الشخص الذي سيصبح مشرفًا علىٰ رسالتي بعد ذلك؛ صامويل هنتنجتون. كان هنتنجتون مُصرًّا، هو وآخرون كجي ب. نيتلز، علىٰ أن المكان الذي يجب أن ننظر فيه، بشكل خاص، بحثًا عن مصادر قوة فرض النظام

---

(1) Robert Cover, "Nomos and Narrative" in Martha Minow, Michael Ryan, and Austin Sarat)eds.), Narrative, Violence, and the Law: The Essays of Robert Cover (Ann Arbor: University of Michigan Press, 1993), p. 108.

يكتب كوفر بشكل مدهش عن «اللحظة **المتخيلة** للمعنىٰ الموحّد».

(2) Shils, Center and Periphery, p. 4.

هو المؤسسات السياسية. وبعد دورانٍ مع نظريات التبعية(*) Dependency theory ونظرية النظم العالمية(**) systems theory-world -والتي شددت كلٌ منها علىٰ أهمية أخذ علاقات القوىٰ العالمية في الاعتبار عند محاولة فهم السيطرة والتغير في أي مجتمع بمفرده- عادت نظرية العلوم الاجتماعية مرة أخرىٰ إلىٰ رؤىٰ هنتنجتون في السبعينيات والثمانينيات. وبدأ الكتّاب يشددون علىٰ أنه يجب النظر إلىٰ الدولة باعتبارها مؤسسة لها مكانة مستقلة وخاصة، وأنها تمثل مركز التغيير علىٰ الحقيقة[1]. وبالفعل، ظلت هذه المُسلمة جزءًا مهمًا من النظريات الاجتماعية والسياسية حتىٰ اليوم، وظهرت في نظريات الدولتية Statism والبنيوية Structuralism والاختيار العقلاني Rational Choice والواقعية الجديدة Neorealism، وغيرها. فكان يتم تحليل السيطرة والتغير مرارًا باعتبارهما جزءًا من سيرورةٍ تمثل الدولةُ فيها نقطةَ الارتكاز؛ فمن خلال القانون والبيروقراطية والعنف ووسائل أخرىٰ، تقوم الدولةُ الحديثة بتشكيل سلوكِ البشر ومن ثَمَّ إحساسهم بهُويتهم.

(*) نشأت نظرية التبعية في العلوم السياسية كرد فعل علىٰ نظريات التحديث، وشددت علىٰ أهمية البحث في العلاقة بين المركز (الدول المتقدمة) والهامش (الدول المتخلفة). ومن أبرز منظريها: بريبيش وبول باران، وآندريه جاندر، وسمير أمين. انظر:

Dependency Theory, Andre Velasco, Foreign Policy, No. 133, 2002, pp. 44-45

(**) نظرية النظم العالمية أو نظم العالم أو المنظومة العالمية مقاربة واسعة النطاق في النظر إلىٰ تاريخ العالم والتغير الاجتماعي، وتعتبر أنه لا يجب التعامل مع الدول القومية باعتبارها وحدات التحليل الأساسية في العلوم السياسية، بل يجب اعتبار «النظام العالمي» هو وحدة التحليل المناسبة. طوّرها بالأساس العالم الأمريكي إيمانويل والرشتاين. انظر:

World-systems Analysis: an Introduction, Immanuel Wallerstein, Duke University Press Books, 2004؛

نظريات العلاقات الدولية: التخصص والتنوع، تحرير: تيم دان وآخرون، ترجمة: ديما الخضرا، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ٢٠١٦، ص ٤٠١-٤٠٢. [المترجم]

(1) Peter B. Evans, Dietrich Rueschemeyer, and Theda Skocpol, Bringing the State Back In (New York: Cambridge University Press, 1985).

كان أول سهام النقد التي وجهتها الأدبياتُ الدولتية الجديدة لنماذج النظم الاجتماعية والنظريات الماركسية هو عدم قدرتها علىٰ التمييز تحليليًا بين الدولة - بدورها المركزي البارز في تشكيل العلاقات الاجتماعية والهوية الشخصية- وبين قطاعات أخرىٰ من المجتمع. وبدلًا من ذلك، افترض أصحاب هذا النقد أن سلطة الدولة واستقلالها تكمن في تحديد أنماط السلوك والتراتب [الاجتماعي][1]. تمثلت حجة منظري الدولة في أن الدول ليست مجرد مجموعة مرتبة من المؤسسات تديرها النخبة -كما وصفها بارسونز قائلًا إن السياسي «يجب وضعه بشكل نُظُمي بين النظم الفرعية الأخرىٰ»[2]- بل هي عبارة عن منظمات مستقلةٍ ذات قوةٍ كبيرة. ودعوا الباحثين إلىٰ نقل اهتمامهم من التركيز علىٰ النظام الاجتماعي العام إلىٰ الموقع المتفرد للدولة في صنع القواعد وإحداث التغيير الاجتماعي. كان يهدف منظرو الدولة بذلك إلىٰ الانتقال من قاعدة التناغم والإجماع إلىٰ مركز الصراعات بين دولةٍ صُلبة وتجمعاتٍ أخرىٰ في المجتمع. وكمنظري النظم، اعتمد منظرو الدولة بشدة علىٰ ماكس فيبر، لكن فيبر كان هو الذي شدد علىٰ تصور الدولة باعتبارها منظمةً مستقلةً ذات آلياتِ سيطرة استثنائية.

وفي عام ١٩٧٤ بعد عامين من إنهائي لرسالتي، أشرفتُ علىٰ حلقة بحثية مكونة من خمسة من طلاب الماجستير حينما كنت أؤدي أولَ مهامي التدريسية في جامعة تل أبيب. وكان المقرر يدرسُ المدينةَ ودورَها في التغير المجتمعي والسياسي الأكبر عبر التاريخ. قمنا بدراسة مركزية المدينة في المخيال الشعبي، وبشكل مباشر أو غير مباشر في نظريات العلوم الاجتماعية المتنوعة المهتمة بالسيطرة والتغير. وأظن أن سنواتي التي قضيتُها في إسرائيل، بما فيها الأسابيع الثلاثة لحرب يوم الغفران Yom Kippur [حرب أكتوبر ١٩٧٣] وعواقبها الطويلة

---

(١) المرجع السابق. وجّهت النظريات المتمركزة حول الدولة سهامَ النقد أيضًا نحو نوعٍ آخر من الأدبيات -علىٰ الرغم من عدم شهرته في الولايات المتحدة- والتي كانت موطنًا لكثير من كتاباتٍ العلوم الاجتماعية بعد الحرب العالمية الثانية؛ ألا وهو الماركسية الجديدة Neo-Marxism. فكما فعلت مع مقاربة النظم، عاب منظرو الدولة علىٰ أدبيات الماركسية الجديدة فشلَها في إدراك استقلال الدولة عن القوىٰ الاجتماعية الأخرىٰ، أي الطبقة الاجتماعية المهيمنة في هذه الحالة.

(2) Parsons, "The Political Aspect of Social Structure and Process," p. 104.

المؤلمة، إلىٰ جانب الشهور التي قضيتُها في قرىٰ الضفة الغربية المحتلة أعمل علىٰ أحد الكتب[1] -دفعتني لا إراديًا للشك في العديد من افتراضاتي فيما يخص كيفية ممارسة السلطة وتغيرها.

فعلىٰ الرغم من قوة دولة إسرائيل الخرافية -وخاصةً بعد انتصارها المدوي في حرب الأيام الستة علىٰ ثلاث دول عربية عام ١٩٦٧م- وجدتُ أن الوضع في القرىٰ الفلسطينية المحتلة لا يشبه أبدًا السياسات المرسومة بدقة. وجاءني انطباع الانفصام نفسه بين إرادة قادة الدولة والمُخرجات الفعلية لسياساتهم بعد حرب ١٩٧٣، عندما كنت ملتصقًا بالراديو في تل أبيب، ثم في زيارتي لجبهتي مرتفعات الجولان وقناة السويس. وكذلك لم تكن الولايات المتحدة أفضل حالًا في سياساتها في فيتنام. وفي الوقت نفسه أيضًا، استمعت إلىٰ محاضرةِ سيمور مان أحد زائري قسم العلوم السياسية، يتحدث فيها عن أنه علىٰ الرغم من أن برنامج المدن النموذجية في الولايات المتحدة بدأ بالفعل في إحداث تغيرٍ اجتماعي وسياسي جوهري في المدن الداخلية، فإن نتائجه كانت بعيدةً كل البعد عما خطط له صناع السياسات أو توقعوه.

وبمرور الوقت بدأت أشعر أكثر فأكثر بعدم الارتياح لما كنت أدرّسه في الحلقة الدراسية عقب حرب يوم الغفران. وفي أثناء إحدىٰ الجلسات تبادر إلىٰ ذهني أنه ربما كانت مدارسُ العلوم الاجتماعية المختلفة تسأل السؤال الخطأ. إذ كانوا يبحثون ضمنيًا عن مركزٍ أو دولة أو مجموعة متمايزة من المؤسسات يمكنها الوصول إلىٰ السكان، وصنع قواعد الحياة اليومية وفرضها عليهم، ومن ثَمَّ قولبة فهمِهم عن أنفسهم. وباكتشاف ذلك المركز السحري، تنكشف كل الأسرار -ماديةً كانت أو ثقافية- التي تخبرنا عن كيفية بناء أنماط السيطرة وتغيرها. فكان الافتراض [المهيمن] يقضي بأن المدينة أو المركز أو النواة أو الدولة أو الطبقة الاجتماعية المسيطرة -أو أي مركز متماسك للسلطة- يمتلك مواردَ وأفكارًا فائقةً يمكنه استخدامها لفرض إرادته علىٰ مجتمع بأكمله.

---

(1) Joel S. Migdal, et al., Palestinian Society and Politics (Princeton, NJ: Princeton University Press, 1980).

إلا أن من يتم التصرف فيهم -أي أهداف السيطرة- لا يلعبون أي دور في هذه النظريات. فقد كانوا هم من يتم تغييرهم، ومستقبِلين سلبيين لقواعد الآخرين. وكان يُنظر إليهم في الأغلب باعتبارهم جماهيرَ منبطحة. ولم يتم تحدي هذه الرؤىٰ إلا في وقت لاحق علىٰ يد نظريات التابع(*) من جنوب آسيا، وأعمال علماء كجيمس سكوت(**). ففي عام ١٩٧٤م، كان الباحثون الاجتماعيون الغربيون شبه مُجمعين علىٰ آليات السيطرة والتغير التي تستبعد أهمية الدور النشط للجماهير. وسألوا خلافًا لذلك عن سبب نجاح أو فشل بعض مراكز السلطة[١]؛ أو سبب تشكل بعض الدول في أشكال معينة كالديمقراطية وعدم تشكل البعض الآخر[٢]؛ وهكذا. وحتىٰ بقايا الماركسيين بدوا وكأنهم يحفظون

(*) دراسات التابع: أحد حقول النظرية ما بعد الكولونيالية. نشأ الحقل من أعمال مجموعة من الباحثين الهنود في دورية متخصصة بالعنوان نفسه عام ١٩٨٢ تحت إشراف المؤرخ الماركسي راناجيت جوها. كان اهتمام الحقل تاريخيًا في البداية، لكنه توسع في أواخر الثمانينيات والتسعينيات وضم العديد من التوجهات النظرية المختلفة. من أبرز منظري دراسات التابع: بارثا تشاترجي، وهومي بابا، وجاياتري سبيفاك، وديبيش تشاكرابارتي. انظر: مدرسة دراسات التابع ومسألة الحداثة في: دراستان حول التراث والحداثة، تيموثي ميتشل، ترجمة: بشير السباعي، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ٢٠١٦، ص ٦١-١٠٥؛ دراسات ما بعد الكولونيالية: المفاهيم الرئيسة، بيل أشكروفت وآخرون، ترجمة: أحمد الروبي وآخرون، المركز القومي للترجمة، ٢٠١٠، ص ٣١٩-٣٣٠. [المترجم]

(**) جيمس سكوت: عالم سياسة وأنثروبولوجي أمريكي ولد عام ١٩٣٦، وتركزت دراساته علىٰ سياسات التابع والأناركية والمجتمعات الزراعية وغير ذات الدولة. تركزت أهم أعماله علىٰ فلاحي جنوب شرق آسيا واستراتيجيات مقاومتهم لأشكال السيطرة والهيمنة المتنوعة. انظر:

The New Culturalism of James Scott, Jonathan Allen, Theoria, No. 93, 1999, pp. 53- 82؛ "Peasants, Power, and the Art of Resistance", *Passion, Craft, and Method in Comparative Politics*, Baltimore: Johns Hopkins University Press, Gerado Mucnk *et al*, 2007, 351-391. [المترجم]

(١) علىٰ سبيل المثال:

Samuel P. Huntington, Political Order in Changing Societies (New Haven, CT: Yale University Press, 1968)؛

وهناك مثالٌ أكثر حداثة في:

David Waldner, State Building and Late Development (Ithaca, NY: Cornell University Press, 1999).

(2) Barrington Moore, Jr., Social Origins of Dictatorship and Democracy: Lord and Peasant in the Making of the Modern World (Boston: Beacon Press, 1966); Guillermo O'Donnell and Philippe C. Schmitter, Transitions from Authoritarian Rule (Baltimore, MD: Johns Hopkins

دورًا للطبقات الدنيا في الثورات الملتهبة فقط، وليس في أنماط السيطرة اليومية.

فاقترحتُ علىٰ المشاركين في الحلقة، أن السيطرة والتغير لا يمكن فهمُهما بشكل جيد من خلال مُخرجات مراكز السلطة ذات الأهداف والغايات، والتي تمتلك مواردَ وأفكارًا طاغيةً كالدولة، كما هو موجود في النظريات السائدة. وأنه ربما من الأفضل النظر في مواضع مختلفة، وفي النتائج التي لا تتسق مع سياسات أيٍ من الأطراف، من أجل فهم السيطرة والتغير. وعرضتُ علىٰ الطلاب فكرةَ أن المُخرجات غير المقصودة للصراعات المتعددة في المجتمع -حول من يجب أن تسود قواعده، وتسيطر أفكارُه- قد تفيد أكثر في شرح السيطرة والتغير من النظريات الموجودة بالفعل[1]. فالدول (أو أي مركز موحد آخر للموارد والأفكار) تنخرط في معارك ضارية مع رموز ومجموعات قوية أخرىٰ لديها تقاليد راسخة للقيام بالأمور. وتكون أحيانًا قوة هذه التشكلات الاجتماعية الأخرىٰ واضحة، كما في حالة قدرتها علىٰ منع الائتمان المطلوب بشدة، وأحيانًا تكون مُقَنّعة كما في حالة النبذ في مجتمع صغير. وفي حالة أخرىٰ، تكون الصراعات علىٰ العوائد، والخيرات الأخرىٰ، وعلىٰ أي الأفكار يجب أن تسود - صراعاتٍ قوية وشرسة.

كانت هذه الصراعات مكثفة ومنتشرة في إسرائيل عقب سنوات ١٩٦٧ و١٩٧٣. وكان الطلبة يشهدونها بشكل يومي في هيئة الإضرابات العمالية غير الرسمية، والبناء غير القانوني للمستوطنات في الضفة الغربية ليلًا، ومقاومة العديد من الأزواج لحفلات الزفاف الدينية التي فرضتها الدولة، ومظاهرات من سُموا بالفهود السوداء منددين بالسيطرة الأشكنازية، وأفعال المقاومة المتفرّقة من فلسطينيي المناطق المحتلة. كانت إسرائيل علىٰ صفيح ساخن، فالصراعات التي

University Press, 1986); Samuel P. Huntington, The Third Wave: Democratization in the Late Twentieth Century (Norman: University of Oklahoma Press, 1991).

(١) أشار أحد الباحثين مؤخرًا إلىٰ هذه النقطة من خلال قوله إن «أي محاولة للحفاظ علىٰ تمثيلات تسلطية للطبقة أو الجندر أو الجماعة ... يتم مقاطعتها بلحظات النزاعات».

Leela Fernandes, Producing Workers: The Politics of Gender, Class, and Culture in the Calcutta Jute Mills (Philadelphia: University of Pennsylvania Press, 1997), p. xiii.

لم يكن ممكنًا إدراكها بسهولة قبل الحرب، أصبحت الآن ظاهرةً ومكشوفة بحيث يستحيل التغاضي عنها. سألتُ ساعتها عن هل يمكن أن تنبئنا الصراعات التي تكمن تحت هذه الأفعال، وكذلك التحالفات التي تشكلت حولها، إلىٰ حد ما، عن أنماط السيطرة والتغير أكثر مما تخبرنا به تصميمات السياسات وأهداف الفاعلين ومراكز السلطة المفردة؟ وهل تظل دولة إسرائيل الراسخة علىٰ حالها بعد الانخراط في هذه المعارك الداخلية؟ (ستتضح الإجابة قريبًا: لن تظل)[١]».

تنطلق رؤيتي عن ديناميات السيطرة الداخلية من مسلمة مفادها أنه لا توجد أبدًا في أي مكان مجموعة منفردة وموحّدة من القواعد، وإن كانت مدونة في قانون دولة أو مقدسة باعتبارها نصوصًا دينية أو متجسدةً في هيئة قواعد لآداب السلوك اليومي. ببساطة أكثر، لا يوجد أي أصل عالمي مسلَّم به -في القانون أو الدين أو أي مؤسسة أخرىٰ- في أي مجتمع لتوجيه حيوات الناس. يركز نموذجُ الدولة -في- المجتمع علىٰ التفاعلات المشحونة بالصراعات بين مجموعات متعددة من الإرشادات الرسمية وغير الرسمية لكيفية التصرف، تقدّمها جماعات مختلفة في المجتمع[٢]. وتستخدم هذه الجماعات المتعددة مكافآت وعقوبات ظاهرة أو خفية -من بينها أحيانًا العنف الصريح- ليحاولوا ويتمكنوا من التأليف بين تجمعات بشرية ضعيفة الترابط ومنظمات ذات هيكلة عالية المستوىٰ وموارد متنوعة. باختصار، تحمل كل المجتمعات بداخلها معارك متواصلة بين مجموعات تقدّم كلٌّ منها أشكالًا مختلفة للطريقة التي يجب علىٰ الناس التصرف بها. وطبيعة هذه الصراعات ومُخرجاتها هي التي تُعطي المجتمعات بنيتها وطابعَها المميز.

---

(١) انظر:

Joel S. Migdal, Through the Lens of Israel: Explorations in State and Society (Albany: State University of New York Press, 2001).

(٢) في

Yoav Peled and Gershon Shafir, "The Roots of Peacemaking: The Dynamics of Citizenship in Israel, 1948-93," International Journal of Middle East Studies 28(1996): 391-413

يصف الباحثان هذه المسلمة باعتبارها «إطارًا مفاهيميًا يقوم بتفكيك التصورات المتعددة والمتنافسة للمواطنة».

ولا تختلف الدول في هذا الصدد عن المنظمات الرسمية أو المجموعات الاجتماعية غير الرسمية الأخرىٰ. فقوانينها وتشريعاتها يجب أن تصطدم بمجموعات أخرىٰ مختلفة تمامًا من أنماط السلوك، وعادةً تنشأ عواقب مختلفة تمامًا علىٰ المجتمع الذي كانت تسعىٰ الدول لحكمه، وكذلك علىٰ الدول نفسها. يلتقط ميشيل ديسيرتاو هذه الدينامية في الصراع الخفي بين السكان الأصليين لأمريكا الجنوبية والكولونياليين الإسبان. «فعلىٰ الرغم من خنوعهم ورضاهم بإخضاعهم، صَنَعَ الهنود الحمر من الطقوس والتمثلات والقوانين التي فُرضت عليهم أشياءَ مختلفةً تمامًا عما أراد بها الغزاة. فقد قاموا بتقويضها، ليس من خلال رفضها أو تغييرها، بل من خلال استخدامها لخدمة غايات ومرجعيات غريبة تمامًا عن النظام الذي لم يكن لهم خيارٌ إلا قبوله»[1].

ليس الأمر ببساطة أن هذه الإخفاقات والنتائج المختلِطة لسياسات الدولة يمكن تفسيرها بأن تصميم السياسات كان سيئًا، أو أن المسؤولين كانوا غير أكفاء، أو أن الموارد لم تكن كافية. فالدول مضطرة لمواجهة جماعات معارضة لها، بعضها يتمرد بهدوء وبشكل غير مباشر، كالهنود الذين أشار إليهم ديسيرتاو، وبعضهم يقف في مواجهة مكشوفة معها. وتقوم جماعات المعارضة المتعددة هذه بإنشاء تحالفات لتقوية موقفِها، وتقطع هذه التحالفات في قلب بنية الدول نفسها. وتعمل الصراعات الناشئة بين هذه التحالفات عملَها، فينتهي تنفيذُ سياسات الدولة والمُخرجاتُ الناشئة في المجتمع إلىٰ شكلٍ مختلفٍ تمامًا عن تصميم الدولة الأصلي. وحتىٰ أكثر خططِ الدولة جرأةً، قد تتحول إلىٰ حماقات كارثية، كما أثبت سكوت في مناقشته لمخططات الحداثة[2].

تنشأ بعضُ صعوباتِ إدراكِ مواطن قصور الدول من الأفكار الشائعة عنها، ومن الطرق التقليدية التي درجت العلوم الاجتماعية علىٰ فهمها بها. ففي الصحافة والخطابات اليومية، يتم تقديم الدولة باعتبارها كيانًا هادفًا متماسكًا موحّدًا.

---

(1) Michel de Certeau, The Practice of Everyday Life (Berkeley: University of California Press, 1984), p. xiii

(2) James C. Scott, Seeing Like a State: How Certain Schemes to Improve the Human Condition Have Failed (New Haven: Yale University Press, 1998).

وبلهجة تجسيمية، تشدد الأخبار الصحفية علىٰ التماسك الكلي للدولة، وعقلِها الموحّد «أنكرت الصين اليوم . . .». وعلاوة علىٰ ذلك، دفع قادة الدول بلا هوادة فكرةَ أن الدولة، باعتبارها كيانًا متماسكًا وهادفًا، تعد تمثيلًا للمعنىٰ المتجاوز الذي أشار إليه شيلز في مقالاته: فالدولة هي تجسيد **الأمة أو الشعب**، ولقواعدِها -أي **القانون**- قداسةٌ خاصة[1]. فكما أشار ناشط مصري، في معرِض انتقاده لاعتقال عالم اجتماع متهم بأنه «ازدرىٰ» مصرَ بإشارته لتزوير الانتخابات في أحد الوثائقيات: «لقد أقنعت الحكومةُ الناسَ أن مصر والحكومة هما الشيء نفسه»[2]. وبينما كان يتم تحدي هذا المفهوم بشكل منظم (كإعلان الناس الالتزام بقانون **أسمىٰ**)، كان له أثرٌ كبير في التفكير الشعبي. ففي الواقع، يصنّف الناسُ الآخرين من خلال علاقتهم بهذا القانون الموحّد كما في قولهم «إنها مواطِنةٌ **تحترم القانون** *abiding-law*، ولكنه هو **منتهك** له *breaker-law*». إذن، لا يقتصر عرض طبيعة القانون المتجاوزة من خلال دورها بربط الناس بعضهم ببعض وجعلهم **الشعب**، بل أيضًا من خلال خاصيته الأخلاقية الأساسية باعتباره الطريقة الصحيحة للتصرف.

وظهرت العديد من عناصر هذا التفكير الشعبي في أدبيات العلوم الاجتماعية مع حبكة مختلفة قليلًا. فقد قدّم فيبر -الذي ألقىٰ ظلالًا كثيفة علىٰ العلوم الاجتماعية في القرن العشرين- تعريفًا للدولة أصبح الآن تعريفًا كلاسيكيًا. وما زال لهذا التعريف اليوم رواجٌ باعتباره طريقةً لفهم الدول المعاصرة. ففي البداية، كتب أن «الدولةَ الحديثة هيئةٌ إلزامية لتنظيم السيطرة»[3]. وبالنسبة إليه

---

(١) يلاحظ شيلز في

Shils, Center and Periphery, pp. 75-6

أن المركز لا يملك احتكارًا للسلطة، وأن هناك مصادر متعددة للسلطات المتنافسة. لكنه يشير إلىٰ أن المركز القادر علىٰ فرض رؤيته يقوم بتوحيد المجتمع من خلال «صورة المجتمع التي يقدمها» (ص. ٧٤).

(2) Gasser Abdel Razik quoted in The New York Times, July 10, 2000, p. A] 10http://www.nytimes.com/2000/07/10/world/egyptian-s-arrest-seen-as-penalty-for-criticism.html[

(3) From Max Weber: Essays in Sociology, translated and edited by H. H. Gerth and C. Wright Mills (New York: Oxford University Press, 1958), p. 82.

«الدولة عبارة عن علاقة بين رجالٍ يهيمنون علىٰ رجال؛ علاقةٍ تدعمها آليات العنف الشرعي (أي من المفترض أنه شرعي) »[١]. وفي جملته الشهيرة يقول إن «الدولة هي جماعة بشرية تدّعي (بنجاح) **احتكار الاستخدام الشرعي للعنف الجسدي** في إقليم معين»[٢]. ويفترض فيبر أن الدول هيئاتٌ **هادفة**، لكنه نتيجة تباين أهدافها، اختار بدلًا من ذلك تعريفها من خلال **أدواتها** (أي استخدام العنف). فبالنسبة إليه، الدول هيئات هادفة ذات غايات متنوعة، لكن أدواتها متشابهة.

وعلىٰ الرغم من وضع فيبر بحرص كلمة «بنجاح» بين قوسين في الاقتباس الأخير؛ فإنه في الواقع، اعتبرت أدبيات العلوم الاجتماعية كلَ أنواع الدول -الناجحة منها في احتكار العنف والفاشلة- منظماتٍ هادفة متماسكة، لها أهداف مستقلة، وتستخدم العنف والشرعية باعتبارهما أدواتٍ ناجحة في الحفاظ علىٰ السيطرة الاجتماعية وتنفيذ السياسات. لقد كان فيبر أكثر دقةً من كثيرٍ ممن اتبعوه في افتراضاته، فكان حريصًا علىٰ الإشارة إلىٰ مدىٰ محدودية الدول التي **تنجح في** مركزة أدوات العنف واحتكارها. لكن للأسف، قام آخرون بتوسعة افتراضه الأساسي قائلين بأنه بما تملكه كلُ أنواع الدول من موارد استثنائية تحت تصرفها، يمكنها استخدام العنف والتهديد به واستخدام آليات أخرىٰ من أجل حث الناس في إقليمهم المزعوم علىٰ الخضوع لمجموعة لا تنتهي تقريبًا من القوانين والتشريعات، بل واعتناقها[٣]. ثم تُعطىٰ هذه القواعد خصوصية ([فتصبح] مرة أخرىٰ **القانون**) ويكون دور الدولة هو بناء **حكم القانون**[٤].

---

(١) المرجع السابق، ص ٧٨.

(٢) المرجع السابق، ص ٧٨.

(٣) «يوجد القانون عندما يكون هناك احتمالية قيام مجموعة معينة من الرجال بحفظ النظام، من خلال استخدام الإلزام الجسدي من أجل فرض الالتزام به، أو تطبيق عقوبات علىٰ انتهاكه».

From Max Weber, p. 180.

(٤) «البيروقراطية فقط هي التي قامت ببناء أساس الإدارة من خلال القانون العقلاني، المُنظم بشكل مفاهيمي علىٰ أساس مجموعة من النصوص خلقتها الفترة الأخيرة من الإمبراطورية الرومانية بدرجة عالية من الكمال التقني ... فالتأويل «العقلاني» للقانون علىٰ أساس مجموعة من التصورات الشكلية البحتة يقف في مواجهة الفصل القضائي المرتبط بالأساس بتقاليد مقدسة».

From Max Weber, p. 216.

وعندما نحاول تحليل دول بعينها وأنماط سيطرة معينة، تبرز لنا العديد من المشكلات في كيفية توظيف الباحثين لمفهوم فيبر. فالتركيز علىٰ الاحتكار يُخفي اللحظات التي تكون فيها السلطة مُتشظيةً ومتنازعًا عليها. وحتىٰ كلمة «الشرعي» تصرف الانتباه عن أشكال السلطة المتنازِعة، أو عن الاستياء من أشكال السلطة المسيطرة. فالباحثون يتشدقون فقط بحقيقة أن فيبر لم يكن يتحدث عن كل الدول، بل كان يحاول إنشاء دولة مثالية كاشفة. إلا أن استخدامه لدولة مثالية تحتكر العنفَ الشرعي وتحكمُ من خلال القانون العقلاني، يعطي للباحثين قلةً عزيزة من طرق النظر للدول الواقعية التي لا توافق هذا المثال، فتصبح إما انحرافات عنه وإما نسخًا فاسدة منه.

يرىٰ تعريف ماكس فيبر أن الدولة مسيطرةٌ علىٰ الجميع، وعلىٰ الرغم من كونه لا يقصد أن يؤخذ هذا النوع المثالي باعتباره النوعَ الطبيعي؛ فإن هذا بالضبط ما حدث في الأعمال البحثية التالية عليه. وبالطبع، لا يمكن لأي دولة، في مجتمع إنساني، أن تقوم بكل ما تقوم به دولةٌ من النوع المثالي، كما يوضّح فيبر بجلاء. فهناك تنوع هائل بين الدول في الأدوات التي يسيطر عليها قادتُها وموظفوها بهدف تعبئة الموارد لتحقيق توزيع غير متكافئ للفرص الاقتصادية وغير الاقتصادية؛ وفي كم الموارد الهائل الذي يمكنها تعبئته من خلال الضرائب والمعونات والغنائم والتجنيد الإجباري وغيرها؛ وفي مدىٰ كفاءتها في التأكد من وصول الموارد إلىٰ من تريد؛ وفي تماسكها الداخلي الذي يظهر في اتخاذ القرارات وتنفيذها علىٰ من تحب؛ وفي آليات تنفيذ التوزيع الانتقائي للموارد. وتحتل هذه الاختلافات أهميةً عظمىٰ (فبالنسبة إلىٰ الباحثين كانت هذه التنوعات هي موضوعات فرع السياسة المقارنة).

ولكن، باستخدام تعريف فيبر كنقطة انطلاق، تم تصور كل التنوعات باعتبارها انحرافات عن النوع المثالي. فطالما أن **فكرة** الدولة موحّدة وثابتة، فإن تنوع الدول، وحتىٰ فشلَ بعضها، يمكن التعبير عنه فقط باعتباره انحرافًا عن المعيار. فإذا فشلت الدولُ الحقيقية في الالتزام بالمعيار، كما يجب عليها أن تكون، يجب أن يتم اختراع الكلمات التي تعبر عن تلك الفجوة بين الممارسة

الفعلية والمثال. فمصطلحات كالفساد، والضعف، والقدرة النسبية تفترض ضمنًا أن الطرق التي تعمل بها الأشياء في الواقع كانت بطريقة أو بأخرىٰ غريبةً عن النموذج المعياري الذي تكون عليه الدولة وعلاقاتها بالمجتمع، أو ما يجب أن تكون عليه. وتكمن المقارنة في تحديد مدىٰ الانحراف عن المعيار أو المثال وقياسِه. فقدرة الدولة يتم قياسها من خلال مِسْطَرة قياسٍ؛ نهايتُها صورةٌ من دولة فيبر المثالية.

إن الافتراض القائل بأن الدولة وحدها -أو يجب أن تكون وحدها- هي مَنْ يضع القواعد ويستخدم الآليات العنيفة من أجل إجبار الناس علىٰ طاعتها، يقزّم ويسطّح مِن التفاوض الخصب والتفاعل والمقاومة التي تحدث في كل مجتمع إنساني، بين نظم مختلفة من القواعد؛ إذ يقدّم مجتمعًا إنسانيًا تمارِسُ فيه منظمةٌ معقدة ومتماسكة هيمنةً استثنائية كاملة علىٰ الفكر والفعل في مواجهة جميع التشكلات الاجتماعية الموجودة في هذا الإقليم، ولا يسمح بالتنظير لمساحات من مجموعات القواعد المتنافسة بدلًا من عرضها بشكل سلبي باعتبارها إخفاقات أو دولًا ضعيفة أو ليست دولًا من الأساس. أي باختصار، يحجبُ النظرُ لدولةِ فيبر المثالية باعتبارها دولةً طبيعية أكثرَ مما يُظهر من خلال المقارنة المستمرة بين الدول الفعلية والنموذج المثالي الذي تكون عليه الدول، أو ما يجب أن تكون عليه.

تعريفٌ جديد للدولة

تقترح مقاربة الدولة-في-المجتمع المقدّمة هنا وفي المقالات التالية تعريفًا مختلفًا للدولة عن تعريف فيبر. فالدولة [فيه] هي حقلُ سلطةٍ يتميز باستخدام العنف والتهديد به، ويتشكل من خلال (١) **صورة ذهنية** (Image) لهيئةٍ متماسكةٍ مسيطرةٍ في إقليم ما، وتمثل الناس الذين يحدّهم هذا الإقليم، (٢) والممارسات (Practices) **الفعلية لأجزائها المختلفة.**

تتشكل الدول الفعلية من عنصرين: **صورة وممارسات**[١]. قد تكون متداخلة

(١) Akhil Gupta, "Blurred Boundaries: The Discourse of Corruption, the Culture of Politics, and the Imagined State," American Ethnologist 22 (May 1995): 375-402.

ومتآزرة، أو متعارضةً وتقوض بعضها بعضًا. وتتشابه الصورةُ بين دولة وأخرىٰ، وخاصةً الدولة الحديثة التي ترجع أصولُها إلىٰ الفترة من القرن الخامس عشر إلىٰ القرن السابع عشر في شمال غرب أوروبا، ثم شملت العالمَ كله في النصف الأخير من القرن العشرين. لكن في المقابل، يغلب علىٰ الممارسات التنوع. وعلىٰ الرغم من أنه يوجد بالطبع أنماط مُشاهدة يمكن مقارنتُها، فإنها تستعصي علىٰ التصنيف المرتب.

فالعنصر الأول هو الصورة الذهنية. وأقوم [هنا] بتكييفه من شيلز، الذي استخدَمَه ليصف «المركز» وليس الدولة. فقد قال إن «الصورة تقوم بدمج المؤسسات المتعددة التي ينتمي إليها المنفذون ويمارسون السلطة باسمها في **صورة** مركزٍ موحّد للمجتمع ومهيمن عليه»[1]. وفي التعريف هنا، صورة **الدولة** هي صورة كيان مستقل وموحّد ومهيمن، يسيطر في إقليم معين علىٰ كل عمليات صنع القواعد، إما مباشرةً من خلال أجهزته الخاصة، وإما بشكل غير مباشر من خلال السماح لهيئات أخرىٰ -كشركات الأعمال، والعائلات، والنوادي، وخلافه- بصنع قواعد محددة[2].

وتستتبع الصورةُ إدراكًا. يدرك الدولةَ هنا كلُ من كان داخل إقليمها المزعوم أو خارجه باعتبارها صانع القواعد الرئيس والمختص داخل حدودها القطرية. وفي هذا الصدد، يفترض الإدراكُ كيانًا واحدًا مستقلًا وموحّدًا وممركزًا إلىٰ حد كبير. وعلىٰ الرغم من ملاحظة الجميع لتعقُّد هذه الهيئة وتمدُّدها الهائل

= في هذه المقالة العبقرية، يحاول جوبتا وضع تحليل إثنوجرافي للدولة من خلال النظر في كلٍ من «ممارساتها اليومية» و«بنائها الخطابي». لقد قرأت مسودة لهذه المقالة في أواخر الثمانينيات، وأظن أنها أثّرت فيّ لا شعوريًا عند وضعي لهذا التعريف. فعلىٰ الرغم من أن «بناءه الخطابي» يختلف عن فهمي للصورة، فإن المقالة توضح الحاجة إلىٰ «الأخذ في الاعتبار تكوّن الدولة عبر مجموعة معقدة من التمثلات والممارسات المتداخلة **مكانيًا**». (ص٣٧٧). وستتكرر هذه الأفكار هنا.

(1) Shils, Center and Periphery, p. 74.

(التشديد علىٰ الكلمات لي).

(٢) يقول فيبر: «يؤول استخدام العنف الجسدي لمؤسسات أخرىٰ أو أفراد فقط إلىٰ الحد الذي تأذن به الدولة. فهي تعتبر المصدر الوحيد «لحق» استخدام العنف».

From Max Weber, p. 78.

-حيث إن أجزاءها لا تعمل دائمًا في تناغم تام، فهذه «الصورة» تشبيه لا يُظهر كل العيوب- تظل صورةُ الدولة تدفع الناس لإدراك أجهزتها باعتبارها موحّدة بشكل عام، وتعمل متوافقةً مع بعضها البعض.

تفرض الصورة كيانًا ذا نوعين من الحدود: (١) حدود قطرية بين الدولة ودول أخرىٰ، (٢) وحدود اجتماعية بين الدولة -أي الأجهزة والجهات (العامة) الفاعلة- وبين الخاضعين لقواعدها (أي الخاص). وعلىٰ الرغم من أن بعض الجماعات القليلة -كقبائل بدوية بعينها- لا تعتد بالحدود القطرية، فإنه بالنسبة إلىٰ معظم الآخرين من المسافرين وحتىٰ المستوردين، تمثل الخطوط المرسومة علىٰ الخرائط المدرسية صورًا محددة بوضوح للشكل الذي تمت هيكلة العالم عليه جغرافيًا. فقد كان فيبر محقًا في اعتباره «أن «الإقليم» أحد عناصر الدولة»[1].

وعلاوة علىٰ ذلك، تتعزز صورة الحدود القطرية التي تفصل بين مساحات سيطرة الدول المختلفة من خلال المفهوم المشترك عن كون الدول تمثلُ القاطنين داخل حدودها بطريقة ما، وهو ما أشرت إليه في التعريف في بداية هذا الجزء بالتمثيل. ولذلك، لا يعد تناقضًا أن نقرأ في الجرائد أن رئيس السلطة التنفيذية يتحدث باسم «الشعب»، كما لو أن حدود الدولة تُبرز شيئًا ما عن وحدةٍ كامنة بين قاطني الإقليم. وعلىٰ الرغم من انفصال الدولة عن عموم السكان كما سنناقش بعد قليل، تعد الدولة في الصورة هي الرمزَ الممثل لهؤلاء السكان، كما يظهر في عمليات تصويت الأمم المتحدة، والعلاقات الدبلوماسية بين الدول، أو في أي محفل آخر من المحافل اليومية. ويعني هذا التمثيل أن الحدود القطرية تعمل باعتبارها حدودًا لسيطرة الدولة، وأيضًا باعتبارها مُعيِّنةً لشعب مترابط. وسأعود لإشكالية ترابط السكان هذه بعد قليل.

بالإضافة إلىٰ الحدود القطرية، تحتوي صورة الدولة علىٰ نوع آخر من الحدود؛ حدٍ اجتماعي يفصل الدولة عن الفاعلين والقوىٰ الاجتماعية من غير الدولة، أو القوىٰ الخاصة. وأشار فيبر إلىٰ أن الفصل بين العام والخاص -وكان ينظر حينها بالأساس إلىٰ القانون العام والخاص- هو السمة المميزة للدولة

---

(١) المرجع السابق، ص ٧٨.

البيروقراطية الحديثة. فالفصل المفاهيمي بين القانون العام والخاص «يفترض الفصل مفهوميًا بين «الدولة» باعتبارها حاملًا مجردًا لاختصاصات سيادية، ومُنشئة «للمعايير القانونية»، وبين كل «تفويضات» الأفراد الشخصية»[1].

ولا يقتصر الأمر علىٰ فصل الدولة فقط، بل يتم رفعُها إلىٰ مكانة أسمىٰ. حيث إن تمثيلَها للناس يميزها عن كل الكيانات الأخرىٰ، والتي لا يمكنها في الصورة إلا أن تدل علىٰ مصالح خصوصية. فالدولة وحدها هي الممثل العام لعموم الناس؛ تمثيلًا نابعًا من الترابط الكامن بينهم.

يعد العنصر الرئيس الثاني في تعريف الدولة، بعد الصورة، هو الممارسات. فالأداء المنتظم لفاعلي الدولة وأجهزتها -أي ممارساتهم- قد يدعم صورة الدولة أو يضعفها؛ ويعزز مفهوم الحدود القطرية والحدود بين الخاص والعام أو يبطل أثرَهما.

وقد عزز عددٌ لا يحصىٰ من الممارسات الصورةَ التي تقضي بأن العلامات القطرية المرسومة علىٰ الخرائط حقيقية وفعالة. فقد قام قادة الدول بتوظيف تأشيرات الدخول، وجوازات السفر، وعلامات الحدود، والأسلاك الشائكة، والأسوار الإلكترونية، وحرس الحدود، والجيوش، والخرائط الرسمية، والمناهج الدراسية، وغيرها، من أجل تعيين الإقليم الذي تهدف الدولة لحكمه، وتوضّح هذه القائمة أن استخدام العنف أو التهديد به يقف وراء العديد من ممارساتها. وبالإضافة إلىٰ ذلك، تعزز أيضًا ممارسات من هم خارج كيانِ الدولة صورةَ صحةِ حدود الخرائط وتُقِرُّها. فعلىٰ سبيل المثال، تعطي الأمم المتحدة «كرسيًا» للدولة التي تدعي السيطرة علىٰ إقليمٍ معين.

وبالمثل، يمكن للممارسات أيضًا أن تدفع لإدراك الفصل الاجتماعي القائم بين الدولة والتشكلات الاجتماعية الأخرىٰ (أي الفصل بين العام والخاص) ودعمِه وإقراره بطرق عدة، وليس فقط العامل الإقليمي في سيطرة الدولة. فالاحتفالات علىٰ سبيل المثال -كاحتفالات التتويج والتنصيب- تقوم بالتأكيد رسميًا علىٰ الفصل، وكذلك يفعل وضعُ أعمال الدولة في أماكن خاصة، كالبلاط

---

(١) المرجع السابق، ص٢٣٩.

أو قاعات المدينة أو المباني الفيدرالية. وبهذه الطرق وغيرها أخرىٰ لا تحصىٰ، تم صقلُ مكانة صورةِ الدولة باعتبارها جسمًا اجتماعيًا متمايزًا، وإن كان أسمىٰ من غيره.

وأظن أن فوكو حاول سبر العلاقة الشاذة بين الصورة والممارسة، حتىٰ في الوقت الذي تميل فيه الممارسات لدعم صورة الدولة أو أسطورتها:

«لكن الدولة -كما لم تكن تقريبًا في أي لحظة تاريخية أخرىٰ- لا تملك هذه الوحدة، ولا هذه الفردية، ولا هذه الخصائص الوظيفية الدقيقة، ولا هذه الأهمية، ولا يمكنها الحديث بصدق. فلربما تكون الدولة، في نهاية المطاف، حقيقةً مركبة، وفكرةً مجردة -ذات أهمية أقل بكثير مما نظن- تم إضفاءُ معنىٰ أسطوري عليها . . . فتكتيكات الحكومة هي التي تمكّن التعريف وإعادة التعريف المستمرين لما يدخل في اختصاص الدولة وما لا يدخل، والعام في مقابل الخاص وهكذا. وعليه، لا يمكن فهم الدولة إلا من خلال بقائها ومواطن قصورها علىٰ أساس التكتيكات العامة للتسيير[*] Governmentality»[1].

علىٰ الرغم من أن فوكو يفصل الممارسات -أو ما يسميه تكتيكات التسيير- عن الصورة، فإنه ظل يميل لرؤية الممارسات باعتبارها تعزز الفكرةَ المجردة التي تم إضفاء معنىٰ أسطوري عليها، والتعريفَ المقبول لما تستطيع الدولة فعله، والتمييزَ المتصور بين العام والخاص. لكن قد تعمل الممارسات أيضًا ضد هذه الأساطير والإدراكات. وما يلتقطه تعريفي للدولة، فاتحًا الباب لمسارات نظرية

(*) التسيير أو «فن الحكم» هو مصطلح سكّه الفيلسوف الفرنسي ميشيل فوكو في أواخر السبعينيات. تم تأويل المصطلح بمعانٍ عدة، من بينها أن المفهوم يشير إلىٰ «هيكلة المجال المحتمل لأفعال الآخرين. فالسلطة هي نمط من الأفعال لا تقع علىٰ الآخرين بشكل فوري أو مباشر، لكنها تقع علىٰ أفعالهم». وأن التسيير هو «الآليات التي تقوم الحكومات من خلالها بإنتاج المواطن المناسب لتحقيق أهدافها». انظر: تفكيك مفهوم القوة عند ميشيل فوكو: إعادة فتح الملف الإيراني، محمد بشير صفار، مكتبة الإسكندرية، ٢٠١٧ [وعنه نقلنا ترجمة Governmentality إلىٰ تسيير]؛

Governmentality", Michel Foucault, In *The Foucault Effect: Studies in Governmentality*, edited by Graham Burchell. London: Harvester Wheatsheaf, 1991.

(1) The Foucault Effect: Studies in Governmentality, edited by Graham Burchell, Colin Gordon, and Peter Miller (Chicago: University of Chicago Press, 1991), p. 103.

جديدة، هو بالضبط هذه الممارسات -هذه التصرفات المنتظمة- التي تضرب صورة الدولة المتماسكة المسيطرة، وتُبطل أثرَ الحدود بين العام والخاص، وكذلك أثرَ الحدود القطرية. فعادةً ما تصارع الممارساتُ الصورة. والتقط برتراند راسل التمييز بين الصورة والممارسات بشكل جميل حينما قال: «إننا نملك في الحقيقة نوعين من المبادئ الأخلاقية؛ ما ندعو إليه ولا نمارسه، وما نمارسه ونادرًا ما ندعو إليه»[١]. لقد أشار راسل إلىٰ الفجوة بين الصورة والممارسات في تركيزه علىٰ الأخلاق. فعلىٰ الرغم من أن صورة الدولة تتضمن مبادئ أخلاقية وطريقةً معياريةً واحدةً للسلوك، هي في الواقع الطريقة **الصحيحة**؛ فإن الممارسات تشير إلىٰ أنواع متعددة من السلوك، ومن الممكن أن يتحدىٰ بعضها طريقة السلوك **الصحيحة**.

ليست هذه الممارسات مجرد انحرافات عن السلوك المعياري -الجيد- كما ورد في قوانين الدولة. بل هي قوانين أخلاقية في ذاتها، تتحدىٰ ما يُعبَّر عنه في صورة الدولة عما يجب أن يسود في تعيينات الموظفين في مناصب الدولة، وتوزيع مواردها، وحرية التصرف في تطبيق التشريعات، وفي الكثير الكثير. وقد أبرز جان فرانسوا بايار وستيفين إليس وبياتريس هيبو العديد من هذه الممارسات في كتابهم المبدع الأخير عن أفريقيا بعنوان تجريم الدولة في أفريقيا *The Criminalization of the State in Africa*[٢]. وعلىٰ الرغم من أن المؤلفين أعطوا ما قصدوه بالإجرامي تعريفًا ضيقًا من الناحية الفنية، فإنها كلمة غير موفقة في هذا السياق؛ حيث إنها لا تدل فقط علىٰ فعلٍ غير قانوني، بل هو خاطئ أخلاقيًا أيضًا. فمن وجهة نظر تحليلية، يميز [هذا المصطلح] قوانين صورة الدولة المعنية (أو الدول عمومًا) ومدوناتِها، جاعلًا منها معيار الباحث **التحليلي**، والذي يتم من خلاله التعبيرُ عن المعايير المتصارعة في ممارسات أجزائها. فما

---

(1) Bertrand Russell, "Eastern and Western Ideals of Happiness" in Sceptical Essays (New York: W. W. Norton, 1928).

(2) Jean-Fran॰ois Bayart, Stephen Ellis, and B é atrice Hibou, The Criminalization of the State in Africa (Bloomington: Indiana University Press, 1999).

يمكن وسمُه بسهولة باعتباره فسادًا أو إجرامًا -كالمحسوبية أو التهريب- يمكن أيضًا النظر إليه، علىٰ سبيل المثال، باعتباره فعلًا أخلاقيًا يفضل الروابط القرابية علىٰ الكفاءة، أو تعبيرًا عن حق تنقل الناس والبضائع عبر الحدود التي فرضتها قوانين الدول بشكل تعسفي[1].

فكيف لنا أن نفهم بروز مجموعات متعددة من الممارسات، يتعارض العديد منها مع أوامر صورة الدولة (وأخلاقياتها)؟ لقد أدت صعوبةُ مراس أجزاء الدولة المتباعدة، والجبهاتُ العديدة التي تقاتل عليها مع جماعات ذات معايير سلوكٍ معارضة، وانجذابُ موظفيها لمجموعات بديلة من القواعد قد تعود عليهم بالنفع شخصيًا أو علىٰ مجموعتهم التي يكنّون لها الولاء أكثر -إلىٰ الممارسات المتنوعة لمكونات الدولة أو أجزائها.

فتتحالف مكونات أو أجزاء متنوعة من الدولة مع بعضها البعض ومع جماعات خارجية لتحقيق أهدافهم. وتروّج هذه الممارسات والتحالفات لمجموعات متنوعة من القواعد، عادةً ما تكون مختلفةً تمامًا عن تلك الموجودة في تشريعات الدولة الرسمية وقوانينها. وقامت هذه التحالفات أو الائتلافات أو الشبكات بإبطال أثرِ الحدود القطرية والاجتماعية الفاصلة التي قام التصوير الأول للدولة بترسيخه، وكذلك أثر الفصل الحاد بين الدولة باعتبارها واضع القواعد الأبرز، وبين المجتمع باعتباره مُستقبِلًا لهذه القواعد.

وتبدأ الأمثلة علىٰ هذه الممارسات التي تبطلُ أثرَ الحدود المرتبطة بصورة الدولة بموظفي الدولة الذين يستخدمون مناصبهم من أجل إنجاز أعمالٍ شخصية، وبالتالي يزيلون تمامًا الفصل بين الخاص والعام. ففي حالة رائعة رُوِيت لي، أتىٰ مسؤولٌ أفريقي ببقرته كي ترعىٰ في حديقة مبنىٰ الدولة الذي يعملُ فيه. وتحلل مقالة جوبتا العكس، عندما يتم استخدام المساحة الخاصة من أجل العمل العام. فيروي حالة شارماجي: مسؤول هندي عن الأراضي يحتفظ بسجلات خمسة آلاف

---

(١) «بدلًا من التعامل مع الفساد باعتباره خللًا في مؤسسات الدولة، أراه باعتباره آلية يتم بها تكوين «الدولة» خطابيًا».

Gupta, "Blurred Boundaries," p. 376.

قطعة أرض. كان في الطابق السفلي من منزله غرفةٌ يستخدمها باعتبارها «مكتبًا» له. «وفيها يكون موجودًا غالبًا، يحيط به العملاء، والمتملقون، والزملاء»[1]. وكان أحدُ معاونيه يساعد في التوسط بين شارماجي والقادمين لتغيير أو تسجيل حقوق ملكية الأراضي، موضحًا ما يتكلفه «إنجاز العمل». وآخر كان يساعد في مهام رسمية إلىٰ جانب مهام خاصة بأهل شارماجي. فكان التمييز بين المساحة العامة والخاصة، والعمل العام والخاص، والأجر العام والخاص -أمرًا مُفتقَدًا تمامًا.

ويقدّم عرض إليس عن الأبارتهيد [نظام الفصل العنصري في جنوب أفريقيا] (ونظام ما بعد الأبارتهيد) أمثلةً أكثرَ تعقيدًا عن إبطال أثرِ الفصل بين الدولة والمجتمع.

«[فقد] قامت بعض العصابات الإجرامية بإنشاء علاقات وثيقة واضحة مع قواتِ الأمن. مما ولّد في بعض أقسام قوات الأمن توجهًا غامضًا تجاه جرائم بعينها. وفي أثناء المرحلة الأخيرة من حرب العصابات، أنشأ بعض ضباط الأمن والجيش عصاباتٍ إجرامية بأنفسهم تعمل في الأسلحة والجواهر والعاج وتجارة الماريجوانا؛ فيجنون أرباحًا من ناحية، وتعمل هذه العصابات من ناحية أخرىٰ باعتبارها غطاءً لتوفير الأسلحة والتمويل للميليشيات غير الرسمية التي تقاتل حزب المؤتمر الأفريقي ANC والحزب الشيوعي الجنوب أفريقي SACP. وتَضمَّنَ خرقُ القانون الذي سمحت به الدولة عملياتِ تهريب وتزوير عملات دفعت بأجهزة الحكومة السرية لتكوين علاقات شراكة مع عصابات التهريب الكبرىٰ، وشبكات غسيل الأموال في المافيا الإيطالية، والعديد من العاملين في عالم الإجرام الدولي»[2].

وكذلك، واجهت الحدودُ القطرية هجومَ الممارسات المعارضة. فقد أبرز نيكول واتس كيف أن تحالفات مهمة بين مسؤولين ليبراليين أتراك مع ناشطين أكراد أضعفت من الصورة القُطرية للدولة التركية، فاتحةً الباب لصورةٍ منافسة؛

---

(1) Gupta, "Blurred Boundaries," p. 379.

(2) Bayart, Ellis, and Hibou, The Criminalization of the State in Africa, pp. 61-2.

صورةِ دولة كردستان[1]. وفي الحقيقة، يجادل واتس بأن التحالفات العابرة للقوميات بين المنادين بحقوق الأكراد، ونشطاء حقوق الإنسان أنشأت كيانًا مُتخيلًا جديدًا تمامًا.

«[ففي] كردستان الغربية الافتراضية، والتي تضم أجزاءً من ألمانيا، وفرنسا، والسويد، وبريطانيا، ودول أوروبية أخرىٰ ... سمحت تكنولوجيا المعلومات وتذاكر الطيران منخفضة الثمن بارتحال جديد شجّع علىٰ إعادة اختراع المجتمع الكردي. ورغم أن كردستان الغربية الافتراضية لا تملك أي خرائط قطرية مدونة أو اعتراف رسمي، فإنها تلعب دورًا قويًا في شؤون تركيا وسكانها من الأكراد، وعلاقاتهم بأوروبا»[2].

لقد قامت التحالفات الموجودة في تركيا وفي الدول الأوروبية بتحدي صورةِ أخلاقيةِ الدولة التركية وتمثيلِها. وتحدىٰ إسماعيل بيشكجي -والذي قضىٰ سنينَ من عمره في السجن من أجل كتاباته عن الأكراد- حصرية أخلاقيات الدولة: «يتم إنكار الحقائق السوسيولوجية بوسائل الأيديولوجيا الرسمية [أي الأخلاقيات]. فالأيديولوجيا الرسمية ليست كأي أيديولوجيا، فهي تحتوي علىٰ إلزام قانوني. فمن يخرج عن حدودها يُزجُّ به في السجن»[3]. فعلىٰ الرغم من المخاطر، قام كلٌ من مسؤولي الدولة والفاعلين الخاصين في تركيا بتكوين تحالفات تتحدىٰ الأخلاقيات والتمثيل المُتضمَن في صورة الدولة، متبنين ممارسات أنكرت الصحة الأخلاقية لأيديولوجيا الدولة وحصريتها.

ولتغليف كلٍ من الصورة والممارسات، يستخدم تعريفُ الدولة هنا مفهومَ

---

(1) Nicole Watts, "Virtual Kurdistan West: States and Supra-territorial Communities in the Late 20th and Early 21st Centuries"،

رسالة دكتوراه كانت تحت الإعداد، جامعة واشنطن، وقت كتابة الكتاب.

(2) Nicole Watts, "Kurdish Rights, Human Rights: Boundaries of Transnational Activism؛

ورقة مقدمة لورشة عن الحدود والانتماء، يوليو ١٩٩٩، ص ٢.

(٣) مذكور في:

Nader Entessar, Kurdish Ethnonationalism (Boulder: Lynne Rienner, 1992), p. 105.

«الحقل»، والذي اقتبسناه (وكيّفناه) من بورديو[١]. فهو يشير إلىٰ أن لفظ «الحقل» يسلط الضوء علىٰ العلاقات الموجودة في فضاءٍ متعدد الأبعاد، أحدها هو العنصر الرمزي الذي توازي أهميتُه أهميةَ العنصر المادي (أو ما يسميه «المواد Substances»). فيقول بورديو إن «ما نحن بصدده هو تمثيل تام للعالم الاجتماعي»[٢]، وإن الظاهرة المركزية فيه هي الصراع، «وإن كل حقل عبارة عن ساحة لصراع مكشوف بدرجات متفاوتة حول تعريف المبادئ الشرعية لتقسيم الحقل»[٣]. وبوصفي للدولة باعتبارها حقل سلطة، وددت التشديدَ علىٰ «فضاء المواقع متعدد الأبعاد»، مستخدمًا كلمة «سلطة» للإشارة إلىٰ الصراع علىٰ موقع المهيمن.

وباختصار، فإن الدولة كيانٌ متناقض يتصرف ضد نفسه. ولذا، إذا أردنا فهم السيطرة؛ يجب أن نعمل علىٰ مستويي تحليل: أحدهما ينظر إلىٰ البعد الموحّد والمؤسسي للدولة -أي إلىٰ كُلّيتِها- المُعبّر عنها في صورتها، ومستوىٰ آخر يفكك هذه الكُلية من خلال فحص الممارسات الداعمة والمناقضة وتحالفات أجزائها المتباعدة. ويركّز نموذج الدولة-في-المجتمع علىٰ هذه النوعية المتناقضة من الدولة، ويتطلب أن ينظر دارسو السيطرة والتغير إلىٰ الدولة من وجهتين. فيجب النظر إليها باعتبارها (١) الصورةَ القوية لهيئة موحدة ومحددة بوضوح يمكن التحدث عنها بمصطلحات مفردة (كخبر ينقل أن «إسرائيل تقبل بالمطالب الفلسطينية») كما لو كانت فاعلًا واحدًا يتحرك بشكل مركزي ويعمل بطريقة متكاملة ليحكم إقليمًا محددًا بدقة، وكذلك باعتبارها (٢) ممارساتِ كومةٍ من الأجزاء أو المكونات ضعيفة الترابط، مع حدود غير واضحة المعالم بينها وبين

---

(1) Pierre Bourdieu, "The Social Space and the Genesis of Groups," Theory and Society 14 (November 1985): 723-44،

وأنا مدين كذلك لتطوير زبيدة لمفهوم «الحقل السياسي».

Sami Zubaida, Islam, the People and the State: Essays on Political Ideas and Movements in the Middle East (New York: Routledge, 1989), pp. 145-52.

(٢) المرجع السابق، ص ٧٢٣.

(٣) المرجع السابق، ص ٧٣٤.

جماعات أخرىٰ داخل الحدود الرسمية للدولة وخارجها، وعادةً ما تقوم بالترويج لمجموعات من القواعد متعارضة فيما بينها، ومتعارضة مع القانون «الرسمي». وتنتهي النظريات -التي لا تتضمن جانبي الدولة المتناقضة هذين- إما إلىٰ المبالغة في رفع قدرة الدولة علىٰ تحويل الخطاب إلىٰ سياساتٍ فاعلة إلىٰ مستوىٰ مثالي؛ وإما إلىٰ [تعريفها باعتبارها] حقيبة من المسؤولين الفاسدين يبحثون عن مصالحهم الخاصة.

المنهج في الدراسات المقارنة

أحد الأبعاد المهمة الأخرىٰ في اقتراب الدولة-في-المجتمع هو معالجته للبحث المقارن، أو المنهج بمعنىً أوسع. فالنموذج المقدّم في هذ الكتاب لا يركز علىٰ صورة ثابتة (استاتيكية) لعدد من الجماعات ذات أهداف وقواعد ثابتة تؤدي إلىٰ نتائج قاطعة. فهذه المقاربة تركز علىٰ السياق أكثر مما تركز علىٰ المخرجاتِ النهائية. وليس نموذجًا لملاكمة يظل فيها كلُ مقاتلٍ علىٰ حاله لا يتغير طوال المباراة، ويستمر في محاولة القضاء علىٰ الآخر، بل يلفتُ هذا النموذج نظرَ الباحثين **لسياق** التفاعل بين الجماعات وبعضها البعض، وبينها وبين من تحاول السيطرة أو التأثير في سلوكِهم الفعلي. وهذا تمييزٌ مهم؛ فالعملية الدينامية تغيّر الجماعات ذاتها وأهدافها، وفي النهاية القواعد التي تعمل علىٰ ترويجها. وتشبه هذه الصورة شخصية زيليج(*) للمخرج وودي آلن، التي كانت تغيّر شكلها عند تفاعلها مع الآخرين. وكأي مجموعة أو هيئة أخرىٰ، تُبنىٰ الدولة ويُعاد بناؤها؛ تُخترع ويُعاد اختراعها، من خلال تفاعلها باعتبارها كلًّا واحدًا، وباعتبار أجزائها، مع الآخرين. فهي ليست كيانًا ثابتًا؛ فتنظيمُها وأهدافها ووسائلها وشركاؤها وقواعدها التشغيلية تتغير بتحالفها أو معارضتها لمن هم داخل أو خارج إقليمها. فالدولة، [إذن]، دائمةُ التحوّل.

(*) Zelig: فيلم وثائقي ساخر إنتاج عام ١٩٨٣م للمخرج وودي آلن، يتحدث عن حياة شاب يدعىٰ (ليونارد زيليج) في العشرينيات من العمر، ملقب بـ (الحرباء البشري) ويمكنه تقمص شخصية كل من يخاطبه، فهو طبيب إذا خاطب طبيبًا، وعامل نظافة إذا خاطب عامل نظافة، وهكذا.

لقد أثار أحد أعظم علماء الاجتماع في القرن العشرين، نوربرت إلياس، هذه النقطة. فقد لاحظ أن طريقتنا في فهم الظواهر الإنسانية «تجعلنا نشعر أنه لا يمكننا التعامل بفاعلية مع الوقائع المُشاهدة باعتبارها أحداثًا متدفقة في الكلام والتفكير». رفض إلياس النظر إلىٰ التغير أو إلىٰ شيء دينامي من خلال علاقته بشيء ثابت استاتيكي فقط، وسمىٰ هذه الظاهرة **باختزال الحالة** Zustandsreduktion. وأشار إلىٰ أنه بدلًا من النظر إلىٰ المجتمع باعتباره **كائنًا**، يجب النظر إليه «باعتباره **يتحول**، **وقد تحوّل** في الماضي، **ويتحوّل [الآن]** في الحاضر، **وقد يتحوّل** في المستقبل»[1].

وتعكس مقالات هذا الكتاب انتقالي الجديد من العلاقة السببية الصلبة المرتبطة بظاهرة **اختزال الحالة** Zustandsreduktion لدىٰ إلياس، في اتجاه منهج يأخذ في الاعتبار عملية مستمرة؛ عملية «تحولٍ جارٍ». وعلىٰ الرغم من كوني قد استفدت الكثير من العلوم السياسية الصُلبة وعلوم اجتماعية أخرىٰ، فإنني أصبحت تدريجيًا أشد حنقًا علىٰ مواطن القصور الكامنة في مناهجها التقليدية. لقد نتجَ الكثيرُ عن الدقة الصارمة لتلك المناهج المستخدمة في مقاربات الاختيار العقلاني، والمقاربة الإمبريقية/الكمية، والمقاربة البنيوية، وغيرها من المقاربات الشائعة في العلوم الاجتماعية. إلا أنني وجدتها تحجبُ أكثر مما تُظهر؛ فعرض الصور المنمّطة التي يكون فيها السلوك مجمّدًا، والتي يتم فيها عرضُنا من خلال متغيرات مستقلة استاتيكية (كالتفضيلات الثابتة أو البِنَىٰ أو الترتيبات المؤسسية) لتحملَ عبء العلاقة السببية -يضع العديد من الغمامات المقيِّدة علىٰ دارسي السيطرة والتغير بشكل مقارن.

يمكن لهذه المقاربات أن تُوقع الحياةَ السياسية والاجتماعية في عالم ضيق من الدقة الصارمة. ويحدث ذلك نتيجة ما يمكن تسميته **بالبحث عن الخطيئة الأصلية**؛ عن الحدث أو الشرط أو مفترق الطرق الذي يمكن قراءة التاريخ من

---

(١) هذه العبارة مقتبسة من حوار قام به في أمستردام عام ١٩٦٩م.

Johan Goudsblom and Stephen Mennell (eds.), The Norbert Elias Reader (Oxford: Blackwell, 1998), p. 143.

عنده لفهم الوضع الراهن. وهذا السعي نحو اللحظة الزمنية المُجمّدة هو الذي يحدد ما الذي يتم تتبعه. وبتعبير فالدنر، هي «المنعطف الحاسم critical juncture»[1]. وانتقد جيوفري إليي ودافيد بلابيرن هذا النوع من التأريخ، الذي يرون فيه أنه يحاول بلا طائل أن يحدد بدقة نقطة التحول المهمة التي تفسر صعود النازية في ألمانيا[2]. وهنا أيضًا، يرتبط تفسير التطور أو عدمه في النهاية، كما يقول إلياس، بالاستاتيكي -أي الظروف البنيوية الحاسمة لصراع النخبة.

المشكلة هنا هي أن هذا النوع من العلاقة السببية الصلبة يركز بشكل مبالغ فيه علىٰ الوضع الراهن، ويحتجز التاريخ في إطار افتراضاته. والحرص الشائع يفرض علىٰ القراء افتراضات مُقيِّدة من خلال بحثه عن علاقة سببية ذات اتجاه واحد بدأت في لحظة تأسيسية. فالمناهج المنتشرة في التحليلات البنيوية وتحليلات الاقتصاد السياسي والاختيار العقلاني يمكنها أن تركز بشكل زائد علىٰ القوة التفسيرية للمتغيرات المستقلة، كالترتيبات المؤسسية المتفردة. ومن خلال تثبيت هذه المتغيرات، يتم تجاهل كيف أن الآثار التي خلّفتها يمكنها بدورها أن تعمل علىٰ تحويلها هي نفسها.

والفهم الشائع للدقة الصارمة يمكنه صرف انتباه المراقبِ عن الدينامية المستمرة التي سمّاها كوفر سردية غير المتوقع وغير المستقر والمتفاعل مع الحياة اليومية. ولا يستبعد كوفر المتغيرات الصلبة -التي سمّاها النوموس/القوانين nomos أي بنية العالم المعياري- لكنه في الوقت نفسه أشار إلىٰ أن النوموس دائمة التحول من خلال ما تقوم به من «تمكيننا من الخضوع أو الابتهاج أو الكفاح أو الاستهزاء أو الإهانة أو منح الشرف . . . ففرض قوة معيارية [كالميل إلىٰ محاكمة الطبقات الدنيا إلىٰ صراع النخبة أو إلىٰ مجموعة معينة من التفضيلات الخاصة بفاعلين أقوياء] علىٰ وضع راهن، حقيقي أو مُتخيل، هو خلق لسردية ما»[3]. فقصص البلاد لا تنتهي بالخطيئة الأصلية أو المنعطف الحاسم

(1) Waldner, State Building and Late Development.

(2) Geoffrey Eley and David Blackburn, Reshaping the German Right: Radical Nationalism and Political Change after Bismarck (New Haven, CT: Yale University Press, 1980).

(3) Cover, "Nomos and Narrative," pp. 100, 102.

الذي يتم فيه فرض قوة معيارية كبيرة، بل تبدأ. لأن هذه القوىٰ تُنشئ مقاومةً وصراعًا وتعاونًا وتحالفات تقوم بتحويل مسار الاندفاع الأصلي.

وبعبارة أخرىٰ، يجب علىٰ العلماء الاجتماعيين فهم أن الآثار لا تنتج عن الوحي فقط، بل أيضًا عن السعي نحو الخلاص. فالوحي عبارة عن حدث زمني ثابت، تنكشف فيه الحقيقة وتُستوعب. فهو يُنشئ المبادئ المؤسِّسة التي تُلهم الناس التصرف في إطارٍ مشتركٍ من المعنىٰ، فيزيحون رغباتِهم المادية لصالح هذه المبادئ المقدسة، لدرجة الشهادة أو الموت في سبيل الوطن. لكن عملية السعي نحو الخلاص عمليةٌ دائمة. فهي تحافظ علىٰ أمل النجاة من الآفات والانحدار المُركَّبين في الطبيعة البشرية، كالألم والمرض والفقر والهرَم والتدهور والفساد والأنانية وخلافه. ويقدم الخلاص وعدًا بالإصلاح والنجاة الجماعية. ويحث علىٰ التفاعلات المستمرة مع العالم الذي يجد فيه الناس أنفسهم يصدرون ردود فعلٍ علىٰ الطبيعة الإنسانية الساقطة، وعلىٰ وعد الوحي غير المتحقق.

ويمتد هذا النوع من المنهج الذي يستبطنه إلياس وكوفر إلىٰ الأبعاد القطرية للدول أيضًا. فقد مال العلماء الاجتماعيون إلىٰ التعامل في أبحاثهم مع التركيب الإقليمي للدول باعتباره أمرًا ثابتًا غير متغير تقريبًا ولا متنازع عليه. ويميلون لإدراك العالم باعتباره مقسّمًا إلىٰ كتل ثابتة تسمىٰ الدول، يمكنها المرور بتغيرات ثورية بشكل دوري كما حدث في تفكك الاتحاد السوفيتي، لكنها تظل ثابتةً لفترات بينية طويلة. وكان إيان لوستيك أحد أول المنظرين الذين اصطدموا بهذا المنظور في السنوات الأخيرة، داعيًا العلماء للنظر إلىٰ الدول باعتبارها كيانات ذات حدودٍ متغيرة يتم تحديها جوهريًا[1].

وكما أسلفنا، تقوم صورةُ الدولة علىٰ مفهومين مستقرين للحدود: حدود قطرية، وفصل بين الدولة والفاعلين الاجتماعيين الآخرين. لكن التركيز علىٰ الصورةِ وحدها قد يكون مضللًا تمامًا، كما يوضح تعريف الدولة الذي قدمناه. فالحدود لا تعمل فقط باعتبارها فواصل اجتماعية بسيطة تفصل شعبًا أو أمةً عن

---

(1) Ian Lustick, Unsettled States, Disputed Lands: Britain and Ireland, France and Algeria, Israeland the West Bank-Gaza (Ithaca, NY: Cornell University Press, 1993).

غيرها، وتفصل جهاتِ الدولةِ عن الجهات الخاصة داخل الإقليم. فالحدود تُنتج أيضًا مجالات للمعنىٰ، بالطريقة التي عرضها شيلز. والممارسات التي تُبطل أثرَ هذه الحدود تقوم بأكثر من القضاء علىٰ الصورة، حيث تنشئ ترتيبات مكانية جديدة للمعنىٰ خاصةً بها، كما أوضح واتس في الحالة التركية الكردية. وأثار ديسيرتاو هذه النقطة، حينما قرر أن مقاومة الصورة (التي سمّاها بالقوانين التاريخية للوضع الراهن) و«شرعناتها المتعصبة» تنتهي إلىٰ «إعادة توزيع مساحتها»[1]. وبينما يدعو لوستيك العلماء إلىٰ أخذ تغير الحدود القطرية في الاعتبار، سواء بالمعنىٰ المادي أو بمعنىٰ النقاش المجتمعي عن تعيينها، أشير أنا إلىٰ أنه حتىٰ مع ثبات الحدود المادية، قد يتنوع أثرُها تنوعًا واضحًا باعتبارها خطوطًا تجمع في داخلها شعبًا مترابطًا من خلال معنىٰ مشترك.

فقد طرحت عصابات التهريب والعلاقات القبلية والعشائرية التي امتدت علىٰ الحدود القطرية و/أو الحدود بين العام والخاص والحركات الانفصالية والإقليمية وأشكال تضامن دينية معينة والعديد من التشكيلات الاجتماعية الأخرىٰ؛ طرحت هذه التشكيلات أنظمةً مختلفةً تمامًا للمعنىٰ تشمل حدودًا مختلفةً تمامًا عما تقدمه صورةُ الدولة. وحاول بعضها تغيير خطوط الخرائط، أو علىٰ الأقل تقزيم أهميتها. وفي كلتا الحالتين، تحدت هذه التشكيلات -بشكل صريح أو خِلسة- عنصرًا رئيسًا في صورة الدولة؛ أي ادعاءها أنها الرمز الممثل للناس الذين يحدهم هذا الإقليم، وكذا افتراض ترابط هؤلاء الناس الذين تشملهم حدودُ الدولة باعتبارها رابطةً اجتماعية رئيسة (أو **الرابطة الاجتماعية الرئيسة**). وباختصار، تتضمن عمليات الطعن في القواعد صراعًا مستمرًا علىٰ أنظمة المعنىٰ والتقسيمات القطرية والاجتماعية التي تحدد «جماعة الأشخاص الذين يكتسبون معناهم من خلال تجسيدهم لقيم تتجاوزهم»[2]. وقد تتغير الحدود القطرية حتىٰ ولو ظلت الخطوط الرسمية علىٰ الخرائط كما هي، ويمكن تحدي المعنىٰ المرتبط بهذه الحدود في صورة الدولة بطرق شتىٰ.

---

(1) de Certeau, The Practice of Everyday Life, p. 18.

(2) Shils, Center and Periphery, p. 138.

إجاباتٌ جديدة لأسئلة قديمة: البحث باستخدام مقاربة الدولة-في-المجتمع

لقد حاولتُ إثباتَ أن مقاربة الدولة-في-المجتمع تقدم تعريفًا جديدًا للدولة، وطريقةً بديلة لإدراك البحث المقارن والقيام به. وينبغي أن تؤدي المقاربة أيضًا إلىٰ أنواع جديدة من الإجابات والتفسيرات للقضايا الأزلية التي شغلت باحثي الدراسات المقارنة. ولأثبت أنه قادر علىٰ ذلك، سأقوم بتلخيص ثلاث دراسات قامت عمدًا باستخدام المقاربة، وكلها من المؤسسة التي أنتمي إليها؛ جامعة واشنطن. تعالج هذه الدراسات قضايا مركزية كالصراع الإثني أو الطائفي، والعلاقة بين الحركات الاجتماعية والدولة (وبالأخص، جهازها القضائي)، ووضع حدود الأمة.

القضية الأولىٰ: العنف الإثني المتزايد

يبحث نيال أوميورشي في العنف الذي يبدو بلا نهاية بين اليهود والعرب الفلسطينيين، وبين البروتستانت والكاثوليك في إيرلندا الشمالية. فيسأل عن سبب عدم استطاعة الدولة البريطانية القوية فرض نوعٍ ما من الحلول المُرضية لقمع فوضىٰ الجماعات المتصارعة في إقليمين صغيرين خاضعين لها؛ فلسطين في العشرينيات والثلاثينيات، وإيرلندا الشمالية من ١٩٦٧ حتىٰ التسعينيات[١]. كيف يمكن فهم استمرار بل وزيادة حدة العنف الإثني في وجه التزامٍ كبير بفرض النظام من قبل دولةٍ قوية؟ فالتوترات العربية اليهودية تصاعدت في العهد البريطاني في فلسطين من بدايته حتىٰ نهايته، وبلغت ذروتَها في حربٍ سماها اليهود الإسرائيليون بحرب الاستقلال، وسماها العرب بالنكبة [عام ١٩٤٨م]. وفي الإقليم الإيرلندي الذي استحوذت عليه المملكة المتحدة، انتشرت توترات مشابهة لعقود، مع امتدادٍ للعنف إلىٰ مدن في بريطانيا العظمىٰ. وفي الأعوام الأخيرة فقط، بدأ الكاثوليك والبروتستانت في الوصول إلىٰ حل لصراعهم. وفي كلتا

---

(1) Niall Ó. Murchù, "Labor, the State, and Ethnic Conflict: A Comparative Study of British Rule in Palestine (1920-1939) and Northern Ireland (1973-1994)," Ph.D. dissertation, University of Washington, 2000.

الحالتين، تعثر الموظفون البريطانيون التعساء لعقدين كاملين علىٰ الأقل في القضاء علىٰ الصراع بين رعاياهم، أو حتىٰ العنف الموجه ضدهم هم وضد جمهور المملكة المتحدة الأوسع نتيجةً لذلك. وازدادت لحظات العنف المتفرقة في فلسطين باطراد من العشرينيات وحتىٰ عام ١٩٤٨م، ومع كل انفجار منذ نهاية الثلاثينيات يصدر عن لندن ورقةٌ بيضاء جديدة أو لجنةٌ تقدم حلًا للهياج والوحشية اللامتناهية، وكلُها بلا جدوىٰ. وفي إيرلندا الشمالية، وصل العنف إلىٰ ذروته بعد أعوام قلائل من اندلاعه عام ١٩٦٩، لكن فشِلَ البريطانيون لربع قرن في السيطرة عليه بشكل كامل والوصول إلىٰ حلٍ طويل الأمد.

يجادل أوميورشي أن الإجابة علىٰ كيفية تنامي العنف مع التزام إحدىٰ قوىٰ العالم العظمىٰ بالقضاء عليه تبدأ بالتشكيك في صورة هذه الدولة البريطانية القوية [نفسها]. فانعدام الكفاءة البريطانية غير المبرر يقود في تحليله إلىٰ سؤال ابتدائي عن مدىٰ سيطرة الدولة وتماسكها. فعلىٰ الرغم من أن القادة البريطانيين كانوا يأمرون موظفيهم فيما وراء البحار بفرض النظام، كان عناصرُ الدولة هؤلاء -ممن يُفترض بهم فرضُ حلٍ- يجدون أنفسهم مقيدين بمعرفتهم المحدودة عن الجماعات المحلية، وبموارد غير كافية بشكل مؤسف تمنعهم عن القيام بوظائفهم. وفي كلتا الحالتين، حاولت الدولة البريطانية في هذه الأقاليم تجاوز مواطن القصور هذه من خلال تشكيل تحالفات صامتة مع وكلاء محليين في المجتمع. فأصبحوا في الواقع معتمدين علىٰ اليهود والبروتستانت من أجل رأس المال والمعرفة المحلية والأيدي العاملة الماهرة والأمن الشخصي وغير ذلك. ويجادل أوميورشي أن هذه الجماعات عقدتْ صفقةً مع الدولة كان فيها رأسُ المال مقابلًا للقمع.

ففي فلسطين، دفعت القيودُ المالية القاسية المفروضة من لندن علىٰ المندوب السامي وحكومته الفلسطينية هذه الحكومةَ إلىٰ الاعتماد بشكل كبير علىٰ الهجرة اليهودية والاستثمارات الرأسمالية، علىٰ الرغم من الحنق الكبير المتزايد بين القادة العرب. وأدىٰ الفشلُ البريطاني في الاستقرار في إيرلندا الشمالية منذ ١٩٦٩ حتىٰ ١٩٧٤ إلىٰ اعتمادها علىٰ الأداة الأمنية. ولتحقيق ذلك، عزز

الموظفون المحليون مجموعة من وكالات الأمن كانت تحت سيطرة شبه كاملة من البروتستانت. وكان تفويض لندن لأولستر [عاصمة إيرلندا الشمالية] في إيجاد «حل» سببًا لنشأة تحالف بين بعض عناصر دولة المملكة المتحدة والبروتستانت.

تقاطعت هذه التحالفات وأبطلت أثرَ الحدود المرسومة بين الدولة والتشكيلات الاجتماعية الأخرىٰ، والتي تتضمنها صورةُ الدولة ويؤكد عليها موظفو الدولة البريطانية في بريطانيا البعيدة. فقد كانت المقايضة في مقابل رأس المال اليهودي والأمن البروتستانتي دعمًا مباشرًا وغير مباشرٍ لكلٍ من هذه الجماعات كي تُبقي علىٰ سوق عمل مقسّم إثنيًا. لقد أقصىٰ سوقُ العملِ المقسّم هذا العربَ والكاثوليك من مجالات وصناعات معينة، وأبقىٰ مستوياتِ أجورِهم أدنىٰ من العمال اليهود والبروتستانت. وبفعلهم هذا، كانوا يؤججون الصراع الإثني المستمر.

كانت، إذن، الممارسات اليومية من إنفاق الدولة العام والسياسات الأمنية وجمع العوائد تقوم في الواقع بهيكلة الانقسامات الطائفية وتأجيجها، حتىٰ في الوقت الذي يتحدث فيه موظفو لندن عن تجسير هذه الانقسامات. وبذلك، كان موظفو الدولة البريطانية في فلسطين وإيرلندا الشمالية متواطئين في هيكلة أساس الصراع المستمر من خلال أثرهم في سوق العمل المقسّم إثنيًا، في تناقض مباشر مع أهداف قادة الدولة وموظفي الوزارات في لندن، حيث دفعهم اعتمادُهم علىٰ اليهود والبروتستانت إلىٰ غض الطرف عن الإقصاء الذي مارسته هاتان الجماعتان المهيمنتان في سوق العمل، مهمّشين بذلك العربَ والكاثوليك اقتصاديًا وسياسيًا. ومكّنتهم قدرتُهم علىٰ تقسيم سوق العمل من الحفاظ علىٰ تفوقهم الاقتصادي والسياسي.

لكن علىٰ الرغم من ذلك، لا يتوقف الأمر علىٰ مجرد الاقتصاد السياسي لسوق عمل منقسم والتحالفات المسيطرة في تفسير تصاعد العنف الطائفي في هذين الإقليمين. فالعرب والكاثوليك استمروا في التأثير في مجرىٰ الأحداث من خلال المقاومة العنيفة، تحديدًا بسبب رفضهم بثبات للتحالف المهيمن بين الدولةِ واليهودِ والبروتستانت. وكانت لمقاومتهم آثارٌ عميقة. ففي فلسطين، سببت الثورة

العربية في أواخر الثلاثينيات تجدد الاهتمام بالأمر في لندن، وإصدار ورقةٍ بيضاء جديدة وافقت بشكل كبير علىٰ المطالب العربية (علىٰ الرغم من أن القيادة العربية كان لديها أزمة في قبول الموافقة البريطانية). إلا أن هذا التغير في السياسة أصبح محل نظر بدخول بريطانيا الحربَ العالمية الثانية. حيث قامت بتعليق كل المبادرات السياسية حتىٰ نهاية الحرب، وبعدها أصبح الفعل البريطاني الرئيس موجهًا نحو الخروج من فلسطين.

وفي إيرلندا الشمالية، أدىٰ نجاح الكاثوليك في إضفاء الجانب الدرامي علىٰ محنتهم إلىٰ سياسات تعويضية من خلال تحسين التعليم ومعدلات التوظيف. ويجادل أوميورشي بأن الحل الناجح لمعظم الشكاوىٰ الاقتصادية الكاثوليكية كان تمهيدًا مهمًا كي يوقف الجيش الجمهوري الإيرلندي النار، وتبدأ مباحثات السلام الحالية. في الحقيقة، نجح الكاثوليك في تفكيك تحالف الدولة مع البروتستانت والممارسات التي نتجت عنه، بادئين بذلك فصلًا جديدًا من تاريخ إيرلندا الشمالية.

القضية الثانية: النفوذ المتنامي للسلطة القضائية

تبحث باتريتشيا وودز -كأوميورشي- في العلاقات بين الدولة والمجتمع، وخاصةً كيف أن الصراع المجتمعي تحرّكه جماعاتُ مصالح وحركاتٌ اجتماعية متحالفةً مع أجزاء من الدولة؛ مع السلطة القضائية الإسرائيلية في حالتها. وبتحليلها للسلطة القضائية، تُوسِّع وودز من تحليلها للعلاقات بين الدولة والمجتمع، وتُموضع عملَها أيضًا في مجموعة متنامية من الأبحاث العلمية في سبب وكيفية استطاعة الأجهزة القضائية من الاتحاد الأوروبي إلىٰ الأرجنتين والباكستان توسعة سلطات المحاكم بشكل كبير، بدءًا من الربع الأخير للقرن العشرين[1]. وتدرس وودز محكمة العدل العليا الإسرائيلية؛ أعلىٰ محاكم

(1) Patricia Woods, "Courting the Court: Social Visions, State Authority, and the Religious Law Debates in Israel," Ph.D. dissertation, University of Washington, forthcoming 2001;also see Paula R. Newberg, Judging the State: Courts and Constitutional Politics in Pakistan (New York: Cambridge University Press, 1995), Mark J. Osiel, "Dialogue with Dictators: Judicial Resistance in Argentina and Brazil" in Law and Social Inquiry 20(Spring 1995): 481-560,

إسرائيل. فبهدوء، سيطرت المحكمة العليا علىٰ سلطة الرقابة القضائية، وسهّلت إجراءات التقاضي كي تسمح للأفراد والجماعات بالوصول إلىٰ المحكمة بسهولة، وبدأت بتقديم مبادئ جديدة في الاستدلال القانوني. وبصورة رفيعة المستوىٰ، قامت بإصدار أحكامٍ مثيرةٍ للجدل في بعض أكثر القضايا حساسيةً في البلاد: كمن هو اليهودي، والعلاقات العربية اليهودية، واستخدام التعذيب من قبل قوات أمن الدولة، علىٰ سبيل المثال لا الحصر. وخلال التسعينيات، استولت المحكمةُ العليا علىٰ مبنىً جديدٍ مبهرٍ في القدس، ورجّحت ميزانَ القوىٰ بين أفرع الدولة الإسرائيلية لصالحها، واكتسبت حضورًا غير مسبوق في المجتمع الإسرائيلي. وكادت أفعالُ المحكمة العليا أن تشكّل ثورة في الدولة والمجتمع الإسرائيلي.

ركّزت وودز في بحثها علىٰ عنصر أساسي في عملية التمكين هذه؛ ألا وهو إزاحة المحكمة العليا لكلٍ من محاكم الدولة الحاخامية والبرلمان (الكنيست) من قضايا قانون الأحوال الشخصية والسلطة الدينية من خلال مجموعة من الأحكام المتعلقة بالدين ومسائل أخرىٰ ذات علاقة. ففي عام ١٩٨٧، بدأت المحكمة العليا بشكل متكرر في تحدي أحكام السلطات الحاخامية. ولا يمكن أن يكون قرار مواجهة المؤسسة الحاخامية -والتي تُعد جزءًا لا يتجزأ من دولة إسرائيل وإن كان مُختَلَفًا عليه- قد اتخذه القضاةُ بسهولة. وبالفعل، أثارت هذه المخالفة في العقد التالي مظاهرات شعبية ضخمة ضد المحكمة، وإدانات قاسية في الصحافة الأرثوذكسية والمناصرة لها، وحتىٰ تهديدات بالاغتيال لرئيس المحكمة آرون باراك. فما الذي جرّأ القضاة علىٰ اتخاذ هذه الخطوة المصيرية؟ لقد أدت محاولة سابقة في هذا الأمر إلىٰ إلغاء الكنيست للحكم بعد أقل من ثلاثة أسابيع علىٰ إصدار المحكمة له. فلماذا المخاطرة مرةً أخرىٰ بإمكانية العقاب البرلماني للمحكمة العليا من خلال سحب بعض امتيازاتها الظاهرة الأخرىٰ، كسلطة الرقابة القضائية؟

Martin Shapiro and Alec Stone, "The New Constitutional Politics of Europe"in Comparative Political Studies, Special Issue: The New Constitutional Politics in Europe, 26(January 1994): 397-420.

تجادل وودز بأن «تحالفاتٍ مضمرة» بين المحكمة وقوىٰ اجتماعية داخل إسرائيل وخارجها هي التي حفّزت القضاة وقوّتهم علىٰ مواجهة أجزاء الدولة الأخرىٰ. وبذلك، خرقت توازن القوىٰ الموجود بين مؤسسات الدولة الرئيسة. وهناك ثلاثُ جماعات اجتماعية توجهت إلىٰ المحكمة في الثمانينيات بعد رفضها بشكل متكرر من قبل الكنيست: الحركة النسائية، وحركة التعددية الدينية، وحركة الحقوق المدنية. ويعد وجود الحركات الاجتماعية ذاته في إسرائيل ظاهرةً جديدة، وهو ما أدركته المحكمة وانقضّت عليه لتستغله. لكن، لم تكن أيٌّ من هذه الحركات سوىٰ نقطةٍ في بحر المجتمع الإسرائيلي؛ صغيرةً وهامشية ومتعنتة في العادة وأهدافُها لا تتفق قطعًا مع الغالبية العظمىٰ من السكان الإسرائيليين. ومع ذلك، انتهت أكثر هذه الحركات نجاحًا -الحركة النسائية- إلىٰ تغييرات بعيدة الأمد في المجتمع الإسرائيلي من خلال توجهها إلىٰ المحكمة العليا في مجموعة من القضايا التي أصبحت محوريةً بعد ذلك.

وبدورها، استغلت المحكمة العليا الطلب المتزايد علىٰ القرارات الذي ولّدته الحركة من خلال دعاواها وطعونها، وكذلك الحجج القانونية التي طرحتها الحركة في مذكراتها. وباستخدام القانون الإسرائيلي العام (وخاصةً القوانين الأساسية التي تشجع علىٰ المساواة بين الجنسين) والقانون الطبيعي الذي تحدث عنه قادة الحركة، ألقىٰ القضاة بثقلهم في بعض أكثر القضايا الفاصلة والمثيرة للجدل التي يمكن تخيلها: من هو اليهودي (ومن ليس كذلك) ومن هو الإسرائيلي (ومن ليس كذلك)؟ وتكمن هذه القضايا في قلب مسائل حدودِ الجماعات، المتعلقة بمَنْ ضِمن الأمة أو المجتمع، ومن خارجهما. وبشكل أدق، من هؤلاء الناس الذين تمثلهم الدولة؟

ومع الوقت، تحولت المحكمة نفسها بفعل التحالف المضمر مع الحركة النسائية والقضايا الجديدة التي أقحمها هذا التحالف فيها. ففي مرحلة مبكرة، كانت المحكمة تستخدم قضايا النساء في إصدار أحكام محدودة تقضي بأن القرارات والممارسات الدينية للدولة يجب إلغاؤها؛ لأنها أهدرت الضمانات القانونية للمساواة بين الجنسين الموجودة في القانون الإسرائيلي العام. لكن لغة

القانون الطبيعي التي تضمنتها الأحكام -وإن لم تكن أساسها الذي قامت عليه- تعبر عن رؤية لمجتمع يتضمن حقوقًا وحرياتٍ شخصية، ومسؤولية للدولة في الدفاع عن الفرد، حتىٰ علىٰ حساب القيم والقضايا الطائفية الراسخة -والأمنية بعد ذلك. وانطوت اللغة الجديدة أيضًا علىٰ أن المحكمة العليا من بين كل مؤسسات الدولة هي التي تتمتع بمكانة مناسبة لحماية صورةِ الدولة التي يتضمنها القانون الإسرائيلي العام، وقبول إسرائيل للقانون الطبيعي. وباختصار، جرّأ التحالفُ المضمر مع الحركة النسائية المحكمةَ، وحوّل أسس استدلالِها القانوني، وفي النهاية زاد من قوتها داخل الدولة الإسرائيلية بشكل ملحوظ.

وفي الوقت نفسه، وجد قضاةُ المحكمةِ العليا مفاوضاتٍ خارج حدود الدولة تدفعهم أيضًا إلىٰ موقفٍ أكثر نشاطًا. إذ أشارت الحوارات التي أجرتها وودز إلىٰ أن القضاة كانوا منخرطين في جمعيات قانونية عابرة للحدود، وكانوا مهتمين بشدة بسُمعتِهم في هذه الدوائر. فعلىٰ سبيل المثال، كان بعضُهم يدرّس بشكلٍ منتظم في مدارس قانونية رائدة في الولايات المتحدة. ضغطت هذه العلاقات، بشكلٍ ظاهر وخفي، علىٰ القضاة كي يختبروا أفعالهم وفقًا لقانون حقوق الإنسان الدولي والطبيعي، حتىٰ في الوقت الذي لا يستخدمونه باعتباره معيارًا صارمًا يجب اتخاذ الأحكام وفقًا له. وقامت هذه القوىٰ الخارجية أيضًا بالتأثير في الصراعات التي سَعَىٰ فيها القضاة لتوسعة سلطة المحكمة العليا في مواجهة البرلمان وأجهزة المخابرات والمحاكم الحاخامية ومؤسسات الدولة الأخرىٰ. ففي قضية قريبة استرعت انتباه العالم أجمع، رفعت المحكمة قبعتها بشكل واضح لحلفائها القضائيين الخارجيين من أجل منعهم استخدام القوة الشديدة، وحتىٰ المعتدلة (أي التعذيب). وسرعان ما فشلت محاولات الكنسيت إلغاء الحكم نتيجة الخوف من قوة هؤلاء الحلفاء الخارجيين وقدرتهم علىٰ تعبئة الرأي العام العالمي[١].

---

(١) خطاب ليوسي بيلين، وزير العدل الإسرائيلي، في الاجتماع السنوي لرابطة الدراسات الإسرائيلية، تل أبيب، ٢٦ يونيو ٢٠٠٠.

وفي المجمل، تحاول وودز تفسير كيف أن الحركات الاجتماعية -حتىٰ الصغيرة منها- يمكنها التفاعل مع جزء من الدولة كالقضاء، وإحداث تغيير في ميزان القوىٰ بين مؤسسات الدولة كتوسعة سلطة الجهاز القضائي في إسرائيل. فتبحث في نجاح المحكمة العليا في صراعها حول ما الذي يجب أن تكون عليه صورة الدولة، والإجابة تُبرز فهمها عن دولةٍ تعمل أجزاؤها عادةً بأهداف متناقضة. فحجتها المركزية هي أن تحالفاتِ القضاة المضمرة مع القوىٰ الاجتماعية داخل إسرائيل وخارجها، والتي تتقاطع مع الحدِ الفاصل بين العام والخاص الذي وضعته صورة الدولة -قوّت من نفوذ القضاة. وفضلًا عن ذلك، قامت هذه التحالفات المضمرة بتحويل المجموعات الداخلية، بالإضافة إلىٰ المحكمة نفسها، آخذةً بها إلىٰ أشكال جديدة من الاستدلال القانوني ومساحات جديدة من النزاعات كحقِ العرب في شراء أراضي المستوطنات اليهودية المحصورة علىٰ اليهود، وقدرةِ أجهزة الأمن علىٰ استخدام القوة الجسدية في استجواب متهمي الإرهاب.

القضية الثالثة: الدولة والأمة

لم يكن في الغالب لأي ظاهرةٍ تأثير أساسي في تأسيس الحدود الاجتماعية كما كان للحرب. وتنظر دراسة كينيث لاوسون الرائعة «الحرب علىٰ المستوىٰ الشعبي War at the Grassroots» في كيف أن لانخراط الدولة في حرب -الحرب العالمية الأولىٰ في هذه الحالة- آثارًا متلاحقة، حتىٰ علىٰ المدن الصغيرة البعيدة عن المكان الذي اتخذ فيه القادة القرارات المصيرية بدخول الحرب[1].

ففي بارك سيتي، ويوتا، وروزلاند في كولومبيا البريطانية، بدا أن الحرب قد شحنت الجو وقامت بإشعال الحس القومي وأنتجت مستويات عالية بشكل ملحوظ من المشاركة المدنية. فالأمر لم يقتصر علىٰ مجرد تقوية الناس علاقاتهم مع بعضهم البعض، ومع الدولة، لزيادة مجهود الحرب. نعم، لقد حدث هذا بالفعل. ففي جريدة مدينة بارك سيتي، the Park Record، كتب المحرر في نهاية

---

(1) Kenneth Gregory Lawson, "War at the Grassroots: The Great War and the Nationalization of Civic Life," Ph.D. dissertation, University of Washington, 2000.

الحرب العظمىٰ أن مواطني المدينة «يمكن الاعتماد عليهم دائمًا للقيام بدورهم الكامل من أجل الصالح العام»[1]. فقد قاموا بزراعة «أراضٍ للحرب» وجمعوا المال من أجل «قروض التحرير» وتطوعوا للقتال ونظّموا تعبيرات شعبية للدعم، وغير ذلك الكثير. وقام سكان روزلاند بتقديم المتطوعين لتغطية الخمسين ألف مقاتل ممن تعهدت الحكومة الكندية بتقديمهم لبريطانيا. وعرضت رابطة سلاح روزلاند ميدان الرماية الخاص بها لتدريب الكتائب من أجل الجبهة. وتبرعت مؤسسة فلاحي روزلاند بالدقيق من أجل الحد من «الحاجة والمعاناة» الناشئتين عن الحرب. أدت كلُ هذه الأفعال إلىٰ تقوية صورة الدولة في لحظة كان الدعم الشعبي والتوحد فيها أمرًا حيويًا للنجاح.

إلا أن رد فعل المواطنين تجاوز مجرد حساب المطلوب من أجل النصر. فقد تضمن أيضًا تدفقًا لشعورٍ قام بتقييد تعريف «الشعب» أو «الأمة»، وبإعادة ترسيم الحدود الاجتماعية بطريقة أخرجت بعض المواطنين من الأمة. ففي الوقت نفسه الذي عبّر فيه المواطنون المحليون عن دعمٍ راسخ للدولة، دخلوا في تحدٍ لصورة تمثيلها للسكان من خلال إعادة تعريف مَن ينتمي إلىٰ «الشعب». وقامت مدينةٌ ثالثة، بويل، في ريف ورسكومون في إيرلندا، بتحدٍ أكثر قوة. إذ أظهر معظم السكان عدم حماس ولا مبالاة بالتعبئة للحرب أو رعب منها. ووقف المواطنون مكتوفي الأيدي، منكرين أن للدولة البريطانية ما يدعيه موظفوها الرسميون من تمثيلٍ لهم، ومن ثَمَّ رفضوا التعبئة التي تحاول تنفيذها.

تستخدم دراسة لاوسون أطراف المجتمع البعيدة لتفسير العلاقة بين الدولة والناس الذين تودُ حكمَهم. لقد كان هذا الموضوع اهتمامًا مركزيًا في العلوم الاجتماعية، وخاصةً في ميادين المجتمع المدني ودراسات القومية. وتتمثل مساهمته في دراسة هذه المدن الثلاث البعيدة في إبراز كيف أن القوىٰ الاجتماعية -حتىٰ وإن كانت هامشية إلىٰ حد ما، وتدعم الدولة دعمًا ظاهريًا بالكامل- يمكنها إعادة رسم الحدود الاجتماعية. وبفعلها ذلك، تقوم بتحويل المجتمع وإعادة تعريف المواطنين والغرباء وتحوّل الدولة من حيث تمثيلها، أو كما عبر لاوسون عن الأمر؛ تعيد تعريف من ينتمي إلىٰ الحياة المدنية.

---

(١) المصدر السابق، ص ٩٠.

ففي بارك سيتي، قام الحاضرون في اجتماع قومي -عُقد بعد دخول الولايات المتحدة الحرب بوقت قصير- بالطلب من المجموعات المهاجرة، وخاصةً من سمتهم الجرائد المحلية بـ «العنصر النمساوي» -أي المهاجرين من إمبراطورية النمسا والمجر- أن يبرهنوا علىٰ ولائهم. لقد كانت الحدود قد رُسمت بالفعل ساعتها. وتلا ذلك سلسلة من أعمال العنف تجاه المهاجرين المشكوك في التزامهم. ويروي أحد المؤرخين الأفعالَ التي عمت أنحاء البلاد قائلًا: «لقد كان يتم جلدُ الناس، وضربهم وتلطيخهم بالقطران والريش، وإهانتهم وإعدامهم في أي وقت»[1]. وقد ظهر اسمُ أحد «الأجانب» في مدينة بارك سيتي خطأً في قوائم المتقاعسين عن حملة قروض التحرير الرابعة. وعلىٰ الرغم من تأكيد الرجل أنه اشترىٰ سندًا وأنه قادر علىٰ إثبات ذلك، فإنه تم الاعتداء عليه وهَرَب من المدينة حرفيًا.

ولا ينظر لاوسون فقط إلىٰ معاملة «المواطنين الغرباء» (كما سمتهم الجريدة المحلية)، بل أيضًا إلىٰ هؤلاء الذين عارضوا بشدة مشاركة الولايات المتحدة في الحرب، أو الفهم الجديد للأمة الذي بدأ يتشكل علىٰ المستوىٰ المحلي. واستاء هؤلاء المنشقون من مناشدات عموم المواطنين التي تقول لهم: «لا يمكنكم رفع قبعاتكم أمام العلم بنصف إحساس **المِلْكية** إن لم [تشتروا سندات التحرير]»[2]. ويعلق لاوسون قائلًا:

«تشير المِلكية إلىٰ إمكانية أن يكون العَلَمُ والدولةُ القومية التي يمثلها مجرد امتداد للذات . . . ويعني هذا -إن شئت- أنه نوع من تجاوز الفصل بين الفرد والأمة والدولة، باعتبار أن الدولة يُنظر إليها ذاتها باعتبارها تعبيرًا عن ذات الفرد وعن هوية قومية جمعية . . . ووجه العملة الآخر لكل ذلك أن هؤلاء القليلين نسبيًا الذين لا يتم تعريفهم بشكل كامل من خلال الأمة أو الدولة، أو هؤلاء الذين كانوا -لأي سبب- ممتعضين من دخول الحرب، يتحملون مخاطر جسيمة

---

(١) Thomas Lawrence نقلها في المصدر السابق، ص ١١٩.

(٢) المصدر السابق، ص ١٢٥.

بإعلانهم هذه المشاعر، أو برفض المشاركة في التضحية»[1].

وكان يتم توجيه «الأمركة الإجبارية»، كما سماها لاوسون، في بارك سيتي، في البداية تجاه من يُرىٰ خائنًا، لكنه امتد بعد ذلك إلىٰ «المواطنين الغرباء»، وفي النهاية إلىٰ الراديكاليين العمال في اتحاد العمال العالمي (IWW). ولم يكن الوضع أحسن حالًا في روزلاند، إذ كان «الغرباء الأعداء والجبناء والمتقاعسون والمعترضون عمدًا والمشاغبون الراديكاليون العماليون من بين الجماعات الرئيسة التي تم إقصاؤها»[2]. وواجه «الأجانب» بعض العداوة المماثلة في بارك سيتي. وفي بويل في إيرلندا، انعكست الحرب بإعادة ترسيم أكثر راديكالية للحدود الاجتماعية، قاضيةً علىٰ الدولة البريطانية باعتبارها ممثلًا لشعب إيرلندا. فهناك، أدت الحرب إلىٰ «تحولٍ سياسي شامل وإعادة تهيئة مدنية؛ إذ فاقَمت الحرب من الاختلافات الموجودة في المجتمع الإيرلندي فيما يخص معنىٰ القومية الإيرلندية وشروطها ومحتواها»[3].

وباختصار، دفعت الحربُ العالمية الأولىٰ الدولَ إلىٰ تعبئة الجبهة الداخلية من خلال التأكيد علىٰ تجسيد السكان، وهو ما أشار إليه لاوسون بتجاوز الفصل بين الفرد والأمة والدولة. فطالبوا الناس بأن يتصرفوا بناءً علىٰ الشعور الذي يقضي بأن الدولة في لحظة عملِها تعبر عن هُويتهم الجمعية وأنها تحتاج دعمَهم الجماعي. وكان لهذه الدعوات صداها في المجتمع، لكن كان لها أيضًا آثارُها غير المحسوبة علىٰ مفهوم من الذين تمثلهم الدولة بالضبط. ففي البلدان الثلاثة التي درسها، وجد لاوسون أنه «من أجل إنشاء الحدود الاجتماعية التي تُعرِّف الأمة وتشكيلها وفرضها، يتم إقصاء الجماعات والأفراد الذين تُصُوِّر أنهم خارج هذه الحدود القومية من المشاركة المدنية بشكل متساوٍ مع الجميع»[4]. وحدث هذا الإقصاء سواءً بسواء في الدول التي كان ردُ فعلِ معظمها إيجابيًا علىٰ استغاثات الدولة كالولايات المتحدة وكندا، وفي الدول التي كان ردُ فعلِها معارضًا كإيرلندا.

---

(١) المصدر السابق، ص ١٢٦-١٢٧.

(٢) المصدر السابق، ص ١٧٤.

(٣) المصدر السابق، ص ٢٥٨.

(٤) المصدر السابق، ص ٢٦٣-٢٦٤.

خاتمة

لقد تلقت القضايا المركزية للأبحاث الثلاثة التي لخصتُها الآن -أي الصراع الإثني، والقوة المتنامية للأجهزة القضائية، والعلاقة المعقدة بين الأمة والدولة- اهتمامًا كبيرًا في العديد من أعمال العلوم الاجتماعية الأخرىٰ. إلا أن أوميورشي وويدز ولاوسون قاموا بتقديم آفاقٍ جديدة ومضيئة لموضوعاتهم. فقد تعاملوا مع الدولة باعتبارها كيانًا أوليًا محدودًا أكثر مما فعلت العديد من الأعمال التقليدية. إذ وجد أوميورشي وويدز ممارساتٍ لأجزاء من الدولة تعمل في اتجاهات متعارضة. وفي كلا العملين، كانت هناك تحالفات رئيسة بين مجموعات اجتماعية وأجزاء من الدولة. وقامت هذه التحالفات بإبطال أثر الفصل بين العام والخاص الذي كان يروّج له قادةُ الدولة، بما فيهم الموظفون أنفسهم الذين شاركوا في هذه الممارسات؛ أي موظفو بريطانيا المدنيون فيما وراء البحار، والقضاة الإسرائيليون. وأثبتت حالات لاوسون الثلاث مدىٰ إشكالية أخذ الحدود القطرية للدولة باعتبارها تمثيلًا بسيطًا لشعب أو أمة، حتىٰ عندما تحث الصورةُ المسيطرة للدولة الناسَ علىٰ فعل ذلك في الخطاب اليومي. وحتىٰ عندما تَعاملَ الناسُ كي يدعموا الصورة الموحدة والبطولية للدولة، انتهوا إلىٰ ممارسات ترسِّم حدودًا جديدة من الإدراج والإقصاء، وحدثت أمورٌ مضحكة لحدود المعنىٰ، متناقضةً تمامًا مع التي كان يهدف إليها موظفو الدولة في التعبئة للحرب.

لقد استخدمت هذه الأعمال مقاربة الدولة-في-المجتمع بفعالية كبيرة. وتتبع المقالات التالية في هذا الكتاب تطورَ هذه المقاربة، خاصةً في ضوء الأدبيات المهمة في العلوم الاجتماعية. فيبلور فصلا الجزءِ الثاني «إعادة النظر في التغير الاجتماعي والسياسي» فكرةَ النظر إلىٰ المجتمع باعتباره شبكةً أو مزيجًا، أكثر من كونه بناءً هرميًا تتربع علىٰ قمته آلياتُ صنعِ القواعد التي تمتلكها الدولة. فاستعارة الشبكة الموجودة في الفصل الثاني تمكننا من النظر إلىٰ المجتمع باعتباره مجموعةً من المراكز المتعددة لوضع القواعد، وتقوم فيما بينها صراعات ظاهرة وخفية علىٰ ممارسة السيطرة. ويضع الفصل الثالث الدولةَ في سياق أوسع من القوىٰ الدولية والداخلية المقَيِّدة. وتفسر هذه البيئةُ السلوك

المتناقض لقادة بعض الدول ممن يقومون باستمرار بتقويض أجهزة الدولة نفسها التي أنشؤوها، كي تكون -أو هكذا كان رجاؤهم- أساسًا لدولٍ قوية.

ويبدأ الجزء الثالث، «مقاربة سياقية: تشكيل الدول والمجتمعات»، برسم نموذج الدولة-في-المجتمع في الفصل الرابع. فيقوم بتمييز مفهوم السيطرة، ناظرًا في كلٍ من السيطرة «الموحّدة»، والسيطرة «المفرّقة». ويحلل كيف أن التفاعل بين أجزاء من الدولة وأجزاء من المجتمع، وخاصةً من خلال التحالفات المُضمرة -يؤدي إلىٰ تحويل كلٍ منهما بشكل مستمر. ويبحث الفصل الخامس كيفية إنتاج صور الدول وتثبيتها (علىٰ الرغم من أني لم أكن أستخدم كلمة «صورة» عندما كتبت تلك المقالة). فيركّز علىٰ الطقوس، ودور القانون، وخلق المجال العام بقواعد لم تشرّعها الدولةُ أو تفرضها، باعتبارها أدواتٍ يستخدمها قادة الدول لتدعيم صورةِ الدولة والحفاظ عليها.

وفي القسم الذي يليه، «الربط بين التغيير علىٰ المستوىٰ الكليّ وعلىٰ المستوىٰ الجزئيّ»، أعالج ما يسميه العلماء الاجتماعيون هذه الأيام بالأسس الجزئية (foundations-micro) للنظرية. فقد سقطت معظم النظريات المعاصرة، كما يركز العنوان، في فخ عالمها الضيق من الدقة الصارمة. وأعتقد أن جزءًا من المشكلة يقوم علىٰ الأسس الجزئية للنظريات التقليدية، كالنظر إلىٰ الفرد باعتباره شخصية موحّدة لها تفضيلات واضحة مرتبةً بشكل هرمي تحفّزه علىٰ التصرف. ويرجع فهمُ الفرد بهذا الشكل إلىٰ علم النفس الأمريكي الراسخ، والذي يقوم علىٰ افتراضات ليبرالية غير مُعلنة، ويرىٰ تطورَ الشخصية نابعًا من الاضطراب الناشئ عن الصراعات التي تهدد وحدةَ الشخصية، أي التنافر. وفي الفصل السادس أقوم بانتقاد بعض الافتراضات الموجودة عن الفرد في معظم الكتابات المهمة المبكرة عن العالم الثالث، خاصةً افتراضات وحدة الشخصية وتكاملها. ويجب الإشارة إلىٰ أن هذه الافتراضات المُقيِّدة لا تزال إلىٰ حد كبير جزءًا من الأدبيات المعاصرة، وخاصةً أعمال الاختيار العقلاني. ويقدّم الفصلُ تصورًا بديلًا عن الفرد، والذي أعتقد أنه سيسمح للباحثين بالخروج من افتراضات النظريات الوضعية التقليدية، والاتجاه إلىٰ منهج سياقي. وتقدّم المقالة -رافضةً

أي مقاربة للتغير الإنساني تتسم بالمادية التبسيطية، أو المنهجية التي تتمحور حول الفرد- نموذجًا يقوم علىٰ عدم التناسق في السلوك الفردي، ويُعتمَد فيه علىٰ سياقِ الفعل؛ ما أسميه بالشخصية التوفيقية (syncretic personality). ويشير هذا النوع من النماذج إلىٰ مجموعات متصارعة من المبادئ والقيم يدعو إليها الأفراد في بيئة من الصراع بين الدول والمنظمات الاجتماعية الأخرىٰ.

وأخيرًا، يستهدف الجزء الأخير من الكتاب «دراسة الدولة» النظر في كيفية تصور الباحثين للدولة. فتمهد مقالتا هذا الفصل للتعريف الجديد الذي قدمناه للدولة بالأعلىٰ. فأولًا: يثبت الفصل السابع كيف أن بعض الافتراضات عن الدول الأوروبية تم توسعتها من قبل العلماء الاجتماعيين لتمتد إلىٰ الدول الجديدة التي نشأت بعد الحرب العالمية الثانية. ويجادل بأن الحالة الوجودية التي تكتسبها الدول في هذه الرؤية القائمة علىٰ أوروبا يجب أن تفسح الطريق لنظر جديد لا يتم التعامل فيه مع الدول باعتبارها «إلهًا قديرًا»، بل باعتبارها متنوعة في قدراتها علىٰ تحقيق السياسة الاجتماعية وإعادة تشكيل المجتمع. ويعالج الفصلُ الأخير مشكلات المعنىٰ التي أشرت إليها آنفًا. وفيه أنتصر لتعديل التشديد البِنيوي القوي في التحليلات المؤسسية إلىٰ متغيرات ثقافية موحّدة. فالدول تدّعي من خلال ممارساتها أحقيتها في تشكيل الوعي الجمعي للسكان، وكانت المؤسسات والرموز في قلب إعادة الاختراع المستمر للمجتمع. لكن التنافس الهائل يكشف عمَّن -الدولة باعتبارها كلًّا، أو أجزاء من الدولة، أو منظمات اجتماعية أخرىٰ- يحدد أشكالَ الوعي الجمعي في المجتمع ويستفيد منها.

الجزء الثاني

إعادة النظر في التغير الاجتماعي والسياسي



الفصل الثاني
نموذج لعلاقات الدولة والمجتمع

مقدمة: صور أثر الدولة في المجتمع

لقد دلّ انهيارُ الإمبراطوريات بسرعة مذهلة في آسيا وأفريقيا بعد الحرب العالمية الثانية علىٰ العديد من مواطن القوة السياسية لدىٰ الفقراء والمقهورين. فقد استطاعت القيادة الجريئة كموهانداس غاندي وكوامي نكروما وجمال عبد الناصر، مع منظمات سياسية مبتكرة كالمؤتمر الهندي وجبهة التحرير الوطني الجزائرية والحزب الشيوعي الفيتنامي -استطاعت الإطاحة [بالمحتل] الغني والقوي. فالدولة الإمبراطورية تقلصت لتصير كجوليفر بين يدي الليليبوتيين(*). وحتىٰ بالنسبة إلىٰ قادة العالم الثالث ممن أفلتوا من الصراعات الملتهبة المناهضة للكولونيالية، أعطتهم الأحداث البعيدة في الهند والجزائر ثقةً في الدور الكبير الذي يمكن أن تلعبه السياسات التعبوية المركزية في بلادهم بعد الاستقلال.

لم تكن القوىٰ الإمبريالية الغربية مجرد العدو اللدود وقت التحول من المستعمرات إلىٰ الدول، بل كانت أيضًا النموذج الذي يتم محاكاته(**). فأهداف

(*) جوليفر هو الشخصية الرئيسة في قصة الكاتب الشهير جوناثان سويفت (١٦٦٧-١٧٤٥م). تحكي القصة عن جوليفر الطبيب البريطاني الشهير الذي يقع بعد تحطم سفينته أسيرًا في يد سكان جزيرة ليليبوت في الشرق، وهم أقزام لا يتجاوز طول الواحد منهم ١٥ سم. فاستطاعوا أسره علىٰ الرغم من كونه عملاقًا بالنسبة إليهم. [المترجم]

(**) انظر لتفصيلٍ جيد عن هذه النقطة، وعن أثر فكرة المحاكاة والاستيراد في تكوين النظم السياسية في العالم الثالث: الدولة المستوردة: تغريب النظام السياسي، برتران بادي، ترجمة: لطيف فرج، مدارات للأبحاث والنشر، ٢٠١٧.

مؤسسي الدول الجديدة كانت مُقتبسة إلىٰ حد كبير من الدول الناجحة بالفعل، والأيديولوجيات القومية الأوروبية المسيطرة في القرن التاسع عشر[1]. فقد آمن القادة السياسيون الجدد لآسيا وأفريقيا، كما آمن قادة الغرب والمعسكر الاشتراكي [قبلهم]، بقدرة دولهم علىٰ إعادة تشكيل مجتمعاتهم؛ أي تحويل اقتصاداتهم من الزراعة إلىٰ الصناعة وخلق عمالة ماهرة وحث السكان علىٰ التخلي عن معتقداتهم البالية. وحتىٰ في أمريكا اللاتينية، التي كانت أجهزة الدولة فيها ضعيفةً للغاية وفاسدة طوال الخمسينيات، سيطرت روحٌ جديدة من «نحن نستطيع» علىٰ الطامحين في قيادة الدولة وبناء جهاز بيروقراطي فعال. وأصبحت هيئةُ الدولة في الواقع نقطةَ الاتصال بينهم وبين تحقيق آمالهم في بناء نظام اجتماعي جديد وقناةً موحّدة لرغبات الناس والتي كانت حتىٰ ذلك الوقت تتحرك في اتجاهات مختلفة لا تحصىٰ. لقد كان من المقرر أن تكون الدولة هي إزميل النحاتين الجدد.

وتعززت التوقعات الكبيرة في بلدان العالم الثالث عما يمكن أن تُنشئه الدولة من خلال أداةٍ ثقافية أخرىٰ من السادة السابقين؛ ألا وهي العلوم الاجتماعية الغربية في الخمسينيات والستينيات. فالصور الموجودة في الأعمال البحثية عن مراكز موحّدة تبتلع هوامش بائسة وتقاليد عظيمة تستوعب أخرىٰ بسيطة، ودولٍ حديثة وهيئات حليفةٍ لها تعيد تشكيل المجتمعات التي ما زالت تقليدية -كان لها آثار مدوية. وفي الثمانينيات، ولّدت موجةٌ أخرىٰ من أدبيات العلوم الاجتماعية -التي تنادي باستعادة الدولة مرة أخرىٰ- موجةً جديدة من الثقة في أن الدولة المستقلة يمكنها تحقيق التحرر من المجموعات الاجتماعية القوية لتحقيق أهدافها الخاصة في التغير الاجتماعي والاقتصادي. فمرارًا وتكرارًا، عززت المقالات والكتب والمحاضرات -في النصف الثاني من القرن العشرين-

---

(١) انظر علىٰ سبيل المثال، مقالتي بينجامين نيوبرجر:

The Western Nation-State in African Perceptions of Nation-Building," Asian and African Studies 11(1976): 241-61; "State and Nation in African Thought," Journal of African Studies 4 (Summer 1977): 198-205.

من الاعتقاد في أن أثر السياسات في السكان يمكنه الاقتراب من الأثر الموجود في ذهن صناعها عندما قاموا بتصميم القوانين والبرامج والهيئات. فقد ساعدت مفاهيم المفكرين الغربيين علىٰ إحداث حالة من الترقب لقدرات الدول الجديدة والمُجدَّدة في أفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية.

لكن قامت مقاربة الدولة -في- المجتمع التي نناقشها في هذا الفصل بالتشكيك في هذه الثقة حول قوة الدولة في العالم الثالث، وفي أي مكان آخر. ودفع العلماء الاجتماعيون إلىٰ إعادة تقييم طابع الدول وقدراتها، كالصين والهند ومصر وروسيا والولايات المتحدة، ولاحظوا كيف أنه نادرًا ما تمت ترجمة تلك القوة الكامنة إلىٰ فعلٍ حقيقي.

صحيحٌ أنه حتىٰ الدول الضعيفة كان لها آثارٌ دائمة وجوهرية في جوانب متعددة من الحياة الاجتماعية، إلا أن القليل منها فقط كان قادرًا علىٰ ترشيد هذا التأثير كي تُنشئ كيانات سياسية مركزية ومجتمعات موحّدة إلىٰ حد كبير. فقد تغيرت بالفعل طبيعة تشظي المجتمعات إلىٰ قبائل وجماعات لغوية وإثنية وفرق دينية في بلدان كالهند ويوغوسلافيا السابقة والمكسيك؛ لكن علىٰ الرغم من تحركات قادة الدول، كانت النتيجة النهائية في العادة هي زيادة حدة العنف والتوتر الطائفي. فالمشكلة ليست مجرد مشكلة عدم استقرار سياسي -فبالفعل، اكتشف بعض قادة الدول الضعيفة طرقًا ملتوية مكّنتهم من البقاء في مناصبهم لسنوات متتالية- بل مشكلة محدودية شديدة لقدرات الدول علىٰ تنظيم مجتمعاتهم وتغييرها كما كان متوقعًا.

لقد كانت الصور المبكرة عن دولٍ حديثة تقوم بتشكيل مجتمعات تقليدية تقومُ علىٰ افتراضاتٍ مسبقة عن الدور الشامل للسياسة في تنظيم المجتمع وفي ديناميات التغير الاجتماعي والسياسي. وسيفحص القسم التالي بعضَ الافتراضات المهمة عن النظام والتغير، والتي ما زال العديدُ منها باقيًا في البحث العلمي المعاصر بشكل أو بآخر. وسيقدّم الفصلُ بعد ذلك فهمًا بديلًا لدور السياسة في المجتمع، ونموذجًا لكيفية الاقتراب من سؤال التغيير المجتمعي الشامل.

تفسير النظام والتغير من خلال النماذج الثنائية للمجتمع

من الغريب أن نجد أن النظريات المبكرة في الخمسينيات والستينيات التي تناولت علاقات الدولة والمجتمع نادرًا ما تذكر الدولة. فقد كانت مُفترَضةً أكثر من كونها مشروحةً، حيث أدمجها العلماء الاجتماعيون في مجموعة أوسع من المنظمات المرتبطة بأفكار متشابهة، كالتقاليد العريقة أو المجتمع الحضري أو القطاع الحديث أو المركز. فكان السؤال عن مدىٰ استقلالية الدولة -في السعي نحو أهدافها الخاصة بدلًا من خدمة أهداف مجموعة اجتماعية أخرىٰ أو خليط من المجموعات- بلا معنىٰ. فقد كان مُفترَضًا أن أعضاء القيادة التحديثية (النخب السياسية، والاقتصادية والاجتماعية، والدينية) يتشاركون القيم والأهداف نفسها. ومثّلت الاختلافات بين القطاع الحديث والقطاع التقليدي (أو بين مكونات الثنائيات المتشابهة التي استخدمها العلماء الاجتماعيون، كالمركز والهامش أو النخبة والجماهير) المحيطَ الرئيس لما يراه المنظرون. وافترض الكثيرون أن التغيير المجتمعي ينشأ عن تركيز القوىٰ في القطاع الحديث، لتمكينه من التغلب علىٰ المعتقدات والبِنىٰ العنيدة في القطاع التقليدي. لقد قدّمت [هذه] الصور رأسَ جسرٍ ينطلق منه نخب المركز الحديثة لتحويل الأراضي الوعرة في الهامش التقليدي. ويجب علىٰ المؤسسات السياسية أن تندمج مع الكنائس والقطاع الصناعي من أجل تكوين قوة النهوض؛ أي المركز الحديث القادر علىٰ الفرْض.

نموذج المركز والهامش

نتيجةً للدور المتواضع الذي لعبته الدولة في معظم الكتابات، كان من الطبيعي أن يكون عالِم اجتماع وليس عالم سياسة هو الذي يضع العديد من الفرضيات التي تتناول النظام والتغير في نموذجٍ من هذا النوع. فعلىٰ مدار ثلاثين عامًا، قام إدوارد شيلز -معتمدًا علىٰ ماكس فيبر وتالكوت بارسونز- بتأليف عددٍ كبير من المقالات عن جوانب هذا النموذج[١]. وتستحق هذه المقالات الاهتمام

---

(١) جُمع معظمها في:

Edward Shils, Center and Periphery (Chicago: University of Chicago Press, 1975).,

ليس فقط لأثر شيلز الخاص في العلوم الاجتماعية، بل أيضًا لأنه أوضح ما كان عند غيره مجرد افتراضات مضمرة عن العلاقات بين المركز والهامش وبين الحديث والتقليدي وفي النماذج الثنائية الأخرىٰ. فما الذي كان يعنيه شيلز بالمركز والهامش؟ في الحقيقة، لم يعطِ تعريفًا دقيقًا علىٰ الإطلاق. لكن يمكننا رسم صورةٍ للمركز الحديث من خلال بعض عباراته المبعثرة. فالعناصر الثلاثة الرئيسة التي تكوّن المركز هي: القيم والمعتقدات، والمؤسسات، والنخب؛ ويلتحم الثلاثة في نسيج مُحكم.

تشكّل القيم والمعتقدات -التي سمّاها شيلز النظام القيمي المركزي- نواة ما يقدّسه سكان المجتمع، والأساس الذي تتصرف النخبة طبقًا له. لم يرَ شيلز المركز باعتباره مجرد مجموعة عشوائية من التفضيلات المعلنة والمضمرة، بل رآه بشكل متناغم ومنظّم باعتباره «**نظامًا** للرموز، والقيم والمعتقدات، التي تحكم المجتمع»[1]. وعليه، وعلاوةً علىٰ إعطائه المجتمع تركيبًا ملحوظًا بتقسيمه إلىٰ مركز وهامش، كان شيلز مهتمًا بتحديد البنية الداخلية للمراكز جاعلًا إياها متماثلةً في الشكل وإن لم تكن كذلك في المضمون. وهذا الشكل؛ هذا النظام الذي لا يمكن اختزاله، هو الذي يربط بين قيم المركز ومعتقداته.

المكوّن الثاني للمركز مكونٌ مؤسسي، وهو المجال الحيوي للفعل. فالوظائف والأدوار والمنظمات تعبّر عن النظام الكامن في النظام القيمي المركزي. وإذ إنه لا توجد جماعة من الناس تشترك كلها في قيم متجانسة، يقوم المكوّن المؤسسي بتطبيق قيم المركز في جميع أنحاء المجتمع. وسلطته هي محرّك التغيير الاجتماعي. فمركز شيلز ناشط وُهجومي، وتجسّد شبكته المؤسسية قيمَ المركز ومعتقداته وتقدّمها. فقد كتب أن «المركز يتكون من هذه المؤسسات (والأدوار) التي تمارس السلطة، اقتصادية كانت أو حكومية أو سياسية أو عسكرية

= وانظر كذلك كتابه:

Political Development in the New States (Paris: Moution, 1966).

(1) Shils, Center and Periphery, p. 3

(التشديد لي)؛ وانظر أيضًا: ص ٤٨-٤٩.

أو من تلك التي تُنشئ الرموز الثقافية (الدينية والأدبية، إلخ) وتنشرها عبر الكنائس والمدارس ودور النشر وخلافه»[١].

وإلىٰ جانب مكوني القيم والمؤسسات (أو الرموز والوظائف، كما سماها شيلز) يمثل هؤلاء الذين يشغلون المناصب ويقومون بالأدوار حراسًا نخبويين للنظام القيمي المركزي. وتشكّل معاييرُ النخبِ قراراتهم الرسمية. وبالتالي، ترتبط النخب بالقيم المركزية (باعتبارها معاييرها الخاصة) وبالمؤسسات (باعتبارها وسائلها). وفي لحظة ما، يساوي شيلز النخبة (أو أي فرد منها) بالسلطة، وفي أحيان أخرىٰ، يتحدث بشكل أوسع عن المركز باعتباره مستودعًا لسلطة المجتمع. فالمركز يجب أن يملك كل المقومات المهمة للسلطة، ويجب أن يكون قادرًا علىٰ فرض قراراته علىٰ الرغم من الميول والتفضيلات المختلفة في أجزاء أخرىٰ من المجتمع. فنشاط المركز وسعيه الحثيث لنشر قيمه ومعتقداته وقوته الطاغية الناشئة عن توحّد نخبه ومنظماته تندمج معًا من أجل قولبة الهامش. وفي الواقع، تعني الحاجة إلىٰ سلطة ضمنًا أن قيم المركز ليست قيمًا جامعة. فالهامش يحتوي عاداتٍ وقيمًا ومعتقدات مختلفة. فتقوم السلطة بتوسعة المركز علىٰ حساب الهامش. فالمركز يستخدم من خلال مؤسساته مجموعةً متنوعة من المكافآت والعقوبات لتسهيل قبول قراراته وقيمه.

ويلعب الهامش في تحليل شيلز دورًا ثانويًا خانعًا. وعلىٰ الرغم من أنه وصف الهامش بأنه متفاوت بشدة، فإن هذه التفاوتات لم تكن مهمة في نظره. فبالنسبة إليه، لم يحدث أبدًا أن تغييرًا في الهامش أثّر في طبيعة المركز وقدراته. إن تصور شيلز للمجتمع يقوم علىٰ دينامية المركز ونشاطه، بينما يظل الهامش مُستقبِلًا سلبيًا. إذن، هناك وحدة ضمنية في عمليات التغيير الاجتماعي؛ فطبيعة بِنىٰ الهامش ومعتقداته لا تهم؛ إذ إن المراكز تستأثر بالاهتمام الرئيس للعلماء الاجتماعيين؛ لأنها -علىٰ عكس الهامش- متماسكةٌ وموحّدة وقادرة علىٰ وضع خطط العمل.

---

(١) المصدر السابق، ص ٣٩.

تعد النقطة الأساسية في فهم أي مجتمع مستقر -علىٰ الرغم من اختلاف درجة التوافق من مجتمع لآخر- هي المركز الذي يجمع بين النخب القادمة من قطاعات متباعدة، كلّ بمنظماتها وقواعدها. ووحده التوافق بين هذه النخب حول النظام الأساسي للقيم هو الذي يمكنه إنتاج سلطةٍ موحدة كفاية لتربط بين المجتمع، وهذا هو التكامل المجتمعي الذي اهتم به شيلز. فالمركز يوحّد المجتمع من خلال نمط توافقي بين النخب يستوعب الأشخاص والقواعد والأدوار المختلفة في مركز واحد. وتشكل النخب طبقةً حاكمة، وتمثل الدولة ذراعها السياسية.

يمثل عنصر التوافق أو التجاذب لدىٰ شيلز افتراضًا قويًا في صالحه؛ إذ إنه يفسر لنا ليس فقط ترابط المجتمع بل أيضًا كيف يتغير المجتمع بأكمله. فالقواعد التي تصدرها المؤسسات السياسية والمعايير التي تطالب بها منظمات المركز تمثّل حدود السلوك المقبول، ويجب تغيير العادات وطرق الحياة التي تقع خارج هذه الحدود من خلال الاستخدام الحكيم للمكافآت والعقوبات المتاحة لمؤسسات المركز.

مشكلات هذا النموذج

قَبِل العلماء الاجتماعيون من تخصصات مختلفة نماذجَ المركز والهامش والتغير السوسيولوجي الكليّ التي قدمها شيلز وغيره. وكان لهذه النماذج أناقة وضبطٌ استمرا في جذب العديد من الباحثين، علىٰ الرغم من أن بعض الكتابات المتفرقة بعد ذلك وجّهت بعض اللكمات لجوانب متعددة منها. فالعديد من الكتّاب قاموا بالتشكيك في التحيزات الغربية المتجذرة في تلك النماذج الثنائية. وكان شيلز أكثر مباشرةً في تحيزاته من الكثيرين. فبالنسبة إليه، يتحرك مسار «التنمية والتطور التاريخي» نحو الحداثة. فقد كتب أن «الحداثة تستتبع الديمقراطية. والديمقراطية في الدول الجديدة يجب أن تكون مساواتية ... وأن تكون حداثيًا يعني أن تكون علميًا ... وأن الحداثة تستلزم السيادة القومية ... وأن الحديث يعني الغربي»[1]. فالقيم الغربية هي التي تشكّل الأساس التوافقي

---

(1) Shils, Political Development, pp. 8-10.

للمركز، والذي يعني القطاع الحديث. ومع الوقت، ازداد عدم ارتياح الطلبة لهذه الأفكار، والتي تساوي بشكل مطلق بين التغيير علىٰ المستوىٰ الكليّ وبين الاتجاه الحتميّ نحو الطرق الغربية. وقاموا بتخطئة شيلز وغيره من أجل نظرته الضيقة تلك للتغير الاجتماعي والسياسي.

وكذلك شكك العلماء في كون تلك الصور المقبولة عن المراكز التحديثية القوية تصف بدقة العالَم الثالث والبلدان الأخرىٰ. فقد اعترف شيلز بإشكالية المراكز القوية في تطبيق نموذجه علىٰ المجتمعات التي تنهار فيها الأمور. واعترف بصحة أن العديد من المجتمعات في آسيا وأفريقيا «لم تصبح **بعدُ** مجتمعاتٍ بالمعنىٰ الحديث؛ لأنها لم تمتلك **بعدُ** مراكزَ فعالة»[1]. فإلىٰ جانب تقديمه غائية غير مبررة تعطي إجابات نهائية عن أسئلة لم تُفرَض بشكل كاملٍ بعد، يقضي التشديد علىٰ كلمة «بعد» بأن نموذج المركز والهامش لا يمكنه وصف الحاضر الآن، ووصلنا إلىٰ أن أصبحت لدينا أداة -المركز- تفترض وضعًا لا ينطبق علىٰ المجتمعات التي ندرسها، كما يخبرنا شيلز بنفسه. فعادةً كان التوافق والتكامل المُهمين للنموذج التحديثي أمرين مفتقدين في مجتمعات العالم الثالث، التي لم تكن -طبقًا لشيلز- مجتمعات حقيقية أصلًا، بل صورًا بدائيةً من المجتمعات. وأضاف آخرون أنه حتىٰ في أوروبا الغربية المعاصرة، ما زال هناك خليطٌ من نظم القيم المختلفة، مما يشير إلىٰ أن المراكز ليست بهذه الفعالية والسيطرة في المجتمعات الحديثة أيضًا[2]. وكتب تيلي أنه تاريخيًا «منذ ١٥٠٠ فصاعدًا، لم يكن الأوروبيون ينطلقون من مركز منظم إلىٰ هامش أقل تنظيمًا»[3].

---

(1) Shils, Center and Periphery, p. 44

(التشديد لي).

(2) Suzanne Berger and Michael J. Piore, Dualism and Discontinuity in Industrial Societies)Cambridge, MA: Cambridge University Press, 1980).

(3) Charles Tilly, "Reflections on the History of European State-Making," in Charles Tilly (ed.), The Formation of National States in Western Europe (Princeton, NJ: Princeton University Press, 1975), p. 24.

وبحلول السبعينيات والثمانينيات، ازداد نقدُ نماذج المركز والهامش أو الحديث والتقليدي تركيزًا علىٰ تعاملها المتغطرس مع الدولة. حيث أشار العلماء الاجتماعيون إلىٰ الدور الخاص، وربما المستقل، الذي تلعبه هيئةُ الدولة في صنعِ وإنفاذ القواعد والتأثير في بنية المجتمع نفسه. فالمكوّنات المختلفة لا تتشابكُ في المركز كما أشار شيلز وآخرون بشدة. بل كان هناك علىٰ الحقيقة ظهورٌ خفيٌّ للدولة في عمل شيلز. فبشكل غير متوقع ومباشرة بعد مقالاته الرئيسة الثلاثة عن المركز والهامش، أشار شيلز إلىٰ «أهمية المركز الحكومي»[1].

الدول والمجتمعات: منظمات ممتزجة

في ابتعادهم الحذر عن نماذج الحديث والتقليدي والمركز والهامش، أعطىٰ علماء السياسة اهتمامًا جديدًا للدولة، وركّزوا فيه ليس علىٰ وضعها القانوني الرسمي بل علىٰ سلوكها في المجتمع. فلاحظوا الدور الرئيس الذي حاولت الدولة القيام به في مساحات متعددة ذات علاقة بالتنمية القومية. إلا أن كتابات العقدين الأخيرين من القرن العشرين أنتجت صورةً كحقيقة الدولة. فعلىٰ سبيل المثال، صوّرت الكتابات التي تحدثت عن الكوربوراتية[*] والتسلطية البيروقراطية[**] (bureaucratic authoritarianism) الدولَ باعتبارها مستقلةً وفاعلة،

---

(1) Shils, Center and Periphery, p. 74.

(*) تم تعريف الكوربوراتية بأنها «نظام للسلطة وتمثيل المصالح مستمد من الفكر الاجتماعي الكاثوليكي، يركز علىٰ التمثيل الوظيفي واندماج العمل ورأس المال في نظام تراتبي، تتم قيادته وتوجيهه من قبل الدولة». ولها أنماطٌ أربعة: الكوربوراتية التاريخية، والكوربوراتية الأيديولوجية، والكوربوراتية المعلنة، والكوربوراتية الجديدة. وسيتحدث المؤلف عنها بشكل مفصل في الفصل السابع من الكتاب. انظر للاستزادة:

Corporatism and Corporate Politics: the other great "ism", Howard Wiarda, M.E Shape, New York, 1997.

(**) النظام التسلطي البيروقراطي هو مصطلح سكّه عالم السياسة الأرجنتيني جيليرمو أودونيل ليصف النظام السياسي الذي يقوم علىٰ ائتلاف بين مجموعة من العسكريين الحاكمين والتكنوقراط، ويتسم بمأسسة عالية للدولة وقمعٍ للمعارضين وللمجتمع المدني بهدف خلق مجتمع رأسمالي حديث. انظر للاستزادة:

Bureaucratic Authoritarianism: Argentina, 1966-1973, in Comparative Perspective, Guillermo A. O'Donnell, University of California Press, 1988; Modernization and Bureaucratic Authoritarianism, O'Donnell, University of California, 1973. [المترجم]

حتىٰ مع خلق مجموعات اجتماعية رئيسة في المجتمع[١]، بينما قامت صور أخرىٰ بالتعامل مع الدولة الناشطة هذه باعتبارها وهمًا وليست حقيقة واقعة. وعلّقت الأخيرة علىٰ الطبيعة البائسة المتعثرة للدول مركّزةً علىٰ عدم استقرارها وعدم فعاليتها في تطبيق مخططاتها الكبيرة[٢]. وركّزت بعض دراسات الحالة التفصيلية -المهتمة بالوقائع والاتجاهات علىٰ المستوىٰ الميداني أكثر من افتراض ما لم يحدث «بعد»- بشكل مملٍ علىٰ انعدام التنظيم والضعف اللذين تتسم بهما العديد من الدول. وتتطلب دراسة الدور الفعلي الذي تلعبه الدول مقاربةً كليةً لعملية الحفاظ علىٰ أشكال معينة من النظام وعملية التغير في المجتمع بأكمله. فكما فعل شيلز، يجب أن نبني نموذجًا جديدًا لكن مع تجنب العثرات التي واجهها. فيجب أن يبدأ أيُّ فهم لاستمرار المجتمعات أو تغيرها بالهيئات التي تمارس السيطرة الاجتماعية وتقوم بإخضاع ميول الأفراد للسلوك الذي تفرضه هي[٣].

---

(١) انظر علىٰ سبيل المثال:

Frederick B. Pike and Thomas Stritch, eds., The New Corporatism: Social-Political Structures in the Iberian World (Notre Dame, IN: University of Notre Dame Press, 1974); and David Collier, ed., The New Authoritarianism in Latin America (Princeton, NJ: Princeton University Press, 1979).

(٢) انظر علىٰ سبيل المثال:

Samuel P. Huntington, Political Order in Changing Societies (New Haven, CT: Yale University Press, 1968);

[صدرت ترجمتان للكتاب: إحداهما عن دار الساقي بعنوان: النظام السياسي لمجتمعات متغيرة، ترجمة: سمية فلوعبود، بيروت، ١٩٩٣؛ والثانية عن دار التنوير بعنوان: النظام السياسي في مجتمعات متغيرة، ترجمة: حسام نايل، بيروت، ٢٠١٦ - المترجم]. وانظر كذلك:

Gerald A. Heeger, The Politics of Underdevelopment (New York: St. Martin's Press, 1974).

(٣) مصطلح «السيطرة الاجتماعية» يتم استخدامه بشكل أوسع وبشكل تبادلي مع مفهوم «كالسلطة». ويشير إلىٰ «المواقف التي يدفع فيه الشخصُ (أ) الشخصَ (ب) إلىٰ فعل أمر ما لم يكن ليفعله في وضع آخر».

David A. Baldwin, "Power Analysis and World Politics: New Trends Versus Old Tendencies," World Politics 31(January 1979): 162-3.

ويلاحظ بالدوين أنه من المهم الإشارة إلىٰ مدىٰ هذه المفاهيم ومجالها. فقضية المدىٰ [أخطأ فيها الكاتب ووضع المجال domain بدلًا من المدىٰ - scope المترجم] (مَن يؤثر في مَن) تمثل قلب بقية النقاش. ويتضمن المجال (التأثير فيما يتعلق بماذا) السلوك الاجتماعي للأفراد في مجتمع معين.

فهذه الهيئات الرسمية وغير الرسمية -التي تتراوح بين عائلات الأحياء ومجموعاتهم وبين الشركات الأجنبية العملاقة- تستخدم مجموعة متنوعة من العقوبات والمكافآت والرموز لحث الناس علىٰ التصرف طبقًا لقواعد اللعبة. وهذه المعايير والقوانين هي التي تعرِّف حدود السلوك المقبول، وقد تتضمن كذلك سنَّ الزواج وأي المحاصيل تُزرع ولغة الحديث، وغير ذلك الكثير.

لقد كان التغير الراديكالي في توزيع السيطرة الاجتماعية علىٰ رأس التغيرات الجوهرية التي حدثت في العديد من المجتمعات في النصف الأخير من الألفية الماضية. فقد أغارت الدولة علىٰ تنوع المعايير داخل المناطق، أي أن تكون هناك مجموعة من المعايير لهذه القبيلة وأخرىٰ لقبيلة مجاورة، ومجموعة لهذه المنطقة وأخرىٰ لتلك. فالقائمون علىٰ إدارة منظمة الدولة (أو الساعون لذلك) ناضلوا من أجل جعلها صاحبة مجموعة القواعد المسيطرة، وعادةً الحصرية. ويمكننا القول إن «فكرة الدولة» هي فرض معيار واحد للسلوك من خلال قوانينها وتشريعاتها في إقليم معين، ويتم إضفاء الشرعية عليه وتنفيذه والفصل فيه من خلال أجزاء منظمة الدولة المتنوعة. ومن المؤكد أن هدف توحيد القواعد ليس هدفًا مبتكرًا تمامًا، ويحتاج الأمر منا فقط أن نتفكر في أحادية دول-المدينة. إلا أن الاختلاف في العصر الحديث يكمن في محاولة قادة الدول فرض مجموعة واحدة من القواعد علىٰ إقليم كبير كالأقاليم الحالية، وكذلك في عولمة هذا الهدف. فعمليات التغير الاجتماعي في طبيعتها ليس بها الكثير من القواسم المشتركة، إلا أنه في هذه القضية يمكننا التعميم بشكل واسع. فبمنتصف القرن العشرين، كان كل مجتمع علىٰ الأرض تقريبًا يؤكد قادته السياسيون علىٰ «فكرة الدولة»(*) باعتبارها صحيحةً وملائمة؛ أي إنشاء هيئة دولة يمكنها بنفسها وضع القواعد التي تحكم تفاصيل حياة الناس أو تقرر أي المنظمات يمكنها إنشاء هذه القواعد (ثم تراقب هذه المنظمات).

(*) أي صورتها التي تحدث عنها المؤلف في الفصل الأول عند تمييزه بين صورة الدولة وممارساتها.
[المترجم]

إلا أن تحقيق هذا الهدف كان مستعصيًا. فقد واجه القادة السياسيون مجموعة كبيرة من العقبات في طريقهم لتأكيد هذه السيطرة، وغالبًا ما فشلوا في التغلب عليها. فقادة المنظمات الاجتماعية [الأخرىٰ] كانوا مصممين بلا صراع عنيف علىٰ عدم التخلي عن امتيازاتهم وقدرتهم علىٰ وضع القواعد التي تحكم بعض جوانب حياة الناس. تكاتفت هذه المنظمات الاجتماعية الأخرىٰ الرسمية وغير الرسمية مع أجزاء من الدولة، ومع رؤوس الدولة المحاصَرين أنفسهم، وطوّروا ممارسات تتناقض مع قوانين الدولة الرسمية وتشريعاتها. وتمثل مشاركة أجزاء الدولة في هذه التحالفات -التي تتقاطع مع الفصل بين الدولة والمجتمع- ممارسات الدولة. و«ممارسات الدولة» هذه قد تتناقض مباشرةً مع «فكرة الدولة». فعلىٰ الحقيقة، كانت دراما التاريخ القريب هي المعركة بين فكرة الدولة ومخططات التشكيلات الاجتماعية الأخرىٰ المضمرة غالبًا (والتي قد تتضمن أجزاءً من الدولة نفسها) حول كيفية تنظيم المجتمع. فالصراع يدور حول من يصنع القواعد، ويعطي حقوق الملكية التي تحدد استخدام أصول المجتمع وموارده، ومن الذي سيتبنىٰ الناس نظام المعنىٰ الخاص به من أجل فهم موقعهم من العالم.

يحتاج الباحثون في ثبات النظام وتغير المجتمع بأكمله مقاربةً تبرز هذا الصراع حول السيطرة الاجتماعية بشكل واضح. ويصوّر النموذجُ الذي أقدمه المجتمعَ باعتباره مزيجًا من المنظمات الاجتماعية أكثر من كونه بنية ثنائية. فالعديد من التشكيلات الاجتماعية -بما فيها فكرة الدولة وغيرها (قد ينضم إليهم أجزاء من الدولة أو لا يحدث)- تقوم بشكل منفرد أو جماعي بتقديم استراتيجيات للبقاء الشخصي للأفراد، والترقي الاجتماعي لبعضهم. ويقوم اختيار الأفراد من بين الاستراتيجيات علىٰ المحفزات المادية وما تقدر علىٰ تسخيره من الآليات الإكراهية وعلىٰ استخدام المنظمات للرموز والقيم فيما يخص كيفية تنظيم الحياة الاجتماعية. وإما أن تعزز هذه الرموز والقيم من أشكال السيطرة الاجتماعية في المجتمع، وإما أن تقدم أشكالًا جديدة من الحياة الاجتماعية. والواقع أن هذا الصراع متواصل في كل مجتمع؛ فالمجتمعات ليست تشكيلات استاتيكية، بل هي **متحولة** باستمرار، نتيجةً للصراعات علىٰ السيطرة الاجتماعية.

ومن المؤكد أنه في بعض الحالات يمكن لفكرة الدولة أن تضع العديد من القواعد في المجتمع وتنفذها، أو تختار أن تفوّض بعض هذه السلطة لأجهزة أخرىٰ، كالكنيسة أو السوق. لكن هناك مجتمعات أخرىٰ تتنافس فيها المنظمات الاجتماعية علىٰ تقديم الاستراتيجيات والترويج لقواعد مختلفة. وهنا، يتسم مزيج المنظمات الاجتماعية بكونه بيئةً صراعية تحتوي معركةً نشطة حول السيطرة الاجتماعية علىٰ السكان. والدولة جزءٌ من هذه البيئة الصراعية التي تتعارك فيها أجزاؤها المختلفة مع بعضها البعض. قد تقوم المعارك مع العائلات علىٰ قواعد التعليم والتنشئة الاجتماعية، وقد تقوم مع المجموعات الإثنية علىٰ مبدأ القُطرية، وقد تقوم مع الهيئات الدينية علىٰ العادات اليومية. ففي أوائل القرن العشرين، اصطدم مصطفىٰ كمال [أتاتورك] مع الهيئات الدينية حول ما إذا كان الرجال يجب عليهم ارتداء قبعاتٍ ذات حوافٍ، أم بغير حواف. وكمناوشات أخرىٰ عديدة، لم تكن المشكلة تافهةً كما تبدو، فالصراع كان حول مَنْ له الحق والقدرة علىٰ صنع القواعد في المجتمع.

وفي العديد من مجتمعات العالم الثالث حيث كانت هذه الصراعات أكثر بروزًا في الثمانينيات، واجهت الدول مجموعة من المنظمات الاجتماعية التي تملك وتتنافس علىٰ سلطة وضع القواعد. فكانت العائلات والعشائر والشركات متعددة الجنسيات والأعمال التجارية الداخلية والقبائل والأحزاب السياسية وتشكيلات العلاقات الزبائنية من بين هؤلاء الناشطين في بيئة الصراع. فلماذا اتخذ قادة الدول كل هؤلاء خصومًا في خطابهم وفي سلوكهم المباشر للتصارع معهم حول قدرة وضع القواعد؟ فمهما كان الأمر، لا تتخذ المنظمات السياسية المركزية عادةً هذا الموقف العدائي. فهذه الحرب متعددة الجبهات يمكنها أن تستنزف قوة الدولة، وقد تُسقطُها في النهاية.

يمكن الإجابة من خلال النظر في الطابع الخاص للنظام الدولي في خلفية هذه الصراعات، والذي يشكل مستوىٰ ثانيًا من العلاقات لكل دولة. فكل دولة ليست فقط هيئة في مزيج داخلي، بل هي أيضًا واحدة من دول عديدة علىٰ المستوىٰ العالمي. ودورها في أحد المستويات -أي المجتمع- مرتبط بشكل كبير

بموضعها في الآخر، أي النظام الدولي. فمنذ القرنين الخامس عشر والسادس عشر عندما بدأت الدول الحديثة في الظهور في أوروبا الغربية، قامت بتوجيه العديد من التهديدات للأشكال السياسية القائمة. فالميزة النسبية المدهشة الخاصة بها في تعبئة الموارد وتنظيمها من أجل الحرب ولأغراض أخرىٰ شككت في إمكانية بقاء الكيانات السياسية الأخرىٰ. فوحدها المجتمعات التي استطاعت إنشاء هيئات دولة خاصة بها كان لديها فرصةٌ في مقاومة الغزو والابتلاع من قبل الدول الأخرىٰ. وكان أحد المحفزات الرئيسة علىٰ توسعة مجال الدولة في صنع القواعد علىٰ حساب المنظمات الاجتماعية الأخرىٰ الموجودة داخل حدودها - علىٰ الرغم مما يكتنف هذا الأمر من أخطار- يتمثل في ضرورة بناء قوة كافية للبقاء في مقابل الأخطار الخارجية.

فكيف حسّنت سيطرة الدولة الاجتماعية المتزايدة من فرصها علىٰ الصعيد الدولي؟ تقوم قدرة الدولة علىٰ البقاء علىٰ عددٍ من العوامل: كالقدرات التنظيمية لقادتها وحجم السكان والموارد المادية المتاحة والممكنة والترتيب الدولي الأوسع. وعلىٰ الأغلب، ليس هناك أكثر أهمية في حشد قوة الدولة من قدرتها علىٰ تعبئة السكان[١]. فالتعبئة هي توجيه الأشخاص في أطر تنظيمية متخصصة، تمكّن قادة الدولة من بناء جيوشٍ قوية وجمع ضرائب أكثر وتنفيذ أي عدد من المهام المعقدة الأخرىٰ.

وكان طبيعيًا أن تتضمن نشأة الدول الحديثة الأولىٰ في أوروبا إنشاء الأذرع الأساسية الثلاث للدولة: الجيش النظامي، وآلية أفضل لجمع الضرائب، ومجموعة شاملة من المحاكم. فقد كان فرض قانون الدولة بدلًا من العرف

---

(١) أشار كراسنر إلىٰ هذه النقطة جيدًا. فقوة الدولة في العلاقات الخارجية تقوم علىٰ قوتها في مجتمعها.
Stephen D. Krasner, "Domestic Constraints on International Economic Leverage," in Klaus Knorr and Frank N. Trager, eds., Economic Issues and National Security (Kansas City: Regents Press of Kansas, 1977).

تتعامل الدولة بالتأكيد مع مجالين مختلفين، ولا يمكن أن يتم استبدال السيطرة الاجتماعية الداخلية بالقوة في عالم الدول. ومع ذلك، هذه السيطرة الاجتماعية تعد شرطًا مهمًا، إن لم تكن كافية في ذاتها، لممارسة النفوذ دوليًا.

أو القانون الفيودالي من خلال توسعة نظام المحاكم مقومًا رئيسًا لحث الناس على السلوك طبقًا لما أراده قادة الدولة وليس طبقًا لأوامر اللوردات المحليين أو غيرهم. وبعبارة أخرى، كانت المحاكم والشرطة وكل من كان عمله يصب في إجراءات المحاكم آليةً جوهرية لنقل السيطرة الاجتماعية للدولة. ولينجح قادة الدولة ذوو الطموح كان واجبًا عليهم بناء منظمةٍ يتبع فيها موظفو المحاكم والشرطة والأجهزة الأخرى أوامر القيادة العليا، بدلًا من استخدام مناصبهم باعتبارها وظائفَ صورية والعمل وفقًا لقواعد أخرى. ويمكن فقط للدولة تعبئة السكان للخدمة في جيش نظامي ودعمه ماليًا (ولأي مهام أخرى) من خلال سيطرتها الاجتماعية المتزايدة نتيجة توسع نطاق المحاكم. فالسيطرة الاجتماعية، إذن، هي النقود التي تتنافس عليها المنظمات الاجتماعية. فمن خلال مستويات عالية من السيطرة الاجتماعية، يمكن للدولة تعبئة سكانها بفعالية لتزداد قوتها في مواجهة خصومها الخارجيين. وداخليًا، يمكن لموظفي الدولة الاستقلال عن المجموعات الاجتماعية الأخرى في إقرار قواعدها المفضلة على المجتمع، ويمكنهم إنشاء وكالات معقدة ومنسقة لترسيخ هذه القواعد، ويمكنهم احتكار الوسائل الإكراهية في المجتمع لضمان أن المجموعات الأخرى لن تمنع تطبيق قواعد الدولة. وتنعكس المستويات المتزايدة للسيطرة الاجتماعية على مقياس مكوّن من ثلاثة مؤشرات:

١- **الامتثال**: على المستوى الأولي، تقوم قوة الدولة على درجة التزام السكان بطلباتها. وعادةً ما يتم فرض الامتثال من خلال أكثر الطرق تقليدية من العقوبات؛ أي الإكراه العنيف. فمسألة المسيطر على الشرطة المحلية تكون عادةً أهمَّ مسألة يمكن السؤال عنها فيما يخص توزيع السيطرة الاجتماعية في أي مجتمع. وكذلك تحدد قدرةُ السيطرة على نطاق واسع مشتت من الموارد والخدمات الأخرى درجةَ الامتثال التي يمكن أن تطلبها الدولة.

٢- **المشاركة**: يسعى قادة هيئة الدولة إلى ما هو أكثر من الامتثال؛ فهم يكتسبون قوةً من خلال تنظيم السكان من أجل مهام متخصصة في مكونات الدولة المؤسسية. وباصطلاح عملي، يريد القادة من الفلاحين بيع المحصول لتعاونية

الدولة، أو التردد على العيادة المرخصة من الدولة بدلًا من المعالجين غير المرخصين(*).

٣- **الشرعية**: تعد الشرعية أقوى العوامل في تحديد قوة الدولة، وأكثر شمولًا من الامتثال والمشاركة. فالشرعية تتضمن قبول قواعد الدولة وسيطرتِها الاجتماعية باعتبارها صالحة وصحيحة؛ فهي تعني قبول النظام الرمزي الخاص بفكرة الدولة باعتباره نظام المعنى الخاص بالناس. فبينما يُعد الامتثال والمشاركة رد فعلٍ عملي على مجموعة المكافآت والعقوبات، تعني الشرعية قبول المكوّن الرمزي الذي تجسده هذه العقوبات والمكافآت. إنها الاعتراف الشعبي بنظام اجتماعي معين.

تعتمد قوة فكرة الدولة في بيئة صراعية -في جزء كبيرٍ منها- على السيطرة الاجتماعية التي تمارسها هيئة الدولة. فكلما زادت السيطرة الاجتماعية، زادت النقود المتاحة -الامتثال والمشاركة والشرعية- لقادة الدول كي يُنجزوا أهدافهم. إلا أن قادة المنظمات الاجتماعية الأخرى يرفضون سعي الدولة للسيطرة، فيسعون هم أيضًا باستماتة لتحقيق السيطرة الاجتماعية؛ ويمكنهم أيضًا استخدام النقود نفسها من الامتثال والمشاركة والشعبية لحماية جيوبهم وتقويتها، التي سيحاولون فيها إقرار كيفية تنظيم الحياة الاجتماعية، وماهية القواعد التي يجب اتباعها. قد يكون هؤلاء من موظفي الدولة أنفسهم أو متحالفين معهم، فليس هناك أي ضمانة لأن تسلك الدولةُ باعتبارها منظمات متماسكة، كما تدعي فكرتها. فقد تدعم ممارساتُ الدولة الفعلية الأشكالَ الصراعية للسيطرة الاجتماعية.

القيود المفروضة على الدول

فُتِنَ الكثير من الدارسين الحاليين للتغير السياسي والاجتماعي على المستوى الكلي بقوةِ الدولة، بالضبط كما فُتن سابقوهم بقدرات القطاعات أو المراكز الحديثة. فأيُّ تحليل يتناول تهديد سيطرة الدولة كان يميل للتركيز على القيود التي

(*) للاستزادة عن هذه الجوانب من حالات «تدخل» الدولة في حياة سكانها من زاوية الطب في العالم الثالث، انظر: الطب الإمبريالي والمجتمعات المحلية، تحرير: دافيد أرنولد، ترجمة: مصطفى إبراهيم، المركز القومي للترجمة، القاهرة، ٢٠١٤؛ الجسد والحداثة: الطب والقانون في مصر الحديثة، خالد فهمي، دار الكتب والوثائق القومية، القاهرة، ٢٠١٢. [المترجم]

يفرضها خصومُ السلطة المركزية ممن يشكّلون قيادة دولة بديلة.

ونتيجةً للميزات النسبية التي تمتلكها الدولة، كان من الطبيعي أن يفترض العلماء الاجتماعيون هيمنتها دون تحليلٍ دقيق لمخرجات صراعاتها مع المنظمات الأخرىٰ، حتىٰ تلك المنظمات التي تقطن أطراف المجتمع والتي لا يحمل قادتُها أي أمل في الوصول إلىٰ السلطة المركزية. فعلىٰ كل حال، يمكن لقادة الدول الاعتماد علىٰ مساندة معايير البيئة الدولية (وعلىٰ رأسها تلك التي نصت عليها الأمم المتحدة) والتي تقوّي من دور الدولة في وضع قواعد مكانة المرأة ومعاملة الأطفال وقضايا الصحة والإنجاب، وغير ذلك الكثير. والدولة كذلك هي أكبر موفري الوظائف بشكل ثابت، وتستأثر بالنصيب الأكبر من الناتج القومي الإجمالي (GNP) للمجتمع. ولا تقتصر قدرتها علىٰ امتلاكها مجموعة كبيرة من المكافآت في حوزتها، بل توجه أيضًا جزءًا كبيرًا من ميزانيتها لتقوية الجيوش والشرطة.

بقاء السيطرة المحلية

ما زال طابع الدولة وجوهر سياساتها يمكن تشكيلُه من خلال دورة شرسة ناشئة عن بيئة صراعية. ولكي تعزز الدول من قوتها واستقلالها يجب عليها أن تزيد من سيطرتها الاجتماعية. إلا أنها بغير القدرة علىٰ تعبئة الموارد البشرية والمادية في أطر متخصصة ذات مهام محددة تأتي من خلال سيطرة اجتماعية موجودة بالفعل، تواجه الدولُ صعوباتٍ شديدة في تزويد أفراد المجتمع كافة باستراتيجيات بقاءٍ اجتماعي قابلة للتطبيق. ومن خلال خلطةٍ من المكافآت والعقوبات، قد تقوم تشكيلات اجتماعية أخرىٰ بتنظيم الموارد في حوافزَ منتقاةٍ مكوِّنةً بذلك استراتيجيات بديلة. وباختصار، قد يجد قادة الدولة أنه علىٰ الرغم من الثروات البارزة التي يمتلكونها، تفتقر منظمتُهم -أي الدولة- إلىٰ المقومات اللازمة لإبعاد الناس عن الاستراتيجيات التي تقدمها المنظمات الأخرىٰ ذات القواعد المختلفة عن قواعد الدولة. «فالهامش» له أهمية في تشكيل مستقبل مجتمع ما أكثر مما تخيل شيلز أو من كتبوا بعده عن الدولة. وقد تستخدم هذه التشكيلات الاجتماعية الأخرىٰ -باستخدام الموارد التي تحشدها والشرعية التي

تحصل عليها- أجزاءً من الدولة، بدءًا من مناصب مفردة وحتىٰ أجهزة كاملة، في تعزيز مجموعات القواعد والمعاني الخاصة بها.

إن لتوفر موارد الدولة وموظفيها أثرًا هائلًا في بقية المجتمع، لكن بطرق غير مخططٍ لها غالبًا ولا متوقعة من قبل قادة الدول. فالسيطرة الاجتماعية للمنظمات الأخرىٰ، التي اكتسبوها من تعبئة جزءٍ من السكان، تعطيهم قوةً يمكنها تهديد الممثلين السياسيين المحليين للدولة، أو الموظفين المهتمين بتطبيق القوانين والتشريعات الرسمية. وموظف الدولة لديه التزام بتعليمات واضحة من رؤسائه فيما يخص كيفية استخدام الموارد، وفي الوقت نفسه يقبع تحت ضغوط مضادة من المجموعات الاجتماعية الأخرىٰ من أجل إعادة ترتيب الأولويات. ولتجنب الأذىٰ الذي يمكن للسلطات المحلية أن تُلحقه بترقيهم أو بقائهم السياسي، كان موظفو الدولة ذوو المناصب الاستراتيجية يقومون بمراعاة الشخصيات المحلية. وبذلك كان لموارد الدولة أثرٌ عميق في المجتمع المحلي في العديد من الحالات، لكن بطرق تقوّي المنظمات الاجتماعية المحلية علىٰ حساب الدولة.

لقد تمت السيطرة علىٰ أجزاء كاملة من دول من قبل أناسٍ يقومون بتطبيق إرشادات تختلف عن تلك التي يقدمها قادة الدولة فيما يخص استخدام الموارد. فقواعد قادة الدولة مُتضمَنةٌ في السياسات الرسمية المصممة خصيصًا لتنظيم تدفق موارد الدولة ومراقبته. ومن المغري النظر إلىٰ أي انحراف عن هذه القواعد باعتباره فسادًا، وكأن المشكلة هي مجرد خلل في مراقبة التوزيع. لكن في الحقيقة، الكثيرُ مما يعتبر فسادًا ليس مجرد شخص يملأ جيوبَه بموارد الدولة، بل هو سلوك طبقَ قواعد معارضة أسستها منظمات أخرىٰ غير الدولة. فالمحسوبية علىٰ سبيل المثال، علىٰ الرغم من كونها ضد قانون الدولة، فإنها قد تكون عُرفًا أساسيًا في العائلة أو العشيرة. فالطريقة التي يتم بها توظيف الناس في مناصب الدولة مؤشرٌ علىٰ مَنْ ذا الذي يتم تطبيق قواعده. إذ إن الأمر يتجاوز مجرد المراقبة التقنية لموظفي الدولة لمواجهة المحسوبية وانتهاكات القواعد الأخرىٰ للدولة. تعكس هذه التعديات وجود جيوبٍ من السيطرة الاجتماعية خارجة عن نطاق سيطرة قادة الدولة، قادرةٍ علىٰ تشكيل سلوك الدولة أو علىٰ الأقل أحدِ

أطرافها. وحتىٰ في أبعد نواحي البلاد، كان للدول آثار ضخمة. فأحيانًا، من الصعب تخيل كيف أن مكانًا معينًا قد يتطور دون أي اختراق من الدولة. فالقرىٰ البعيدة لديها شرطة ممولة من الدولة وطرق ومياه صالحة للشرب وجامعو ضرائب واتحادات تمويل وتسويق ومدارس ووسائل منع للحمل مدعومة وكهرباء ورعاية صحية، وغير ذلك الكثير. إلا أن نمط توزيع «خيرات» الدولة وجمع الضرائب واستخدام القوة قد لا يكون هو ما خطط له قادة الدولة، ناهيك عن البنية الاجتماعية الناتجة [عن ذلك]، أو حكام القرىٰ المتنفذين، أو توزيع السيطرة الاجتماعية.

عدمُ وجود قاعدةٍ سياسيةٍ قوية

تواجه الدولة -من دون القوة التي توفرها لها تعبئة سكان قرىٰ البلاد ومدنها- صعوبتين إضافيتين. أولًا: قد تفتقر لقاعدة سياسية قوية كفاية كي تستطيع مواصلة سياساتها التي تتناقض مع التوزيع الحالي للقوىٰ بين قطاعات المجتمع، حتىٰ علىٰ المستوىٰ الإجمالي[1]. إذ تحابي سياسات التسعير والضرائب والاستثمار والرفاهة الخاصة بالدولة القطاعَ الأكثر قوة، ولا تملك استقلالًا كافيًا لكسر هذا النمط بغير سيطرة اجتماعية كافية. ثانيًا: تجعل قاعدة القوة الضعيفة من الدولة صيدًا مغريًا لمن لا يملكون دعمًا تنظيميًا، إما من المجتمع بأكمله وإما حتىٰ داخل إحدىٰ أذرع الدولة المتعددة. لكن يكون هذا الصيد عادةً صيدًا وهميًا؛ لأن ما يحصل عليه القادة ذوو الطموح ليس القدرة علىٰ تحويل مجتمعاتهم طبقًا لأهدافهم، بل مجرد مقاعد مرغوبة من قبل آخرين غيرهم. وكي يحافظوا علىٰ مقاعدهم، يجب عليهم استخدامُ آلياتٍ تعيقُ استخدام السلطة من أجل تحقيق أهدافهم الأصلية، فيتم طرح قضايا السياسات الجوهرية جانبًا. فنتيجة افتقادهم لآليات تعبئة الدعم الداخلي المنظم والمستدام، يجب علىٰ قادة الدول الضعيفة تركيز اهتمامهم بشكل متزايد علىٰ البقاء في السلطة، كيلا يجد الآخرون آلياتٍ لإسقاطهم. ومما لا شك فيه أنه في هذه الظروف، تكون الحياة

---

(1) Michael Lipton, Why Poor People Stay Poor: Urban Bias in World Development (Cambridge, MA: Harvard University Press, 1977), p. 13

السياسية للقادة -وإن لم تكن قصيرة بالضرورة- شريرة وقاسية جدًا. فعندما يكون رأس الدولة لا يبالي بمسار تطبيق السياسة، ليس مستغربًا أن يجد الذيل -أي موظف الدولة المُعيّن بعيدًا عن العاصمة- أن أقوىٰ الضغوط الواقعة عليه هي ضغوط الرموز المحلية الأقوياء والمنظمات ذات القواعد المختلفة تمامًا عن قواعد الدولة.

الخاتمة: اتجاهات بحثية جديدة

ما زال للدولة حضورٌ كبير، حتىٰ في المجتمعات التي تمارس فيها منظمات اجتماعية أخرىٰ سيطرةً اجتماعية ملحوظة. فعادةً ما تمتلك الدولة مجموعة مزايا متأصلة كممارسة دور كبير في مساحات معينة كالتفاوض مع دول أخرىٰ، والتعامل مع الفاعلين العابرين للحدود، وحفظ السلام بين قطاعات المجتمع المختلفة. ويمكن تحقيق بعض المهام الأخرىٰ بلا سيطرة، كفرض الضرائب علىٰ الصادرات ووضع بعض المدفوعات التحويلية. [ولذلك]، أكد العلماء الاجتماعيون الذين يركزون علىٰ هذه الأنواع من القضايا علىٰ قوة الدولة، مشيرين إلىٰ بيروقراطيتها المتنامية، ودورها في توجيه رأس المال الأجنبي الخاص إلىٰ أصحاب المشاريع المحليين، وقدرتها علىٰ حفظ السلام الاجتماعي من خلال التدابير المؤسسية. إلا أنه عندما تتطلب السياسة الاجتماعية تغيرات في سلوك شرائح واسعة من السكان، تكون الدول أقل فعالية[1]. فالحكومة المكسيكية التي حققت نجاحًا كبيرًا في تنظيم المشاركة في ملكية الشركات الأجنبية وإدارتها، هي نفسها التي فشلت مرارًا في تنفيذ سياسة «سعر مناسب للفقراء» في المناطق الريفية في السبعينيات.

---

(١) يشير بالدوين إلىٰ أمر يجب أن يدفع هذه الكتابات عن الكوربوراتية والتسلطية البيروقراطية إلىٰ الحذر. «فمفارقة القوة غير الملحوظة» المزعومة تنشأ عن اعتقاد خاطئ في أن موارد السلطة الموجودة في إطار سياسة محتملة قد يكون مفيدًا أيضًا في اتجاه آخر ... فسمة هذه التفسيرات ليست أنه «كان يملك الورق لكنه استخدمه بشكل سيئ» بل «أنه كان لديه ورق جيد للعب لعبة بريدج، إلا أن ما حدث أنه كان يلعب البوكر».

Baldwin, "Power Analysis," p. 164.

وباختصار، لا تعد الدولُ المحركَ الرئيس دائمًا في التغير المجتمعي الكلي، كما يتم تصويرها أحيانًا. فمن المؤكد أن القوة التي تحصل عليها من البيئة الدولية، والتي تدفعها بشكل مستمر إلىٰ أدوارٍ جوهرية وتقدّم لها مواردَ للعب هذه الأدوار -تعزز من موقعها وخاصةً في قضايا كالدبلوماسية وشن الحرب والمدفوعات التحويلية. لكن في الوقت نفسه، تتم عادةً إعاقة الدول بشدة من قبل بيئاتها الداخلية عن القيام بإعادة تنظيم مستقلة للمجتمع. فاستقلال الدول وتماسكها وتوجه سياساتها والقضايا التي تشغل قادتها؛ يتأثر كل ذلك بشدةٍ بالمجتمعات التي تعمل فيها.

تتعايش المنظمات الاجتماعية الممتزجة معًا -بما فيها الدولة- بشكل تكافلي. ففي البيئة الصراعية علىٰ وجه خاص، تقيّد السيطرةُ الاجتماعية التي تمارسها مجموعات اجتماعية صغيرة مختبئة في مناطق نائية الدولةَ بشكل كبير. فالدولة مطوّقة بهذه القوىٰ الداخلية -[أو] تتحول في ذاتها علىٰ الحقيقة- كتطويقها من قبل القوىٰ الدولية. لكن الدولة تغيّر المجتمعَ أيضًا. فالمنظمات الاجتماعية، وبنية المجتمع بأكمله، يتم تشكيلها من خلال الفرص والعوائق التي تضعها الدولة، كما تتأثر بالمنظمات الاجتماعية الأخرىٰ وبالفرص والقيود التي يفرضها الاقتصاد العالمي. وباختصار، فإن عملية التفاعل بين الدولة والتشكيلات الاجتماعية الأخرىٰ عبارة عن عملية تحولٍ مستمرة. فليست الدول ولا المجتمعات كيانات ثابتة؛ إذ إنهم يغيرون بنيتهم وأهدافهم وفئاتهم المستهدفة وقواعدهم وسيطرتهم الاجتماعية في أثناء عملية التفاعل. إنهم **يتحولون** دائمًا.

والنموذج الذي أقدمه هنا -المزيج الذي يحتوي علىٰ مجموعات متعددة من القواعد تتصارع علىٰ السيطرة، والدولة [فيه] عبارة عن فكرة وممارسات قد تكون معارضة [للفكرة]- يركز علىٰ الصراع المصيري علىٰ السيطرة الاجتماعية. فالدولة هي محور الحديث في هذا الصراع في عالم الدول الحديث. لكن هذا الموقع عند تسليط الضوء عليه لا يعني انتصارًا؛ إذ تظل العديد من المجتمعات في بيئة صراعية يجب فيها النظر إلىٰ النظام والتغير الكلي من خلال مستويين من القوىٰ. الأول يتضمن آثار المجتمع علىٰ الدولة والعكس. والثاني يتضمن أثر الدول

الأخرىٰ والاقتصاد العالمي في الدولة والمجتمع. ويمكن أن تتضمن المشروعات البحثية القائمة علىٰ هذه المقاربة القضايا التالية:

١- تحت أي ظروف يتغير توزيع السيطرة الاجتماعية في بيئة صراعية؟ وكيف يمكن لنا تفسير تنوع السيطرة الاجتماعية بين مجتمع وآخر؟

٢- هل يمكننا التعميم فيما يخص أثر القوىٰ العابرة للحدود في توزيع السيطرة الاجتماعية؟ وكيف أثّرت هذه القوىٰ في الدور الذي لعبته المنظمات الاجتماعية الداخلية في الحفاظ علىٰ نظام قائم أو تشجيع أنواع معينة من التغيرات المجتمعية؟

٣- كيف تأثر شكل السياسة -ديمقراطية، تسلطية حزب واحد، وهكذا- بتوزيع السيطرة الاجتماعية؟

٤- متىٰ تمارس المنظمات الاجتماعية -غير الدولة- سيطرةً اجتماعية كبيرة؟ وكيف تتأثر قدرة الدولة في مساحات قضايا مختلفة؟

٥- كيف كانت طبيعة الصراع بين الدولة وبين المنظمات الاجتماعية في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية؟ وما هي المنظمات الاجتماعية التي كانت أكثر نجاحًا في تثبيت سيطرتها الاجتماعية وتوسعتها؟ وهل تغير هذا النمط مع الوقت؟ وهل تشكّل هذا النمط في كل الثقافات؟

٦- كيف تفاعلت الدول والمنظمات الاجتماعية الأخرىٰ في المجتمعات التي لم تحقق فيها الدول السيطرة؟

الفصل الثالث

دولٌ قوية، ودولٌ ضعيفة: السلطة والتسوية

صورتان للدولة

لقد مرَّ جيلٌ كامل منذ أن قامت حركة التحرر من الاستعمار فجأةً بتغيير خريطة العالم. إلا أننا لا نملك حتىٰ الآن صورةً واضحة عن العلاقة بين السياسة والتغيير الاجتماعي في المستعمرات السابقة، ناهيك عن نظرياتٍ فاعلة لتفسير الوضع الراهن. فقد سيطرت ازدواجية غريبة -بل وتناقض- علىٰ أدبيات العلوم الاجتماعية. فهناك صورةٌ نشأت من أعمال بحثية وضعت السياسة -وخاصةً الدولة- في محور الاهتمام؛ إذ تقوم بعجنِ المجتمع في أشكال وهيئات جديدة، وتكيّفه ليناسب مقتضيات التصنيع أو أي هدفٍ آخر؛ هذه هي صورة الدولة القوية. وهناك منظور آخر يصوّر الدولة باعتبارها بائسةً في دوامة من التغيرات الاجتماعية المذهلة التي ضربت هذه المجتمعات، وهي تغيرات مستقلة تمامًا عن أي دفع من الدولة نفسها. ويرىٰ بعض الباحثين أن ديناميات هذه التغيرات تتم داخل حدود الدولة، بينما يرىٰ آخرون أن هذه القوىٰ الجامحة ناشئة عن القوىٰ الكبرىٰ والاقتصاد العالمي. وفي كلتا الحالتين، كانت الصورةُ صورةَ دولةٍ ضعيفة.

وللمفارقة، كان لفظ «الدولة» نفسه لا يرد بشكل بارز في كلتا الصورتين. ففي الواقع، كان من أشهر الانتقادات مؤخرًا أن الدولة مثلت متغيرًا مهملًا في نظريات التغير الاجتماعي والسياسي في عصر ما بعد الحرب[(١)]. إلا أن هذا

---

(١) انظر علىٰ سبيل المثال: =

النقد كان مبالغًا فيه إلىٰ حد ما. ففي دراسات العالم الثالث، خلال الخمسينيات والستينيات علىٰ الأقل، كانت الدولة مُفترضَةً أو مسلمًا بها أكثر من كونها مهملةً. فالعديد من العلماء الاجتماعيين ممن كتبوا عن المجتمعات غير الغربية اعتبروا أن المعالجة الواعية للحياة الاجتماعية -أي السياسات العامة- أحد المكونات الرئيسة للتأريخ الاجتماعي للمجتمعات المستقلة حديثًا ولمستقبلها. وبالطبع، تقبع هذه المعالجة في قلب مجال السياسة. ونظرًا لأن السياسة كانت يُنظر إليها عادةً باعتبارها نتيجة سيرورات أخرىٰ أكثر جوهرية (كسيرورات الحياة الاقتصادية أو الاتصالات علىٰ سبيل المثال)؛ تم افتراض مفهوم الدولة أكثر من التعامل معه بلغة واضحة؛ أو لأن السياسة والدول تم دمجهما في أبنية أكبر «كالمراكز» أو «القطاعات الحديثة» التي تم تصويرها باعتبارها محركاتِ -أو محركات محتملة- تشكيلِ عاداتٍ اجتماعيةٍ جديدة، ووعي قومي جديد، وسياسات جديدة في تلك الهوامش التي استعصت سابقًا [علىٰ إعادة التشكيل].

ولم تصبح السياسة باعتبارها مساحة عملٍ مستقلةً وقائمةً بذاتها مفهومًا مقبولًا علىٰ نطاق واسع إلا مع نشر صامويل هنتنجتون مقالته الشهيرة في عدد عام ١٩٦٥ من مجلة السياسة العالمية World Politics بعنوان «التنمية السياسية والتدهور السياسي Political Development and Political Decay»(١). وحتىٰ بعد ذلك، لم يؤدِ قبول مركزية السياسة (ومفهوم الدولة نفسه) إلىٰ إجماع حول قدرات الدولة. فيمكننا أن نجد صورتَي الدولة -باعتبارها قوية وضعيفة- حاضرتين في أدبيات السبعينيات والثمانينيات، وعن دولة واحدة بعينها أحيانًا. فقد مال العديد من الباحثين إلىٰ استبعاد بعض دول العالم الثالث القائمة باعتبارها أجهزة غير فعالة في إعادة تشكيل الحياة الاجتماعية. وهنتنجتون نفسه بدأ كتابه **النظام**

= Theda Skocpol, "Bringing the State Back In," Social Science Research Council Items 36 (June 1982): 1-8, Eric Nordlinger, On the Autonomy of the Democratic State (Cambridge, MA: Harvard University Press, 1981), Stephen D. Krasner, "Approaches to the State: Alternative Conceptions and Historical Dynamics," Comparative Politics 16 (January 1984): 223.

(1) Samuel P. Huntington, "Political Development and Political Decay," World Politics 17 (April 1965): 386-430

السياسي في مجتمعات متغيرة بالإشارة إلىٰ أن الفارق الرئيس بين الدول لا يكمن في نوع الحكومة، بل في الدرجة الفعلية التي يمكن لهذه الحكومة أن تحكم بها[1]، أو كما أشار أريستيد ر. زولبرج في تعليقه علىٰ الدول الأفريقية: «لا تكمن المشكلة الرئيسة في طغيان السلطة، بل في ضعفها»[2]. ففي الوقت الذي كان يتمسك فيه العديد من الكتّاب بالأمل -بل ويعطون وصفات علاجية من أجل المأسسة السياسية، وترسيخ الدول ومركزتها- تبيّن لهم أن دول العالم الثالث مفككةٌ وعبارة عن تكتلات مرتبكة من الأشخاص والأجهزة. [ولذلك] أصبح عدم الاستقرار وعدم الكفاءة موضوعاتٍ بحثيةً رئيسة.

وفي الوقت نفسه، حافظت صورة الدولة القوية علىٰ وجودها، بل زادت أهميتُها، وبلا شك تأثر هذا المنظور بدراسات الدول الغربية. وأصبحت استقلالية الدولة (أو علىٰ الأقل استقلاليتها النسبية) وقدرتها علىٰ تنظيم مجموعات اجتماعية قادرة علىٰ اختراق نسيج المجتمع بعمق - موضوعاتٍ بحثيةً رئيسة[3]. وانتقلت الافتراضات المثارة عن الدولة الغربية بشكل كبير إلىٰ دراسة الدول غير الغربية في العقد الأخير. فالأدبيات المكتوبة عن الدولة -وخاصةً دول أمريكا اللاتينية وشرق آسيا- تركز علىٰ كيفية تشكيلها للمجتمع؛ إذ تقوم الدول بتقديم بعض الجماعات والطبقات بينما تقمع جماعات وطبقات أخرىٰ، وتحافظ طوال الوقت علىٰ استقلالها عن أي طبقة أو جماعة.

لقد تم التركيز في نظريات الكوربوراتية والتسلطية البيروقراطية علىٰ نشاط دولة العالم الثالث وقوتها في تنظيم بل وتشكيل الصراعات الحادة التي تنشأ عن عملية التحول إلىٰ التصنيع وتعبئة مجموعات اجتماعية جديدة[4]. فقد كتب جيمس

---

(1) Samuel P. Huntington, Political Order in Changing Societies (New Haven, Yale University Press, 1968), pp. 1-2.

(2) Aristide R. Zolberg, One-Party Government in the Ivory Coast, revised edition (Princeton, NJ: Princeton University Press, 1969), p. x.

(٣) انظر علىٰ سبيل المثال الأعمال الموجودة في:

Peter J. Katzenstein (ed.), Between Power and Plenty: Foreign Economic Policies of Advanced Industrial States (Madison: University of Wisconsin Press, (1978).

(٤) انظر علىٰ سبيل المثال الفصول التي كتبها

Douglass H. Graham, Douglass Bennett Kenneth Sharpe في Sylvia Ann Hewlett and Richard S.

م. مالوي أن «الدولة تتسم ببنىٰ حكومية قوية ومستقلة نسبيًا، تسعىٰ لفرض نظام تمثيل معين للمصالح علىٰ المجتمع يقوم علىٰ تعددية إجبارية محدودة»[1].

كانت هذه الصورة الثانية لدولة العالم الثالث -باعتبارها قادرةً وقويةً- غيرَ ناضجة في العديد من الدراسات المبكرة عن المجتمعات غير الغربية في الخمسينيات والستينيات، علىٰ الرغم من تأثرها مؤخرًا ببعض الدراسات عن الغرب. وحتىٰ قبل أن يصبح لفظُ الدولة دارجًا، أشار تشارلز أندرسون إلىٰ مدىٰ جاذبية هذه الصورة في دراسات أمريكا اللاتينية. فقد أشار إلىٰ «أن العديد من الأفكار المعاصرة عن التنمية تفترض أن الدولة «إلهٌ قدير» يمكنه ضبط الأمور إن أراد»[2]. وعلىٰ الرغم من أن نظريات الكوربوراتية والتسلطية البيروقراطية المعاصرة أقل ثقةً في قدرة الدولة علىٰ ضبط الأمور، فإنها ما زالت تنسب لها قوةً كبيرة، حتىٰ وإن كانت تنظر إليها كقوة مؤذية بالأساس.

وتكشف نظرةٌ قريبة علىٰ بعض الكتابات المهتمة ببلد كالمكسيك -والذي كان من المفترض أنه يحوي دولةً قويةً وناشطة- عن ازدواجية الصور الغريبة هذه مرةً أخرىٰ. فما زالت أفكار عدم كفاءة الدولة تتسرب بهدوء. فبالنسبة إلىٰ بعض الباحثين الميدانيين، يبدو «الإله القدير» عاجزًا أحيانًا، لدرجة أن بعض تفسيرات الدول التسلطية البيروقراطية أو القمعية في أمريكا اللاتينية وآسيا تكاد تشبه تفسيرات عجز الدول الأفريقية. فعلىٰ سبيل المثال، صُدمت نورا هاملتون بتناقض

Weinert (eds.), Brazil and Mexico: Patterns in Late Development (Philadelphia: Institute for the Study of Human Issues, 1982),

والتي كتبها

Guillermo O'Donnell

وآخرون في

David Collier (ed.), The New Authoritarianism in Latin America (Princeton, NJ: Princeton University Press, 1979).

(1) James M. Malloy, "Authoritarianism and Corporation in Latin America: The Modal Pattern" in James M. Malloy (ed.), Authoritarianism and Corporatism in Latin America (Pittsburgh, PA: University of Pittsburgh Press, 1977), p. 4.

(2) Charles W. Anderson, Politics and Economic Change in Latin America: The Governing of Restless Nations (Princeton, NJ: D. Van Nostrand, 1967), p. 5.

عجيب قبل القيام ببحثها عن استقلالية الدولة المكسيكية خلال فترة الرئيس لازارو كارديناس. فقد لعبت الدولة دورًا مهمًا في النمو الاقتصادي المدهش للمكسيك، إلا أنها بدت «عاجزة أو غير راغبة في توجيه الاقتصاد المكسيكي بحيث تعود ثمرات النمو علىٰ كل سكان المكسيك»[١]. ولاحظت ميريل سيريل جريندل الازدواجية نفسها عند تركيزها علىٰ عملية وضع السياسات في المكسيك بشكل أكثر دقة. وأشارت إلىٰ أنه إن كانت التنمية السياسية تعني القدرة علىٰ الحكم، فالنظام المكسيكي متقدم إلىٰ حد كبير. «فقد كوّنت النخبة البيروقراطية، مع بقية الطبقة السياسية في المكسيك، علاقاتِ سلطةٍ رأسية في جميع أنحاء المجتمع»[٢]. وعلىٰ الرغم من هذه القوة، عانت النخبة البيروقراطية من إخفاقات سيئة في محاولتها تنفيذ سياسات إعادة توزيع في المناطق الريفية. وتشرح جريندل في حالتها الدراسية كيف استطاعت المقاومة علىٰ المستوىٰ المحلي أن تمنع قادة الدولة من تحقيق أهدافهم.

ويردد بعض من يكتب عن أمريكا اللاتينية هذا التشكك من قوة الدولة. فيقول لين هامرجرين، وهو من أكثر المتشككين:

«صحيحٌ أن الدساتير والتشريعات تمنح الحكومات المركزية عادةً قوىٰ سيطرةٍ ضخمة، إلا أن السؤال عن مدىٰ تطبيق هذه السيطرة فعليًا يبقىٰ ماثلًا. ويشير النجاح المحدود لحكومات أمريكا اللاتينية في إنفاذ تشريعاتها إلىٰ أن درجة السيطرة هذه ليست كبيرة»[٣].

---

(1) Nora Hamilton, The Limits of State Autonomy: Post Revolutionary Mexico (Princeton, NJ: Princeton University Press, 1982), p. vii.

(2) Merilee Serrill Grindle, Bureaucrats, Politicians, and Peasants in Mexico: A Case Study in Public Policy (Berkeley: University of California Press, 1977), p. 178.

(3) Linn A. Hammergren, "Corporatism in Latin American Politics: A Reexamination of the 'Unique' Tradition," Comparative Politics 9 (July 1977): 449.

وهناك عملان قديمان عن أمريكا اللاتينية أعربا عن هذا الحكم أيضًا. انظر:

Charles W. Anderson, Politics and Economic Change in Latin America, pp. 105-6، و Merle Kling, "Toward a Theory of Power and Political Instability in Latin America," in James Petras and Maurice Zeitlin (eds.), Latin America: Reform or Revolution (New York: Fawcett, 1968), p. 93.

وخرجت خطابات مشابهة من آسيا. ففي الفصل الذي كتبته فرانسين ر. فرانكل عن «حالات فشل التنفيذ Failures of Implementation» في الهند، لاحظت حالات عديدة من الانفصام بين السياسات المُعلنة للدولة وبين الالتزام الفعلي للمجتمع بهذه السياسات. وكان من بين الأمثلة تشجيعُ الدولة للكيانات التعاونية، التي كان مُخططًا لها أن تكون «مؤسساتٍ أهلية» قوية. ولتحقيق ذلك، تضاعف العاملون والموارد في وزارات التعاون الحكومية:

«لقد أُسندت إلىٰ الجهاز الإداري واسع النطاق سلطاتٌ مذهلة. فتشريعات الدولة أعطت أمين السجلات والمؤسسة التي يعمل فيها سلطةً رقابية وتنفيذية علىٰ كامل أعمال الجمعيات التعاونية. وتضمنت هذه السلطات السيطرة علىٰ تسجيل الجمعيات الجديدة وفحص الميزانيات وتسوية النزاعات وإنهاء مجالس الإدارة المقصّرة ومراجعة الحسابات السنوية، بل والتصفية ... وفي المجمل، مثلت هذه السلطات وسيلةً أكثر من ملائمة لتنفيذ سياسات هيئة التخطيط التي تهدف إلىٰ ربط الإقراض بالموافقة علىٰ خطة إنتاج ودفع بالمقايضة من خلال تسليم المحاصيل إلىٰ جمعية تسويق تعاونية»[1].

ومع ذلك، انتهىٰ البرنامج إلىٰ فشلٍ ذريع. وكان ما يصل بالفعل إلىٰ العملاء قليلًا. فلم تتم تعبئة الموارد المحلية كما كان مخططًا. إذ كانت السلطات الممنوحة لمنفذي السياسات أضعف من أن تتغلب علىٰ هؤلاء المُصرِّين علىٰ تغيير هدف السياسة.

مأزق قادة الدول

كيف يمكننا تفسير هذه الصور المتنازعة للدولة في العالم الثالث؟ وأي الصور تصف طابع الدول وقدراتها الحقيقية بشكل أفضل؟ لإجابة هذه الأسئلة يجب علينا إعادة الدولة إلىٰ سياقها. تنشط الدول في مجالين متقاطعين: الأول هو المجال العالمي الذي يتفاعل فيه موظفو الدولة مع ممثلي الدول الأخرىٰ

---

(1) Francine R. Frankel, India's Political Economy, 1947-1977: The Gradual Revolution (Princeton, NJ: Princeton University Press, 1978), p. 196.

والمؤسسات الكبرىٰ والمنظمات الدولية ومجموعة من الفاعلين العابرين للحدود. والمجال الثاني هو المجتمع الذي تسعىٰ الدولة لحكمه.

يواجه قادة الدول قيودًا واضحة علىٰ الأفعال التي يمكنهم القيام بها في المجال الدولي خارج حدودهم؛ إذ إن تهديد الحرب قائمٌ دائمًا. وتواجه الدول أيضًا قيودًا شديدة من المجال العالمي -وإن كانت خفية أكثر- علىٰ ما يمكنهم فعله داخليًا، نتيجة المكانة الخاصة التي يشغلها مجتمعهم في الاقتصاد العالمي. فالمجتمعات التي يتمنون حكمها هي جزء من نظام اجتماعي عالمي له علاقات وأنماط راسخة في التجارة والاستثمار والاقتراض وهجرة العمالة، وغير ذلك مما ترجع أصوله إلىٰ عهود ما قبل الاستعمار. أنشأ هذا النظام الاجتماعي نمطًا عالميًا من التقسيم الطبقي بالإضافة إلىٰ أنماط أخرىٰ داخلية. وتعد محاولةُ قادة الدول تجاهل علاقات السلطة التي نشأت في النظام الاجتماعي العالمي مجازفةً خطيرة.

لكن، سيكون من الخطأ افتراضُ أن علاقات السلطة هذه تحدد نمطَ التقسيم الطبقي الداخلي كليًا، وكذلك طابعَ علاقات الدولة والمجتمع في بلدان العالم الثالث، كما يفعل العديد من الكتّاب. فالمجال الثاني الذي تنشط فيه الدولة -أي المجتمع الداخلي- يحتوي مساحةً كبيرة من المناورة، ويسمح بتفاعلات اجتماعية مهمة. وهنا يسعىٰ قادة الدول إلىٰ تعظيم استقلالهم أينما وحيثما أمكن ذلك، حتىٰ في ظل قيود القوىٰ العالمية. وبالمثل، يحاول قادة المجموعات الاجتماعية الأخرىٰ الالتفاف حول العقبات التي تواجههم واستخدام أكبر قدر يمكنهم جمعه من الموارد لتوسعة استقلالهم، بما فيها تلك القادمة من المجتمع العالمي. هذا هو سياق علاقات الدولة والمجتمع الداخلية الذي يجب تفكيكه من أجل فهم نتائج جهود قادة الدول في تشكيل أقوىٰ مجموعات مجتمعاتهم أو تجاهلها أو الالتفاف عليها. ويجب علينا الاستغناء عن ذلك المنظور الذي يضع الدولةَ ببساطة في مواجهة المجتمع. فالدولة جزءٌ من المجتمع، ولها سمات عديدة لا تختلف كثيرًا عن بقية الهيئات الاجتماعية. وموظفو الدولة هم أعضاء في المجتمع الأكبر. وما يجب فهمه بالفعل هو أيُّ أنماط تفاعل تميزهم عن أعضاء المجموعات والهيئات الأخرىٰ.

إن الدولة هيئة متمددة داخل المجتمع، تتعايش مع هيئات اجتماعية أخرىٰ عديدة رسمية وغير رسمية، بدءًا من العائلات إلىٰ القبائل إلىٰ المنشآت الصناعية الكبرىٰ. لكن ما يميز الدولة -علىٰ الأقل في العصر الحديث- هو سعي موظفيها إلىٰ السيطرة علىٰ هذا العدد الهائل من الهيئات. أي إنهم يسعون إلىٰ جعل الدولة هي التي تضع القواعد الحاكمة لسلوك الناس، أو علىٰ الأقل تأذن لهيئاتٍ أخرىٰ بعينها بوضع هذه القواعد في مجالات معينة. أعني بلفظ «القواعد» القوانينَ والتشريعات والقرارات، وغير ذلك مما يشير موظفو الدولة إلىٰ عزمهم علىٰ تطبيقه من خلال الوسائل الإكراهية التي يسيطرون عليها. تتضمن هذه القواعد كلَّ شيء بدءًا من الالتزام بالتعاقدات إلىٰ القيادة علىٰ الجانب الأيمن من الطريق إلىٰ دفع نفقة الزوجة المطلقة في وقتها. فهي تتضمن مجموعة حقوق الملكية كاملة، والتعريفات الأخرىٰ العديدة للحدود التي ترسم السلوك المقبول للناس.

يشغل السؤال عن «من يضع القواعد» حيزًا كبيرًا في قياس مدىٰ ملاءمة صورة الدولة القوية أو الدولة الضعيفة. فهو يقودنا إلىٰ دراسة العناصر المركزية في قدرات الدولة الداخلية؛ أي مدىٰ قدرتها علىٰ دفع الناس لفعل ما تحدده قوانينُها وقواعدها الأخرىٰ، ومدىٰ تحقيق سياساتها لأثرها المطلوب في سلوك الناس. ويبيِّن التحليل المقدّم في الصفحات التالية المناقشةَ التي تقضي بأن للبنية الاجتماعية -وخاصةً وجود هيئات اجتماعية أخرىٰ متعددة تمارس سيطرة اجتماعية فعالة- أثرًا حاسمًا في إمكانية توسعة الدولة لقدراتها. فقوة هذه الهيئات الاجتماعية الأخرىٰ تؤثر في أولويات قادة الدولة، ومن ثَمَّ في قدرة أجهزة الدولة علىٰ إنفاذ القوانين وتنفيذ السياسات. وتنتهي المناقشة إلىٰ نتائج غير متوقعة؛ فقادة الدول قد يقومون عمدًا بإضعاف أجهزةِ الدولة الخاصة بهم والتي بمقدورها تطبيق القواعد وإنفاذها، وقد تقوم الدولة عمدًا بتقوية أولئك الذين يطبقون ويُنفِذون قواعد تتناقض مع قواعدها.

ربما نتيجة اعتبار دور الدولة -في صنع القواعد والتصريح بها فيما يخص الشؤون العامة وتفاصيل الحياة الخاصة- أمرًا مسلمًا به في الغرب، غفل العديد من العلماء الاجتماعيين عن صراعات المجتمعات التي قامت فيها دول جديدة

نسبيًا. ففي العديد من هذه المجتمعات، لم يحصل موظفو الدولة علىٰ الحق في وضع القواعد التي يريدونها أو القدرة علىٰ ذلك. فالعائلات قد تسعىٰ إلىٰ تزويج الأطفال في سنٍ مختلفة تمامًا عن السن الأدنىٰ التي وضعتها القوانين. وقد يسعىٰ الملاك وأصحاب المحلات إلىٰ فرض أسعار فائدة مختلفة عن تلك التي شرّعتها الدولة. فالصراعات الرئيسة في العديد من المجتمعات، وخاصةً ذات الدول الجديدة نسبيًا، هي صراعات علىٰ من له الحق في وضع القواعد التي توجّه سلوك الناس الاجتماعي والقدرة علىٰ ذلك. فعدم الالتزام هنا ليس مجرد انحراف شخصي أو جريمة، بل إشارة إلىٰ صراع أكثر جوهرية حول أي الهيئات المجتمعية -الدولة أم هيئات أخرىٰ- يجب أن تضع القواعد. ولا تدور هذه الصراعات حول ما هي بالضبط التشريعات التي يجب علىٰ الدولة سنُّها، أو كيف يجب تفسير قوانين الدولة أو الدستور؛ فكل ذلك يتم تقريره داخل أجهزة الدولة والأجهزة التشريعية والمحاكم، بل إن هذه الصراعات أكثر جوهرية بكثير؛ إذ تتجاوز الانحراف الهامشي وكذلك قدرات أي مؤسسات سياسية موجودة في المجتمع. فهذه الصراعات تدور حول مدىٰ قدرة الدولة علىٰ إزاحة الهيئات المجتمعية الأخرىٰ التي تضع قواعد تتعارض مع أهداف قادة الدولة وطموحاتهم.

سيقدّم التركيز علىٰ هذه الصراعات المجتمعية القائمة بين الدول والهيئات الاجتماعية الأخرىٰ -كالعشائر والقبائل والجماعات اللغوية... إلخ- رؤىٰ جديدةً فيما يخص عمليات التغير الاجتماعي والسياسي، طالما أن الأهداف التي يسعىٰ القادة لتوظيف الدولة من أجلها -أي السيطرة من خلال القواعد الإلزامية- تدفع بها تلقائيًا إلىٰ صراعٍ مع الهيئات الأخرىٰ علىٰ مَنْ له الحق في وضع هذه القواعد والقدرة علىٰ ذلك. فمعظم المقاربات الموجودة حاليًا لفهم التغير الاجتماعي والسياسي في العالم الثالث إما هوّنت من شأن الصراع بالكلية (مثل الكثير من أدبيات نظرية «التحديث») وإما فاتها هذا النوع بعينه من الصراعات، وإما تم اعتباره مجرد صراع طبقي في بعض الحالات (مثل الكثير من الأدبيات الماركسية)، وإما تجاهلت التفاعلات المهمة في المجتمع الداخلي بالكلية (مثل نظريات التبعية والنظام العالمي).

وكما سنرىٰ بعد قليل، ليس محتومًا أن تنتهي جهود قادة الدولة إلىٰ تحقيق هيمنتها. ففي الحالات التي يكون فيها تحقيق ذلك أمرًا صعبًا -علىٰ الأقل في الوقت الحالي- لا تختفي الدولة ببساطة ولا تستمر في تحمل تكاليف الصراع العالية مع من يضعون القواعد بفعالية في هذا المجال أو ذاك، وفي هذه المنطقة أو تلك. بل إن أكثر أنماط التغير والجمود السياسيين يأتي في سياق تسويات بين الدولة والهيئات الاجتماعية القوية الأخرىٰ في المجتمع؛ تسويات لا يمكن التنبؤ بها من خلال افتراض استقلال الدولة أو افتراض التأثيرات الحاسمة للقوىٰ العالمية فحسب. فالصراع حول رغبة الدولة في السيطرة والتسويات بين الدول والآخرين والمناورة للحصول علىٰ أفضل صفقة ممكنة في أي تسوية يتم التوصل إليها هي مجريات السياسة الحقيقية (real politics) في العديد من دول العالم الثالث، وهي مجريات تحدث غالبًا بعيدًا عن العاصمة. يمكن لهذه العمليات أن تساعد علىٰ إعطاء صورة أوضح للدولة، خاصةً من خلال دراسة ما يحدث للسياسات العامة عند تنفيذها في أطراف المجتمع البعيدة، وهو سؤال نادرًا ما يُطرح في الأدبيات الكثيرة التي كُتبت عن المجتمعات ما بعد الكولونيالية.

تتضمن السياسات العامة (Public Policy) محاولة قادة الدولة استخدام هيئتهم لصنع قواعد جديدة، وبالتالي تغيير سلوك الجمهور. أحيانًا تهدف السياسات العامة إلىٰ تعديل سلوك جزء صغير جدًا من السكان، كما في اللوائح المصرفية علىٰ سبيل المثال. وبالطبع، في حالات توجيه السياسات نحو مجموعات كبيرة من السكان، تمثل جهود قادة الدولة مهمةً ضخمة تتضمن عادةً ضخ موارد هائلة في المجتمع من قبل جهاز الدولة. تتحدىٰ هذه المحاولات بشكل واسع القواعدَ الموجودة في المجتمع ومعها الهيئات الاجتماعية التي تطبق هذه القواعد وقادة هذه الهيئات ممن يحققون أعظم استفادةٍ منها. فمن ناحية، تعد مقاومة أحد هذه الأنواع أمرًا حتميًا؛ إذ إن هذه المقاومة ستحدث ضد برامج الدولة البسيطة نسبيًا كإدخال تدابير صحية عامة جديدة إلىٰ القرىٰ، كما تحدث مع الأهداف الأكثر راديكالية بكثير، كتغيير الوضع الاجتماعي لطبقات اجتماعية كاملة. ومن ناحية أخرىٰ، تصبح الموارد التي جاءت مع السياسات أهدافًا رئيسة

للاستخدام باعتبارها قاعدةً للتسوية؛ بطرق تختلف تمامًا عن تلك التي توقعها موظفو الدولة ممن صمموا السياسات في العاصمة.

بالنسبة إلىٰ قادة الدول، يعتمد الانتصار في الصراع الناشئ عن وضع سياسات جديدة وتحدي القواعد القائمة بشكل جزئي علىٰ إنشاء أجهزة دولةٍ قادرة علىٰ تطبيق عقوبات مخيفة ضد قادة الهيئات الاجتماعية الأخرىٰ وأتباعهم. ويتساوىٰ مع ذلك في الأهمية عمل موظفي الدولة علىٰ فصل السكان عن هذه الهيئات وقواعدها من خلال تقديم المكافآت التي ربطتهم بها وبقادتها منذ البداية. والأفضل من ذلك، أن يقوّض قادة الدولة هذه الهيئات الأخرىٰ وفعالية قواعدها من خلال تقديمهم للناس خليطًا من المكافآت والعقوبات والرموز التي تشكّل معًا استراتيجيةً كلية للبقاء أكثر جاذبية من تلك التي تقدمها الهيئات الاجتماعية القديمة.

عندما أتحدث عن تشكيل الدول والهيئات الاجتماعية الأخرىٰ لاستراتيجيات بقاء متصارعة، أتعرض لخطر جعل الصراع الميداني في العالم الثالث يبدو وكأنه قائم علىٰ تحركات طوعية. فغني عن القول إن العمال والفلاحين الضعفاء ليسوا متسوقين في متجر الاستراتيجيات أو القواعد. ومع ذلك، من المهم أن نصوّر الأبعاد البنيوية للبيئة التي يتم فيها تنفيذ السياسات. فالسياسات الجديدة لا تنفّذ في الفراغ؛ إذ إنها في الغالب تولّد معارضة ذوي المصلحة في الوضع القائم. والصراع حول من يضع القواعد لا يتم البت فيه من خلال القوة فحسب، بل بحوافز أخرىٰ. وهنا تُقحم السياسات في صراع الدولة علىٰ السيطرة.

تتطلب صياغة استراتيجيات بقاء فعالة أن يقوم قادة الدولة ببناء مؤسسات معقدة لتنفيذ سياساتهم. ولذلك تنبع صورة الدولة القوية الموجودة في أدبيات العلوم الاجتماعية -بدرجة كبيرة- من التوسع السريع لهيئة الدولة في أمريكا اللاتينية وآسيا وأفريقيا في العهد ما بعد الكولونيالي، عندما قدّم قادة الدولة استراتيجيات عملية للجمهور واستطاعوا الفوز بالناس لصالح قواعد الدولة. لكن يجب علينا أن نحذر من المساواة بين نمو جهاز الدولة وبين هيمنتها، فدواوين الدولة قد تمثل مجرد مساحات لعقد التسويات مع الهيئات الأخرىٰ.

لقد أوْلَت الأدبيات المكتوبة عن العالم الثالث اهتمامًا ضئيلًا لهيئات وضع القواعد الموجودة خارج نطاق الدولة والتي تدخل في صراع مع أهداف قادتها. إلا أن الاستراتيجيات التي تقدمها هذه الهياكل للناس قد تكون معقدة ومُلزمة بشدة[١]. وقد شهد القرن الأخير زيادة هائلة في قوة العديد من هذه الهيئات. ففي حالات عديدة، أعطت سياسات «فرّق تسُد» الكولونيالية كميةً كبيرة من الموارد الجديدة -وخاصةً الثروة والقوة- إلىٰ القادة المحليين والإقليميين مما مكنّهم من تقوية استراتيجيات البقاء التي يقدمونها للزبائن والأتباع. وبالتالي، زادت قدرتهم علىٰ وضع وإنفاذ قواعد سلوكية ملزمة. وحتىٰ في الأماكن التي لم تخضع لاستعمار مباشر، وجّه الاقتصاد العالمي المتسع المواردَ في المجتمع بشكل انتقائي كامل، مما سمح بتقوية [جماعات] الكاسيك caciques والأفندية effendis والزعماء caudillos وملاك الأراضي والفلاحين الأغنياء من الكولاك kulak والمُسلّفين، وغيرهم[*]. فمن خلال الائتمان والسيطرة علىٰ الأرض والماء والحماية والإرهاب ووسائل أخرىٰ عديدة، استطاع هؤلاء القادة أو ذوو النفوذ (لعدم وجود مصطلح أكثر عمومية) تشكيل استراتيجيات بقاء عملية للعديد من الفلاحين والعمال.

وعلىٰ الرغم من اختلاف قواعدهم ونظمهم القضائية بشكل كبير عن تلك الخاصة بالدولة (وغالبًا عن تلك الخاصة ببعضهم البعض)، استطاع ذوو النفوذ هؤلاء فرض هذه القواعد وتوفير حدٍ أدنىٰ من الاستقرار الاجتماعي، وإن لم تكن العدالة الاجتماعية نفسها التي أرادها قادة الدولة. ومن ثَمَّ، تُهدد مواجهةُ هؤلاء القادة الاستقرارَ الاجتماعي إلا إذا قدّمت أجهزة الدولة -أو هيئات متحالفة معها

---

(١) تمثل الزبائنية الاستثناء الوحيد من هذه الأدبيات، والذي مثل موضع اهتمام للعلماء الاجتماعيين في أواخر الستينيات وأوائل السبعينيات. ومذ ذاك ظهر القليل نسبيًا عن هذا الموضوع.

(*) الكاسيك هو لفظ أطلقه الغزاة الإسبان علىٰ قادة السكان الأصليين ممن قابلوهم في قارات العالم الجديد، وتطور المصطلح ليدل علىٰ كل زعيم سياسي يمارس سيطرة ما في النظام السياسي. والأفندية هم طبقة المتعلمين الجدد في أقطار الإمبراطورية العثمانية بعد موجات التحديث. ولفظ caudillos كان لقبًا شائعًا في إسبانيا وأمريكا الإسبانية، وتعني حرفيًا الزعيم أو ذوي النفوذ، وكانت تشير إلىٰ الشخص الذي يمتلك قوة سياسية وعسكرية تحت تصرفه. والكولاك هم الفلاحون المستقلون في الإمبراطورية الروسية ممن تضخمت ثرواتهم بعد إصلاحات ستولبن الزراعية. [المترجم]

كحزب سياسي- استراتيجيات بقاءٍ صالحة للتطبيق وجاهزة للإحلال. ويكفي الخوف من عدم الاستقرار كمحفّز قوي لقادة الدول علىٰ إنشاء مجموعة من الأجهزة الفعالة بأكبر قدر ممكن.

وبالطبع هناك محفزات أخرىٰ. فعلىٰ سبيل المثال، عندما تقوم سياسات الدولة بوضع قواعد السلوك بفعالية، يمكن لأجهزة الدولة تعبئة الموارد المادية بشكل أفضل من خلال جمع الضرائب وإعادة تنظيم الإنتاج. ويقول آلان ك. لامبورن إن «كثيرًا مما يطلق عليه مصطلح القوة يعني غالبًا قدرة الدولة علىٰ تعبئة الموارد»[1]. فالأمر لا ينتهي عند توفير عائدات للدولة من أجل أهداف داخلية، بل يمكن كذلك تخفيف الضغوط القاسية التي يواجهها قادة الدول من الاقتصاد العالمي، والناشئة عن عجز موازين المدفوعات وسداد الديون. وباختصار، لا يُعد بناء دولٍ قوية يمكنها وضع القواعد في مجتمعاتها مبدأً مجردًا لدىٰ قادة الدول فحسب، بل هناك ضرورات واضحة من داخل المجتمع وخارجه تدفعهم لبناء أقوىٰ جهاز ممكن.

لكن يقع قادة الدول بين المطرقة والسندان، ويواجهون تناقضًا محيرًا. فإن كانت المخاطر الداخلية والدولية يمكن مواجهتها من خلال بناء أجهزة الدولة (التي يمكنها بدورها تقديم قواعد فعالة واستراتيجيات بقاء عملية للسكان)؛ إلا أن تقوية مؤسسات الدولة هذه قد تحمل في طياتها مخاطر خاصة بها تهدد قادة الدول. فأجهزة الدولة تلك قد تمثل تهديدًا لقادة الدول ذوي القدرة المحدودة علىٰ تعبئة الموارد والدعم الشعبي الواسع، وخاصةً تلك المؤسسات التي توظّف العنف كالجيش بجانب المؤسسات الأخرىٰ. فالمشكلة تكمن في أنه طالما أن ذوي النفوذ ما زالوا يقدمون استراتيجيات بقاء عملية لأعضاء قراهم أو جماعاتهم الإثنية إلخ؛ يظل قادة الدول غير قادرين علىٰ تعبئة الدعم الشعبي ولا يوجد ما يحفز السكان علىٰ تقديم دعم كهذا. وبتعبير آخر، يحتاج قادة الدول مجموعة من أجهزة الدولة القوية القادرة علىٰ صنع استراتيجية بقاء خاصة بها تلقىٰ قبولًا لدىٰ

---

(1) Alan C. Lamborn, "Power and the Politics of Extraction," International Studies Quarterly 27 (June 1983), p. 126.

فلاحي العالم الثالث وعماله. لكنهم يحتاجون كذلك إلىٰ تعبئة دعم هؤلاء الفلاحين والعمال كيلا تُسقطهم هذه الأجهزة بانقلاب عسكري أو بوسيلة أخرىٰ. واللافت في الأمر أن هذه التعبئة لا يمكن تحقيقها من دون قنواتٍ راسخة بالفعل مع السكان تقوم بدفع عملية التعبئة من خلال مزيجٍ عملي من المكافآت والعقوبات والرموز، وهو نفسه السبب الذي أُنشئت من أجله أجهزة الدولة القوية[1]. وهذا التناقض هو مأزق قادة الدول.

واجه الرئيس المصري جمال عبد الناصر هذا المأزق بوضوح خلال الخمسينيات والستينيات. فقد قضت إجراءات الإصلاح الزراعي الحاسمة والشاملة التي بدأت في الخمسينيات علىٰ طبقة ملاك الأراضي من ذوي الحيازات الكبيرة. إلا أن بناء أجهزة الدولة كي تحل محل كبار ملاك الأراضي في الإشراف علىٰ ضبط الأمن والإقراض والتسويق وحفظ السلام والوظائف الأخرىٰ، كان عمليةً شاقة. لجأ ناصر وجماعته بعد ذلك إلىٰ الفلاحين المتوسطين (ممن يمتلكون أراضي كافية تكفي عائلاتِهم العمل خارج المزرعة) والفلاحين الأغنياء (ممن يمتلكون أراضي كبيرة لدرجة طلب عمال زائدين بشكل منتظم) للقيام بهذه الوظائف. وكان بعض هؤلاء الأغنياء والمتوسطين يقومون بأدوار مماثلة قبل ذلك باعتبارهم وكلاءَ لملاك العِزب الكبيرة. وفي الوقت نفسه، مضىٰ ناصر قدمًا في بناء أجهزة الدولة وتشكيل حزب سياسي وحيد. وبحلول منتصف الستينيات، تحدت أجهزةُ الدولة ذوي النفوذ الذين اعتمد عليهم النظام، أي الفلاحين الأغنياء والمتوسطين الذين صنعوا استراتيجيات البقاء الخاصة بهم لعدد كبير من الفلاحين الفقراء أو المعدمين. فقد كان قيادات الحزب يصفون الفلاحين الأغنياء والمتوسطين بأنهم يشكلون طبقةً «إقطاعية».

---

(١) يشير ج. ب. نيتل إلىٰ أن التعبئة السياسية «هي التعبير الجمعي والهيكلي عن الالتزام والدعم في المجتمع. وقد يأخذ هذا التعبير شكل الأحزاب أو أشباه الأحزاب كجماعات المصلحة والحركات أو أي شيء له بنية واضحة المعالم». انظر:

J. P. Nettl, Political Mobilization: A Sociological Analysis of Methods and Concepts (New York: Basic Books, 1967), p. 123.

لكن، بدأت هيئات ناصر الخاصة تثير قلقه. ومع بداية الستينيات، كان المشير عبد الحكيم عامر قد أنشأ فرقًا من الضباط مواليةً له، وصمد أمام محاولات ناصر إعادته تحت مظلة السيطرة الرئاسية. ولمواجهة قوة عامر المُهدِّدة، اتجه ناصر في منتصف الستينيات لبناء الاتحاد الاشتراكي العربي (Arab Socialist Union :ASU) باعتباره طرفًا يمكنه العمل كمقابلٍ مدني للجيش[1]. لكن، حتىٰ الاتحاد الاشتراكي أصبح مصدر قلقٍ بحلول أواخر الستينيات، حيث تجاوز تحدي الهيئات الاجتماعية الأخرىٰ بقواعدهم «الإقطاعية» ليتحدىٰ سلطة ناصر نفسه داخل الدولة. وفي النهاية، حاول ناصر شَلَّ الاتحاد الاشتراكي إلىٰ حد اعتقال سكرتيره الأول المتنفذ علي صبري بتهمة التهريب. وفي الريف، ذهبت لجنة الاتحاد الاشتراكي لتصفية الإقطاع في طيِّ النسيان. وعلىٰ الرغم من مظهرهم الرث، ظل الفلاحون الأغنياء والمتوسطون القوىٰ الأكثر نفوذًا في الريف المصري. فالدولة المصرية لم تحقق السيطرة بشكل كبير؛ لأن حاكمَها كان خائفًا من أجهزته الخاصة التي كان يحتاجها لتحقيق هذه السيطرة؛ أي الجيش والاتحاد الاشتراكي.

ترددت أصداء مأزق قادة الدول هذا -أي مفارقة خوفهم من الأجهزة نفسها التي يحتاجونها من أجل تحقيق أهدافهم وتقويضهم إياها- في جميع أنحاء العالم الثالث. لكن اختلفت درجة العجز الذي سبّبه هذا المأزق لقادة الدول في السيطرة علىٰ السلطة -سلطة تطبيق قواعدهم في جميع أنحاء البلاد- من بلد لآخر. ففي المكان الذي استطاع فيه ذوو النفوذ إحكام قبضتهم بقوة علىٰ الموارد المحلية، كانت تعبئة الدولة للسكان أكثر صعوبة، وكان مأزق قادة الدولة حادًا. أما في الأماكن التي ضعفت فيها سيطرة ذوي النفوذ، فزادت فرص الاختراق من قبل سلطة الدولة؛ فعلىٰ سبيل المثال، كان تدمير الطبقة الأكثر قوةً في الريف المصري في صالح ناصر. فقد أصبح ملاك الأراضي الكبار أكثر عرضةً للخطر عندما انتقلوا من الريف، وتركوا مسؤولية شؤونهم إلىٰ وكلاء محليين، كانوا من

(1) John Waterbury, The Egypt of Nasser and Sadat: The Political Economy of Two Regimes (Princeton, NJ: Princeton University Press, 1983), p. 316.

الفلاحين الأغنياء والمتوسطين غالبًا. وسمحت الثغرة التي سبّبها غياب المُلاك لناصر ببناء نظام استمر لنصف قرن حتىٰ الآن، وباختراق كل قرية في مصر من خلال مجموعة من أجهزة الدولة. إلا أن قبضة الفلاحين الأغنياء والمتوسطين فرضت تسويات غير متوقعة (من نوعٍ سوف نناقشه لاحقًا) بينهم وبين موظفي الدولة.

أناقش باستفاضة في مكان آخر أسباب اختلاف قوة الدولة بين بلد وآخر[1]. وباختصار، أفقدَ التمددُ السريع والعميق للسوق العالمي -من أواخر خمسينيات القرن التاسع عشر مرورًا بالحرب العالمية الأولىٰ- العديدَ من القواعد الموجودة في مجتمعات آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية أهميتها وتأثيرها. ففي العديد من المناطق، أضعفت الإدارة الكولونيالية من سيطرة ذوي النفوذ بقوة. فكان الأمر وكأن ريحًا قوية ضربت العالم غير الغربي وأوقعت هامبتي دامبتي من علىٰ الجدار، وأثّر الحكم الكولونيالي بشدة في الكيفية التي تم تجميعه بها[*]. ففي بعض الحالات تم التشجيع علىٰ مركزة مجموعات السكان الأصليين. لكن في حالات أكثر، تم استخدام الموارد الكولونيالية في إنشاء سيطرة اجتماعية مفتتة من خلال دعم ذوي النفوذ القدامىٰ والجدد. وهناك أيضًا عوامل أخرىٰ قد تؤثر في قوة ذوي النفوذ. فمثلًا، قد تؤدي الحروب المدمرة إلىٰ فرار ملاك الأراضي، وتغيير نسبة الأرض إلىٰ الرجال، مما يقلل بشكل كبير من السيطرة الاجتماعية القائمة للرجال الأقوياء.

تختلف السيطرة النسبية لكلٍ من الدولة والهيئات الاجتماعية التي تعتنق قواعد أخرىٰ بشكل ملحوظ من بلدٍ لآخر. ومع ذلك، شهدت العديد من دول العالم الثالث في عالم ما بعد الحرب تقويةً ملحوظة للهيئات المحلية ورجالها الأقوياء وقادتها من ذوي القواعد والمخططات المناقضة لتلك التي يقدمها قادة

(1) Joel S. Migdal, Strong Societies and Weak States: State-Society Relations and State Capabilities in the Third Word (Princeton, NJ: Princeton University Press, 1988).

(*) هامبتي دامبتي هو شخصية في إحدىٰ أغاني الأطفال الإنجليزية. يتم تصويره عادةً في هيئة بيضة متحركة تجلس علىٰ جدار؛ تقع فتنكسر ولا يستطيع أحد إعادتها إلىٰ ما كانت عليه. [المترجم]

الدولة. ففلاحو الأربعة آلاف قرية المصرية من الأغنياء والمتوسطين كان لهم نظراؤهم في آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية. وأبعد ما تكون عن كونهم مجرد آثار مُفارقة تاريخيًا، زادت قوة ذوي النفوذ هؤلاء وهيئاتهم في الجيل الأخير.

وكما سنرىٰ، تحتوي قوة ذوي النفوذ المتزايدة علىٰ ملاحظة مثيرة للسخرية، تنشأ في حالات كثيرة عن التسويات التي عقدوها مع الدولة نفسها. فقد نحتوا لأنفسهم مكانة تحميهم، وإذا جاز التعبير بعثَ مأزقُ قادة الدول فيهم النشاط. ففي البلدان التي ازدادت فيها قوة ذوي النفوذ، أثّر مأزق قادة الدول في طابع هيئة الدولة نفسه. ففي قمة هيئة الدولة وفي مستوىٰ المنفّذين الإداريين وفي مستوىٰ السياسات المحلية، تأثرت العديد من الدول بشدة بأفعال قادتها ممن أدركوا أخطار بناء أجهزة الدولة وإطلاق العنان لها في مواجهة ذوي النفوذ الذين يروجون لقواعد وولاءات مختلفة.

في القمة: سياسات البقاء

لقد افتقد العديد من قادة العالم الثالث القدرة علىٰ تعبئة شرائح واسعة من السكان من خلال الأحزاب السياسية وأجهزة الدولة. فالتعبئة السياسية المستدامة تتطلب أكثر من مجرد المناشدات أو الكاريزما أو الأيديولوجيا، وخاصةً في الأماكن التي تدور فيها معارك ضارية علىٰ الولاء وصراعات حول مَن يضع قواعد السلوك اليومي. فالتعبئة تتطلب إبلاغ الناس أن الإجراءات الروتينية والرموز وأشكال السلوك التي تقدمها قيادة الدولة ضروريةٌ لسلامتهم، وتتضمن كذلك مدّهم بقنوات يمكنهم من خلالها التعبير عن دعمهم. ومن دون إحساس شرائح واسعة من السكان بمخاطر الإخلال بالإجراءات الروتينية التي وضعتها الدولة، ومن دون قنوات ملائمة للحفاظ علىٰ الدعم - يضطر قادة الدولة إلىٰ الاعتماد علىٰ قواعد أضيق من تلك التي تقدمها التعبئة الجماهيرية؛ كقوتهم التنظيمية ودعم مجموعات اجتماعية بعينها. لكن نظرًا لضيق هذه القواعد، يصبح منصب قادة الدول محفوفًا بالمخاطر، وخاصةً في وجه أي مراكز قوىٰ مهمة في المجتمع، والتي قد تستخدم أساسًا ضدهم.

إذن، تعد التعبئة السياسية أداةً فعالة في يد قادة الدول، لكن فقط في حالة وجود قنوات دعم متعددة. فمن غير الممكن أن يقدم أحد أجهزة الدولة وحده دعمًا كبيرًا يؤثر في حجم الدعم الكلي. وفي حالة عدم تحقق هذا الشرط، وسيطرة عدد قليل من الأجهزة -أي احتكار قلةٍ للقدرات التعبوية- يقلُ تماسك الدولة نفسها. وطالما أن القيادة في هذه الدول لديها رصيد محدود من الدعم المنظم كي تعتمد عليه، يصعب عليها ضبط القوىٰ الطاردة التي تنمو في الوقت نفسه الذي يزدهر فيه عدد قليل من الأجهزة المنتقاة. فالرؤىٰ الخصوصية الشائعة في جهاز ما، والتي تتطور عبر الزمن بين موظفيها الكبار فيما يخص أهداف جهاز الدولة وأداءه بأكمله، تهدد تماسك الدولة واستقرارها. يتم إنشاء هذه الرؤىٰ الخصوصية وتعزيزها بطرقٍ عدة، من ضمنها التنشئة الاجتماعية المشتركة (كما في الأكاديمية العسكرية)، والتمثيل المتكرر لمصالح الجهاز في المحافل الأوسع (كما في التنافس علىٰ التمويل)، والتفاعل الشخصي اليومي والتوزيع الفعال للموارد والمكانة داخل الجهاز، وهكذا. هذه العوامل موجودة في أي منظمة معقدة، والقوىٰ الطاردة التي تولدها مألوفة لدىٰ كل دارسي البيروقراطية. لكن ما يهدد القادة هو الولاءات المُلزمة في أجهزة الدولة أو الأحزاب السياسية المتحالفة معها، في غياب مجموعة فعالة من قوىٰ الجذب المركزية المعارضة. فالتعبئة السياسية هي التي توفر من خلال قنوات متعددة قوىٰ الجذب المركزية هذه. وفي البلاد التي تفتقر إلىٰ هذا الدعم، ويعد تحقيقه أمرًا مكلفًا -حيث تكون قلة من الأجهزة لديها احتكار للقدرات التعبوية- يكون منصب قادة الدولة مُهددًا فعلًا.

ومن ثمَّ، يصبح «حلُ» المشكلة من خلال تقليل قوىٰ التفكيك المركزية أمرًا مغريًا. وبتعبير آخر، أينما يكون مأزق قادة الدول حادًا، يصبح من بين الأولويات وضع مجموعة من التدابير المصممة خصيصًا لمنع نشأة أي تركز كبير للقوة. فكما فعل ناصر في هجومه علىٰ أجهزته الخاصة -الاتحاد الاشتراكي والجيش المتنامي بسرعة-، لجأ قادة دول آخرون إلىٰ إضعاف أي مجموعة في المجتمع يبدو أنها تبني قوة تعبوية شاملة، حتىٰ وإن كانت من أجهزة الدولة نفسها. قد يبدو الأمر غريبًا؛ إذ إن قادة الدول ذوي القدرة المحدودة علىٰ تعبئة الجماهير قاموا بأنفسهم بشل أذرع الدولة؛ الأذرع نفسها التي كانت لتوفر لهم هذه القدرة التعبوية. يمكننا

أن نصطلح علىٰ استراتيجياتهم تلك بسياسات البقاء. والتدابير التي تميز سياسات البقاء نناقشها في الأجزاء الفرعية التالية.

إعادة الترتيب الكبيرة

يمكن لسلطة التعيين التي يملكها قادة الدول أن تكون أداة مهمة في منع أي من أجهزة الدولة أو الأحزاب السياسية الممولة حكوميًا من أن تصبح تهديدًا لمؤسسات السلطة. فعندما يستقر المُعيَنون في أدوارهم التنظيمية -كالمشير المصري عامر أو سكرتير الاتحاد الاشتراكي صبري-، يقومون بتشكيل أتباع مخلصين. فسلطتهم علىٰ التعيينات داخل أجهزتهم إلىٰ جانب قدرتهم علىٰ التجاوز عن المحسوبية والفساد، تمدُهم بقدرة كبيرة علىٰ العطاء. فهم يملكون تحت تصرفهم منظمةً معقدة ذات مهام محددة، يعمل بها موظفون يدين العديد منهم بوظائفهم لرأس الجهاز.

و«إعادة الترتيب الكبيرة» هي التدابير الوقائية التي يتخذها قادة الدولة، باستخدام سلطتهم في التعيينات لمنع نشوء الولاءات من البداية في الأجهزة ذات القوة المحتملة. فقد كان هؤلاء القادة يقومون بتغيير مستمر للوزراء وقادة الجيوش وقادة الأحزاب وكبار البيروقراطيين لمنع مراكز القوىٰ من التحالف. فقد يشبه الأسلوب السياسي في قمة الدولة لعبةَ الكراسي الموسيقية. ففي بعض الحالات، يتنقل الأشخاص نفسهم بين المناصب الرئيسة المختلفة. فبالأمس، كان أحدهم قائدًا عامًا للقوات المسلحة، فيصبح اليوم وزيرًا للداخلية، وغدًا سفيرًا في الولايات المتحدة أو مديرًا تنفيذيًا لإحدىٰ الشركات الكبرىٰ المملوكة للدولة. وفي حالات أخرىٰ، يختفي بعضُ الموظفين من المشهد السياسي تمامًا.

فعلىٰ سبيل المثال، كان لنظام السنوات الست Sexenio في المكسيك أثر في منع تطور روابط داخلية قوية في أجهزة الدولة بمرور الوقت. فكل ست سنوات، «تشهد الإدارة الرئاسية تغييرًا لما يقارب ١٨٠٠٠ منصب منتخب و٢٥٠٠٠ وظيفة معاونة»[1]. وتعود هذه الأرقام إلىٰ أربعين عامًا مضت، فمن

(1) Frank Brandenburg, The Making of Modern Mexico (Englewood Cliffs, NJ: Prentice-Hall, (1964) p. 157.

الضرورة أنها أعلىٰ بكثير اليوم. عادةً ما يشغل كثيرٌ من المبعدين من البيروقراطية والحزب المهيمن مناصبَ جديدة، إلا أن المناصب العليا عادةً ما يغادر ساكنوها الخدمةَ العامة إلىٰ الأبد.

لم يكن السقوط من القمة أمرًا معتادًا في مصر -والتي تعد أكثر تمثيلًا من العديد من الحالات الأخرىٰ- كما كان في المكسيك. فقد نجح المشير عامر في «السيطرة علىٰ عمليات الترقية في فرق الضباط، وكان قادرًا كذلك علىٰ وضع رجاله في الإدارة العليا في القطاع العام الناشئ، وكذا الهيئات الدبلوماسية والمحافظين»[1]. لكن تم اعتقاله في منزله في سبتمبر ١٩٦٧م، وبعدها بأيام أُعلن انتحارُه. جاءت وفاةُ عامر بعد أن «أحال» ناصر مئات الموظفين إلىٰ التقاعد. وسقط آخرون كثرٌ من المناصب العليا في أجهزة الدولة علىٰ يد ناصر وخَلَفِه أنور السادات. والدول التي تشهد تطهيرًا دائمًا للمناصب العليا في الدولة والحزب تكون أكثر تطرفًا.

يكمن في قلب أشكال «إعادة الترتيب الكبيرة» هذه ضعفُ قادة الدول، أي عدم قدرتهم علىٰ استخدام التعبئة السياسية لضبط أي مراكز قوىٰ مهدِّدة من داخل الدولة نفسها. فالسادات بعد وصوله إلىٰ الحكم عام ١٩٧٠، لم يكن لديه أي قاعدة مؤسسية للدعم علىٰ الإطلاق. وكان أول انطباعاته أن من كان يرأس أجهزة الدولة والاتحاد الاشتراكي «لم يكن يأخذ في حسابه إلا مصلحتَه الخاصة وبقاءه في منصبه وسلطته المطلقة بغض النظر عن مصلحة مصر، فقد أصبحت الحسابات كلها شخصية كما أصبح الجميع يعيشون بالحقد والبغضاء»[2]. ويمكننا طرح الفكرة بشكل أكثر لطفًا بقولنا إن قادة الأجهزة كانوا يرون «مصلحة مصر» بشكل مختلف عن السادات. فمناصبهم قد أعطتهم منظورات خاصة لما يعد خيرًا لمصر.

---

(1) Waterbury, Egypt of Nasser and Sadat, p. 336.

(2) Anwar el-Sadat, In Search of Identity: An Autobiography (New York: Harper & Row, 1977), p. 207.

[من النسخة العربية: أنور السادات، البحث عن الذات: قصة حياتي، المكتب المصري الحديث، ١٩٧٩، ص ٢٢١.] [المترجم]

وفي خلال عام واحد من تسلمه الرئاسة، هاجم السادات من أسماهم «مراكز القوىٰ» التي هددت حكمه وأطاح في وقت واحد بستة وزراء وثلاثة من زعماء الحزب. ولعل الأكثر إثارة في فهم تفاعلات «إعادة الترتيب الكبيرة» هو ما حدث لمن وقف إلىٰ جانب السادات في الأزمة السياسية في مايو ١٩٧١م عندما سقط العديد من موظفي الأجهزة الكبار. يروي ووتربيري ما حدث لهم في أحد الهوامش قائلًا:

«لقد قدّم أشرف مروان -صهر عبد الناصر- شرائطَ تثبت جرائم صبري؛ فأصبح مستشار السادات للشؤون العربية حتىٰ عام ١٩٧٨ عندما تم الاستغناء عنه. واعتُقل محمد صادق في أواخر عام ١٩٧٢، وأصبح ممدوح سالم رئيسًا للوزراء حتىٰ أُعطي منصبًا استشاريًا شرفيًا بعد عام ١٩٧٨. وطُرد حسنين هيكل من رئاسة تحرير الأهرام عام ١٩٧٤، ولم يحظَ عزيز صدقي بأي منصب عامٍ منذ عام ١٩٧٨. وتم الاستغناء عن حافظ بدوي بعد تعيينه رئيسًا لمجلس الشعب، لصالح سيد مرعي. وتم وضع دكروري ودرويش وعبد الآخِر ومحمود في لجنة الانضباط بالاتحاد الاشتراكي؛ وتقلدوا مناصب محافظين ووزراء. واختفوا جميعًا في أواخر السبعينيات. وعُين عبد السلام الزيات نائبًا لرئيس الوزراء، لكنه سرعان ما اعتُقل عام ١٩٨٠ ومرة أخرىٰ عام ١٩٨١. وأصبح حسين الشافعي -من مجلس قيادة الثورة- نائبًا للرئيس ثم حل حسني مبارك محله عام ١٩٧٥. وكان محمد فوزي الذي تقاعد بشرف، وسيد مرعي الذي كان رمزًا مؤثرًا ثم تم تهميشه في بداية الثمانينيات - الأوفر حظًا بين الجميع»[1].

لا تعد عملية «إعادة الترتيب الكبيرة» حدثًا يحدث لمرة واحدة ولا مقصورةً علىٰ الأعداء فقط، بل آلية إضعافٍ متعمد لأذرع الدولة والهيئات المتحالفة معها -أي نوعًا من فك المأسسة- من أجل الحفاظ علىٰ منصب قيادة الدولة.

---

(1) Waterbury, Egypt of Nasser and Sadat, p. 352 n.

تعيينات لغير المستحقين

تتضمن سلطة التعيينات التي تقع في أيدي قادة الدولة أكثر من مجرد فصل الناس من مناصبهم. فالتعيينات يمكنها أن تمثل مصدرًا للرعاية؛ إذ يمكن توزيعها بشكل انتقائي لمنع تكوّن مراكز قوة داخل الدولة نفسها. ونتج عن ذلك أن اتخذت بعض دول العالم الثالث طابعًا شبه عائلي (وبالنسبة إلىٰ البعض، يمكن بسهولة الاستغناء عن كلمة شبه)، يظهر فيه العديد من سمات الأنظمة الإرثية patrimonial المعقدة والأقل بيروقراطية[1].

وربما الآلية الأكثر شيوعًا هي تعيين أشخاص ذوي ولاءات شخصية عميقة لقادة الدولة في مناصب الأجهزة العليا. فنجد -في الهند وسوريا ومصر وأماكن أخرىٰ- عند اختيار شاغلي مناصب الدولة الحساسة [يتم البحث عن] علاقات قرابة أو أصولٍ إقليمية مشتركة (أحيانًا تقتصر علىٰ مدينة واحدة أو قرىٰ متعددة) أو خلفيات إثنية أو قبلية أو طائفية مشتركة أو روابط دراسية، أو أي نوع آخر من العلاقات الشخصية. ففي العراق علىٰ سبيل المثال، نجد العديد من شاغلي المناصب العليا ينتمون إلىٰ عائلة واحدة؛ عائلة البيجات من عشيرة البو ناصر، وبالأساس من مدينة تكريت الصغيرة في الشمال الغربي.

وفي هذه الدول -حيث استطاع ذوو النفوذ الحفاظ علىٰ قبضة قوية [علىٰ الموارد] واستمروا في صنع القواعد الفعالة- يعد التعيين في بيروقراطية الدولة والمؤسسات المملوكة لها والجهات الحكومية علىٰ أساس الولاء الشخصي إحدىٰ آليات تخفيف قوىٰ التفكيك المركزية. ففي المكسيك ما بعد الثورة مثلًا، قامت النخبة العليا برعاية مجموعة من الروابط الشخصية والسياسية والمهنية الداعمة لهم. ويكمن في أساس كل هذه الروابط العضوية ما أسماه روجر هانسن بالعائلة الثورية[2].

---

(١) انظر عن الإرثية المحدثة

(Neopatrimonialism): S. N. Eisenstadt, Traditional Patrimonialism and Modern Neopatrimonialism, vol. 1 of Sage Research Papers in the Social Sciences, Studies in Comparative Modernization Series (Beverly Hills, CA: Sage 1973): 129.

(2) Roger D. Hansen, The Politics of Mexican Development (Baltimore: John Hopkins University Press, 1973), p. 129.

وفي سيراليون في العهد الكولونيالي، سعىٰ شيوخ القبائل إلىٰ احتكار الأماكن في مدارس الدولة ومدارس الإرساليات التبشيرية. فكان «أبناء الشيوخ وإخوتهم وأقاربهم ومواليهم ... هم من يستفيدون من هذه الفرص التعليمية»[1]. لقد كانت محاولتهم -والتي أثبتت بعد ذلك أنها تنطوي علىٰ استحقاق كبير- ترمي إلىٰ ضمان انتقال القيادة من الكولونياليين البريطانيين إلىٰ أشخاص ذوي علاقات قوية بهم. ففي الأماكن التي يكون فيها مأزق قادة الدولة حادًا ويفتقرون فيها إلىٰ الدعم الثابت الناشئ عن التعبئة السياسية، يمكن احتواء ذلك الضعف من خلال دعم روابط تنظيمية وظيفية ذات علاقات شخصية قوية بهم. وتمثل هذه العلاقات أيضًا حماية للقيادة إن أطيح بها من السلطة.

لقد قام المصريون بإضفاء الطابع الرسمي علىٰ علاقات الولاء الشخصي أكثر من مجتمعات أخرىٰ كثيرة. فهناك نجد مؤسسة **الشلة**، وهي جماعة وثيقة الترابط من ستة أشخاص تقريبًا. وعضوية كل **شلة** واضحة لا لبس فيها ولا يوجد أي شك فيمن ينتمي إلىٰ المجموعة ومن لا. وتقوم هذه الأشكال علىٰ أساس الصداقات التي تنشأ في المدرسة والجامعة والجيش وما إلىٰ ذلك. ويتحدث المصريون عن **الشلة** باعتبار أنها تمثل نوعًا من العائلة[2]. وفي مصر قبل الثورة، مثلت الكلية الحربية البيئة التي نشأت فيها **شلةٌ** مهمة ضمت ناصر والسادات وعامر وآخرين ساعدوا بعد ذلك علىٰ إسقاط الملكية. وتعج الحياةُ السياسية في مصر بتعيينات قائمة علىٰ أساس عضوية **الشلة**. [وكذلك] شكلت **الدورة** في إيران، وهي نوع مشابه من التجمعات غير الرسمية، غشاءً خفيًا يغطي الاتفاقات السياسية الرسمية في طهران في عهد الشاه[3].

ويمثل أيضًا تجنيدُ من يُخشىٰ من تكوينهم لمراكز قوة مُهدِّدة خارج هيئة

---

(1) Gershon Collier, Sierre Leone: Experiment in Democracy in an African Nation (New York: New York University Press, 1970), p. 85.

(2) Robert Springborg, Family, Power, and Politics in Egypt: Sayed Bey Marei - His Clan, Clients and Cohorts (Philadelphia: University of Pennsylvania Press, 1982), p. 98 ff.

(3) James Alban Bill, The Politics of Iran: Groups, Classes and Modernization (Columbus, OH: Charles E. Merrill, 1972), pp. 44-9.

الدولة أحدَ أسس التعيين في مناصب الدولة. فيعلق هانسن علىٰ وجود التجنيد في قمة السياسة المكسيكية، ملاحظًا أن المكاسب الشخصية تكون شرعية (كالحصول علىٰ عقود نقل خاصة) أو غير شرعية (كالحصول علىٰ ممتلكات غير مرخصة)، قائلًا «إنه بشكل عام، في كلتا الحالتين، يجني من يصل إلىٰ قمة السلم السياسي المكسيكي -ممن قاموا بالتجنيد أو ممن تم تجنيدهم- مكاسبَ مالية تكفيهم بقية حياتهم»[1].

ويشير واتربري إلىٰ نقطة مشابهة في مصر، ويلاحظ أن تغاضي قادة الدولة عن فساد من قاموا بتجنيدهم يمثل كذلك مصدرًا آخر للسيطرة السياسية:

«وكان ممكنًا أيضًا استخدام الفساد من قبل ناصر والسادات -اللذين كانت ثقتهما بأقرانهما محدودة دائمًا وكان التفويض الشعبي لهما مشكوكًا في صحته- من أجل ربط خصوم النظام المحتملين. فتُترك النخبةُ لتلعبَ ألعابها المادية القذرة، ويتم التسجيل لهم، وعندما يتحولون إلىٰ تهديد سياسي، يأخذ الإجراء القانوني ضدهم مجراه»[2].

وإلىٰ جانب التجنيد والتعيينات القائمة علىٰ الولاء الشخصي، يُعد «عقد الصفقات الإثنية» أساسًا ثالثًا لشغل المناصب في المجال العام. ويتضمن هذا المعيار نوعًا خاصًا من التجنيد، يقوم علىٰ هوية الجماعة. فتلاحظ سينثيا إنلوي أن التعيينات القائمة علىٰ الإثنية تُستخدم لتقسيم التجمعات المحتملة للقوة المُهدِّدة ولربط مكونات السكان الأساسية بالدولة «بروابط أكثر قوة من مجرد الخوف أو الالتزام القانوني»[3]. وربما تكون الصفقة التي شكّلت السياسة اللبنانية بعد عام ١٩٤٣م، هي أكثر الصفقات الإثنية رسمية. فتحصيص مناصب الرئاسة ومقاعد البرلمان ومناصب البيروقراطية تم علىٰ أساس طائفي (ديني) في نظام لا علاقة له بالجدارة.

---

(1) Hansen, Politics of Mexican Development, p. 126.

(2) Waterbury, Egypt of Nasser and Sadat, p. 349.

(3) Cynthia H. Enloe, Police, Military and Ethnicity: Foundations of State Power (New Brunswick, NJ: Transaction Books, 1980), p. 7.

[فعلىٰ سبيل المثال] تلاعب كينيث كوندا، رئيس زامبيا، ببراعة بالانقسامات القبلية والإثنية والطائفية. فبينما يقوم هو باختيار وزرائه علىٰ أساس إثني، كان يقوم بتوبيخ السياسيين وموظفي الدولة علىٰ معاملتهم الجمهور بناءً علىٰ الهوية الإثنية، وكان يشير دائمًا إلىٰ أن إذكاء هذه القضايا يزيد من حدة الصراع. لكن في أحد الهوامش، أشار روبرت مولتينو في مقالٍ كتبه إلىٰ الطريقة التي يكوّن بها كوندا حكومته:

«لقد شهد عامَا ١٩٦٩ و١٩٧٠ الحدَّ التدريجي من سيطرة البيمبا. ففي يناير ١٩٦٩، تضمن مجلس الوزراء الجديد الذي شكله الرئيس اثنين إضافيين من الشرق، وواحدًا من الشمال الغربي. وفي أغسطس حُلَّت اللجنة المركزية، وكان غالبية قادة اللجنة الانتقالية من الشرق والشمال الغربي. وفي سبتمبر، تم تجريد نائب الرئيس كابويبوي من صلاحياته الرئيسة، وتم إضافة ثلاثة وزراء جدد من المحافظات التي كانت غير ممثلة بالشكل الكافي كالوسط والشمال الغربي ومحافظة لوابولا. وفي نوفمبر ١٩٧٠، اختار الرئيس نائبًا جديدًا ناطقًا بلغة التونجا، هو السيد مينزا شونزا»[1].

يهتم قادة الدول بالتعيينات عندما يكون هناك ولاءٌ مرتفع لجماعات أخرىٰ، وعندما تواجه قواعد الدولة معارضةً قوية. فهم لا يهتمون ببناء بيروقراطية أو جيش «ممثِّل»، تكون فيه نسبة الجماعات الإثنية المختلفة في الدولة انعكاسًا لنسبتها الحقيقية في المجتمع، ولا يستهدفون زيادةَ سلطة الدولة باتباع مبادئ تنظيمية رسمية في توسعة نطاق عملها. بل يعكس توزيع المناصب ولاءَ جماعاتٍ معينة، وتهديدَ جماعاتٍ أخرىٰ، وأهميةَ أجهزةٍ معينة. فالعناصر الأكثر ولاءً -وعادةً تكون القبيلة أو الجماعة الإثنية التي ينتمي إليها قادة الدولة أنفسهم- يتم تعيينها في أكثر أجهزة الدولة تهديدًا للقادة، والتي يمكنها تحقيق أكبر قدرٍ من السيطرة علىٰ المجتمع، كالجيش. (ويعد النظر إلىٰ خلفية وزير الداخلية وقائد

---

(1) Robert Molteno, "Cleavage and Conflict in Zambian Politics: A Study in Sectionalism," in William Tordoff (ed.), Politics in Zambia (Manchester, UK: Manchester University Press, 1974), 95n.

الحرس الرئاسي قاعدةً عامة ومجربة في تحديد المجموعة الأكثر ولاءً لقادة الدولة). وبالمثل، يتم اختيار من ينتمون إلىٰ أقل المجموعات جدارةً بالثقة في الأجهزة الهامشية قليلة الميزانية.

ويروي شاؤول ميشال أن ملك الأردن عبد الله قام بتعيين النخب الفلسطينية في مواقع مهمة في وزارات الزراعة والاقتصاد والتعليم والتنمية والخارجية. وجاءت هذه التعيينات بعد ضم الأردن للضفة الغربية ولسكانها الفلسطينيين عام ١٩٤٩. فقد كان الفلسطينيون جماعةً أقل جدارةً بالثقة في نظر عبد الله من القبائل البدوية في الضفة الشرقية، إلا أنه قام بمكافأة من قام منهم بتسهيل الضم، «ومال كذلك إلىٰ استخدام التعيينات من أجل استرضاء أو تجنيد أعدائه»[١]. ومع ذلك، لم تكن مراكز القوة الحقيقية هي التي يتحكم فيها الفلسطينيون، بل إن مناصب رئيس الوزراء ووزير الداخلية والجيش (الفيلق العربي) شغلها أبناء القبائل البدوية. ويقول ميشال إنه «علىٰ الرغم من أن السلطات المركزية كانت تحاول إعطاء الجيش طابعًا قوميًا من خلال دمج الفلسطينيين، فإنها شجعت تركيز ذوي الولاء [من الضفة الشرقية] في المناصب الرئيسة وأفضل الوحدات المقاتلة»[٢].

ويمكن كذلك للتعيينات علىٰ أساس الولاء والتجنيد وعقد الصفقات الإثنية أن تحدَّ من قدرة الدول علىٰ وضع القواعد الملزمة في المجتمع. وأشار واتربري إلىٰ هذه النقطة عند حديثه عن **الشلة** المصرية عندما يقول إن «**الشلة** بطبيعتها تفسد السياسةَ الأيديولوجية أو البرامجية، وتعظِّم من الاهتمام بتأثير المجموعة من أجل الربح الشخصي»[٣]. ويكرر ميشال الفكرة نفسها فيما يخص الأردن قائلًا إن «غياب الإجراءات الموحَّدة في الخدمة العامة -أي وجود سلطة تقديرية كبيرة في التعيين والفصل- أدىٰ إلىٰ ضعف موظفي الجهاز الإداري الأردني»[٤]. [وبذلك]

---

(1) Shaul Mishal, "Conflictual Pressures and Cooperative Interests: Observations on West Bank - Amman Political Relations, 1949-1967," in Joel S. Migdal (ed.), Palestinian Society and Politics (Princeton, NJ: Princeton University Press, 1980), p. 176.

(٢) المصدر السابق، ص ١٧٧.

(3) Waterbury, Egypt of Nasser and Sadat, p. 346.

(4) Mishal, "Conflictual Pressures and Cooperative Interests," p. 178.

يتم تقييد صلاحيات الدولة بالطرق نفسها التي تم بها قديمًا تقييد الأنظمة الإرثية التاريخية. إلا أن هذه القيود في الوقت الحاضر تأتي في سياق نموٍ ملحوظ في حجم منظمات الدولة وتعقيدها.

الوظائف البيروقراطية المتداخلة: بناء عملاقٍ بريتوري(*)

يسمح تعدد الأجهزة الحكومية -في الدول محدودة القدرة علىٰ تطبيق القواعد وتعبئة الدعم- بأكثر من مجرد زيادة عدد التعيينات وأماكن استخدام المحسوبية. فإنشاء هيئاتٍ ذات وظائف متداخلة يعمل علىٰ الحد من صلاحيات أي ذراع منفردة للدولة. وعلىٰ الرغم من أن هذا الأمر ربما لا يمثل النموذج الأكثر «عقلانية» للإدارة من ناحية كفاءة تنفيذ السياسات، فإنه يلائم تمامًا مفهوم سياسات البقاء. فالدولة أصبحت متاهةً مكونةً من مجموعة من الأجهزة العامة تحوي في داخلها مجموعات كبيرة من العمال، إلا أن التنسيق بين هذه الأجهزة أصبح مقيدًا في بعض الحالات بأهداف بقاء القادة السياسي؛ مما أدىٰ إلىٰ إضعاف شديد لتطبيق السياسات الاجتماعية. وقد أشار يوجين بارداخ إلىٰ أنه لإنجاز أي شيء -لتصميم أو تنفيذ سياسة من أي نوع- يجب علىٰ الدول أن تقوم بتركيب الآلات مع بعضها البعض[1]، ومن دون التنسيق يصبح ما تملكه الدول مجرد قطع ميكانيكية غير مركبة.

وتعد القوات المسلحة هي أبرز مكان تظهر فيه الموازنة بين مؤسسات الدولة القوية. وتمثل سوريا مجموعة البلدان التي أنشأ فيها قادتها مجموعتين مستقلتين أو أكثر من القوات المسلحة. فإلىٰ جانب القوات المسلحة النظامية، أنشأ النظام السوري تحت قيادة حافظ الأسد سرايا الدفاع بإجمالي قوات ١٢٠٠٠ و٢٥٠٠٠ مقاتل، وسرايا الصراع بإجمالي ٥٠٠٠ مقاتل. ومثّلا معًا الحرس

(*) كلمة بريتوري تشير إلىٰ «الحرس البريتوري»، وهم نخبة الجيش الإمبراطوري الروماني، وكانت مهمتهم الحراسة الشخصية للأباطرة الرومان. [المترجم]

(1) Eugene Bardach, The Implementation Game: What Happens After a Bill Becomes a Law (Cambridge: MIT Press, 1977), p. 36.

البريتوري للنظام[1]. لم تكن القوات النظامية تنتشر في العاصمة دمشق، على العكس من سرايا الدفاع التي أحاطت بالعاصمة. ويعد الولاء أساسيًا في الحارس البريتوري؛ ولذلك ليس مستغربًا أن تكون سرايا الدفاع تحت قيادة رفعت الأسد، أخي الرئيس، وسرايا الصراع كان يقودها عدنان الأسد. وبالإضافة إلى ذلك، كانت تقوم وحدة خاصة من سرايا الدفاع بحماية العلويين؛ الجماعة الإثنية التي تنتمي إليها عائلة الأسد، تحت قيادة الأخ الأخر للرئيس: جميل الأسد. وعلى الرغم من مواجهة الدولة لموقف أمني صعب -فقد مرت سوريا بأربع حروب كبيرة في خمسة عشر عامًا من عام ١٩٦٧ حتى عام ١٩٨٢- فإن هدف بناء هذه القوات المسلحة لم يكن مجرد إنشاء آلة مقاتلة متماسكة ومتناسقة قدر الإمكان. فقد أصبحت آليات عزل الوحدات عن بعضها البعض، والتعيين والانتشار على أساس الولاء، وإنشاء الوظائف المتداخلة -عناصرَ مركزية لسياسات البقاء في سوريا[*].

لقد أدى الخوف من أي عمل مشترك ضد قادة الدولة في بعض البلاد إلى فك التنسيق بين أفرع الجيش. وفي بلاد أخرى، يتم وضع بعض عناصر القوات المسلحة، وخاصةً الحرس البريتوري، في مواجهة الوحدات الأخرى. وفي حالات أخرى، يتم التغاضي عن الوظائف المتداخلة للحرس البريتوري؛ لأن هذا الشكل من التنظيم يعطي أكبر قدرٍ من السيطرة المباشرة لقادة الدول. ففي الهند، كانت قوات الشرطة شبه العسكرية وقوات حرس الحدود والشرطة الاحتياطية المركزية وحرس الداخلية يبلغ عددها ما يقارب النصف مليون جندي في منتصف السبعينيات. فكما ذكر ميرون فاينر:

«إحدى السمات الخطيرة لهذه الأجهزة أنها ليست جزءًا من الجيش، ولا تخضع بالتالي لسيطرة وزير الدفاع. وكذلك لا تخضع لحكومات الولايات،

---

(1) Hanna Batatu, "Some Observations on the Social Roots of Syria's Ruling, Military Group and the Causes for Its Dominance," Middle East Journal 35 (Summer 1981): 331-44.

(*) انظر لعرضٍ جيد لعلاقات المؤسسة العسكرية السورية بالنظام السوري منذ الانتداب الفرنسي وحتى نهاية القرن العشرين: الجيش والسياسة في سورية (١٩١٨-٢٠٠٠م) دراسة نقدية، بشير زين العابدين، دار الجابية، لندن، ٢٠٠٨. [المترجم]

كالشرطة المحلية. فهذه القوات شبه العسكرية تخضع مباشرة لوزارة الداخلية، مما يعني أن رئيس الوزراء يتحكم في قوة شبه مسلحة يمكنه التعامل من خلالها مع الأزمات الداخلية»[1].

حيلٌ قذرة

يبدو أنه لم يتم توجيه هذا الكم من التشنيع إلىٰ أي جانب من جوانب سياسات البقاء كما حدث مع «الحيل القذرة» بعد تركيز إدارة كارتر علىٰ حقوق الإنسان ومنح جائزة نوبل لمنظمة العفو الدولية. تتضمن هذه الأفعال التي يقوم بها موظفو الدولة الكبار الاعتقالَ والنفي وحالات الاختفاء الغريبة والتعذيب واستخدام فرق الاغتيال. وعلىٰ الرغم من أن هذه الأفعال كانت تُوجَه عادةً إلىٰ القادة المنافسين داخل الدولة نفسها، فإنها أحيانًا تستخدم أيضًا ضد من يعتبر مُهدِّدًا للدولة من الهيئات الأخرىٰ غيرها. فيتم إزالة الرموز الكبرىٰ من أجل إجهاض أي مركز قوة منافس، وإضعاف أو تدمير المجموعات القوية التي يمكنها تهديد امتيازات قادة الدولة.

وتمثل دويلة بروناي في جنوب شرق آسيا مثالًا علىٰ تقويض مراكز القوىٰ المنافسة. ففي أغسطس ١٩٦٢، فاز حزب شعب بروناي بجميع مقاعد المجلس التشريعي المنتخب. وقاد الحزب تمردًا بعد أن رفض السلطان انعقاد المجلس، حيث اعتبر أن الحزب يهدد سلطته. تم قمع التمرد بمساعدة القوات البريطانية، واعتُقِل ٢٥٠٠ عضو تقريبًا من الحزب وجناحه العسكري. وبعد عشرين عامًا، لم يبقَ منهم إلا تسعة أشخاص لم يُحاكموا[2].

ويمكن كذلك استخدام الحيل القذرة بطرق أكثر اعتدالًا (مقارنةً بالتعذيب، والاعتقال طويل الأمد، والاغتيال). ففي سيراليون، تحرك قادة الدولة ضد مؤتمر عمال سيراليون عندما دعوا إلىٰ إضرابين وطنيين قصيرين عام ١٩٨١. وردَّ الرئيس

---

(1) Myron Weiner, "Motilal, Jawaharlal, Indira, and Sanjay in India's Political Transformation," in Richard J. Samuels (ed.), Political Generations and Political Development (Lexington, MA: Lexington Books, 1977), p. 74.

(2) Amnesty International Report 1983(London: Amnesty International Publications, 1983), p. 189.

سياكا ستيفنز باللجوء إلىٰ قوات الطوارئ (وهي آلية مفضلة لفتح الباب لحيل قذرةٍ متنوعة) واعتقال ١٧٩ من القادة العماليين والصحافيين. وظلوا معتقلين دون اتهام لفترات وصلت إلىٰ الشهر[1] (*).

بناء تحالفات وتوازن قوىٰ داخلي

علىٰ الرغم من محاولات حكام الدول من ذوي قواعد القوة الصغيرة والقدرات التعبوية المحدودة، إضعاف أجهزة الدولة والهيئات الاجتماعية الأخرىٰ، فإن لهذه التصرفات حدودًا كبيرة. ففي النهاية، إن أجهزة الدولة هذه هي التي تجمع الضرائب وتحفظ النظام في الشوارع. وشركات الأعمال الكبرىٰ هي التي تنتج البضائع التي تحصّل الإيرادات التي يحتاجها الاقتصاد العالمي بشدة. والهيئات الاجتماعية وأجهزة الدولة الأخرىٰ قد توفر أنظمة تواصل مهمة وتحفظ الاستقرار الاجتماعي وتنتج سلعًا اجتماعية مهمة. ومطالبات الفاعلين الدوليين والعابرين للحدود بدفع الديون والمنتجات الحيوية يعد سببًا كافيًا لمنع قادة الدول من الإضعاف المتهور لكل مراكز القوىٰ في الدولة أو المجتمع.

ويعد إنتاج الثروة وجمع الإيرادات من الشواغل الأساسية لقادة الدول، مما يتطلب تكوين منظمات كبيرة ومعقدة. فقادة الدول التي تحكم مجتمعات يتم إنتاج الثروة فيها من خلال عملية الاستخراج السهلة نسبيًا (كالتعدين، والتنقيب عن البترول)، ويمكن إنتاج جزء كبير من الإيرادات من خلال البيع (كمبيعات النفط أو عوائده) -يكونون أقل اضطرارًا لبناء أجهزة قوية أو السماح لمنظمات اجتماعية

---

(1) U.S. Department of State, Country Reports on Human Rights Practices for 1981 (Washington, D.C., 1981), p. 221.

(*) علىٰ الرغم من التشنيعات التي أثيرت دائمًا حول هذه الحيل القذرة التي يقوم بها القادة، فإنها ما زالت متفشية في بلدان العالم الثالث، وتمثل حالتَا مصر وسوريا مثالين صارخين علىٰ هذا الأمر. ففي سوريا، أدخل الدكتاتور بشار الأسد -نتيجة استخدامه وأبيه لهذه الحيل القذرة لمدة تزيد علىٰ الأربعين عامًا- بلاده في أتون حرب أهلية تدور رحاها منذ ست سنوات، أدت إلىٰ تفكك الدولة السورية وتقطّع أوصال المجتمع. وبالمثل في مصر، كثّف الجنرال المستبد عبد الفتاح السيسي بعد انقلابه عام ٢٠١٣ من استخدام هذه الحيل القذرة من قتلٍ وتعذيب وإخفاءٍ قسري لقمع المعارضين والمختلفين معه. [المترجم]

معقدة بالتشكل(*). أما في الدول غير الريعية، فيجب علىٰ قادة الدول إما السيطرة مركزيًا علىٰ الأجهزة الضرورية لضمان الإنتاج المطلوب وجمع الإيرادات، وإما التكيف بطريقة ما مع الأجهزة والهيئات الكبيرة والمعقدة التي تمتلك قواعد قوة مُهدِّدة.

أبسط طرق التكيف مع قواعد القوة المهدِّدة هذه هو اتباع المثل القائل بأن الغلبة تكون للصوت المرتفع. فهذه الأجهزة والهيئات ذات النفع المباشر للنظام غير القادر علىٰ السيطرة عليها، يمكن شراؤهم عبر موارد الدولة والامتيازات والسياسات الضريبية التمييزية وما إلىٰ ذلك. وهنا نصطدم مرة أخرىٰ بالسمة الإرثية لهذه الأنظمة[1]. وتتطلب هذه الطريقة حنكةً سياسية زائدة للدخول في ائتلافات رخوة ومتغيرة بشكل مستمر مع أقوىٰ الأجهزة والهيئات من غير الدولة. ويسعىٰ الحكام في هذه الائتلافات إلىٰ وضع الأجهزة في مواجهة بعضها البعض، وتكوين تحالف موجّه ضد المجموعات المهدِّدة الأخرىٰ كالعمال والفلاحين.

وعلىٰ الرغم من أن الصناعة لا تزال متأخرة عن الزراعة وإنتاج المواد الخام في الغالبية العظمىٰ من بلدان العالم الثالث، فإن تركيز رأس المال في الصناعة يفرض بعضَ المشكلات علىٰ الحكام السياسيين. فالقوة النابعة من رأس المال الأجنبي والمحلي تتناقض مع نقص القاعدة الثابتة لدىٰ حكام الدولة، علىٰ الرغم من التوسع الكبير في هيئة الدولة نفسها. ورأس المال المحلي علىٰ الخصوص -والذي يتم تدعيمه بشكل متكرر من خلال التضامن غير السوقي الناشئ عن علاقات القرابة والصداقة- لديه مكانة خاصة تسمح له بالمطالبة بشكل فعال بموارد الدولة وخدماتها. والمؤسسات المملوكة للدولة لها مكانة قوية مشابهة تسمح لها بمطالبات من قيادة الدولة الضعيفة. فكما أشار بيتر إيفانز فيما يخص البرازيل «تعد القوة السياسية أهم ما يمكن أن يمتلكه الشركاء المحليون،

(*) انظر: حالة المملكة العربية السعودية. [المترجم]

(1) انظر:

Gerald A. Heeger, The Politics of Underdevelopment (New York: St. Martin Press, 1974),

خاصةً ص ٥٣.

والشركات المملوكة للدولة هي أكثر من يملك قوة سياسية»[1].

قد يصنع قادة الدولة لأنفسهم مساحةً من المناورة في الموازنة بين كلٍ من المؤسسات المملوكة للدولة ورأس المال المحلي والشركات متعددة الجنسيات وأجهزة الدولة المهمة الأخرىٰ (بما فيها الجيش). فالاستخدام الفعال للميزانيات والصلاحيات الأخرىٰ -إلىٰ جانب تدابير سياسات البقاء الأخرىٰ، كإعادة ترتيب رؤوس المؤسسات المملوكة للدولة- قد يطيل من عمر النظام. ومع ذلك، من الخطأ الخلط بين هذه المناورة وبين استقلال الدولة الفعلي. ومن دون التماسك والتنسيق الكافي بين أجهزة الدولة من أجل تحقيق تعبئة سياسية جماهيرية، يضطرُ قادة الدولة إلىٰ استخدام الحيل والألاعيب؛ أي بناء وإعادة بناء ائتلافات وموازين قوىٰ، مع استخدام موارد الدولة لتدعيم توزيع القوة والثروة الموجود في المجتمع. وقد تؤدي هذه الآليات إلىٰ إشعال نمو اقتصادي، إلا أنها لا تنشئ أبدًا دولة مستقلة قادرة.

ويمكن أن تؤدي سياسات البقاء -إذا ما طُبِّقت بنجاح- إلىٰ الاستقرار وإطالة عمر الأنظمة، حتىٰ في الحالات التي لم يقم فيها القادة بإزاحة من يطبقون قواعد واستراتيجيات بقاء مختلفة. فكما رأينا، قد تتضمن محاولة الإبقاء علىٰ قادة الدولة -بشكل ينطوي علىٰ مفارقة- الإضعاف الممنهج لأجهزتها. فمنذ عصر الاستقلال، تعلم القادة كيفية النجاة في بحر السياسة الهائج الذي تمتلك فيه الدولُ سيطرةً اجتماعية صغيرة نسبيًا علىٰ شرائح واسعة من المجتمع. فلربما أدرك قادة الدول الحاليون والمستقبليون مخاطر الاندفاع بتهور في برامج طموحة للتغيير الاجتماعي، ويبدو أنهم شهدوا المخاطر الكامنة في تنفيذ برامج اجتماعية كاملة من خلال أجهزتهم. فمناصبهم تظل مشكوكًا فيها من قبل مخلوقات الفرانكشتاين [المشوهة] تلك -أي المكاتب الحكومية التي أنشؤوها- طالما أنهم مفتقدون للتعبئة السياسية واسعة النطاق. وقد يأتي التعلم من خلال ملاحظة القبضة الضعيفة لسابقيهم كما في حالة الجزائر عندما كانت السنوات الثلاث التي حكم

(1) Peter B. Evans, Dependent Development: The Alliance of Multinational, State, and Local Capital in Brazil (Princeton, NJ: Princeton University Press, 1979), p. 212.

فيها بطل الاستقلال أحمد بن بلة مفيدةً جدًا لهواري بو مدين الذي أطاح به. وكذلك يمكن أن يتعلم القادةُ آليات التعامل مع تهديدات مراكز القوىٰ المنافسة ومخاطرها، كما في حالة انتقال فرق الاغتيال من أمريكا الجنوبية إلىٰ أمريكا الوسطىٰ وإلىٰ بلدان أبعد كثيرًا كإندونيسيا.

وعلىٰ ذلك، لا يكون الاستنتاج النهائي أن من نجحوا في إزاحة ذوي النفوذ وحققوا السيطرة من قادة دول العالم الثالث أطهار، ولا أن من لم يستطع منهم فعل ذلك قد وصل إلىٰ السلطة بالتآمر والخداع. فاستخدام القائد لسياسات البقاء لا يعني أنه لم يراوده أبدًا اهتمام ضئيل باستخدام الدولة باعتبارها وسيلةً للتغير الاجتماعي الإيجابي. فعلىٰ الحقيقة، يصعد أي قائد إلىٰ السلطة وهو يحمل برنامجًا اجتماعيًا كاملًا. إلا أن هيكل المأزق الذي يقع فيه القادة عند وصولهم إلىٰ السلطة -أي خطر نمو أجهزة دولة قوية مع غياب تعبئة سياسية ملائمة- هو الذي يفرض تغيرًا جوهريًا في الأولويات. فليس هناك أي برنامج يستحق أي شيء طالما أن مموله لن ينجو من أخطار السياسة. فالبقاء السياسي هو المتطلب السابق لتحقيق أي تغيير اجتماعي مهم طويل المدىٰ، ويصبح هو القضية المركزية التي تشغل قادة الدولة. وقد تظل برامج التغيير الاجتماعي هي أساس الخطاب الجماهيري وحتىٰ إعلانات السياسات والتشريعات، إلا أنه في قمة الدولة تجرِّد سياساتُ البقاء أجهزةَ الدولة من قدراتها علىٰ تنفيذ هذه البرامج.

سياسات الإدارة

لسياسات البقاء في القمة أثرٌ مهم في من هم في المستوىٰ الأدنىٰ من هيراركية الدولة، أي البيروقراطيين المعهود إليهم تنفيذ السياسات. فالمنفذون يكونون في العادة بعيدين عن أعين قادة الدولة -وغالبًا عن أعين قادتهم داخل الأجهزة أيضًا- ولا يشكّلون خطرًا بخلق مراكز قوىٰ تهدد مراكز القادة. ومع ذلك، فإن لهم دورًا مهمًا في تحديد من الذي تسيطر قواعده وسلطته في الأقاليم؛ الدولةُ أم ذوو النفوذ. وللأسف، لم يحظَ موظفو الخدمة المدنية بالاهتمام الكافي في الأدبيات المكتوبة عن التغير السياسي والاجتماعي. ويقول دوجلاس فانميتر وكارل فانهورن في مناقشتهما لحالات فشل سياسات الدولة إن

«العديد من المراقبين يخطئون عند الإشارة إلىٰ ضعف التخطيط أو عدم ملاءمة البرنامج نفسه»[1]. فعلىٰ الحقيقة، يمثل هؤلاء البيروقراطيون عاملًا حاسمًا في العملية السياسية. فالأثر غير المباشر لسياسات البقاء علىٰ هؤلاء المنفذين ومركزيتهم في تنفيذها وحساب الضغوط السياسية والاجتماعية التي يواجهونها؛ يمنحهم كل ذلك دورًا حيويًا في التأثير في ما إذا كانت الدول قادرة بالفعل علىٰ تحقيق طموحات قادتها. من هم هؤلاء المنفذون إذن؟ يصفهم جريندل بأنهم «مجموعات من موظفي المستوىٰ الوسيط مسؤولون عن تنفيذ البرامج في منطقة محددة وصغيرة نسبيًا -ولاية أو منطقة أو محافظة أو منطقة حضرية ما- ومسؤولون أمام قادتهم عن نتائج هذه البرامج. ويحافظ هؤلاء الأفراد -من الدرجات الأولىٰ والثانية في الجهاز الإداري- علىٰ تواصل دائم مع القادة علىٰ المستويين الإقليمي والوطني، لكنهم في الوقت نفسه لديهم فرصة التفاعل مع المستفيدين من أجهزة الحكومة ومعارضي البرامج علىٰ المستوىٰ المحلي. وقد يمتلك موظفو المستوىٰ الوسيط هؤلاء سلطةً تقديرية كبيرة في تنفيذ المهام الموكلة إليهم، وقد يكون لهم أثرٌ واضح في قرارات التخصيص الفردية»[2].

وباختصار، فإن المنفذين هم موظفو الدولة الذين يأخذون البرامج والتشريعات وبيانات السياسات العامة التي يضعها القادة، وهم المسؤولون عن التصرف بناءً علىٰ هذه الإرشادات لتحويلها إلىٰ قواعدَ للسلوك اليومي. فهم إذن من يجب عليهم إعمال السياسة علىٰ المستوىٰ الميداني.

إذن، من الذي يؤثر في سلوك المنفذين؟ إن أكثر من يجب أن يركزوا عليهم هم رؤساؤهم. فمهما كان، فإن هؤلاء هم المسؤولون علىٰ المستوىٰ الإقليمي والوطني، والمفترض بهم أن يحققوا النتائج المرجوة، وأن يشرفوا علىٰ من هم أدنىٰ منهم في الهيراركية البيروقراطية. ويأتي بعد ذلك عملاء البرنامج

(1) Donald S. Van Meter and Carl E. Van Horn, "The Policy Implementation Process: A Conceptual Framework," Administration and Society 6 (February 1975): 449.

(2) Merilee S. Grindle, "The Implementor: Political Constraints on Rural Development in Mexico," in Merilee S. Grindle (ed.), Politics and Policy Implementation in the Third World (Princeton, NJ: Princeton University Press, 1980), p. 197.

[المطبق]، أي من يستفيدون من تغيرات القواعد التي تتضمنها السياسة أو من يتم تنظيمُهم من خلالها. وكذلك هناك فاعلون إقليميون من أجهزة الدولة الأخرىٰ ومن الحزب الذي تموله الحكومة ممن يهمهم توزيع الموارد وتغيير القواعد في المناطق الواقعة تحت ولايتهم. وأخيرًا، هناك القادة المحليون من غير الدولة، كملاك الأراضي والمُقرِضين ممن أشرنا لهم سابقًا بذوي النفوذ؛ فهؤلاء هم من قاموا بتصميم استراتيجيات البقاء الحالية للمجتمع المحلي -وقواعد السلوك-، وتتعرض سيطرتُهم الاجتماعية للخطر من خلال قواعد الدولة واستراتيجياتها التي تحملها السياسة الجديدة.

وفي المفاوضات القائمة في هذه المتاهة من الضغوط والضغوط المضادة التي تُنشئها كلُّ هذه الجماعات، يتحرك المنفذون مدفوعين بسعيهم نحو الترقي المهني Careerism بمجموعةٍ من المعايير التي يزنون من خلالها الضغوط ويقيّمون الأثر المحتمل في مكانتهم المهنية. وتختلف الدرجةُ التي يزن بها المنفذُ الضغوطَ الناشئة عن طرف أو آخر -للتحقق من أثرها في مسيرته المهنية- من دولة لأخرىٰ، بل من إقليم لآخر. وحيثما تكون المحاسبةُ والسيطرة داخل الجهاز كبيرةً، وخاصةً عندما يكون الرؤساء مُصرِّين علىٰ حماية موظفيهم من ضغوط الجماعات الأخرىٰ، تميلُ الأجهزة إلىٰ الالتزام واتباع الأهداف التي وضعها القانون وبيانات السياسات. فكما وصفهم مورتون هالبيرين، يظن الموظفون المتحمسون «أن ما يقومون به يُحدِث فرقًا ويحقق المصلحة الوطنية»[1] (علىٰ الأقل كما يفهمونها). ومع ذلك، يبرز السعي نحو الترقي المهني في هذه الحالة أيضًا. فيقول هالبرين إنه «أولًا وقبل كل شيء، يجب أن يؤمن الموظف العمومي بأن هناك مساحة للترقي في المنظمة، وأنها تسعىٰ لتؤمِّن له فرصًا للترقي»[2]. ويمكننا أن ننظر إلىٰ الوجه الآخر: فالموظف العمومي يجب عليه أن يؤمِن بأن المنظمة يمكنها حمايته من الفصل أو تخفيض درجته نتيجة هجمات معارضي السياسات.

---

(1) Morton H. Halperin, Bureaucratic Politics and Foreign Policy (Washington, D.C.: Brookings Institutions, 1974), p. 54.

(٢) المصدر السابق.

ويمكن لسياسات البقاء في قمة الدولة أن تضعف المحاسبة والسيطرة في المستوىٰ الأدنىٰ بشكل هائل. **فأولًا**: يُحدِث تعيينُ قادة الأجهزة بناءً علىٰ ولائهم للحاكم أو علىٰ هويتهم الإثنية خللًا في كفاءة عمل الجهاز وقدرته علىٰ الإشراف الفعال. وتقوّض هذه التعيينات أيضًا وحدةَ الهدف الذي يتمتع به موظفو الجهاز، وكذلك الدافعَ الناشئ عن الإيمان بأن الالتزام يحقق المصلحة الوطنية.

وثانيًا: وربما الأكثر أهمية، قد يؤدي التنقل المستمر لقادة الأجهزة دخولًا وخروجًا إلىٰ أثرٍ مدمر في تنفيذ السياسات. فرؤساء الأجهزة الجدد يأتون ولديهم خطط وسياسات خاصة بهم. وكذلك، تضر السياسات -بطبيعتها وبهجومها علىٰ القواعد الموجودة- مصالحَ ذوي النفوذ ممن يحصلون علىٰ مكاسب كبيرة من قواعدهم المطبقة، والمنفذ -وهو من يصطدم مع هؤلاء- معرَض طوال الوقت بأن يتم الهجوم علىٰ السياسات أو علىٰ حياته المهنية من قِبَلِهم. فإذا كان رئيس الجهاز سيتم نقلُه في غضون أشهر -ومعه خطة سياساته- فإن المنفذ سيكون مترددًا جدًا في مواجهة الضغوط الشديدة التي يمكن للقادة المحليين ممارستها من أجل القضاء علىٰ السياسة وواضعها. وبلا شك، تأتي مع الرئيس الجديد أولويات جديدة وسياسات مبتكرة.

ففي المكسيك، يتم تطبيق السياسة بإيقاع خاص؛ إذ تخضع عملية التطبيق بأكملها لشبح نظام السنوات الست، حيث تُستغرق الإدارة الرئاسية في أول سنتين في إعادة ترتيب الأشخاص بين الأجهزة. فيجب علىٰ قادة الأجهزة أن يقوموا بالتأقلم مع البيئة الجديدة المحيطة بهم ووضع الأولويات. [ولذلك] يصبح المنفذون بحلول الثلث الأخير من السنوات الست أكثرَ حذرًا من أن يتم ربطُهم جماهيريًا بأي سياسة قد تكون مخالفة للإدارة القادمة. ويتشتت موظفو المستوىٰ الأعلىٰ نتيجة المناورة السياسية للحصول علىٰ المناصب الجديدة. ولا يحدث أيُّ دفع كبير في اتجاه الإصلاح إلا في الثلث الثاني غير الكافي لضمان السلطة الدائمة المطلوبة. وكما يشير جريندل، ينطوي كلُّ ذلك علىٰ «ضرورة الحفاظ إما علىٰ الحياة المهنية الخاصة بالمنفذ وإما برئيسه»[1].

---

(1) Grindle, Bureaucrats, Politicians, and Peasants in Mexico, p. 169; see also p. 160 ff.

ولدىٰ الموظف البيروقراطي أشياء كثيرة قد تتعرض للخطر إن اقترن اقترانًا وثيقًا بأي سياسة، وخاصةً مسيرته المهنية. فقد علّق أنتوني داونز علىٰ «تسرب السلطة» الحتمي خلال عبور السياسة من الجهاز[1]. [ولكن] عندما تتم إعاقة المحاسبة والسيطرة وتحدث «إعادة الترتيب الكبيرة»، يتحول التسرب إلىٰ نزيف شامل. ويؤدي السعي نحو الترقي المهني في هذه الحالات إلىٰ مقاومة المنفذين للسياسات القادمة من السلطة العليا، وتكون هذه المقاومة عادةً في شكل ما يدعوه بارداخ «الرمزية Tokenism» والذي «يتضمن محاولة الظهور جماهيريًا بهيئة المساهم في أحد برامج السياسات، بينما سرًّا تكون المساهمة ضئيلة (رمزية)»[2].

لقد تم إبراز البيروقراطيين في العالم الثالث من قبل الباحثين وموظفي المساعدات الخارجية باعتبارهم كسالىٰ وضعيفي الإرادة وغير ملتزمين بالإصلاح. لكنهم لم يلفتوا -إلا قليلًا- إلىٰ كم الضغوط المفروضة علىٰ هؤلاء البيروقراطيين، مما يدفعهم «للكسل» أو «عدم الالتزام». فنجاح السياسات العامة لا يتمثل في «سلالة جديدة» من المنفذين، ولا بالطبع في التركيز الحصري علىٰ آليات الإدارة الحديثة.

ويسيطر علىٰ المنفذين الساعين للترقي محاولتُهم منع وصول المعلومات إلىٰ مشرفيهم أو لرؤساء الأجهزة، مما قد يشير إلىٰ عدم قدرتهم علىٰ «التعامل مع الوضع». فعلىٰ سبيل المثال، كما يلاحظ بارداخ في السياق الأمريكي، «يذهب كمٌ كبير من الطاقة في المناورة من أجل تجنب المسؤولية والرقابة واللوم»[3]. ويصبح هذا التعميم أكثرَ قوةً في العالم الثالث، حيث التغير المتكرر للقادة في القمة يجعل موظفي المستوىٰ الأعلىٰ أقل صبرًا علىٰ المنفذين الذين لا يستطيعون الإبقاء علىٰ محلية الأوضاع. ولذلك وجب علىٰ المنفذين الاختباءُ عند التقييم الذي قد يرفع معلوماتٍ غير مرغوب فيها إلىٰ الأعلىٰ مع توصيات بكيفية الإصلاح.

---

(1) Anthony Downs, Inside Bureaucracy (Boston: Little Brown, 1967), p. 134.

(2) Bardach, Implementation Game, p. 98.

(٣) المصدر السابق، ص ٣٧.

لا يكون المستفيدون المستهدفون هم الخطر الأكبر علىٰ المنفذ عادةً؛ لأنهم غالبًا لا يملكون اتصالات وطرقًا لنشر فشل التنفيذ أو للوصول والتأثير في القادة السياسيين علىٰ المستوىٰ الوطني من خلال إبلاغهم بالمعلومات الضارة عن التنفيذ السيئ للسياسات. وكذلك، لا تعلو أصواتهم في العادة نتيجة اعتمادهم علىٰ ذوي النفوذ المحليين المعارضين بشدة لسياسات الدولة، أي علىٰ أصحاب القواعد والاستراتيجيات التي تهددها سياسات الدولة الاجتماعية. يعني ذلك أن السياسات غير موجهة لعملاء يتحركون بحرية، بل لأناس معرّضين لعقوبات القادة المحليين المهدَّدين. وكذلك قد يفقد «المستفيدون» المحتملون من السياسات المنافعَ التي تعود عليهم من الوضع القائم، فيفشلون في ضمان دفع الإيجارات أو يُحرمون من القروض أو يفقدون وظائفهم. فاستراتيجيات البقاء الحالية التي يعملون علىٰ أساسها تجعل من الخطير اتهام المنفذين بالشر أو المطالبة بمكاسب مشروعة من سياسات الدولة.

لكن تكمن القدرة علىٰ إيذاء المنفذين في يد الموظفين الإقليميين للأجهزة الأخرىٰ أو الحزب الذي تموله الدولة، وذوي النفوذ المحليين أنفسهم ممن تهدد السياسةُ الجديدة قواعدَهم. ويواجه المنفذون عادةً مجموعة من التسويات المعقدة مع هاتين المجموعتين. فالقادة المحليون يقومون من خلال السيطرة الاجتماعية التي يملكونها ببعض الوظائف الحيوية لصالح الدولة وموظفي الحزب، إذ يقومون بتغيير اتجاه التصويت (وقت الانتخابات) ويحافظون علىٰ الاستقرار وييسرون الوصول إلىٰ الجماهير. وفي المقابل، يرد موظفو الدولةِ والحزبِ الجميلَ. فعندما يهدد المنفذون بِنىٰ السلطة الموجودة، يقوم هؤلاء الموظفون بنقل المعلومات التي قد تؤثر في المستقبل الوظيفي لهؤلاء المنفذين إلىٰ موظفي الدولة أو الحزب في المستوىٰ الأعلىٰ. فعلىٰ سبيل المثال، وجد المنفذون في المكسيك أن أي استراتيجية إصلاحية يقومون بها «تتم مقاومتها عادةً من قبل موظفي الدولة أو الحزب علىٰ المستوىٰ المحلي ممن قد تتعرض مصالحُهم الشخصية للضرر إن تم تشجيع الفلاحين علىٰ الإفلات من علاقات التبعية والاستغلال»[1].

(1) Grindle, Bureaucrats, Politicians, and Peasants in Mexico, p. 180.

عندما تنشط سياسات البقاء في قمة الدولة، تدرك المستويات المتوسطة في الجهاز الإداري أن مجموع الضغوط المفروضة عليهم سيتغير أيضًا. وبالتالي، يجب علىٰ المنفذين تعلُّم كيفية إيقاف تدفق المعلومات السلبية إلىٰ المستويات العليا من خلال عقد تسويات مع صانعي القواعد في الأسفل.

السياسة علىٰ المستوىٰ المحلي: عقدُ التسويات وأسرُ الدولة

يمتلك المستوىٰ المحلي أكثرَ الملامح والإشارات المفيدة والغنية للمهتمين بفهم كيفيةِ حكم مجتمعات العالم الثالث وتأثيرِ السياسة في التغير الاجتماعي؛ ففيه يدخل المنفذون في علاقة ثلاثية مع ذوي النفوذ من ناحية، وموظفي الدولة والحزب الآخرين من ناحية أخرىٰ. وتنشأ بذلك شبكة من العلاقات غير المتوقعة بين الدولة والمجتمع؛ علىٰ الأقل بالنسبة إلىٰ من كان يركز فقط علىٰ مجريات السياسة في العاصمة. فأثر سياسات الدولة يختلف تمامًا عن ذلك الذي يتوقعه أي باحث ينظر فقط إلىٰ نطاق السياسات العامة التي اتخذتها الدولة، أو الجهاز التنظيمي الضخم الذي تمتلكه الدولة لتنفيذ هذه السياسات. فقد افترض العديد من المراقبين كثيرًا أن «أي سياسة -طالما تم «صنعها» من قبل الحكومة- سيتم تنفيذها وستنتج مخرجاتٍ قريبة من تلك التي توقعها صانعوها»[1].

لقد قام جريندل بتلخيص شبكة السياسة المحلية في المكسيك باعتبارها «شبكةَ من التسويات والرشاوىٰ». ففي هذا النظام، «يجني الحكام والكاسيك وفاعلون سياسيون آخرون أكثرَ بكثيرٍ من النظام الحالي وأكثر مما لو قاموا بمناصرة الحقوق السياسية لرعاياهم»[2]. ووصلت دراسة اجتماعية هناك إلىٰ النتائج نفسها. «فمن الممكن فهم سبب دفاع الحزب الثوري المؤسساتي المهيمن[*] PRI عن انتخابات حكام الولايات ونوابها من خلال إدراك أن أي

---

(1) Thomas B. Smith, "The Policy Implementation Process," Policy Sciences 4(June 1973): 198.

(2) Grindle, Bureaucrats, Politicians, and Peasants in Mexico, p. 179.

(*) الحزب الثوري المؤسساتي

Partido Revolucionario Institucional

هو حزب سياسي مكسيكي بقي في السلطة بأسماء متتابعة علىٰ مدار ٧١ عامًا.

اختراق من قبل المعارضة إلىٰ هذه المناصب قد يربك نظام الفساد الاقتصادي والسياسي بأكمله»[1].

قامت ماريون فاينر برسم صورة مشابهة عند مناقشتها لمُجريات السياسة الهندية التي دفعت برئيسة الوزراء آنديرا غاندي إلىٰ إعلان حالة الطوارئ عام ١٩٧٥م[*]. فكتبت تقول إن «النظام قد أعطىٰ قوةً كبيرة للأفراد علىٰ المستوىٰ المحلي ممن كانوا قادرين علىٰ إعاقة تنفيذ السياسات الوطنية»[٢]. وخرج فرانكل بالاستنتاجات نفسها في تحليله لسياسة الهند فيما يخص التعاونيات الريفية. فقد فشلت السياسةُ فشلًا ذريعًا، علىٰ الرغم من الصلاحيات الواسعة التي منحها التشريع للإدارة العامة للتعاون. وألمح فرانكل إلىٰ تورط المنفذين مع ذوي النفوذ المحليين قائلًا إن «الإدارة العامة للتعاون -التي تتحرك في بيئات محلية من الترتيبات الهرمية الراسخة وغير المؤيدة تمامًا للأهداف المساواتية التي تنادي بها السياسات الوطنية- فضّلت العمل بطرق أكثر ملاءمة لمصالح بِنىٰ السلطة القائمة . . . وعلىٰ العكس مما قصدته السياسة أساسًا باستخدام التعاونيات من أجل تعبئة الموارد المحلية من أجل الاستثمار، تم تحويل مخططات الائتمان التعاوني إلىٰ معونات عامة علىٰ نفقة الاستثمارات (وفي بعض الحالات، أنشطة الاستهلاك والإقراض) الخاصة بطبقات ملاك الأراضي الأثرياء»[٣].

يعني عقدُ التسويات علىٰ المستوىٰ المحلي أنه لا يوجد احتكارٌ للقوة من قبل أي جماعة، لا المنفذين ولا السياسيين المحليين ولا ذوي النفوذ. فمجريات السياسة المحلية تعكس قدرة كل طرف علىٰ المساومة. فالمنفذون، كما أشرنا، يجب عليهم منع أي تدفق للمعلومات التي قد تؤذيهم، وكذلك منع الرقابة الفوقية. ومع ذلك، فهم يمتلكون الموقف الأقوىٰ عادةً في أي مساومة علىٰ

---

(1) Antonio Ugalde, Power and Conflict in a Mexican Community: A Study of Political Integration (Alberquerque: University of New Mexico Press, 1970), p. 122.

(*) أعلنت غاندي حالة الطوارئ في الهند من عام ١٩٧٥ حتىٰ عام ١٩٧٧ علىٰ إثر اضطرابات نشأت نتيجة اتهام المحكمة العليا في مدينة الله آباد لغاندي بتزوير الانتخابات لصالحها. [المترجم]

(2) Weiner, "Motilal, Jawaharlal, Indira, and Sanjay," p. 72.

(3) Frankel, India's Political Economy, 196-7.

المستوىٰ المحلي نتيجة سيطرتهم علىٰ العديد من الموارد التي تأتي من قِبَل الدولة. ففي الحالات التي يكون بها بقية من المساءلة والسيطرة في أجهزتهم، يقوم المنفذون باستخدام قدرتِهم علىٰ المساومة لحماية وظائفهم من خلال تضييق نطاق توزيع هذه الموارد علىٰ المهام المختلفة. لكن عندما يختفي الإشراف الفعال عليهم بشكل كامل، يمكنهم استخدام قدرتِهم تلك من أجل المنفعة الشخصية دون أدنىٰ اهتمام بالهدف الكلي للسياسات. وفي كلتا الحالتين، للموظفين البيروقراطيين علىٰ المستوىٰ المحلي والإقليمي دورٌ كبير في تحديد من يأخذ ماذا، وما الذي يمكنه فعله به. وبالتالي، لا يمكن لبيروقراطية الدولة إلا أن تكون عاملًا رئيسًا في توزيع الموارد علىٰ المستوىٰ المحلي. والقيد الأساسي علىٰ سلطتها هو أن هذا التوزيع قد ينحرف بشكل كبير عن المسار الموضوع في القانون وبيانات السياسات في العاصمة.

ويواجه حكام المقاطعات والولايات وقادة الحزب المحليون -السياسيون المحليون والإقليميون- قيودًا وفرصًا مشابهة لتلك التي يواجهها المنفذون. وكلما كانت الرقابة الفوقية أقوىٰ، وجب عليهم تضييق حدود السلوك المقبول بشكل أكبر. ولكن عند تراخي الإشراف عليهم، يمكنهم استخدام سلطتهم التقديرية فيما يخص الميزانية وكذلك اتصالاتهم برؤوس الدولة والقوة التي يمتلكونها من أجل منفعتهم الشخصية. إلا أنهم كالمنفذين تمامًا، معرّضون للدعاية المؤذية ومعتمدون علىٰ من يملك السيطرة الاجتماعية -أي ذوي النفوذ- من أجل تحقيق أي نوع يحتاجونه من التعبئة الشعبية.

قد يكون ذوو النفوذ هم أكثر الشخصيات إثارةً للاهتمام في شبكة المساومة السياسية. فبمرور الوقت يصبحون معتمدين علىٰ موارد الدولة -بدءًا من العقود إلىٰ الهبات- من أجل الحفاظ علىٰ تبعية الجزء التابع لهم من السكان. ففي الوقت الذي تمكّنهم فيه السيطرةُ الاجتماعية التي يمارسونها من مطالبة الدولة بما يريدون، يؤذيهم تشظي إقطاعياتهم الصغيرة، أي تشظي قواعدهم وقدراتهم التنظيمية. فكثيرًا ما تعني عدم قدرتهم علىٰ تأسيس قاعدة تنظيمية قوية فيما بينهم أن حجم الموارد الفعلي الذي تقدمه أجهزة الدولة إليهم قليلٌ نسبيًا. فقادة الدولة

ليس لديهم دافعٌ قوي نحو استثمار مبالغ كبيرة من أموال الدولة في مناطق سيطرة ذوي النفوذ؛ لأن الحفاظ علىٰ سيطرة هؤلاء الاجتماعية -والتي تقع في مصلحتهم من الأساس- يؤدي تلقائيًا إلىٰ الاستقرار الذي يريده النظام. وبالتالي، علىٰ الرغم من أن موارد الدولة التي يحصل عليها ذوو النفوذ قد تبدو كبيرة في المناطق الريفية الفقيرة أو العشوائيات المدينية، فإنها لا تمثل إلا جزءًا ضئيلًا من إيرادات الدولة الإجمالية؛ إذ يتم تخصيص المبالغ الأضخم من أجل مراكز القوىٰ الأكبر، كالقوات المسلحة والقطاع الصناعي الخاص والشركات المملوكة للدولة، التي يمكنها تهديد رؤوس الدولة بشكل مباشر.

وفي تقديمهم لاستراتيجيات البقاء الخاصة بهم، يستخدم ذوو النفوذ جزءًا من موارد الدولة التي يسيطرون عليها من أجل ربط السكان بهم. ويعتمد مجالُ حركتهم في كيفية استخدام هذه الموارد بشكل كبير علىٰ قدرة المنفذين علىٰ المساومة. وباختصار، فإن ذوي النفوذ مرتبطون بشدة بموارد الدولة وموظفيها من أجل الحفاظ علىٰ سيطرتهم الاجتماعية. لكن في الوقت نفسه تتناقض غاياتُهم الأساسية مع غايات الدولة. فقادة الدولة ينظرون إليها (أي الدولة) باعتبارها آلة إنشاء حكم موحد؛ حكم قانونٍ تكون قواعده سائدةً في جميع أنحاء الدولة، وهذا هو منتهىٰ غاية الدولة الحديثة. ويعمل ذوو النفوذ هؤلاء -سواء كانوا شيوخًا قرويين أو كاسيك مدنيين أو فلاحين أغنياء- علىٰ الهدف المقابل تمامًا، أي الحفاظ علىٰ قواعدهم الخاصة وتقسيمهم الخاص لمن يحصل علىٰ ماذا، ضمن حدود أضيق كثيرًا [من حدود الدولة]. فبينما يريدون دعم الدولة في بعض الأمور أو علىٰ الأقل يريدون الموارد التي تقدمها لهم، يجب عليهم عرقلتها عن تحقيق أهداف قادتها الأساسية والوصول إلىٰ موقع يمكنها من خلاله تقديم استراتيجيات بقاءٍ عملية للجماهير مباشرة، [والاستغناء عنهم].

تؤدي هذه الدوافع المتناقضة وحساسية التوازن بين احتواء الدولة وإحباط عملها الذي يسعىٰ لتحقيقه ذوو النفوذ بهم إلىٰ محاولة تحقيق السيطرة علىٰ أكبر قدرٍ ممكن من بيئتهم، وكذلك ينزعجون من معايير التسوية التي يضعها المنفذون. لكن عمليًا، استطاع العديد من ذوي النفوذ أسرَ أجزاءٍ من الدول، ونجحوا في

وضع أنفسهم أو بعض أقاربهم في مناصب الدولة الرسمية من أجل ضمان توزيع الموارد وفقًا لقواعدهم، وليس القواعد التي يتم ترديدها في الخطابات وبيانات السياسات التي توضع من قبل العاصمة أو المنفذين الأقوياء.

لقد أصبحت الدولة إذن هي الساحة الكبرىٰ لعقد التسويات. وتحدث هذه التسويات علىٰ مستويين علىٰ الأقل. **فأولًا**: يستوعب كلٌ من ذوي النفوذ المحليين والإقليميين والسياسيين والمنفذين بعضُهم بعضًا في شبكة من التبادلات السياسية والاقتصادية والاجتماعية. ويتحدد التوزيعُ النهائي لموارد الدولة التي تصل إلىٰ المنطقة من خلال مساوماتهم تلك. **وثانيًا**: تحدث التسوية علىٰ مستوىٰ أكبر. فالاستقرار المحلي الذي يقدمه ذوو النفوذ -من خلال تقديمهم لاستراتيجيات بقاءٍ عملية للجماهير- مهمٌ جدًا للاستقرار الكلي للنظام؛ فيقبل قادة الدولة هذا الاستقرار الذي يحصلون عليه بغير جهاز مؤسسي معقد، في مقابل موافقتهم الضمنية علىٰ عدم منازعة ذوي النفوذ المحليين لسيطرتهم علىٰ المناطق المحلية أو حتىٰ أسرِهم لبعض أذرع الدولة. فينتهي ذوو النفوذ بمركزِ مساومةٍ قوي أو بمناصب في الدولة نفسها يمكنها التأثير في القرارات المهمة فيما يخص توزيع الموارد أو تطبيق قواعد السياسات.

خاتمة

لا تمثل الرمزية Tokenism لدىٰ الموظفين البيروقراطيين أو إعادة الترتيب المستمرة للوزراء أو انتهاكات حقوق الإنسان من قبل موظفي الدولة حدثًا عشوائيًا أو فريدًا في العالم الثالث، ولا يمكن تفسيرها بمجرد أنها نتيجة أنظمة وقادة منافقين ومنحرفين وفشلة. لقد حاججتُ في هذا الفصل عن أن بنية المجتمع تؤثر في مجريات السياسة في أعلىٰ مستويات الدولة، وفي تصرفات منفذي السياسات في أدناها. فإن أردنا فهمَ قدرات قادة الدولة وسماتهم -أي قدرتهم علىٰ وضع القواعد لجماهيرهم ودرجة سيطرة سياسات البقاء علىٰ بقية عناصر خططهم- يجب علينا البدء بالبنية الاجتماعية. ففي الأماكن التي لا تتسم فيها البنية الاجتماعية بوجود ذوي نفوذٍ راسخي الأقدام أو تم إضعافهم بالفعل، يمتلك قادةُ الدولة فرصًا أكبر لتطبيق مجموعة موحدة من القواعد -قواعد الدولة- وبناء قنوات

أقوىٰ وأكثر اتساعًا من أجل التعبئة السياسية. وفي هذه الحالات، يصبح قادة الدولة قادرين علىٰ تحقيق خطط اجتماعية وسياسية عامة. فالصراع علىٰ البقاء لن يكون بحجم الاستهلاك الذي يُضعف من قدرات الدولة علىٰ تطبيق أي سياسات عامة أخرىٰ.

لكن التركيز في هذا الفصل انصبَّ علىٰ ظروف أخرىٰ؛ علىٰ مجتمعات تكون فيها السيطرة الاجتماعية موزعةً بين العديد من الهيئات الاجتماعية المحلية، ويتم فرض قواعد السلوك فيها من قبل ذوي النفوذ الأقوياء كملاك الأراضي والكاسيك والزعماء والمُقرضين، وغيرهم. فقدرتهم علىٰ وضع أنفسهم بين فئات من السكان وبين الموارد الحيوية كالأرض والمال والوظائف مكّنتهم من تصميم استراتيجيات بقاء عملية لزبائنهم. ومنعت بنية المجتمع -ذات السيطرة الاجتماعية المتشظية- الدولةَ من التعبئة السياسية لهؤلاء الزبائن. ونشأ تغير الأولويات لدىٰ قادة الدولة (أي وضع البقاء فوق التغيير الاجتماعي)، وأسلوب سياساتها (أي «إعادة الترتيب الكبيرة»، أو «الحيل القذرة»، وغيرها)، وبنيتها نفسها (أجهزة لا داعي لها)، وأسرُ بعض أذرعها وصعوبات تنفيذ السياسات والضغوط المفروضة علىٰ المنفذين؛ نشأ كلُّ ذلك نتيجة بنية المجتمع المتشظية.

فتورُّط منفذي السياسات مع قادة الهيئات الاجتماعية المحلية أدىٰ إلىٰ وضع موارد الدولة تحت تصرف ذوي النفوذ. وبالتالي، تُتِم الحجةُ دورةً كاملة. نبدأ من السيطرة الاجتماعية المتشظية التي يمارسها القادة المحليون وأثرِ هذه البنية الاجتماعية في الدولة. والآن نرىٰ أثر الدولة -بمواردها وسياساتها وموظفيها- في المجتمع. وما نراه في العديد من حالات العالم الثالث هو زيادة قوة السيطرة الاجتماعية المتشظية للقادة المحليين وقواعدهم الخصوصية، بعد إضافة الموارد الضخمة التي يحصلون عليها من الدولة إلىٰ العناصر التي يقيمون عليها استراتيجيات البقاء التي يقدمونها لزبائنهم، كالأرض والمال والوظائف. وبذلك أصبح القادة المحليون هم سماسرة العقود والوظائف والبضائع والخدمات والقوة والسلطة التي تنتقل من خلال الأذرع البيروقراطية للدولة. وباختصار، فإن المجتمع ذا السيطرة الاجتماعية المتشظية يؤثر في طابع الدولة، والتي بدورها تنوي من تشظي المجتمع.

ولا يبدو أن هناك آفاقًا لبناء دول متماسكة يمكنها تطبيق قواعدها وسياساتها بفعالية في المجتمعات ذات السيطرة الاجتماعية المتشظية، على الأقل في المستقبل القريب. فقد أدت القدرةُ الكبيرة على المساومة لدى الكاسيك الريفيين والمدينيين -أو أي مجموعة أخرى من ذوي النفوذ- وأسرُهم لأذرع الدولة إلى إضعاف احتمال قدرة قادة الدول على التعبئة السياسية واسعة النطاق. وتأزّمَ مأزقُ قادة الدول في العديد من البلدان. فمن دون التعبئة، تظل قدرة قادة الدولة على تنفيذ البرامج الإبداعية -أو التنسيق بين الأجهزة التي يمكنها تحقيق استقلالٍ كبير في وجه مراكز القوى الأخرى- قدرةً محدودة. ولذلك، قام الباحثون الذين ركّزوا على القيود المفروضة على الدول -وخاصةً هؤلاء الذين درسوا ما الذي يحدث بعد تبني سياسة معينة- بتصدير صورة الدولة الضعيفة.

لكن الدول نَمَت تقريبًا في كل مكان، وقامت بتوسعة مواردها بشكل مستمر حتى عند تقيّدها بتشظي السيطرة الاجتماعية. وأصبحت أجهزةُ الدولة ومواردُها حاضرًا رئيسًا في مجتمعاتها، على الرغم من بروز بعض الآثار غير المتوقعة أحيانًا. وتعكس الصورةُ التي قدمها بعض الباحثين -ممن نظّروا للدول التسلطية البيروقراطية أو الكوبوراتية القوية- تعدّي أجهزةِ الدولة على كل جانب من جوانب الحياة الاجتماعية. ولكن قد يكون مضللًا اعتبارُ توسعِ هيئة الدولة وتحالفاتها مع رأس المال وأهميةِ مواردها في المناطق الريفية والعشوائيات المدينية دليلًا حتميًا على استقلاليتها. فإعادة تشكيل المجتمع -من خلال موقعٍ مستقلٍ في التحالف مع رأس المال الداخلي والأجنبي أو من خلال سياسات اجتماعية إصلاحية- أبعدُ كثيرًا عن قدرات العديد من دول العالم الثالث. وكثيرًا ما تنتهي السياساتُ الموضوعة من أجل إعادة التوزيع الراديكالية للثروة أو القوة السياسية والاجتماعية في النهاية إلى الأثر المضاد تمامًا، أي تدعيمِ التوزيع الحالي. فالدول في المجتمعات المتشظية تكون ساحةً للتسوية أكثر من كونها مصدرًا للتغيرات الكبيرة في السلوك الاجتماعي للجماهير.

الجزء الثالث

مقاربة سياقية: تشكيلُ الدولِ والمجتمعات

الفصل الرابع

أنثروبولوجيا للدولة: صراعات على السيطرة

منذ كتابة توماس هوبز لكتابه **اللفياثان** في القرن السابع عشر قبل مائة عام من الازدهار الكامل للرأسمالية والتصنيع، تصدىٰ المفكرون للدولة متنامية القوة ولدورِها في المجتمع. فبعد الثورة الصناعية تفرغ المفكرون الاجتماعيون الكلاسيكيون كماركس وفيبر ودوركهايم لدراسة قضايا ترتبط بالتحول الكبير، كما أسماه كارل بولاني بعد ذلك[1]. واهتموا كذلك بالدولة وعلاقتها بالتغيرات الاجتماعية والسياسية المهمة التي تحدث في المجتمعات الأوروبية.

ووضع بعض الكتّاب كالهيجليين الدولة -وفكرتها- في قلب التغيرات الاجتماعية والسياسية الشاملة التي كانت تحدث في أوروبا آنذاك. ورفض آخرون بمن فيهم ماركس أوليةَ الدولة في التفسير، ورأىٰ أن مصدر التغير التاريخي يكمن في قوىً أخرىٰ في المجتمع، وخاصةً تنظيم الإنتاج. بل إن ماركس نفسه وآخرين ممن رأوا أن محرك التغيير يقع خارج المجال السياسي الرسمي شعروا بأن هناك ما يدفعهم نحو تناول مفهوم الدولة التحويلية (the transformative state).

وتنسجم أسئلة هذا الكتاب الأساسية مع الموضوعات التي كانت محل النقاشات الكلاسيكية في النظرية الاجتماعية عن التحولات المجتمعية الرئيسة وعلاقة الدولة بها، مثل: متىٰ وكيف أصبحت الدول قادرة علىٰ توطيد سلطة

---

(1) Karl Polanyi, *The Great Transformation: The Political and Economic Origins of Our Time* (Boston: Beacon Press, 1944).

سياسية شاملة؟ ومتىٰ نجحتْ في تحديد النظام الأخلاقي المهيمن أو في تحديد معايير العلاقات الاجتماعية اليومية من خلال الحفاظ علىٰ الأنماط القائمة أو بصياغة أنماط جديدة؟ وكيف ومتىٰ أصبحت الدول قادرة علىٰ وضع الخطة الاقتصادية لمجتمعاتها؛ أي تخصيص الموارد وتشكيل أنماط الاستثمار والإنتاج والتوزيع والاستهلاك؟ ومتىٰ عرقلت القوىٰ الاجتماعية الأخرىٰ -طبقات اجتماعية كاملة أو مجرد جماعات صغيرة الحجم- الدولةَ أو تعاونت معها، وصنعت لنفسها طريقة خاصة في تصميم أنظمة رمزية فعالة وتشكيل السلوك الاجتماعي اليومي وأنماط الحياة الاقتصادية؟

استمرت العقود التالية علىٰ الحرب العالمية الثانية علىٰ ما كانت عليه النقاشات الكلاسيكية في القرنين السابقين، فظلت تتأرجح في تفسير التحول الاجتماعي بين نظريات متمركزة حول الدولة centered-state أو متمركزة حول المجتمع centered-society. وفي العقد الأخير تقريبًا، مال المنظرون -ممن حاولوا تفسير التحولات الاجتماعية والسياسية الرئيسة في الخمسمائة عامٍ الأخيرة- إلىٰ المقاربات المتمركزة حول الدولة، فأقروا بشكل صريح بالدور المركزي الذي تلعبه الدولة في تحديد أنماط السيطرة في المجتمع[1].

---

(١) أعني بالسيطرة Domination القدرة علىٰ كسب الطاعة من خلال سلطة الأمر. استخدم فيبر هذا التعريف في *الاقتصاد والمجتمع* *Wirtschaft und Gesellschaft*.

انظر:

Max Rheinstein, ed., *Weber on Law in Economy and Society* (Cambridge, MA: Harvard University Press, 1954), pp. 322-37.

قد يكون الدافع نحو الطاعة هو الإكراه أو الالتزام الطوعي الناشئ عن القبول بصانع القواعد باعتباره سلطة شرعية. (يتحدث فيبر عن مصادر السيطرة بمصطلحات مختلفة قليلًا؛ فبموجب مصالح الفرد، [فإن السيطرة] هي الموقف الاحتكاري الذي يمتلكه المهيمن، وبموجب السلطة هي سلطة الأمر وواجب الطاعة [ص ٣٢٤]). ولذلك، فإن السيطرة المشار إليها هنا تمثل أكثر من مجرد الإكراه أو السلطة الشرعية، ويمكن أن تكون محلية الطابع، أو تتم ممارستها علىٰ المجتمع بأكمله. أما مصطلح الهيمنة Hegemony فهو يتضمن أيضًا الإكراه والسلطة الشرعية، إلا أنه لا يعني إلا السيطرة المُمارسة علىٰ المجتمع بأكمله.

لكن في فترات شيوع التفسيرات المتمركزة حول الدولة وتلك المتمركزة حول المجتمع علىٰ السواء، وعلىٰ الرغم من تقديم العديد من الباحثين التجريبيين تفسيراتٍ دقيقة عن التنظيم والسلطة، فإن العديد من منظري النظريات الكبرىٰ والنظريات متوسطة المدىٰ تعاملوا مع الدول أو المجتمعات المدنية بمصطلحات غير محررة جيدًا. فمن خلال عرضهم للدول أو المجتمعات المدنية ككيانات كلية، أعطىٰ بعض الباحثين انطباعات مضللة عن أنه في منعطف ما من تاريخها تُسحب الدول أو المجتمعات [بكليتها] في اتجاه معين. وسيطرت هذه النزعة علىٰ المنظرين المتمركزين حول الدولة (عندما كان هذا النوع من التفسيرات شائعًا) إلىٰ حد تجسيد الدولة وإضفاء صفات بشرية عليها. وعندما تعاملوا مع الدولة باعتبارها كيانًا عضويًا له صفةٌ وجودية، قاموا بحجب ديناميات الصراع علىٰ السيطرة وأنماطه داخل المجتمعات.

لذا أدرس في هذا الفصل كيفية تحقيق أكثر من مجرد الموازنة بين الدولة والمجتمع في المعرفة العلمية؛ محاولًا الانتقال بعيدًا عن جانب التمركز المتطرف حول الدولة. فالمطلوب هو رد مصطلحي الدولة والمجتمع غير المحررين إلىٰ عناصرهما من أجل فهم كيف يتحرك كلٌ منهما في اتجاهات متعددة تؤدي في النهاية إلىٰ أنماطٍ غير متوقعة من السيطرة والتحول.

ونتيجةً لتقديمي آلياتٍ لتفصيل الدولة والمجتمع، سأخسر بعض رونق النظريات التعميمية عن السلطة، كالمقاربات الدولتية من منظور الاختيار العقلاني. ترىٰ هذه النظريات التعميمية السيرورةَ التي تسيطر من خلالها الدولة أو مجموعات اجتماعية بعينها -حتىٰ وإن كانت الظروف مختلفة تمامًا وفي فترات زمنية متباعدة- ذات منطقٍ أحادي، كفكرة أن المحرك الوحيد للدولة هو محاولة جمع أكبر إيرادات ممكنة[1]. ووفقًا لهذ المنطق، يفترض هذا النوع من النظريات الشاملة نظريةً أكثر عمومية حول الأنظمة السياسية والنفسية والاجتماعية الإنسانية، غير الموجودة حاليًا ولا من المرجح ظهورها في المستقبل المنظور.

---

(١) ولمثال جيد حديث، انظر:

Margaret Levi, *Of Rule and Revenue* (Berkeley: University of California Press, 1988).

يشير هذا الفصل إلىٰ ضرورة تناول السلطة بشكل أكثر تحديدًا من الناحية التاريخية. المقاربة المعروضة هنا تسد الحاجة إلىٰ ما سماه الأنثروبولوجي مانينج ناش بـ «الحالات الحاسمة المبحوثة عن كثب» -أي دراسات حالة تعكس تجذر الباحث في المجتمع- من أجل إنتاج تعميمات مقارَنة مُقنِعة[١]. ويفتح تناول السلطة والسيطرة الاجتماعية بهذه الطريقة بابًا لتحديد كيفية استخلاص اللبنات الأساسية المكوّنة للدول والمجتمعات وتفاعلاتهم، حتىٰ في التركيبات المتنوعة التي تؤدي إلىٰ نتائج متنوعة في ظروف مختلفة[٢]. وفي هذا الفصل أقدّم تحليلًا أنثروبولوجيًا للدولة وآلياتٍ لتفصيلها من خلال التركيز علىٰ الضغوط المختلفة التي يواجهها موظفو الدولة في أربعة مستويات مختلفة من مستويات هذه الأخيرة. تحدث تلك الضغوط فيما أسميه ساحات المجتمع المتعددة للمعارضة والسيطرة. وتساعد هذه الساحات أيضًا علىٰ رد المكونات الحيوية الأخرىٰ للمجتمع وهيئة الدولة إلىٰ عناصرها الأساسية. ومن أجل أجزاء المجتمع الأخرىٰ، أشير أولًا إلىٰ أنه يجب علينا الابتعاد عن النظريات التي تسلب القوىٰ الاجتماعية إرادتها وفاعليتها، وكذلك عن النظريات التي تفرض علىٰ المجتمعات إطارًا موحدًا -كالنخبة الحاكمة- يفسر أنماط السلوك والاعتقاد المسيطرة. وسأقترح لاحقًا -عند النظر في نقاط الاتصال بين الدولة والمجتمع- حاجتنا إلىٰ التفريق بين المجتمع ككل من ناحية، والمجتمع المدني من ناحية أخرىٰ؛ من أجل تحليل تفاعل المجتمع مع الدولة.

وتتمثل أطروحتي المركزية في أن الصراعات حول السيطرة في المجتمع لا تدور علىٰ مجرد سؤال مَن يسيطر علىٰ المناصب القيادية العليا في الدولة (كما هو الافتراض دومًا في الكتابات الصحفية والأكاديمية)، ولا أن هذه المعارك تحدث بين قوىٰ اجتماعية كاملة تنشط علىٰ مستوىٰ كبير (دول بأكملها، وطبقات اجتماعية، ومجتمع مدني وما إلىٰ ذلك)، بل تحدث الصراعات علىٰ السيطرة في

---

(1) Manning Nash, *The Cauldron of Ethnicity in the Modern World* (Chicago: University of Chicago Press, 1989), p. viii.

(٢) كتب ناش في المصدر السابق ص ٥: «إن اللبنات الأساسية ... التي يتم الاستناد إليها في بناء فئة ما والحدود المشكلة لفصل الفئة عن غيرها هي أمور محددة تاريخيًا».

مساحات متعددة ترتبط فيها أجزاء الدولة ليس فقط ببعضها البعض، بل أيضًا تمثل كل واحدةٍ منها قوةً اجتماعية منفصلة في حقل من القوىٰ الاجتماعية المتفاعلة والمتصارعة أحيانًا. وقد تتجاوب أجزاء الدولة المنفردة مع الحقل الاجتماعي الذي تنشط فيه -أي القوىٰ الاجتماعية الأخرىٰ في هذه الساحة- بالقدر نفسه الذي تتجاوب به مع بقية أجزاء هيئة الدولة، أو يزيد. فعلىٰ سبيل المثال، قد يجب علىٰ الموظف الذي ينفّذ سياسات تحديد النسل في أوريسا بالهند أن يأخذ مُلاك الأراضي والزعماء الدينيين ورجال الأعمال المحليين في الاعتبار بنفس درجة الاهتمام الذي يوليه للمشرفين والبرلمانات البعيدة عنه، وقد يؤدي اهتمامُهم بهؤلاء الرموز إلىٰ تصرف في موارد البرنامج مختلفٍ تمامًا عما تم تصوره في دلهي. وأجادل بأنه من أجل استخلاص أنماط السيطرة، يجب علينا التركيز علىٰ تراكم هذه الصراعات والتسويات في ساحات المجتمع المتعددة. ولا يمكن أن يتم هذا التركيز إلا من خلال رد الدول والمجتمعات ونقاط الاتصال بينهما إلىٰ عناصرها الأساسية. فقد تؤدي نتائج الصراعات المتعددة هذه بالمجتمع إلىٰ سيطرة موحّدة ترسّخ فيها الدولة -أو قوة اجتماعية أخرىٰ- سلطتها علىٰ نطاق واسع. وفي حالات أخرىٰ، قد تؤدي الصراعات والتعقيدات الموجودة في الساحات المختلفة إلىٰ سيطرة مفرّقة لا تستطيع فيها الدولة -أو أي قوة اجتماعية أخرىٰ- تحقيق سيطرة كاملة، وتُسحب فيها أجزاء من الدولة إلىٰ اتجاهات متفرقة.

قد تقتصر صراعاتُ ساحة معينة علىٰ منطقة عشوائية محرومة أو قرية مهملة بعيدة، وقد تمتد أخرىٰ علىٰ نطاق البلاد بأكملها وإلىٰ مقعد سلطة الدولة نفسه. فالعلاقة التكرارية بين الدولة والمجتمع والتفاعلات التي تؤدي إلىٰ تحويل متبادل بين مكونات الدولة والقوىٰ الاجتماعية الأخرىٰ تحملها ترتيباتُ المجتمع المختلفة. وتشتعل هذه الصراعات فوق صدامات ومراوغات معينة: كمحاولات الدولةِ رفع الضرائب، والجهود المبذولة من قبل الزعماء المحليين للسيطرة علىٰ مناصب وموارد معينة خاصة بالدولة، والتدابير التي تبادر أجهزة الدولة باتخاذها لتنظيم سلوك معين، ومحاولات ذوي النفوذ المحليين لتوسعة نطاق سيطرتهم،

وغير ذلك. وتنتهي هذه الصراعات وقد أعادت تشكيل كلٍ من الدولة والقوىٰ الاجتماعية الأخرىٰ.

لقد تحركت -في الغالب- مبادراتُ الدولة أو الآخرين في المجتمع نتيجة التغيرات الجوهرية التي نشأت عن التحول الكبير من نموٍ للمدن وزيادة في استخدام مصادر السلطة الجامدة وانخفاض مساهمة الزراعة في الناتج الداخلي الإجمالي، وهكذا. وامتدت هذه التغيرات متجاوزةً أوروبا إلىٰ كل مكان في العالم، وانعكس صدىٰ الرأسمالية ونموذج الدولة الأوروبية القوية في كل القارات؛ مما سبّب اضطرابًا شديدًا وأحدث أخلاطًا من إدخال أفكار ومناهج جديدة وردود فعلٍ عليها ومواءمات بينها وبين الظروف المحلية. وأدت هذه العمليات إلىٰ هجوم كبير علىٰ توزيع الموارد الحيوية الموجودة -كالأرض ومصادر الثروة الأخرىٰ، والعلاقات الشخصية، وتمثيل الرموز الهادفة وغيرها-؛ مما أطلق مجموعةً جديدة ومتجددة من المعارك والتسويات في شتىٰ أنحاء المجتمعات. أدت هذه الصراعات في بعض الأحيان إلىٰ سيطرة موحدة عندما لعبت الدولة دورًا رئيسًا. وكانت هذه المركزة أمرًا صعبًا في حالات أخرىٰ؛ مما أدىٰ إلىٰ سيطرة مفرّقة.

يمثل الزحف المستمر للأسواق المتمركزة حول أوروبا علىٰ الأناضول في العقود الأولىٰ من القرن التاسع عشر أحد الأمثلة علىٰ هذا النوع الأخير من التحول المجتمعي. وبيّن ريزات كاسابا أن التجار اليونانيين نتيجة -لوضعهم الجيد في الولايات الغربية- استفادوا من فرص التجارة الجديدة مع أوروبا من أجل زيادة ثرواتهم الخاصة بشكل كبير[1]. وتمتع هؤلاء التجار باستقلالية كبيرة في عقد الصفقات التجارية دونما مراقبة دقيقة من الدولة نتيجة موضعهم في المدن الساحلية علىٰ المتوسط. وفي منتصف القرن التاسع عشر وقت ازدهار التجارة، واجهتهم بعض القيود التي فرضتها عليهم الدول الأوروبية التي يتاجرون معها.

---

(1) Resat Kasaba, "A time and place for the nonstate: social change in the Ottoman Empire during the 'long nineteenth century,' " in Joel S. Migdal, Atual Kohli, and Vivienne Shue (eds.), *State Power and Social Forces* (New York: Cambridge University Press, 1994).

وأدرك موظفو الإمبراطورية العثمانية أنهم إن أرادوا الحفاظ علىٰ الدولة فيجب عليهم أن يُقحموا أنفسَهم في هذه التجارة، وسينجحون إلىٰ حد ما في تصميم مركزية إدارية تكبح قوة التجارة المتنامية. ولكن الظروف الجديدة -الناشئة عن كون العلاقة بين السوق الأوروبية والتجار قد تأسست بالفعل- كانت تعني أن الدولة العثمانية المحاصَرة لن تتمكن بعد الآن من السيطرة علىٰ أسعار الحبوب أو أيٍّ من المواد الخام الأخرىٰ، كما كان الأمر في السابق. فوجدت نفسَها تعقد تسوياتٍ مع سلطة التجار الجديدة (كتعيينهم في مناصب حكومية مهمة أو إعطائهم إطارًا للمشاركة في الإدارة الفعلية لمناطقهم)، وبذلك حوّلت نفسها جذريًا بمرور القرن التاسع عشر؛ فبدلًا من التقدم نحو مزيد من المركزية وزيادة سيطرة الدولة، انتهت الدولة العثمانية إلىٰ تبني مجموعة من التدابير المتناقضة التي أدت إلىٰ تعزيز التجار اليونانيين وأهدافهم بالقدر نفسه الذي تعزز به هدف الدولة للسيطرة علىٰ هذه العمليات التجارية المتفرقة.

وسواء كان الدافع وراء ذلك يكمن في انتشار الرأسمالية العالمية أو في عوامل أخرىٰ، فإن الصراعات والتسويات -التي عجّلت بها هذه الظروف الجديدة- تمثل أمرًا رئيسًا. وأنا مهتم هنا بتطوير مقاربة يمكنها تسليط الضوء علىٰ طبيعة السيطرة في المجتمع؛ إذ يمكن للباحث دراسة الثبات والتغير في أنماط السيطرة التي تمارسها الدول والقوىٰ الاجتماعية الأخرىٰ بشكل مثمر، وسأقدّم كذلك مجموعة من الافتراضات المركزية والتكهنات المدروسة حول متىٰ وأين من الممكن أن تسود أنماط معينة من السيطرة.

لقد أبرَزَتْ ترتيباتُ العالم الثالث الصراعاتِ حول السيطرة في المجتمعات بشكل صارخ[١]. ففي بلدان أفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية، تعرضت المؤسسات والعلاقات الاجتماعية الراسخة إلىٰ ضغط شديد خلال القرن الأخير، وتحولت معظم المناطق خارج أوروبا إلىٰ ما أسماه إيريك ر. وولف «مناطق إمداد تابعة»

---

(١) لا يحمل مصطلح العالم الثالث هنا أي دقة أو صلابة تحليلية خاصة. ويمكن النظر في Christopher Clapham, *Third World Politics: An Introduction* (Madison: University of Wisconsin Press, 1985), chap. 1، من أجل عرض جيد عن عيوب المصطلح واستخدامه.

في عالم رأسمالي موحَّد[1]. ولم تؤدِ بِنىٰ الدولة الجديدة -تحت قيادةٍ تحمل آمالًا طموحة عن تحكمٍ واسع في الحياة اليومية- إلا إلىٰ تكثيف هذا الضغط، وخاصةً في الفترة الممتدة منذ الحرب العالمية الثانية.

لقد أوضحت حروب الوردتين والفروند(*) في أواخر الفيودالية في إنجلترا وفرنسا -من بين صراعات أخرىٰ- النزاعات الميدانية المكثفة المرتبطة بمحاولات فرض الدولة علىٰ هذه المجتمعات وتراجع القوىٰ الاجتماعية أمام هذه الدول متنامية القوة. ويصف ماكس بيلوف الأمرَ بشكل جيد عندما يقول إنه «في القرنين السادس عشر والسابع عشر، كان مفهوم السيادة -الذي يقضي بضرورة وجود سلطة عليا واحدة علىٰ كل رجل وكل شبر من الأرض- ما زال متنازعًا عليه أكثر من كونه الافتراض المسبق الكامن وراء كل الأفعال السياسية»[2].

يمكن أن تقدم مجتمعاتُ العالم الثالث -نتيجة الخليط الذي تحتويه من توسع لهيئات الدولة وعلاقات السلطة المحلية الراسخة والتقلب الاقتصادي والاجتماعي المستمر الناشئ عن السوق- لمحاتٍ مشابهة عن القرن العشرين. فهنا، كانت كلٌّ من المعايير والقواعد والتشريعات والقوانين والرموز والقيم موضوعاتٍ للاختلاف الشديد وإن كان اختلافًا خفيًا أحيانًا. فاستقلالية الدولة وتشكل الطبقات لم يكن دائمًا نتيجة حتمية، كما افترضت وتوقعت النظريات المتمركزة حول الدولة عفويًا أو ربما بشكل غائي. وتفتقر العلوم الاجتماعية إلىٰ مقاربة تحدد بالضبط موقع الصراعات علىٰ السيطرة التي تقع في قلب التغيرات الاجتماعية والسياسية في القرن العشرين. ولن تقتصر المقاربة التي تصور الدولة

---

(1) Eric R. Wolf, *Europe and the People Without History* (Berkeley: University of California Press, 1982), p. 296.

(*) حرب الوردتين هي حرب أهلية دارت معاركها علىٰ مدار ثلاثة عقود (١٤٥٥-١٤٨٥م) حول الأحق بكرسي العرش في إنجلترا بين أنصار كل من عائلة لانكاستر وعائلة يورك. وكانت حروب الفروند هي سلسلة من الحروب الأهلية الفرنسية في خضم الحرب الفرنسية الإسبانية من عام ١٦٤٨ حتىٰ عام ١٦٥٣م. واجه فيها لويس الرابع عشر المعارضة المشتركة للنبلاء والأمراء ومحاكم القانون ومعظم الفرنسيين، وانتصر في النهاية. [المترجم]

(2) Max Beloff, *The Age of Absolutism*, 1660- 1815(New York: Harper and Row, 1962), p. 20.

في المجتمع هنا علىٰ العالم الثالث، بل ستفسر كذلك طرقًا مفيدة لفهم الدولة والمجتمع في أوروبا، بما في ذلك الدول الشيوعية السابقة وأمريكا الشمالية.

ويبدأ عملي من إطار مساحات المجتمع التي تتفاعل فيها كل القوىٰ الاجتماعية بما فيها مؤسسات الدولة مع بعضها البعض، أي ساحات السيطرة والمعارضة. فأقترح سبرَ غور الصراعات والائتلافات التي تقوم بين هيئات الدولة والهيئات الاجتماعية الأخرىٰ (ونتائجها غير المتوقعة) عندما تحاول هذه القوىٰ الاجتماعية المتنوعة فرض طابعها علىٰ الحياة العادية والعلاقات الاجتماعية اليومية والطرق التي يفهم بها الناسُ العالمَ من حولهم. ويسلط الدليل المقدّم هنا الضوء علىٰ العلاقات بين الدول والقوىٰ الاجتماعية الأخرىٰ من خلال فحص ثلاث ظواهر وتفكيكها في وقت واحد، في وضع يشبه النظر إلىٰ حلقات السيرك الثلاثية. هذه الظواهر هي: المجتمع؛ الدولة نفسها؛ نقاط الاتصال الفعلية - مواطن الالتقاء والافتراق- بين المجتمع والدولة. وستشغل دراسة كل حلقة من هذه الحلقات علىٰ حدة بقية هذا الفصل.

المجتمع

نظرًا لصعوبة استيعاب المجتمع نتيجة لتعقده وغموضه، شاع في النظرية الاجتماعية استخدامُ هذا المصطلح لنسبة القدرة علىٰ تنميط كل أجزاء المجتمع المتنافرة (أو معظمها) إلىٰ إطار عام موحِّد. فالباحثون الاجتماعيون ممن استهوتهم الماركسية قاموا بتصوير الطبقة الحاكمة -أو الهيمنة الناشئة عن الاتحاد بين الطبقة الحاكمة والدولة- باعتبار أنها تسيطر علىٰ المجتمع، ولمـّا كان المجتمع يتحرك في اتجاهات مختلفة، تم فهم الصراعات باعتبارها قائمةً بين هذه الطبقة والطبقات الاجتماعية الأخرىٰ. ووافق الباحثون الليبراليون الماركسيين غالبًا في أن وجود المجتمع يفترض وجود نوع ما من الهيمنة أو السيطرة العامة عليه. وكان الإطار الموحِّد بالنسبة إليهم هو الإجماع علىٰ معايير معينة تخص كيفية استمرار التنافس الفردي والجماعي علىٰ قضية من يحصل علىٰ ماذا، والتي يتم التعبير عنها [أي المعايير] جزئيًا في بنية السلطة لدولةٍ مقيدة إلىٰ حد ما[١].

---

(١) يشير فينسنت إلىٰ أن الإجماع الذي يفترضه المنظرون الليبراليون هو المصلحة العامة. لكنه يشكو من =

ويمر الصراع الاجتماعي من خلال مجموعة من المصالح المتعددة المتنافسة علىٰ التأثير في السياسات العامة، وتعمل كلها تحت مظلة من القواعد الثابتة. وقبلت كذلك النظرياتُ الحديثة المتمركزة حول الدولة فكرةَ السيطرة العامة علىٰ المجتمع أو الهيمنة، لكنها كانت أكثر ميلًا من الماركسيين أو الليبراليين للتركيز علىٰ السلطة والأطر التي تنشئها هيئة الدولة الخاصة بالمجتمع(١).

تحاول مقاربة المجتمع التي نقدمها هنا التشكيك في تلك الفرضية القائلة بوجود إطار موحّد (سواء كانت طبقة حاكمة أو إجماعًا علىٰ معايير المنافسة أو الدولة) يفسر أنماطَ السيطرة والتوزيع في جميع الحالات. لكني أطرح سؤالًا سابقًا علىٰ ذلك من الناحية التجريبية: هل تجمّعت مُخرجات الصراعات القائمة في الساحات المتنوعة في الواقع من أجل إنشاء طبقات عامة لها مشاريع متماسكة يمكنها تشكيل المجتمع أو إطارٍ معياري يحظىٰ باتفاق واسع النطاق أو هيئة دولة قادرة علىٰ احتواء المنافسة؟ وإن وجدنا بالفعل طبقات أو أطرًا أو دولًا كهذه، فهل يجب علينا افتراض أنها ستظل متماسكة إلىٰ الأبد؟

في حالة الماركسيين، كان إيجاد الطبقات الاجتماعية الموحَّدة والصراعات الاجتماعية المتنوعة علىٰ السيطرة -صراع الطبقات- في التنظير الخيالي أسهلَ منه في المجتمعات الحقيقية. فكما يشير إ. ب. طومسون، أصبحت الطبقة تمثل أداةً تجريبية عامة عندما تكون نتيجةَ ظروفٍ تاريخية معينة في الواقع في أماكن وأوقات

= أن «هؤلاء التعدديين يبدو أنهم أحيانًا يخلقون هذه المصلحة العامة من العدم». فقد لا تقبل كل الجماعات هذا الإطار البسيط، وأن هذه الجماعات «يمكنها أن تكون مستبدة، ودنيئة، وقادرة علىٰ تدمير الحرية مثلها مثل أي دولة».

Andrew Vincent, *Theories of the State* (Oxford: Basil Blackwell, 1987), p. 216.

(١) انظر:

Peter B. Evans, Dietrich Reuschmeyer, and Theda Skocpol, eds., *Bringing the State Back In* (New York: Cambridge University Press, 1985) ..

يلاحظ فينسنت أن التعدديين الليبراليين «يحاولون التنظير لفكرة أن الدولة تشتمل علىٰ أقصىٰ حد ممكن من الحياة الجماعية وقدر ما من السلطة المركزية»، وأن بعضهم قد جادل بأن «الدولة قد تم تهريبها إلىٰ الداخل من الباب الخلفي».

Vincent, *Theories of the State*, p. 210.

معينة فحسب. «فالطبقة كما تحققت في المجتمعات الرأسمالية الصناعية في القرن التاسع عشر وكما انطبعت في التصنيف التجريبي لهذا المفهوم، لا يمكنها ادعاء العالمية»[١]. وكتب عن الخليط الرأسمالي الزراعي في إنجلترا القرن التاسع عشر أنه «نشأ **ككل** موقف تاريخي حقيقي نتيجة توازن معين للقوىٰ، وأنه كان واحدًا فقط من عدد لا نهائي من التحولات الاجتماعية التي يقدمها التاريخ الفعلي بوفرة؛ إلا أن كلًا منها يمتلك نَسَبًا مشتركًا مع الآخرين ناشئًا عن ارتباطات متشابهة»[٢]. ففي بلدان أوروبية أخرىٰ أو في أجزاء أخرىٰ من العالم، قد تتواجد طبقات متماسكة تقود المجتمع أو تدور حولها صراعاته الرئيسة وقد لا تتواجد علىٰ الإطلاق؛ وعندما تتواجد، قد تنجح في تحقيق مشروع عام لها أو لا تفعل.

فكما يثبت روبرت فيتاليس، لم تستطع طبقة رجال الأعمال المصريين في الثلاثينيات الانخراط في عمل جماعي واسع إلا في حالات محدودة. ولم تُبلْور علىٰ الرغم من كل صلاحياتها سيطرةً طبقية موحّدة في بعض القضايا الجوهرية الخاصة بالأسواق التي تشجعها الدولة، بل نشأت من بينهم ائتلافات متعارضة وتحالفت مع عناصر مختلفة من الدولة، وسعىٰ كل ائتلاف ليضمن لنفسه وصولًا آمنًا لموارد استثمار الدولة. ولم تقتصر نتيجة ذلك علىٰ نشأة صراعات عميقة داخل طبقة رجال الأعمال أنفسهم، بل أدت أيضًا إلىٰ إفشال الدولة وسياساتها.

---

(1) E. P. Thompson, "Eighteenth-Century English Society: Class Struggle without Class?" *Social History 3* (May 1978): 150.

وينتهي ستيدمان جونز إلىٰ موقف مختلف عن طومسون، إلا أنه أكثر إصرارًا علىٰ العلاقة الواهية بين الأدوات التجريبية وبين ما حدث في التاريخ بالفعل. «فالمرء يجب ألا يفترض مباشرة أن «الطبقة» تمثل مقابلًا بسيطًا للتوصيف الاجتماعي الرسمي، أو نتاجًا للخطاب النظري حول علاقات التوزيع أو الإنتاج، أو خلاصةَ مجموعةٍ مركبة من الممارسات الدالة من الناحية الثقافية، أو أشكالًا متنوعة من التعريف الذاتي السياسي أو الأيديولوجي؛ حيث يشترك كلُّ ذلك في نقطة مرجعية واحدة مفادها أن هناك حقيقة اجتماعية سابقة [علىٰ كل هذه الافتراضات]».

Gareth Stedman Jones, *Languages of Class: Studies in English working class history, 1832-1982* (New York: Cambridge University Press, 1983), pp. 7-8.

(2) E. P. Thompson, *The Poverty of Theory and Other Essays* (New York: Monthly Review Press, 1978), p. 255

والتشديد للكاتب.

فإسماعيل صدقي، الزعيم القوي الذي تولىٰ الحكومة عام ١٩٣٠م، كان يحتاج إلىٰ رجال الأعمال كما كانوا يحتاجون إليه، إلا أن كلًا منهما لم يحقق أهدافه؛ فقد أُجبر صدقي علىٰ الاستقالة عام ١٩٣٣، وواصل رجال الأعمال السعي وراء مصالحهم المتعارضة في الساحات المختلفة دون أي مظهر لتأثير موحّد في المجتمع. فكما يبيِّن فيتاليس، قد تكون فكرة وجود طبقة اجتماعية موحّدة تسعىٰ نحو مشروع كبير وقادرةٍ علىٰ إعادة تشكيل المجتمع أداةً مجازية رائعة، إلا أن هذه الأدوات المجازية «قد تُخفي من طبيعة المؤسسات واستراتيجيات الرأسماليين وقوتهم بمقدار ما تكشف منها بالضبط»[١].

الأمر نفسه في حالة المنظّرين الليبراليين، فإن المعارك التي قامت حول توزيع السلطة لم تؤدِ دومًا إلىٰ هيمنة قواعد معينة للمنافسة، فالصراعات المجتمعية كانت تنشأ غالبًا حول من يضع الإجراءات أكثر من المنافسة علىٰ مسار السياسات العامة في إطار شرعي شامل للمجتمع بأكمله. فقد كان تأسيس سلطة شرعية علىٰ إقليم كبير تحدث فيه منافسة تعددية -مثله مثل حكم الطبقة الموحِّدة- أمرًا استثنائيًا في تاريخ القرن العشرين، ونتيجةً لظروف تاريخية متميزة[٢]. وحتىٰ في ديمقراطيةٍ راسخة كالهند، يجادل آتول كولي بأن أطر السلطة الموحّدة يصعب إيجادها اليوم[٣]. فعلىٰ الحقيقة، فتحت فرص التعبئة التي قدمتها الديمقراطية

---

(1) Robert Vitalis, "Business conflict, collaboration, and privilege in interwar Europe," in Migdal, Kohli, and Shue (eds.), *State Power and Social Forces*, p. 198.

(٢) وبلغة جرامشي، كانت هذه الحالات التاريخية «ظرفية».

Antonio Gramsci, *Selections from the Prison Notebooks*, ed. Quitin Hoarc and Geoffrey N. Smith (New York: International Publishers, 1971).

وهناك ميل لدىٰ المنظرين الليبراليين لنفي وجود أي مجتمع حقيقي في حالة فقدان الإطار الموحّد ذي القواعد الواضحة. فشيلز، علىٰ سبيل المثال، يسمي هذه الحالات مجتمعاتٍ بدائية، إلا أن ذلك لا ينفي حقيقة طبيعة المجتمع المحددة والربط بين السلوك الجمعي والذكريات المشتركة مع رفض رفعه إلىٰ منزلة المجتمع الذي يدور فيه الصراع حول إطار الفعل. انظر:

Edward Shils, *The Constitution of Society* (Chicago, University of Chicago Press, 1972).

(3) Atul Kohli, "Centralization and powerlessness: India's democracy in a comparative perspective," in Migdal, Kohli, and Shue (eds.), *State Power and Social Forces*.

لجماعات جديدة -وخاصة الشرائح الدنيا والوسطىٰ الدنيا- بابَ توسعة مشاركتهم السياسية بشكل كبير. ونتج عن ذلك وضعٌ سياسي أكثر تشظيًا لا يملك أطرًا مؤسسية أو معيارية كافية يمكنها احتواء المنافسة الشرسة.

وتواجه النظريات المتمركزة حول الدولة صعوبات مشابهة عندما تفترض أن هيئة الدولة قويةٌ ومتماسكة كفاية كي تقود المجتمع. فهذا الافتراض أيضًا عرضة للاختبار التجريبي، وأدىٰ في كثير من الأحيان إلىٰ تجريد مكونات المجتمع الأخرىٰ من إرادتها وفاعليتها مصورًا إياها باعتبارها قطعةً طيّعة من الصلصال في يد أقوىٰ عناصر المجتمع، أي في يد الدولة[1]. ويضعنا هذا المنظور في وضع مربك عند محاولة تفسير حالات كالحالة السنغالية لدىٰ كاثرين بون[2]. فقد لاحظ بون أنه بدلًا من أن يجد دولة تزداد قدراتُها باستمرار في سنوات ما بعد الكولونيالية، كانت الممارسات السياسية تقوّض قواعد الموارد والقدرات الإدارية الخاصة بالدولة السنغالية. فالدولة نفسها أصبحت قائمة علىٰ نظام من الزبائنية يمتلك فيه الأعيان وسلطات محلية أخرىٰ درجةً عالية من حرية التصرف في الساحات المحلية. وتجذرت أنماط السيطرة المحلية هذه حتىٰ أعاقت الدولة وجعلتها غير قادرة علىٰ التعامل مع مشكلة تآكل الإنتاج الوطني، مما أدىٰ إلىٰ إضعاف القاعدة الضريبية للدولة بشكل كبير. لقد قامت قوىٰ المجتمع المتسلطة والمستقلة بإعادة تشكيل الدولة أكثر مما قامت الدولة بتشكيلها.

تُمثل القوىٰ الاجتماعية آليات السلوك الجمعي القوية في المجتمع. وتشمل هذه القوىٰ هيئات غير رسمية (كشبكات الزبائنية السنغالية أو جماعات الصداقة أو شبكات «الأصدقاء القدامىٰ»)، وهيئات رسمية (كشركات الأعمال

---

(١) «يمتلك سكان البلاد أيضًا خصائص اجتماعية كاللغة والتراث الثقافي والتاريخ المشترك ... ولا تمتلك خصائص **المجتمع** الشائعة أي هيئة ممثلة يمكنها الحديث باسم الجميع، علىٰ عكس البنية السياسية».
Reinhard Bendix, John Bendix, and Norman Furniss, "Reflections on Modern Western States and Civil Societies," *Research in Political Sociology* 3(1987): 2.

والتشديد للمؤلف.

(2) Catherine Boone, "State and ruling classes in postcolonial Africa: the enduring contradictions of power," in Migdal, Kohli, and Shue (eds.), *State Power and Social Forces.*

والكنائس). وقد تكون أيضًا حركات اجتماعية كتلك التي ترتبط معًا بمجموعات مُحفِّزة ومشتركة من الأفكار (حتىٰ في حالة عدم وجود علاقات تنظيمية واضحة)[1]. وتتراوح هذه الحركات بين الجماعات المكرسة لحقوق سكان العشوائيات وتلك المهتمة بالنظام البيئي. وتبدأ قدرة القوىٰ الاجتماعية علىٰ ممارسة السلطة من داخلها. فكفاءة تقسيماتها الهرمية، وقدرتها علىٰ استخدام مواردها، وبراعتها في استغلال الرموز التي يرتبط بها الناس بشدة وتوليدها؛ كلُّ ذلك يؤثر في قدرتها علىٰ التأثير في السلوك والمعتقدات أو التحكم فيهما.

لكن هناك بعدًا آخر. فهذه القوىٰ الاجتماعية لا تتحرك في الفراغ؛ إذ إن قادتها يسعون لحشد الأتباع وممارسة السلطة في بيئات تقوم فيها قوىٰ اجتماعية أخرىٰ بالأمر نفسه، ومساحات الاختلاف بين السكان أو القضايا المتنوعة لا تكفي كي تُبعد القوىٰ الاجتماعية عن بعضها البعض. أركز في المقاربة التي أقدمها علىٰ هذه البيئات -ساحات السيطرة والمعارضة هذه-، حيث تتفاعل قوىٰ اجتماعية متنوعة مع بعضها البعض حول قضايا مادية ورمزية وتتنافس علىٰ السيادة من خلال صراعات وتسويات، وصدامات وائتلافات[2]. لا تمثل هذه البيئات ساحات تتعلق بالسياسات فقط، حيث تحاول فيها كل مجموعة تشكيل السياسات العامة، بل بالإضافة إلىٰ النزاع علىٰ السياسات الحكومية تحدثُ صراعاتٌ وتسويات حول النظام الأخلاقي الأساسي والبنية نفسها التي يتم فيها تحديد الصواب والخطأ: من له الحق في تفسير النصوص؟ ومن يستحق التقديم علىٰ

---

(١) ينطوي وجود هيئة اجتماعية بالضرورة علىٰ حالة من السيطرة. فكما يشير فيبر «تقوم مجموعة من الأشخاص المعتادين علىٰ طاعة أوامر القادة ومن لديهم مصلحة شخصية في استمرار السيطرة بسبب مشاركتهم فيها أو استفادتهم منها بتقسيم الوظائف التي ستكفل استمرار هذه الممارسة فيما بينهم، ويكونون علىٰ استعداد دائم لممارستها. وتسمىٰ هذه البنية بأكملها هيئة».

Max Rheinstein, ed., *Max Weber on Law in Economy and Society* (Cambridge, MA: Harvard University Press, 1954), p. 335..

أستخدم أنا المصطلح الأوسع: القوىٰ الاجتماعية، للدلالة علىٰ علاقات السيطرة تلك داخل الهيئات، لكن أيضًا للدلالة علىٰ أنه في المكان الذي توجد فيه طاعة داخل الحركات لا يوجد تنظيم واضح.

(٢) ليس من الضروري أن تعني كلمة ساحة arena مكانًا محددًا، بل هي حيز مُتصور تحدث فيه الصراعات والتسويات بين القوىٰ الاجتماعية.

الآخرين؟ وأي نظامٍ لحقوق الملكية يجب أن يسود؟ وكيف سيتم توزيع الأراضي والمياه في إطار نظامٍ حقوق الملكية السائد[1]؟

تسعىٰ القوىٰ الاجتماعية المتنوعة إلىٰ فرض نفسها في ساحة معينة كي تُملي علىٰ الآخرين غاياتها وإجاباتها عليها وعلىٰ الأسئلة المتعلقة بها. وقد تكون أهداف هذه القوىٰ مختلفة ومتناقضة. فبعض الناس يستخدمون القوىٰ الاجتماعية من أجل تحقيق أكبر فائض أو ربح ممكن، ويبحث آخرون عن تنفيذ أوامر الله أو عن الخضوع والامتثال، أو مجرد السيطرة علىٰ سلوك الآخرين كغاية مطلقة. أيًا كانت الدوافع والأهداف، تواجه محاولات السيطرة تلك معارضة حتمية ممن يسعون أيضًا إلىٰ السيطرة أو تجنب السيطرة عليهم. ونادرًا ما تستطيع أي قوة اجتماعية تحقيق أهدافها دون أن تجد لها حلفاء وتنشئ ائتلافات وتقبل تسويات. فملاك الأراضي والكهنة ورجال الأعمال والشيوخ، أقاموا معًا ائتلافات اجتماعية قوية كفاية لفرض مجموعة واسعة من أنماط المعتقدات والممارسات. فمثلًا، يثبت فرانسيس هاجوبيان كيف أن النظام العسكري التسلطي في البرازيل وجد نفسه مضطرًا لَعقد تسويات مع النخب الأوليجاركية المحلية التقليدية بعد أن أسس نظامًا سياسيًا للسيطرة كان يؤمن بأنه استطاع تخليص السياسة البرازيلية من هذه القوىٰ البالية: «لم ينجح الجيش في تخليص النظام السياسي من سياسات الزبائنية، كما فشل في تطهير الدولة من النخب السياسية التقليدية»[2]. فقد

---

(١) وبالتالي تختلف ساحات السيطرة والمعارضة في جوانب أساسية عن ساحات السلطة التي تحدث عنها لوي. فساحات السلطة تلك تحتوي كما يقول «أحداثًا وقضايا وزعامات [يجب أن] تُدرس في إطار مساحات محددة من النشاط الحكومي. وهذه المساحات في الحقيقة وظائف الحكومة عند تعريفها بشكل أوسع من كونها جهازًا موحدًا، وبشكل أضيق من كونها حكومةً ذات سيرورة سياسية موحّدة».

Theodore J. Lowi, *At the Pleasure of the Mayor: Patronage and Power in New York City, 1898-1958*(New York: The Free Press, 1964), p. 139.

علىٰ العكس من ذلك، لا تمثل ساحات السيطرة والمعارضة وظائف الحكومة (علىٰ الرغم من أنها قد تحتوي فاعلين حكوميين) ولا محددة بالنشاط الحكومي.

(2) Frances Hagopian, "Traditional politics against state transformation in Brazil," in Migdal, Kohli, and Shue (eds.), *State Power and Social Forces*, p. 44.

أجبرت قدرةُ الرعاة القدماء علىٰ استغلال الموارد من أجل تحقيق السيطرة علىٰ الساحات المحلية قادةَ الدولة علىٰ تشكيل ائتلافٍ ضمني معهم.

ولكن قد لا تقتصر الائتلافات والتسويات علىٰ مجرد تقوية قدرة القوة الاجتماعية علىٰ تحقيق أهدافها، بل قد تؤدي إلىٰ تغيير هذه الأهداف نفسها. فعندما يتغير جمهور القوة الاجتماعية، قد تُدخِل أسسًا مادية وأفكارًا وقيمًا جديدة إلىٰ بنيتها. ولنعرض الأمر بتعبير مختلف قليلًا: بالإضافة إلىٰ تغير قدرات القوة الاجتماعية، قد تتغير أسسها الاجتماعية والأيديولوجية (أي من تخدم وبأي أهداف أو خطط) تغيرًا جذريًا نتيجة تفاعلاتها في ساحة معينة. ولذلك من غير المنطقي محاولة فهم المخرجات النهائية من خلال استنباط الأفعال من مجموعة ثابتة من الأهداف، كما تفعل العديد من أبحاث العلوم الاجتماعية المعاصرة. فهذه الغايات النهائية نفسها قد تكون في حالة تغير دائم. ففي الصين علىٰ سبيل المثال، تعرّض النظامان القومي في الثلاثينيات والشيوعي في أواخر الأربعينيات لتحولٍ ذاتي عندما قاما بالتعامل مع شرائح مختلفة من الطبقة العاملة بشانجهاي باعتبارها فئات مستهدفة ضرورية، وتسجّل إليزابيث بيري كيف تأثر الكومينتانج(*) بشكل كبير نتيجة استخدامه للجريمة المنظمة في استقطاب العمال شبه المدربين من شمال الصين، وكيف أن الدولة الشيوعية تشرّبت أهداف النخبة العمالية عندما جذبت إليها الحرفيين المهرة من الجنوب[1].

وتحاول القوىٰ الاجتماعية تخصيص الموارد والرموز التي في حوزتها من أجل تحقيق أهدافها، وتملك غالبًا قدرات كثيرة مختلفة لفعل ذلك. ويمثل خليط العناصر الأساسية في ساحة معينة -كوضعها الجغرافي ومواردها المادية والبشرية وأشكال الهيئات الاجتماعية فيها ومعتقداتها الدفينة- المادة الخام التي يتم من خلالها تحديد أنماط العلاقات بين الجماعات الاجتماعية المختلفة. وتتشكل أنماط السيطرة عندما تسعىٰ هذه القوىٰ الاجتماعية -بقدراتها المتفاوتة وفرصها

(*) الكومينتانج: الحزب القومي الصيني، هو الحزب الحاكم في تايوان. حكم الداخل الصيني في الثلاثينيات، حتىٰ انتصر عليه الشيوعيون في عام ١٩٤٩م. [المترجم]

(1) Elizabeth J. Perry, "Labor divided: sources of state formation in modern China," in Migdal, Kohli, and Shue (eds.), *State Power and Social Forces.*

في النفاذ إلىٰ الموارد- إلىٰ استعمال عناصر هذه الساحة الأساسية والتلاعب بها. وأيضًا قد يعود دخولُ عوامل جديدة إلىٰ الساحة -كرأس مال إضافي أو أفكار جذابة أو أشكال مبتكرة من التنظيم الاجتماعي- بالنفع علىٰ القوىٰ الاجتماعية أو يضرها بأشكال مختلفة. إذ تفجّر هذه العوامل التحويلية صراعاتٍ جديدة ومتغيرة في الساحات؛ تكون هذه الصراعات هادئة وبطيئة أحيانًا، وأحيانًا أخرىٰ مشحونة بالعنف والتقلبات المتكررة.

وكذلك لا تحدث الصراعات والتسويات بين القوىٰ الاجتماعية في أي ساحة سيطرة ومعارضة محلية أو إقليمية في زجاجة مغلقة. فالموارد يتم إعادة توزيعها من ساحة معينة إلىٰ ساحة أخرىٰ للتأثير في مخرجات الصراع. فالقوىٰ الاجتماعية تقوي مركزها باستخدام موارد جمعتها من الخارج أو بإعادة توظيف مسؤولين موثوقين أو عبر استغلال الرموز القوية السائدة. وتؤثر عوامل من قبيل هيكل الإنتاج الكلي في المجتمع والترتيبات المؤسسية الموجودة وبروز رموز معينة في من يمكنه إعادة توزيع الموارد والرموز من ساحة إلىٰ أخرىٰ.

تتمثل نتائج الصراعات والتسويات العديدة القائمة في الساحات المتعددة في تهيئة ظروف السيطرة في مجتمع ما والحفاظ عليها - أي إعادة إنتاج السلطة في المجتمع. وتحلل مقاربتُنا أيّ القوىٰ السياسية يمكنها خلق سيطرة موحّدة. أي هل يمكن لأحدهم الانتصار في ساحات معينة لينتج الموارد والدعم -كقاعدة مادية وإطار معياري- ومن ثمَّ يستخدمها في السيطرة محليًا ثم يعيد توزيعها إلىٰ نطاقات أخرىٰ من أجل تحقيق سيطرة عامة علىٰ المجتمع؟ أم أن صراعات الساحات قد تؤدي إلىٰ نمط من السيطرة المفرّقة عبر تقييدها لنشأة قوىٰ سلطوية شرعية يمكنها السيطرة علىٰ المجتمع بأكمله؟

الدولة

قدّم العديد من الباحثين تعريفات رسمية للدولة يرتكز معظمها علىٰ مفاهيم ماكس فيبر[1]، ولا تختلف كثيرًا عن بعضها البعض. وركّزت هذه التعريفات علىٰ

(1) Max Weber, Economy and Society (New York: Bedmister Press, 1968), vol. 1, p. 64; and Rheinstein, ed., Max Weber on Law in Economy and Society, p. 342.

طابع الدولة المؤسسي (أي الدولة باعتبارها منظمة أو مجموعة من المنظمات)، ووظائفها (وخاصةً تلك المرتبطة بصنع القواعد)، واستخدامها للعنف («احتكار الاستخدام الشرعي للقوة الإكراهية»[1]). ويكمن في قلب هذه التعريفات السؤال عن السيطرة أو السلطة في الإقليم الذي تدعي الدولة حكمه، وكذلك درجة الامتثال الطوعي التي تتوقعها مؤسسات الدولة لقواعدها (أي الشرعية) أو الحاجة إلىٰ اللجوء للإكراه.

فعلىٰ سبيل المثال، ينظر أحد الأعمال إلىٰ الدولة باعتبارها «مجموعةً من المنظمات المنوطة بسلطة صنع القرارات المُلزِمة للسكان والمنظمات الموجودة قانونًا في قطر معين، وبتنفيذ هذه القرارات باستخدام العنف إن لزم الأمر»[2]. وينظر عملٌ آخر إلىٰ الدولة باعتبارها منظمة سلطوية تقوم علىٰ «تنظيم مركزي وذي طابع مؤسسي وقطري لجوانب عديدة من العلاقات الاجتماعية»[3]. ويقصد الكتّاب عادةً بكلمة «سلطة» الدولة الحديثة ما سمّاه مايكل مان بالسلطة الهيكلية، أي «قدرة الدولة الفعلية علىٰ اختراق المجتمع المدني وتنفيذ القرارات السياسية لوجستيًا في جميع أنحاء القطر»[4].

ينظر الباحثون إلىٰ الدولة باعتبارها ذروةَ عمليةِ تجاوز المنظمات المجتمعية القديمة التي كانت تضع القواعد. فهي «نظام حكم أكثر عمومية ولا شخصي علىٰ مجتمعات محددة قطريًا، تتم ممارسته من خلال مجموعة معقدة من المناصب

---

(1) Max Weber, "Politics as a Vocation" in H. H. Gerth and C. Wright Mills (trans. and eds.), *From Max Weber: Essays in Sociology* (New York: Oxford University Press, 1946), p. 78.

(2) Dietrich Reuschemeyer and Peter B. Evans, "The State and Economic Transformation: Toward an Analysis of the Conditions Underlying Effective Intervention" in Evans, et al., Bringing the State Back In, pp. 46-7.

(3) Michael Mann, *The Sources of Social Power*, vol. 1, "A History of Power from the Beginning to A.D. 1760" (New York: Cambridge University Press, 1986), p. 26.

(4) Michael Mann, "The Autonomous Power of the State: Its Origins, Mechanisms and Results." in John A. Hall (ed.), *States in History* (Oxford: Basil Blackwell, 1986), p. 113. Also see John A. Hall and G. John Ikenberry, The State (Minneapolis: University of Minnesota Press, 1989), pp. 1-14.

والترتيبات المؤسسية المتميزة عن أشكال السلطة شديدة الخصوصية والمحلية السابقة عليها»[1]. وتلتزم النظريات بالقول بأنه منذ القرن السادس عشر أدت نشأة هذا النوع الجديد من السلطة العمومية -ذات الجيوش النظامية الهائلة والأجهزة البيروقراطية الضخمة والقانون المدوَّن- إلىٰ هجر أشكال الحكم القديمة. وشكّلت الدولة من المجتمعات أممًا متماسكة بعد أن كانت مجرد اتحادات من جماعات محلية. ومن المستَقَر عليه أنه لم يعد هناك أيُّ نزاع في أن الدولة هي إطار الصنع السلطوي للقواعد، «ففي العالم الحديث لا يوجد إلا شكل واحد من الوحدات السياسية هو الذي يتم السماح والاعتراف به، هو «الدولة القومية» »[2].

علىٰ الرغم مما تحتويه هذه التعريفات من إشارات صحيحة فإنها تثير بعض المشاكل، منها أنها تركّز علىٰ جانب واحد من الدولة؛ ألا وهو طابعها البيروقراطي. يُبرز التركيز علىٰ هذا الجانب قدرات الدولة وكفاءتها في تحقيق مجموعة ثابتة من الأهداف وتنفيذ سياساتها الرسمية. إلا أن هناك جانبًا كاملًا آخر من الدولة لا تهتم به هذه التعريفات؛ ألا وهو تشكّل أهدافها وتحولها. فبينما تتفاعل هيئة الدولة مع قوىٰ اجتماعية أخرىٰ متنوعة، تصطدم بأنساق أخلاقية مختلفة وتدخل معها في تسويات. وتغيّر هذه الاشتباكات -التي تحدث في نقاط عدة- من قاعدة الدولة الاجتماعية وأهدافها، فهذه الأخيرة ليست كيانًا أيديولوجيًا ثابتًا. وقد يكون هذا الاشتباك ناشئًا عن تواصل مباشر مع الممثلين الرسميين (المشرّعين عادةً) أو من خلال الأحزاب السياسية المتحالفة بشدة مع الدولة، وهو النمط الأكثر شيوعًا.

تؤدي مقاومة مخططات الدولة التي تقوم بها القوىٰ الاجتماعية الأخرىٰ، وكذلك إدماج هذه الجماعات في هيئة الدولة -إلىٰ تغيير دعامات هذه الأخيرة الاجتماعية والأيديولوجية. وتَشكُّل سياسات الدولة هو نتيجة لهذه الدينامية أكثر من كونه مجرد نتيجة أهدافِ رؤوس الدولة أو نتيجة عملية تشريعية مباشرة.

---

(1) Roger King, *The State in Modern Society: New Directions in Political Sociology* (Chatham, NJ: Chatham House, 1986), p. 30.

(2) Anthony D. Smith, "State-Making and Nation-Building," in Hall (ed.), *States in History* (New York: B. Blackwell, 1986), p. 228.

ويمكن لهذه الاشتباكات (أو محاولات الانفصال) مع القوىٰ الاجتماعية الأخرىٰ أن تعدل خطة الدولة جوهريًا، وقد تؤدي بالفعل إلىٰ تغيير طبيعة الدولة نفسها[١]. وحتىٰ في دولةٍ ترىٰ نفسها دولةً أيديولوجية كالصين بعد الثورة- وهي كما تقول عنها فيفيان شيو دولةٌ أُقيمت بالأساس من أجل إعادة اختراع المجتمع -وجدتْ هذه الأخيرة نفسها تتحول نتيجة اشتباكها مع القوىٰ الاجتماعية الأخرىٰ[٢]. فقد صاغت الصين الماوية سياساتِ الدولة في لغة صراع الطبقات والدفاع عن الاشتراكية ورفع الوعي الثوري، إلا أن أهدافها وأفعالها -كما تقول شيو- تلوّنت بالشبكات الاجتماعية التي تسللت إلىٰ كل جوانب العلاقات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية مؤثرةً في طابع الدولة علىٰ المستويين المحلي والوطني.

ولا تقتصر مشكلات المفاهيم الحالية للدولة علىٰ مجرد عدم الاهتمام بالأساس المتغير الذي تنبني عليه أهداف هذه الأخيرة، بل تمتد كذلك إلىٰ قضية القدرات التي تمثل قلبَ هذه التعريفات وروحها. فهؤلاء الكتّاب يتملكهم ميلٌ مزعج للمبالغة في قدرة الدولة علىٰ إلزام السكان بقراراتها، وتنبع هذه المبالغة من حضور الدولة شبه الدائم في صراعات المجتمع المتعددة، وكذلك من افتراضات موظفيها أنفسهم.

ففي القرن العشرين، كانت الدولة إحدىٰ أكثر القوىٰ الاجتماعية المتفاعلة في ساحات السيطرة والمعارضة في معظم مناطق العالم؛ في أقصىٰ الأطراف النائية أو في قلب المدن والعواصم. وأدّت مبادراتُها أحيانًا إلىٰ إشعال معارك اجتماعية مكثفة، وفي حالات أخرىٰ كانت تتفاعل فقط مع غارات القوىٰ الاجتماعية الأخرىٰ. ففي أحيانٍ، دَعَمت التنمية الاقتصادية وإعادة التوزيع، وفي

---

(١) يسمح استخدام ألفريد ستيبان لمصطلح «المجتمع السياسي» -الذي قام بتكييفه بعد استعارته من جرامشي- بفهم تغير قاعدة النظام الرمزي للدولة وسلوكها. فالنزاع السياسي كما يشير ستيبان يتم في إطار «مجتمع سياسي»، ويحدث حول «السيطرة علىٰ النفوذ العمومي وجهاز الدولة».

Alfred Stepan, *Rethinking Military Politics: Brazil and the Southern Cone* (Princeton, NJ: Princeton University Press, 1988), p. 4.

(2) Vivienne Shue, "State power and social organization in China," in Migdal, Kohli, and Shue (eds.), *State Power and Social Forces.*

أحيانٍ أخرىٰ ركّزت خطتُها علىٰ تثبيت أنماط السيطرة الاقتصادية القائمة. لكن في حالات نادرة في الأجيال السابقة (عدد منها في أفريقيا[١]) لم تكن الدولة حاضرةً في أثناء الصراع حول من يمارس السلطة في فئة ما من المجتمع.

مع التغير التكنولوجي والتصنيع، أصبحت فكرة الدولة التحويلية إحدىٰ السمات الأساسية التي شكّلت العالم الحديث. وفي حقيقة الأمر، تميزت الدولة الحديثة عن أي منظمة سياسية تاريخية واسعة النطاق -كالإمبراطوريات- بفرض نفسها علىٰ «خرائط الأهمية mattering maps» الخاصة بمحكوميها. خرائط الأهمية هذه هي التي تحدد مواضع الناس بالنسبة إلىٰ بعضهم البعض في الحياة العادية.

لكن لا يتعلق الأمر فقط بمن يَهُم في حياة الناس، بل كما تشير ريبيكا جولدشتاين في روايتها «مشكلة العقل والجسد Body Problem-The Mind»: «إن من يهم فرعٌ عما يهم ... ففي الواقع، الخريطة هي عرضٌ لتصورات الناس، وموقع الشخص عليها يتحدد من خلال ما يهمه، وما الأكثر أهمية، وما نوع الأشياء المهمة التي تنتج تصورات الناس عن أنفسهم وعن الآخرين: من منهم النكرة؛ من المحروم ومن الموهوب؛ من الأبطال ومن كان عدم وجوده أفضل»[٢]. تعملُ الدولة التحويلية علىٰ التأثير في كيفية مَوْضَعةِ الناس لأنفسهم علىٰ خرائط الأهمية وعلىٰ محتوىٰ وترتيب الرموز والقواعد التي تحدد ما الذي يحمل الأهميةَ القصوىٰ. ويستلزم الاهتمامُ بخرائط الأهمية ألا تدع الدول التحويلية أي صراع علىٰ السيطرة داخل حدودها الرسمية دون أن تشارك فيه[٣]؛ فقادة الدولة يريدون أن تكون الدولة ذات أهمية قصوىٰ بدرجة تكفي لأن يموت الفرد في سبيلها.

---

(1) Victor Azarya and Naomi Chazan, "Disengagement from the State in Africa: Reflections on the Experience of Ghana and Guinea," *Comparative Studies in Society and History* 29 (January 1987).

(2) Rebecca Goldstein, *The Mind-Body Problem: A Novel* (New York: Random House, 1983), p. 22.

(٣) لا نعني بالتحويلية التقدمية بالضرورة. فحتىٰ الدولة التي تسعىٰ إلىٰ الإبقاء علىٰ وضع قائم يجب أن تكون تحويلية إذا أرادت أن تستمر في سياق التغيرات الدولية التي تهب علىٰ حدودها.

لقد تبنىٰ موظفو الدولة المسؤولون دائمًا هدفَ رئاسةِ دولةٍ تحويلية، إلا بعض الاستثناءات المعزولة. فقد رأوا في الدولة هيئةً يمكنها السيطرة علىٰ كل ركن في المجتمع، أو علىٰ الأقل يجب أن تكون كذلك. يجب عليها أن تقوم بقولبة رؤية الناس لأنفسهم علىٰ خرائط الأهمية؛ أي تحدد النسق الأخلاقي وتضع معايير السلوك اليومي، أو علىٰ الأقل تصرّح لهيئات أخرىٰ بالقيام بهذه المهام وتدافع عنها. وحتىٰ في حالات الخصخصة ولبرلة الأسواق مؤخرًا، هناك افتراض كامن شائع يقضي بأن الدولة يجب ألا تتخلىٰ عن كل القضايا الاقتصادية لصالح الأسواق. ويجب عليها أن تضع حدودَ استقلال هذه الأسواق، وفي الوقت نفسه تصرّح بعملها وتنظمها وتدافع عنها[1].

وباختصار، تعهد معظم قادة الدول بأن تكون الدولة هي صاحبة السيادة في جميع أنحاء القطر الذي تدعي حكمه. ويعني ذلك أن في بعض الحالات يجب مراقبة استقلالية القوىٰ الاجتماعية ذات النفوذ التي يتحالف قادة الدولة معها، كالأسواق والكنائس والعوائل. لكن علىٰ الأغلب يكون هدفُ الدولة ممارسةَ هذه الاستقلالية مباشرة؛ أي الفرض المركزي لأنساق المعنىٰ الخاصة بها وحدود السلوك المقبول علىٰ خرائط أهمية السكان، وفي كل شيء بدايةً من الروابط الجنسية وحتىٰ العلاقات بين العمال والإدارة.

يحاول قادة الدولة أن يُسبغوا عليها هالةً من الحصانة. فكلما بدت الدولة هي الأكثر قوة، كان من الأرجح أن يقبلَها المحكومون في حياتهم العادية بسهولة مما يقلل من عبء إجبارهم علىٰ الامتثال لكل قراراتها. وأصبح العلماء الاجتماعيون الذين قاموا عمدًا أو بغير قصد بتضخيم قدرات الدولة جزءًا من مشروعها لتصوير نفسها باعتبارها محصّنة. وأصبح مفهوم سيادة الدولة -أي الفرض الفعلي لسلطة دولة عليا علىٰ قطرٍ معين- أمرًا مسلمًا به[2].

---

(١) «فالدولة مركزية في اقتصاديات التنمية كما في سياستها».

Peter Evans and John D. Stephens, "Studying Development since the Sixties: The Emergence of a New Comparative Political Economy," *Theory and Society* 17 (1988): 723.

(٢) فيكتب كينج أن «الدولة الدستورية تتسم بسيادة موحدة تتمظهر في عملة واحدة ونظام قانوني موحد ونظام تعليمي متسع يوظف لغةً «وطنيةً» واحدة. والتراث الأدبي المكتوب بهذه اللغة «الوطنية» =

لكن علىٰ الرغم من جهودهم ونتيجةً لإخفاقاتهم التي لا تنتهي، لم يستطع قادة الدول فرضَ سيطرتهم علىٰ المجتمع، أي فرض أنساق المعنىٰ وقواعد السلوك الاجتماعي والخطط الاقتصادية الخاصة بهم. فكل الدول لم تنجح في تشكيل خرائط الأهمية بالطريقة التي تخيلها قادتُها. وكأي هيئة أخرىٰ، تعاني الدول من قيود حقيقية علىٰ سلطتها؛ قيود علىٰ ما يمكنها أن تفعله، ومتىٰ يمكنها جمع الضرائب، وما القواعد التي يمكنها أن تُلزمَ الناس بها. ونادرًا ما تم الاقتراب من تحقيق أهداف الدول الطموحة -كالاختراق الفعلي لكل أنحاء المجتمع، وتنظيم العلاقات الاجتماعية الأكثر أهمية، واستخراج الإيرادات، والاستيلاء علىٰ الموارد التي تحدد طبيعة الحياة الاقتصادية، والتحكم في الرموز العزيزة علىٰ السكان-، وبالطبع لم تتحقق في معظم هيئات الدول الجديدة أو التي أُعيد بناؤها في العالم الثالث.

أحد الأسباب التي جعلت الأدبيات الحديثة عن الدول تبالغ في تقدير سلطتها واستقلاليتها، هو الطابع المتجانس الذي تضفيه عليها هذه الأعمال. فقد كان التركيز دائمًا علىٰ القيادة العليا، وعلىٰ النخب الموجودة في قمة هيئة الدولة، كما لو أنها هي وحدها الدولة، وأن إرادة هذه النخب يُعاد تشكيلُها بوفاء خلال متاهة أفرع الدولة ودواوينها. لاحظ معي في عبارة مان كيف يقترن الاهتمام بالدولة بالاهتمام بالقيادة العليا: «يكمن اهتمامي الأساسي في هذه المؤسسات الممركزة التي يُطلق عليها بشكل عام «الدول»، وفي سلطات موظفي المستوىٰ الأعلىٰ فيها ممن يسمون «نخبة الدولة» »[1].

= يمزّق الخصوصية الثقافية، ويميل أيضًا نظامُ التجنيد العسكري الوطني الذي حل محل التجنيد المحلي للوحدات العسكرية القديمة إلىٰ تجاوز الهويات «الهامشية» أو المحلية».

Roger King, *The State in Modern Society: New Directions in Political Sociology* (Chatham, NJ: Chatham House, 1986), p. 51.

(1) Mann, "Autonomous Power of the State," p. 112.

لا يعني تعريف الدولة من خلال نخبها أو قيادتها العليا -بما تحمله من مصالح ورؤىٰ متميزة مستقلة عن المصالح الاجتماعية والاقتصادية الأخرىٰ- أن الكتّاب لا يدركون ما أسماه كينج

(The State in Modern Society, p. 53)

بـ «تعدد بؤر» الدولة. إلا أن هذه البؤر يُنظر إليها بشكل عام باعتبارها تعبيرات مؤسسية مختلفة عن إرادة واحدة.

لكن الدولة أبعد ما تكون عن إعادة تشكيل أهداف نخبة الدولة وإراداتها. ويعكسُ تنفيذ السياسات أيضًا -مثله مثل الأساس الأيديولوجي للدولة وتشكيل سياستها- ديناميةَ اشتباك الدولة مع القوىٰ الاجتماعية الأخرىٰ. ويجب علينا النظر في مستويات متعددة للدولة لفهم ما يحدث لها ولسياساتها عندما يحاول قادتُها تشكيل المجتمع وتنظيمه. يجب علىٰ العلماء الاجتماعيين بلورة أنثروبولوجيا جديدة للدولة، فهم يحتاجون إلىٰ منهجٍ ينظر بدقة في أجزاء مختلفة (بالضبط كما تركز الأنثروبولوجيا غالبًا علىٰ أجزاءٍ صغيرة من المجتمع)، وإلىٰ مقاربةٍ تحلل علاقة المكونات المتنوعة ببعضها البعض، والتي عادةً ما يتم تشكيلها نتيجة المصالح المتصارعة والتجاذب في اتجاهات مختلفة. ترفض هذه الأنثروبولوجيا الافتراضات الكامنة في دراسات عدة عن تشابك العلاقات السلس داخل أجهزة هيئة الدولة أو فيما بينها، أو تلك عن الدولة التي تعكس ببساطة إرادة قيادتها العليا.

يعمل الموظفون في مكونات هيئة الدولة المتنوعة في بيئات مختلفة هيكليًا. فكل وحدة من وحدات الدولة لها تاريخ خاص بها يؤدي إلىٰ أنواع مختلفة من روح التضامن، ومعانٍ مختلفة للأهداف، وتعصب لموظفيها وسياسييها. والخطوةُ الأولىٰ في فهم الاتجاهات المختلفة التي تتحرك فيها مكونات الدولة، هي تحديد القوىٰ التي تشكّل البيئات المختلفة التي يعمل فيها موظفوها. وساعتها فقط يمكن لأي باحث أن ينظر في أوزان هذه القوىٰ في مقابل أجزاء الدولة الأخرىٰ في أي ظرفٍ معين.

هناك خمسة أشكال للقوىٰ الاجتماعية والجماعات تبرز باعتبارها عوامل مباشرة تصطدم بموظفي الدولة: (١) المشرفون (علىٰ الأقل بالنسبة إلىٰ موظفي الدولة غير المنتخبين وموظفي المستويات الدنيا والوسطىٰ في الهرم الإداري)؛ (٢) المرؤوسون: أي موظفو الدولة الذين يشرف عليهم الفرد مباشرةً أو بشكل غير مباشر؛ (٣) الأقران: أي موظفو الأجهزة الأخرىٰ أو السياسيون من المستويات المماثلة لمستوىٰ الموظف تقريبًا؛ (٤) القوىٰ الاجتماعية الداخلية: أي هؤلاء الذين لا يشكلون جزءًا من هيئة الدولة، لكنهم جزءٌ من المجتمع

(كالمستهدفين من سياسات الدولة، وتجمعات الناخبين، والمتعاقدين وغيرهم)؛ وربما (٥) القوىٰ الاجتماعية الأجنبية من النظام الدولي.

إذن، لا تنتج الدولةُ استجابةً واحدة متجانسة لأي قضية أو مشكلة، ولا حتىٰ مجموعة منسقة من الاستجابات المتنوعة. بل تمثل مخرجاتُها -أي تشكيل سياساتها وتنفيذها- مجموعةً من الأفعال المختلفة القائمة علىٰ محصلة الضغوط التي يواجهها كلُّ مكون متفاعل في بيئة نشاطه الخاصة. وبيئات النشاط هذه -أي مواضع الصراع والتحالفات والضغط والدعم التي تنخرط فيها الدولة والقوىٰ الاجتماعية الأخرىٰ- هي التي أطلقنا عليها مسمىٰ ساحات السيطرة والمعارضة.

وبالتأكيد ليس هناك ضمان لكون محصلة أفعال المكونات المختلفة للدولة -والتي تواجه كلٌّ منها صراعات مختلفة في ساحاتها الخاصة التي تشتبك فيها مع قوىٰ اجتماعية أخرىٰ- ستمثل شبكة متناغمة. فقد تكون النتيجة عبارة عن مجموعة من الاستجابات غير الملائمة النابعة من المكونات المختلفة للدولة نتيجة استجابتها لساحات السيطرة والمعارضة المختلفة. فكما تقول شيو عن الصين الماوية: «كان موظفو الصف الأمامي غالبًا ما يرون -علىٰ الرغم من كونهم وكلاء للدولة- أنه من المستحسن أو الأيسر -أو لمجرد الاتفاق مع قناعاتهم- أن يأخذوا جانب السكان المحليين أو جانب زملائهم في مقابل الاعتبارات اللاشخصية لبيروقراطية الدولة فوقهم»[١].

وتختلف محصلة الضغوط الواقعة علىٰ الموظفين في أجزاء مختلفة من هيئة الدولة تبعًا لنظام معين من القوىٰ الموجودة في ساحاتهم والوزن النسبي لكل قوة. ولذلك لا يصلح الحديث عن استقلالية الدول -كما تفعل كثير من النظريات مؤخرًا- باعتبارها أفضل نقطة بداية لدراسة هذه الأخيرة. بل يجب علىٰ الباحثين أن ينظروا أولًا في استقلالية مكونات الدولة المختلفة، والتي تؤثر بشدة في محصلة الضغوط. أي ما هي أنواع القوىٰ الاجتماعية التي تسيطر في أجواء معينة

(1) Vivienne Shue, "State power and social organization in China," in Migdal, Kohli, and Shue (eds.), *State Power and Social Forces*, p. 71.

من هيراركية الدولة، ولماذا؟ وهل تسمح محصلة الضغوط بوجود مساحة من حرية الحركة لموظفي الدولة وممثليها؟ وهل يؤثر المشرفون في قرارات موظفي الدولة أم أنهم أضعف تأثيرًا من قوىٰ اجتماعية أخرىٰ؟

وبالتأكيد، سيكون مستحيلًا علىٰ أي باحث أن يقوم بدراسة محصلة الضغوط الواقعة علىٰ كل موظف. ولتبسيط تلك المهمة، يمكننا تحديد أربعة مستويات لهيئة الدولة من الأسفل إلىٰ الأعلىٰ: الخنادق؛ المكاتب الميدانية المنتشرة؛ مكاتب الأجهزة المركزية؛ القمم الحاكمة. في المستويات الثلاثة الأولىٰ، يجب علىٰ الباحث في أنثروبولوجيا الدولة أن يختار الحالات التي يمكنها توضيح السياقات والاتجاهات التي تتجاوز مجرد الحالات المعينة - بالضبط كما يختار باحثو الأنثروبولوجيا الاجتماعية أو الثقافية القريةَ «الصحيحة» من أجل الدراسة.

الخنادق: يقبع في أسفل هيراركية الدولة في الخنادق السياسية الموظفون ممن يجب عليهم الدخول في معارك يومية مع القوىٰ الاجتماعية الأخرىٰ؛ إذ يجب عليهم تنفيذ توجيهات الدولة في مواجهة المقاومة المجتمعية القوية المحتملة. هؤلاء هم جامعو الضرائب وضباط الشرطة والمعلمون والجنود والبيروقراطيون الآخرون المكلفون بتطبيق قواعد الدولة وتشريعاتها مباشرةً. يتواصلون مع العملاء والمستهدفين والمستفيدين من سياسات الدولة الرسمية. ولا يقتصر الضغط الواقع علىٰ موظفي الدولة في الخنادق من قبل مشرفيهم، بل أيضًا وبشكل مباشر من قبل العملاء ورموز المستوىٰ الأدنىٰ في الهيئات الاجتماعية الكبرىٰ -أو رؤوس الهيئات صغيرة الحجم- التي ستخسر أو تربح من نجاح سياسة الدولة. ويجب عليهم مواجهة رجال الأعمال المحليين أو الفلاح أو الممثل المحلي للاتحاد العمالي الوطني. قد تدعم هذه القوىٰ الاجتماعية - التي تتفاعل مع أفعال موظفي المستوىٰ الأدنىٰ من الدولة- ضغط المشرفين، وقد تتحرك في اتجاه مختلف كليًا.

المكاتب الميدانية المنتشرة: وفي درجة أعلىٰ بقليل في الهرم الإداري تقعُ الكيانات الإقليمية والمحلية التي تعيد صياغة سياسات الدولة وتوجيهاتها وتنظيمها من أجل الاستهلاك المحلي، أو حتىٰ تقوم بتشكيل سياسات محلية كاملة

وتنفيذها. تشمل المكاتبُ الميدانية المنتشرة المديريات والأجهزة التشريعية والمحاكم ووحدات الشرطة والجيش التي يقتصر عملُها علىٰ إقليم محدد داخل الإقليم الأكبر الذي تدعي الدولة حكمه. تُصدِر هذه الأذرع قراراتٍ مهمة فيما يتعلق بالتخصيص المحلي للموارد التي تصلها عبر الوزارات الوطنية أو تلك التي تجمعها محليًا. كأين يتم بناء المدارس؟ وكيف يتم تنظيم التوزيع المحلي للبريد؟ وأي القرىٰ ستستفيد من شق قنوات الري أو حفر الآبار؟ ومن سيتم تعيينه في الخنادق؟

ومن بين هؤلاء: الحكام المحليون وقادة شرطة الولايات وأعضاء مجالس إدارة المدارس المحلية والموظفون الذين أطلق عليهم ميريلي جريندل لقب «المنفذون Implementors». المنفذون هم موظفو المستوىٰ الوسيط من الدرجات الأولىٰ والثانية في الإدارة الميدانية، ممن يقومون علىٰ تنظيم تنفيذ سياسةٍ ما في إقليم معين[1]. وكمرؤوسيهم في الخنادق، يواجه المنفذون مشرفي أجهزتهم إلا أنهم يكونون عادةً بعيدين عنهم ماديًا. فالمنفذون مسؤولون عن مسار السياسة بعد أن يتم تمريرُها من العاصمة إلىٰ الأقاليم التي سيتم تطبيقها فيها، ومسؤولون كذلك عن الموارد المرتبطة بها. يعمل المشرفون من المركز حيث يشرفون علىٰ المنفذين في جميع أنحاء البلاد إلىٰ جانب اهتمامهم بمصالحهم في خضم مؤامرات العاصمة. وفي حقيقة الأمر، يمثل هذا الموقع أكثر المواقع تراخيًا في المساءلة في هيراركية الدولة، نتيجة بُعْد المسافة بين المشرفين والواقع وضعف معرفتهم بالظروف المحلية.

قد تشمل أحيانًا محصلةُ الضغوط التي يتعرض لها موظفو الدولة في الأقاليم عناصرَ قوية ناشئة عن العاصمة، إلا أنها تشمل أيضًا دُفعات كبيرة من الضغط الذي لا يفهمه رؤساءُ الأحزاب والوزراء وبرلمانيو الحكومة المركزية. فالسياسيون علىٰ المستوىٰ الوطني لا يواجهون عادةً إلا القوىٰ الاجتماعية

(1) Merilee S. Grindle, "The Implementor: Political Constraints on Rural Development in Mexico," in Grindle (ed.), *Politics and Policy Implementation in the Third World* (Princeton, NJ: Princeton University Press, 1980), p. 197.

المتضمنة في مجريات العملية السياسية المركزية في الدولة. وقد تدفع أهداف هذه القوىٰ المحلية الإضافية وأصولها الاجتماعية بالسياسيين المحليين والمنفذين إلىٰ سيرورةٍ تغيّر تمامًا من أهداف الدولة التي قررتها العاصمة في هذا المستوىٰ.

فإن كان موظفو الدولةِ في المكاتب الميدانية المنتشرة قادرين علىٰ تجنب مراقبة مشرفيهم والسياسيين علىٰ المستوىٰ الوطني، فلن يستطيعوا الفكاك من الضغوط المكثفة التي يفرضها عليهم أقرانُهم في مكونات الدولة المحلية أو الإقليمية الأخرىٰ. فمناصب المنفذين والسياسيين الإقليميين تعطيهم مساحةً كبيرة من حرية التصرف؛ إذ إن الاختلافات الشديدة بين منطقة وأخرىٰ تفرض عليهم ضرورة تكييف توجيهات الدولة المركزية مع الظروف المحلية. وعلاوة علىٰ ذلك، يأتي جزء كبير من رأس المال المحلي في دول العالم الثالث عبر مكاتب الدولة الميدانية المنتشرة هذه، فيجعلهم مُرَكَّبُ الحرية والموارد هذا تحت ضغط تنافسي مكثف. وليس مستغربًا أن يخضع هؤلاء ممن يقومون بتوزيع موارد كبيرة لمراقبة شديدة من قِبَل السياسيين والمنفذين الآخرين. فللجميع مصلحةٌ ضخمة في الموارد التقديرية وغير التقديرية التي يمتلكها أي منفذٍ أو سياسي آخر، وكذلك في طريقة تطبيق المنفذين لتوجيهات الدولة أو طريقة صنعهم للقوانين والقواعد المحلية.

وأيضًا، إن سياسيي المكاتب الميدانية المنتشرة ومنفذيها يقبعون في مركزٍ يقوم بجذب القوىٰ الاجتماعية الداخلية والخارجية -ممن يملكون سلطة وتمثيلًا قويين- علىٰ المستوىٰ المحلي أو الإقليمي. فالممثلون الإقليميون للمنظمات الكبرىٰ -كالأحزاب السياسية والجماعات الدينية والشركات الكبرىٰ داخلية كانت أو متعددة الجنسيات- لديهم اهتمامٌ كبير بما يحدث في المكاتب الميدانية المنتشرة، وكذلك قادة المنظمات الإقليمية الكبرىٰ، كالشركات الإقليمية والمزارعين الكبار وغيرهم.

مكاتب الأجهزة المركزية: تقع المراكز الحساسة التي تكوّن مكاتب الأجهزة المركزية في قلب العاصمة، وفيها يتم صياغة السياسات الوطنية وتشريعها وتوزيع الموارد المخصصة للتنفيذ. ويشغل هذه المكاتب الوزراءُ أو رؤساء أجهزة

الدولة ونواب البرلمان الوطني. وهذه المكاتب المركزية المختلفة هي المسؤولة عن محاولات الدولة اختراق المجتمع وتنظيمه في مجالات معينة من الحياة الاجتماعية، كالإسكان أو الرفاهية أو التعليم أو جمع الإيرادات أو التجنيد أو أي مجال اجتماعي آخر. وقد تشكّل مركزًا لكل التشريعات دون أي مسؤولية تنفيذية.

ويخضع المسؤولون عن هذه المكاتب المركزية في الأغلب لمساءلة قيادة الدولة العليا مباشرةً كالرئيس أو من يساويه، إلا أن الضغوط الواقعة عليهم تأتي أيضًا من اتجاهات أخرىٰ. فمن ناحية، ينخرطون جميعهم في عملية لا تنتهي من التفاوض مع بعضهم البعض. ويواجه كل واحد منهم ضغطًا شديدًا من أقرانه في حالات التنافس والتعاون علىٰ حد سواء. فهم يتنافسون علىٰ الموارد المحدودة نفسها في النهاية، ويقوم كل واحد منهم ببناء تحالفات مؤقتة لا تحصىٰ مع الأجهزة الأخرىٰ ومع المشرّعين من أجل تعزيز وجهة نظر جهازه في قضية ما.

وتتشكل رؤية أي جهاز بمساعدة التضامن الموجود بين موظفيه المركزيين. وينشأ جزء من هذا التضامن نتيجة السعي وراء الأهداف الشخصية -حماية المسار المهني والمميزات المشتركة- التي يتم تعزيزها من خلال علاقات المحسوبية (القائمة علىٰ التعيينات في الغالب) التي يتحكم بها رؤساء الجهاز. ففي حقيقة الأمر، إذا تم إسكات الضغوط الأخرىٰ -الناشئة من قيادة الدولة العليا، وقادة الأجهزة المركزية الأخرىٰ، والقوىٰ الاجتماعية من غير الدولة- ستبدو مكاتب الدولة الكبيرة وكأنها شبكات محسوبية موسعة. إلا أن الضغوط الداخلية في جهاز ما قد يكون لها آثارٌ أخرىٰ غير مجرد تكوين حاضنة للمحسوبية، فالرؤية الخاصة بالجهاز تمثل ضغطًا علىٰ رؤسائه. إذ إنهم يواجهون مشاكل مرهقة داخل مكاتبهم أو جماعاتهم البرلمانية إذا لم يعرضوا هذه الرؤىٰ عرضًا أمينًا.

وأخيرًا، يجب علىٰ المكاتب المركزية أن تتعامل مع القوىٰ ذات النفوذ في المجتمع من خارج هيئة الدولة، وخاصةً الشركات المحلية والأجنبية ذات رأس المال الكبير والأحزاب السياسية واتحادات العمال الكبرىٰ وأجهزة الإعلام الرئيسة والهيئات الدينية. علىٰ الرغم من أن القوىٰ الاجتماعية ذات النفوذ تنشط علىٰ مستويات متعددة للدولة، فإن الطبقات الاجتماعية المنظمة جيدًا والجماعات

الطائفية والهيئات الاجتماعية الأساسية الأخرىٰ تؤثر بشدة في صنع سياسات الدولة عند هذا المستوىٰ؛ مستوىٰ مكاتب الأجهزة المركزية. وتستخدم كلٌّ منها مميزاتها الخاصة -كعدد الأعضاء الكبير أو رأس المال أو قيامها بوظائف اجتماعية أساسية أو حتىٰ وجود خلفية مشتركة بينها وبين موظفي الدولة الكبار- للتأثير في السيرورة. ونتيجة لأن الكثير منها لديه مصالح واهتمامات واسعة، فلا يقتصر تدخلهم علىٰ أعمال جهاز مركزي واحد، بل يتدخلون أحيانًا في المفاوضات التي تقوم بين جهاز وآخر.

وفي حالات معينة، يزداد نفوذ قوة اجتماعية معينة أو تحالف بين بعض القوىٰ لدرجة أن الأجهزة المركزية تصبح مجرد تعبير عن رؤىٰ هذه القوىٰ ومصالحها. إلا أن الأكثر شيوعًا في العقود الأخيرة في العالم الثالث أن هناك تمييزًا واضحًا بين مصالح أي قوة اجتماعية وبين مجموع مكاتب الأجهزة المركزية. فالقوىٰ الاجتماعية ما زالت تمارس ضغوطًا قوية، إلا أنها الآن عبارة عن جزء من محصلة الضغوط المتعددة التي تقع علىٰ سياسيي الدرجة العليا وموظفيها، وغالبًا ما تكون مسيطرة في ساحة بعينها.

من الممكن في مكاتب الأجهزة المركزية إسكاتُ تأثيرات المرؤوسين في المكاتب الميدانية المنتشرة والخنادق. فكما أسلفنا، يسبب بعدُ المسافة بين مكاتب الأجهزة المركزية والمكاتب الميدانية المنتشرة فجوةً كبيرة بينهما. وبالمثل، قد تواجه مكاتب الأجهزة المركزية -بناءً علىٰ نوع السياسة التي تحاول تطبيقها- ضغطًا ضئيلًا من العملاء والمستهدفين من سياساتها. فعندما يكون تنفيذ السياسة موجهًا نحو عملاء غير منظمين ومشتتين (كمتطلبات التطعيم علىٰ سبيل المثال في مقابل تنظيم الشركات الأجنبية) يكون الضغط الواقع علىٰ الأجهزة المركزية خفيفًا إلىٰ حد ما. وتنشأ الضغوط الأكثر قوة من العاصمة نفسها، من داخل هيئة الدولة ومن القوة الاجتماعية مركزية التنظيم.

القمم الحاكمة: تقبع القمم الحاكمة في قمة الدولة وتسيطر علىٰ القيادة التنفيذية العليا. لقد كرّس العلماء الاجتماعيون دراسات عدة لقادة الدولة؛ فالرؤساء ورؤساء الوزراء وحتىٰ الحكام العسكريون لا يعملون في الخفاء كما

يحدث في الخنادق والمكاتب الميدانية المنتشرة وأحيانًا مكاتب الأجهزة المركزية. إلا أن الاهتمام الذي أولاه العلماء لم يركّز علىٰ التوترات الهيكلية بينهم وبين طبقات الدولة الأخرىٰ[1]. فأغلبية الدراسات لم تحلل القيود المفروضة علىٰ القمم الحاكمة (ولاحظ المفارقة المثيرة للسخرية في هذه الجملة) من منظمة الدولة الأكبر نفسها. فهناك القليل من الأعمال التي تجاوزت الإشارة المعتادة إلىٰ الأجهزة البيروقراطية، وقامت بملاحظة التعنت الذي يجده قادة الدولة أحيانًا من هذه الأخيرة.

يتشارك قادة الدولة في أهداف ضرورية مع المستويات التي يرأسونها، ففي نهاية المطاف يقوم نجاح القادة الشخصي علىٰ نجاح مكونات الدولة الأخرىٰ؛ فالضرائب التي يجمعونها تعتمد علىٰ جامعي الضرائب في المستوىٰ الأدنىٰ، وأمنهم يعتمد علىٰ جنود المشاة وشرطة الدوريات، وخطتهم التشريعية تعتمد علىٰ البرلمانيين والموظفين البيروقراطيين. فأسس القوة المطلقة التي تمتلكها القيادة العليا وقدرتهم علىٰ تحويل الخطط إلىٰ إنجازات فعلية تتطلب أجهزةً تشريعية ومحاكمَ فعالة ومكاتبَ إدارية معقدة ومنظمة بشكل جيد تصوغ القواعد وتقرّها وتمررها للمجتمع وتحشد منه الموارد. ويعتمد نجاحهم أيضًا علىٰ مكونات أخرىٰ متعددة -كالمدارس وغيرها- تعمل جنبًا إلىٰ جنب لتقدم نظامَ معانٍ متماسكًا.

إلا أن هؤلاء القادة يجدون أنفسهم محفوفين بالاختلافات مع غيرهم من موظفي الدولة. فموظفي المكونات الأخرىٰ للدولة يمتلكون رؤىٰ تعكس ساحاتهم الخاصة ومحصلتهم المختلفة من الضغوط الناشئة في هذه الساحات. وموظفو الدولة في الخنادق والمكاتب الميدانية المنتشرة مقيّدون من الناحية الإقليمية، وتقودهم قواعدهم الإقليمية عادةً إلىٰ الاستجابة للساحات المحلية التي يقومون عليها. وحتىٰ عندما تقوم الدولة بنقلهم من إقليم إلىٰ آخر بشكل منتظم، يظل

(١) من أجل عرض جيد انظر:

John Waterbury, *The Egypt of Nasser and Sadat: The Political Economy of Two Regimes* (Princeton, NJ: Princeton University Press, 1983)

واجبًا عليهم التعامل اليومي مع ضغوط بيئتهم المباشرة والتي تعكس الجوانب المميزة لهذه المنطقة [الجديدة]. ففي الوقت الذي لا يتغير فيه الإشراف بشكل جوهري، تتغير محصلة الضغوط -الناشئة عن أقرانهم ومرؤوسيهم والقوىٰ الاجتماعية المحلية والخارجية- وتدفعهم لتعديلات تتوافق مع هذا التغير. فبالنسبة إلىٰ هؤلاء الموظفين، يعلق هدف السيطرة الخاص بالدولة في شبكة من الخصوم المحليين والتحالفات مع القوىٰ الاجتماعية المحلية.

ولا يملك موظفو مكاتب الأجهزة المركزية هذه الرؤىٰ القُطرية، لكنهم يواجهون أيضًا ساحات متميزة وأنواعًا خاصة من القضايا التي يتعاملون معها، وتنبع رؤاهم من نطاق اختصاص وزاراتهم ومكاتبهم. ومثلهم يتقيد البرلمانيون بدوائرهم الانتخابية الإقليمية أو بتخصصهم المعين في الجهاز التشريعي. أما بالنسبة إلىٰ قادة الدولة في القمم، فتنشأ عن مجموعة الرؤىٰ الخاصة بأجزاء الدولة الأخرىٰ نزاعاتٌ لا تنتهي. فوزير الدفاع يخبر القادة أن الدفاع هو أهم العناصر في المصلحة الوطنية، وكذا يفعل وزير التعليم عندما يخبرهم أن من المهم لمستقبل الأمة إخراج مواطنين وقوة عمل متعلمة وماهرة، وكذا يفعل وزير الصحة عندما يصر علىٰ أن الصحة الفردية تؤدي إلىٰ صحة قومية.

يواجه قادة الدولة ضغوطًا من جميع هؤلاء، لكنه ليس من الضروري أن يتفق مع أي منهم اتفاقًا كاملًا. وبعبارة أخرىٰ، تمثل مكاتب الأجهزة المركزية - التي تنشأ أفعالها نتيجة مجموعات مختلفة من الضغوط في ساحات متنوعة- مجرد نقطة ضغط واحدة في ساحة السيطرة والمعارضة الخاصة بقادة الدولة، والقوىٰ التي تضغط علىٰ القمم الحاكمة تأتي من حقل أوسع من تلك المؤثرة في مستويات الدولة الأدنىٰ منها. ويزيد نفوذ الفاعلين الدوليين المهمين ورؤوس القوىٰ الاجتماعية المؤثرين -ممن يمكنهم التعامل مع القمة- من حدة الأزمة التي تتعامل معها قيادة الدولة العليا.

وختامًا، هناك ميلٌ مؤسف في العلوم الاجتماعية للتعامل مع الدولة باعتبارها كيانًا عضويًا موحَّدًا، وتم إسباغ مكانة أنطولوجية علىٰ الدولة سَمَتْ بها عن بقية المجتمع. أدىٰ ذلك إلىٰ إضفاء حالة من الغموض علىٰ دينامية الصراعات

المجتمعية علىٰ السيطرة، والتي تلعب فيها مكونات الدولة أدورًا مختلفة في ساحات متنوعة. لم تكن هذه الصراعات تدور فقط حول من يمسك بزمام السلطة العليا، بل تضمنت تحالفات وائتلافات وصراعات بين القوىٰ الاجتماعية في ساحات متعددة، بما في ذلك مكونات الدولة نفسها.

يتم توليد الرؤىٰ المتنوعة (ضيقةً كانت أو عالمية، إقليمية أو واسعة النطاق) داخل مكونات الدولة في ساحات السيطرة والمعارضة المتميزة التي تنشط فيها هذه الأخيرة. ومحصلة استجابات كل المكونات لمزيج الضغوط المتميزة -التي تواجهها في ساحاتها الخاصة حيث تشتبك مع القوىٰ الاجتماعية الأخرىٰ- هي التي تنتج مخرجات الدولة. ومن المؤكد أن نشاز الأصوات التي تصدرها الساحات المختلفة حيث تتفاعل مكونات الدولة أدىٰ إلىٰ أفعالٍ لهذه الأخيرة تختلف كثيرًا عن الخطط أو السياسات الأصلية التي تصورها قادة الدولة أو قادة أحد الأجهزة.

لكن لا تقتصر مخرجات سياسات الدولة علىٰ كونها مجرد محصلة الأفعال المستقلة التي تقوم بها مكونات الدولة المختلفة. فبالنسبة إلىٰ جزء معين من الدولة، تمثل قطاعات الدولة الأخرىٰ إحدىٰ الساحات التي يتفاعل فيها. وفي حقيقة الأمر، يمكن النظر في جذور شكل معين من أشكال الدولة -كالضوابط والتوازنات الديمقراطية أو الطغيان- عبر تتبع العلاقة المتطورة بين مكونات الدولة وبعضها البعض، في ضوء القوىٰ البيئية الأخرىٰ التي تواجهها أجزاء الدولة المختلفة.

ومن أجل تتبع هذا التطور، يجب علينا بلورة أنثروبولوجيا للدولة؛ أي دراسة أجزائها في سياق بيئتها ودراسة علاقة هذه الأجزاء ببعضها البعض. ومستويات الدولة الأربعة التي قمت بتحديدها هي أحد المخططات الأولية التي تسمح لنا بأن نرىٰ مكونات الدولة في ساحات السيطرة والمعارضة المتنوعة. وقد توضّح أيُّ طرق أخرىٰ لتقسيم الدولة أبعادًا جديدة لسلوك الدولة عندما تشتبك مكوناتها مع القوىٰ الاجتماعية المختلفة.

وأيًا كان نوع أنثروبولوجيا الدولة الذي اخترناه، يمكننا استخلاص التالي: كلما كانت مجموعات الضغوط -التي تواجهها مكوّنات الدولة في مستوياتها المختلفة وخاصةً عندما تمارس القوىٰ الاجتماعية المحلية والأجنبية ضغوطًا شديدة- أكثر تنوعًا وتباينًا، قلّت احتمالية انتهاء الدولة إلىٰ سلوك موحّد وتقديم نظام معانٍ متماسك. فعلىٰ الرغم من مكانتها الدولية وحجمها الهائل في المجتمع، فقد تكون الدولة مجرد عملاق عاجز في سعيه لتحقيق السيطرة. لن يسمح هذا الحجم حتمًا بإمكانية تجاهل الدولة في الصراعات حول السيطرة في المجتمع، إلا أنه من الممكن أن تصدرَ مبادراتٌ أخرىٰ ذات مغزىٰ وأفعال أكثر تماسكًا عن قوىٰ اجتماعية أخرىٰ.

نقاط الاتصال بين الدول والمجتمعات

ينتج عن الاشتباك والانفصال الذي يحدث بين الدول والقوىٰ الاجتماعية الأخرىٰ مخرجاتٌ ملموسة وبالغة الأهمية، إلا أنها نادرًا ما تعكس أهداف أيٍّ منهما وغاياتها. فصدامُ القوىٰ الاجتماعية بما فيها الدولة يتم من خلال الصراعات والتسويات التي تحدث في ساحات المجتمع المختلفة. وبالنسبة إلىٰ العالِم الاجتماعي، يكمن التحدي في فهم كيف تغير الصراعاتُ المنتشرة توزيعَ موارد المجتمع وطبيعة تقسيمه الطبقي وطابع علاقاته الجندرية[1] ومحتوىٰ هوياته

---

(١) من بين جميع العناصر المرتبطة بالهوية والدولة، يعد الجندر هو الأقل جذبًا للانتباه، إلا أن هناك استثناءً يتمثل في كتاب أصدره بابار وستود مؤخرًا، يقولان فيه: «بالنسبة إلينا، يقع الجندر في قلب أصول الدولة والوصول إليها وتوزيع مواردها. تتشكل الدول من خلال الصراع الجندري، حيث تحمل أيديولوجيات جندرية متميزة عبر الزمن ترشد قرارات توزيع الموارد بطرقٍ تنتج حقائق مادية. فمن خلال جهودها الأيديولوجية والقانونية والمادية، تدعم الدول جماعاتٍ وقضايا معينة، عادةً ما تعود بالنفع علىٰ الرجال دون النساء. وعلىٰ الرغم من أن أفعال الدولة قد تؤدي إلىٰ إخفاء الصراع الجندري علىٰ المدىٰ الطويل، فإنه علىٰ المدىٰ القصير قد يؤدي الوضوح الذي يتم به تدعيم مكاسب الرجال إلىٰ مفاقمة هذا الصراع».

Jane L. Parpart and Kathleen A. Staudt, "Women and the State in Africa,"

في

Parpart and Staudt (eds.), *Women and the State in Africa* (Boulder: Lynne Rienner, 1989), p. 6.

انظر أيضًا الفصول الثاني والثالث والعاشر.

الجماعية. وفي النهاية، تعيد هذه التفاعلات بشكل جماعي تشكيل الدولة أو الهيئات الاجتماعية الأخرىٰ أو كليهما في العادة. وتمثل هذه التفاعلات أساس العلاقة التداخلية بين الدولة والقوىٰ الاجتماعية الأخرىٰ.

وكما يقول أنتوني سميث، فإن الأثر التراكمي لهذه الاشتباكات والانفصالات القائمة في ساحات متعددة كان أن المجتمع قد تكيَّف مع «أنواع التشكّلات كافَّةً»[1]. تبدو ملاحظة سميث عاديةً للوهلة الأولىٰ، فمن الطبيعي أن تنتهي المجتمعات إلىٰ استيعاب أنواع التشكلات كافَّةً، إلا أن تعليق سميث -كما يؤكد هو- يتعارض مع كثير مما يشيع في النظرية الاجتماعية. ففي العلوم الاجتماعية المعاصرة، اتخذت الدول والمجتمعات هيئة موحدةً بشكل غريب؛ إذ يتم عرضها بشكل عام دون الدخول في التفاصيل. ولذلك، تطمس الكثير من الأبحاث العلمية المعاصرة التنوعَ الثري الموجود في ساحات المجتمعات المختلفة. ولكن نقاط التقاء الدول والقوىٰ الاجتماعية الأخرىٰ أصبحت نقاطًا يقوم فيها الصراع والتواطؤ والمعارضة والائتلاف والفساد والاستيعاب بتفكيك شكل التغيرات الاجتماعية والسياسية الشاملة، وتقوم بتحديد نوع السيطرة إما موحدة وإما مفرّقة، وكذلك المعالم المتنوعة لكل نوع.

لقد استطاعت بعض ساحات السيطرة والمعارضة تحقيق فترات من العلاقات المستقرة بين قواها الاجتماعية في أماكن وأزمنة مختلفة، إلا أن ذلك يمثل الاستثناء لا القاعدة. فزلزال نيكاراغوا، وموجة المد البنغالي، واندماج الإسلام الأصولي [حزب الله] في جنوب لبنان، ومعدلات المواليد المتغيرة في المكسيك، واختراق الاقتصاد العالمي لجميع أنحاء العالم الثالث؛ نتج عن كلِّ ذلك رابحون وخاسرون، ومن ثَمَّ تغير توازن القوىٰ في الساحات المتنوعة. ونتيجة أيديولوجيتها وتنظيمها المتميز، كانت الدولة الحديثة في قلب إثارة القلاقل في ساحات القرنين التاسع عشر والعشرين. فقد كان الجوهر الأيديولوجي لكل قادة الدول التحويلية هو إنشاء حضور مهيمن -أي حكم رسمي واحد- في الساحات المتعددة، حتىٰ في أبعد أركان المجتمع، وكان الهدف هو الاختراق

(1) Smith, "State-Making and Nation-Building," pp. 229-30.

العميق للمجتمع بدرجة كافية لإعادة تشكيل الكيفية التي يموضع بها جميعُ الأفراد أنفسهم علىٰ خرائط الأهمية. فقد نشأت هيئة الدولة بالأساس لتحقيق هذه السيطرة واسعة النطاق. فهي تشمل أجهزةً متصلة بشكل رأسي مصممةً كي تصل إلىٰ كل جيوب الإقليم الذي تحكمه، ومكوناتٍ متخصصة تروّج لشرعية الدولة ونظام المعاني الخاص بها (كالمدارس)، وتصنع قواعد شاملة (الأجهزة التشريعية)، وتنفّذ هذه القواعد (الأجهزة البيروقراطية)، وتفصل في القضايا (كالمحاكم)، وتُكره [المنشقين] (الجيوش والشرطة). وأدت مبادرات الدولة الأساسية إلىٰ سيل جارف من العناصر الجديدة (كالأفكار المبتكرة والموظفين والعملة الصعبة)، وكذلك استنفاد غيرها [من العناصر الأخرىٰ] من خلال فرض الضرائب والتجنيد والترحيل والإبادة الجماعية وغيرها. وحتىٰ أكثر الدول اعتدالًا قامت بمطالبات غير عادية من الخاضعين لها كحجز أطفالهم في مؤسسات الدولة لمدة ثلاثين ساعة أسبوعيًا، والتخلص من نفاياتهم بطرق محددة، وعلاج مرضاهم لدىٰ المعالجين الذين صرّحت لهم فقط، وإثبات ملكية الأرض من خلال العقود الصادرة عنها فقط، وهكذا. وأيًا كانت برامجها المتخصصة، فإن الدول قد زعزعت العلاقات الموجودة بين القوىٰ الاجتماعية في ساحات المجتمع، مشعلةً بذلك صراعات نشطة عصية علىٰ السيطرة.

في نقاط الالتقاء المتعددة بين الدولة والمكونات الاجتماعية المختلفة، ربطت بعض القوىٰ الاجتماعية مصيرها بمصير الدولة أو قبِلتها باعتبارها الهيئة المناسبة لتأسيس الممارسات السليمة للمجتمع كله. لكن في حالات أخرىٰ، سعت بعض القوىٰ إلىٰ الاستيلاء علىٰ موارد الدولة ومناصبها وموظفيها، بل وأجهزة كاملة منها من أجل أهدافها الخاصة. وهناك قوىٰ أخرىٰ -كالفلاحين وساكني العشوائيات ممن كانوا مُسيطَرًا عليهم بالفعل من قبل قوىٰ اجتماعية أخرىٰ- قاومت بقوة أو بهدوء محاولات الموظفين فرض سيطرةٍ جديدة من الدولة. وتُنتج الصراعات والتسويات التي تتم في نقاط الاتصال بين مكونات الدولة والقوىٰ الاجتماعية الأخرىٰ سلسلةً من المُخرجات، ويمكننا استخلاص ثلاثة أنماط مثالية منها. **الأول**: هو التحول الكامل، إذ يؤدي اختراق الدولة إلىٰ تدمير القوىٰ الاجتماعية المحلية أو إخضاعها لسيطرة الدولة. وفي هذه الحالة،

تستطيع مكونات الدولة بنجاح تغيير الكيفية التي يموضع الناس بها أنفسهم علىٰ خرائط الأهمية في ساحة ما. فالتهجير القسري، وإحلال مستوطنين محل السكان، والاستخدام الواسع للعنف، وغيرها من الوسائل الدراكونية(*) القاسية يمكنها إبطال أثر القوىٰ الاجتماعية المسيطرة، وكذلك ملامح خرائط الأهمية أو تدميرها. ولا يمكن أن يحدث هذا التحول الشامل في جيل واحد إلا إذا صاحبه اضطراب اجتماعي شديد.

النمط الثاني: هو احتواء الدولة للقوىٰ الاجتماعية الموجودة. في هذا النمط، يؤدي ضخ الدولة لتنظيم اجتماعي جديد وموارد ورموز وقوة إكراهية في ساحة ما إلىٰ تمكينها من استيعاب القوىٰ الاجتماعية والرموز الموجودة بالفعل من أجل تأسيس نمط سيطرة جديد. إلا أن ذلك النمط يفرض تغيرات وتسويات علىٰ مكونات الدولة كي تتكيف مع أنماط وقوىٰ معينة في الساحة. قد تؤثر هذه التغيرات التي أصابت مكونات الدولة في التماسك الكلي لهذه الأخيرة، أي قدرتها علىٰ توزيع الموارد وترسيخ الشرعية وتحقيق سيطرة موحدة.

النمط الثالث: هو احتواء القوىٰ الاجتماعية الموجودة للدولة، وفيه يدفع حضورُ أجهزة الدولة القوىٰ الاجتماعية المسيطرة إلىٰ التكيف، إلا أنه لا يسبب تغيرات جذرية في نمط السيطرة السائد. وفي حالات أخرىٰ يخلق حضور الدولة الجديد أنماطَ سيطرةٍ جديدة تتبوأ فيها قوىٰ اجتماعية جديدة من غير الدولة مركزَ الصدارة. وفي كلتا الحالتين، لا تشبه خرائط الأهمية التي تنشأ بين السكان تلكَ التي تصورَها قادةُ الدولة. وتستولي القوىٰ الاجتماعية المحلية المسيطرة علىٰ تنظيم أجهزة الدولة ورموزها. وفي هذه الحالة، يكون تحول أجهزة الدولة المحلية شاملًا لدرجة أنه يسبّب ضررًا شديدًا لفرص الدولة الكلية في تحقيق سيطرة موحدة في المجتمع. فعلىٰ سبيل المثال، يشير مايكل براتون إلىٰ أن تأسيس تعاونيات الفلاحين وهيئات التسويق في الدول الأفريقية أدىٰ إلىٰ التعجيل ببعض تدابير لم تكن مقصودةً من قبل القادة السياسيين ولا حتىٰ مُتصورة. فقد

(*) تعني كلمة دراكونية شديد القسوة، وتنتسب إلىٰ دراكو أول مشرّع إغريقي، واتسمت تشريعاته بالشدة والقسوة. [المترجم]

استجاب الفلاحون لمبادرات الدولة عبر تشكيل شبكات تجارة غير رسمية خاصة بهم. لكن يتجاهل براتون فكرة أن هذا التداخل بين هذا الاقتصاد غير الرسمي وأجزاء من جهاز الدولة كان يعني ضمنًا نوعًا ما من سيطرة الدولة: «فعندما يقبل موظفو الدولة الرشاوىٰ من أجل غض الطرف عن الأنشطة المخالفة للقانون، فهم بذلك لا يوسّعون من سلطة الدولة بل يحدّون منها. وعندما ينخرط هؤلاء الموظفون في التجارة والمراكمة الخاصة لرأس المال -حتىٰ وإن كان عبر الأقارب أو الوسطاء أو الموظفين- فإنهم يعترفون بأن سلوكهم هذا غير محكوم بالقانون. وتمثل مشاركتهم في الاقتصاد غير الرسمي تفكيكًا لبناء الدولة الرسمي في مقابل مجموعة أكثر قوةً من المحفزّات الاجتماعية»[1].

وأخيرًا، قد تفشل الدولة بالكامل في محاولة الاختراق، فالانفصال أو ضعف تفاعل الدولة في الساحة المحلية سيؤدي إلىٰ أثر تحويلي ضئيل في المجتمع، وبالتالي أثر محدود للمجتمع في الدولة. فالفشل في الاشتباك في صراعات الساحات -حتىٰ في أقصىٰ نواحي البلاد- يمكنه أن يؤثر في عاصمة الدولة من خلال حرمان أجهزة الدولة من مواردها ومن الدعم الذي تتلقاه من المجتمع الأكبر.

لكن نادرًا ما تحقَّق نمطا التحول أو الانفصال المثاليان المتطرفان؛ إذ قدّمت معظم الحالات صورًا متعددة من نمطي الوسط، الذي تدخل فيه أجهزة الدولة والقوىٰ الاجتماعية في علاقة تداخلية وصراعات تحوّل كلًا منهما. وفي الحقيقة، لا يقتصر الأمر علىٰ إمكانية تغيير الدولة والقوىٰ الاجتماعية الأخرىٰ لبعضها البعض، بل قد يؤثر كل منهما في تماسك الآخر نفسه من خلال حالات التعدي. ففي خضم هذه الصراعات والتسويات، قد تتغير الحدود بين الدولة وأجزاء المجتمع الأخرىٰ بشكل مستمر؛ إذ يمكن للقوىٰ الاجتماعية ذات النفوذ أن تستولي علىٰ أجزاء من الدولة في ساحات معينة، أو أن أجهزة الدولة يمكنها تجنيد بعض الشخصيات الاجتماعية المؤثرة. ففي الوقت الذي يقدّم فيه قادة

(1) Michael Bratton, "Peasant-state relations in postcolonial Africa: patterns of engagement and disengagement," in Migdal, Kohli, and Shue (eds.), *State Power and Social Forces.*

الدولة أنفسهم باعتبارهم منفصلين عن المجتمع ومتعالين عليه، تمثل الدولة علىٰ الحقيقة إحدىٰ هيئات المجتمع. ونتيجة لكونها هيئةً من بين هيئات أخرىٰ متعددة، فإن الدولة تخضع لحالات الشد والجذب التي تحدث في ساحات المجتمع، ويمكنها أن تغيّر الخط الفاصل بينها وبين القوىٰ الاجتماعية الأخرىٰ.

فعلىٰ سبيل المثال، حاول البريطانيون توسعة نطاق الدولة الكولونيالية من خلال دمج زعماء القبائل كموظفين مأجورين. ومن جانبهم، وافق العديد من الزعماء علىٰ الراتب وأي مكتسبات أخرىٰ يمكنهم الحصول عليها، إلا أنهم تجاهلوا غالبًا توجيهات رؤسائهم في هيراركية الدولة. وفي هذه الحالات، كان رسم الحدود بين الدولة وأجزاء المجتمع الأخرىٰ صعبًا وفي تغيرٍ مستمر. فالزعماء كانوا موظفين للدولة إلا أنهم أحيانًا -أحيانًا كثيرة في الحقيقة- ما استخدموا منصبهم والموارد الواقعة تحت تصرفهم من أجل تقوية دورهم السابق كزعماء.

يسبّب الحديثُ عن العلاقات بين الدولة والمجتمع باعتبار أن لكل منهما حدودًا واضحة -كما تفعل الكثير من أدبيات النظرية الاجتماعية مؤخرًا- فقدانَ بعض أكثر الديناميات أهمية في الصراعات التحويلية[1]. فالزعماء -مثلهم مثل بقية موظفي الدولة ومسؤوليها الآخرين- يلعبون أدوارًا مزدوجة. قد تنجح منظمات الدولة في جعلهم يقمعون الأدوار القائمة علىٰ معايير مختلفة (كدورهم باعتبارهم أعضاءً في قبائل أو عشائر) عند تأدية وظائفهم. وهذه الرغبة نفسها في قولبة معايير خاصة بالدولة وقمع معايير الأدوار الأخرىٰ، هي أحد أسباب محاولة الدولة وضع موظفيها في مساحات خاصة بهم، كمبانٍ منفصلة لموظفي الدولة أو بناء عواصم جديدة. ويقضي ذلك الافتراض بأن موظفي الدولة سيكونون أقل خضوعًا في المساحات التي صممتها الدولة لمنطق الصراع الذي يحدث في الساحات الخارجية المخصصة. لكن قد تفشل الدول في «أسْرِ» الزعماء

---

(١) أنا مدين بتوضيح هذه النقطة عن الحدود المتغيرة بين الدول والمجتمعات لتيموثي ميتشل. انظر:

Timothy Mitchell, "The Effect of the State,":

ورقة عمل مقدّمة في ورشة عمل عن بناء الدولة وتحولها، عقدتها لجنة مجلس أبحاث العلوم الاجتماعية عن الشرق الأوسط والأدنىٰ، إسطنبول، ١-٣ سبتمبر ١٩٨٩.

أو موظفي الدولة الآخرين، مما يؤدي إلىٰ سيطرة معايير القوىٰ الاجتماعية الأخرىٰ.

ولذلك، أعادت القوىٰ الاجتماعية تنظيمَ نفسها كي تتعامل مع الواقع الجديد الذي مثّلته الدول الطموحة؛ إذ إنه في الحالات التي تستطيع فيها هذه القوىٰ إيجاد أو إنشاء طرق ومساحات للحفاظ علىٰ نفوذها الاقتصادي والاجتماعي خارج إطار نسق الدولة الأخلاقي وقواعدها -وأحيانًا زيادته- يتسم المجتمعُ بسيطرة مفرّقة. فلا الدولة ولا أي قوة اجتماعية أخرىٰ استطاعت تحقيق هيمنة شاملة، أي إن سيطرة أي قوة اجتماعية تقتصر علىٰ ساحة معينة أو عدد معين من الساحات ولا تمتد لتشمل المجتمع بأكمله. وتتسم الحياة الاجتماعية حينئذ بصراعات ومواجهات بين القوىٰ الاجتماعية المختلفة حول قضايا تتراوح بين الهوية الشخصية والجمعية وأهمية رموز معينة وبين حقوق الملكية والحق في استخدام القوة، وتظل خرائط الأهمية الخاصة بالسكان متنوعةً بشكل ملحوظ.

لكن نادرًا ما تكون الدولة فاعلًا ضعيفًا، حتىٰ في حالات القرن العشرين الأقرب من نمط السيطرة المفرّقة المثالي. فقد كانت هناك نقاط اتصال بين الدولة والقوىٰ الاجتماعية الأخرىٰ في ساحات المجتمع المتعددة، وفي معظم الحالات كان لأجهزة الدولة حضورٌ لافت مما عجّل بنشأة تحالفاتٍ بين القوىٰ المحلية. لكن لم تستطع أجهزة الدولة تحقيق تحويل كامل أو حتىٰ احتواء ناجح للقوىٰ الاجتماعية المحلية ذات النفوذ في معظم هذه البيئات. ويتناقض هذا النمط مع السيطرة الموحّدة الشاملة للمجتمع بأكمله. ففي حالات السيطرة الموحدة، تكون الدولة هي مركز سيرورة إنشاء السيطرة الاجتماعية والحفاظ عليها، سواء أكانت نظامًا قانونيًا رسميًا أو جهازًا إكراهيًا تمتلكه الطبقة الحاكمة. فمكوّناتها المتنوعة موحّدة ومنسّقة بشكل يكفي للقيام بدورٍ مركزي في الهيمنة القائمة علىٰ كل المستويات. وتتضمن هذه الهيمنة مناحي الحياة التي تنظّمها الدولة مباشرة، وكذلك الهيئات والأنشطة التي سمحت لها الدولة بالعمل بقيود معينة.

لقد افترض العديد من المنظّرين ببساطة -عند تحليلهم لنقاط الاتصال بين الدولة والمجتمع- أن هناك سيطرة موحّدة. وأدىٰ مفهوم المجتمع المدني -الذي استخدمه العديد من الليبراليين والماركسيين والدولتيين بكثرة لاستخلاص العلاقة

بين الدولة وأجزاء المجتمع الأخرىٰ- إلىٰ تعزيز افتراض وجود سيطرة موحدة في المجتمع[١]. لكن كان لهذا المفهوم معانٍ مختلفة في سياقات نظرية متنوعة؛ في أعمال هيجل وجرامشي علىٰ سبيل المثال[٢]. لكن بالنسبة إلىٰ العديد من المنظرين -علىٰ الرغم من اختلافاتهم -، كان المجتمع المدني مصطلحًا مناسبًا به بعض القواسم المشتركة المثيرة للدهشة. فقد استخدمه العديد من الكتّاب للاعتراف بوجود مجموعة متنوعة من المصالح في المجتمع، إلا أنه ما زال ممكنًا التعامل معها كما لو أن المجتمع يتحرك بأكمله (بل والدولة أحيانًا في كتابات عدة) في اتجاه واحد[٣]. وانظر كيف يتحدث ستيبان عن المجتمع المدني بلغة

---

(١) طرح هيجل مفهوم المجتمع المدني باعتباره مجتمعًا ينشأ من التداخل بين الأفراد وصراعاتهم وحاجتهم للتعاون. أدت هذه الحاجة إلىٰ نشأة الدولة، وأصبح القانون (مبدأ الحق) هو الذي يربط الدولة بالمجتمع المدني.

Hegel's Philosophy of Right (Oxford: The Clarendon Press, 1942), pp. 122-3, 134-5.

تفاعلَ ماركس مع مفهوم هيجل وجادل بأن الدولة ما هي إلا جهاز للدفاع عن مصالح ذوي الملكيات في المجتمع المدني؛ أي إنه فهم المجتمع المدني في صورة مادية باعتباره المعبر عن حقوقِ ملكيةٍ خاصة. «فالبيروقراطية هي التشكل الدولتي للمجتمع المدني»

David McLellan, ed., *Karl Marx: Early Texts* (Oxford: Basil Blackwell, 1979), p. 68.

وأشار جرامشي إلىٰ أنه إلىٰ جانب الأجهزة التعليمية للدولة التي تساعد علىٰ حفظ الهيمنة، هناك «في الواقع مجموعة كبيرة من المبادرات والأنشطة -يُزعم أنها خاصة- تؤدي إلىٰ النتيجة نفسها، وتشكّل أداة الطبقة الحاكمة للهيمنة الثقافية والسياسية». وهذا بالنسبة إلىٰ جرامشي هو المجتمع المدني.

Gramsci, *Selections from the Prison Notebooks*, p. 258.

(٢) كان أحد هذه الاختلافات هو اتجاه العلاقة السببية بين الدولة والمجتمع: هل الدولة تُنشئ المجتمع المدني أم العكس؟ ففي حين آمن هيجل أن المجتمع أنشأ الحاجة إلىٰ الدولة، جادل آخرون -كستيبان- بأن الدولة يمكنها خلق مجتمع مدني. وتطرّق أوتو هينتزي لهذه التبادلية بين الدولة والمجتمع المدني ودور الدولة في إنشاء مجتمعها المدني، مستخدمًا مصطلح «القوميات» بدلًا من المجتمع المدني: «لقد شكّلت الشعوب الأوروبية قومياتها تدريجيًا، فهم ليسوا مجرد منتجٍ طبيعي بسيط، بل هم أنفسهم نتاج إنشاء الدول».

Otto Hintze, "The Formation of States and Constitutional Development: A Study in History and Politics," in Felix Gilbert (ed.), *The Historical Essays of Otto Hintze* (New York: Oxford University Press, 1975), p. 161.

(٣) يشير بيندكس وآخرون إلىٰ أن «المجتمع المدني يشكّل شريحة فقط من السكان». فغير المنتمين إليه يتم تهميشهم، كمن يهجره أبواه، أو المشردين أو معتزلي الأسواق، أو المهاجرين غير الشرعيين ... إلخ. =

تجسيدية في كتابه عن السياسات العسكرية: «يجب علىٰ المجتمع المدني أن يأخذ في الاعتبار كيفية المساهمة في السيطرة المدنية علىٰ الأنظمة العسكرية والمخابراتية»[١].

يفترض [مفهوم] المجتمع المدني وجود إجماع معياري أو هيمنة لأفكار تأسيسية معينة بين القوىٰ الاجتماعية حتىٰ المتصارع منها، ويمثل هذا الإجماع نسقًا اجتماعيًا وأخلاقيًا منتشرًا. فبالنسبة إلىٰ العديد من الكتّاب، يعبّر المجتمع المدني عن الروابط التي تلزم المجتمع بأكمله، أو معظمه؛ سواء كانت هذه الروابط هي حقوق الملكية أو الحاجات المشتركة المعترف بها أو أي عوامل أخرىٰ. وافترضت معظم النظريات حتىٰ العقد الأخير تقريبًا أن هناك علاقة توافق تام بين الدولة والمجتمع المدني[٢]، لكن لا يعني ذلك أنه لا توجد أيُّ توترات بينهما أو أيُّ تساؤلات تخص الحدود التي تفصل بينهما. فمفهوم المؤسسات الوسيطة pouvoirs interm é diares تم استخدامه للدلالة علىٰ مجتمع مدني تحاول فيه الهيئات حماية درجة ما من الاستقلالية عن الدولة. وتسمح هذه الاستقلالية بإمكانية وجود بعض الاختلافات بين الدولة والتجمعات من خارجها.

لكن النقطة الحيوية في معظم أدبيات العلوم الاجتماعية هي أن الدولة والمجتمع المدني يقوي كلٌّ منهما الآخر، علىٰ الرغم من الاختلافات القائمة بينهما. فوجود مجموعة منتشرة من المعايير وعلاقات المِلْكية وأنماط السلوك الاجتماعي في مجموعة كبيرة من الهيئات الموجودة في جميع أنحاء المجتمع -

---

Reflections on Modern Western States and Civil Societies," p. 23..

ويرىٰ جون كين أن هناك فئات أكثر في المجتمعات الأوروبية تم إخراجها من المجتمع المدني (كغير البيض، والذكور غير المثليين).

Democracy and Civil Society: On the Predicaments of European Socialism, the Prospects for Democracy, and the Problem of Controlling Social and Political Power (New York: Verso, 1988), p. 14.

(1) Stepan, *Rethinking Military Politics*, p. 128.

(٢) يلاحظ بيندكس وآخرون أن «الاعتماد المتبادل بين التجمعات الخاصة مرادف للمجتمع المدني»، وأنه لكي يتواجد المجتمع المدني يجب أن تحدث «موافقة إجماعية» بين الدولة والمجتمع.

Reflections on Modern Western States and Civil Societies," pp. 14-15.

أي وجود المجتمع المدني- هو الذي يقوّي الدولة ويسمح لها بالسيطرة دون اللجوء المستمر إلىٰ الإكراه أو إنفاق العديد من الموارد. قد يظل النزاع قائمًا حول قضايا معينة، إلا أن هناك اتفاقًا ضمنيًا يسري علىٰ قواعد التفاعل والمنافسة. وفي أغلب الأحيان، يؤسس الإطار القانوني للدولة حدود استقلالية التجمعات والأنشطة التي تشكّل المجتمع المدني.

ومؤخرًا فقط في أمريكا اللاتينية وأوروبا الشرقية والغربية، نشأ خطاب ينظر بجدية أكبر في إمكانية وجود مجتمع مدني مضادٍ الدولة[١]. وحتىٰ بين من يرون هذا الرأي، كان التوتر بين المجتمع المدني والدولة يُنظر إليه باعتباره توترًا شاملًا بين كيانين موحّدين. فالمجتمع المدني ما زال تجميعًا لمصالح متفرقة تتحرك في اتجاه واحد علىٰ مستوىٰ معين، وتحاول معًا معارضة النسق الأخلاقي للدولة وفرض نسقها الخاص.

هناك العديد من الإشكاليات عند دراسة نقاط الاتصال بين الدولة والمجتمع من خلال هذه الرؤية عن المجتمع المدني. إحدىٰ هذه الإشكاليات -كما ناقشت في موضع آخر[٢]- أنه حتىٰ في المجتمع المدني لا تكون القوىٰ الاجتماعية المتنوعة جامعةً ومحيطة وتؤدي إلىٰ هيمنة أفكار تأسيسية معينة، وأنه يجب علينا أن ننشئ فهمًا أكثر حرصًا للعناصر المكوّنة للمجتمع المدني، وألا نفترض أنها

(١) في الثمانينيات، أصبح مصطلح «المجتمع المدني» مستخدمًا من قبل محللي أوروبا الشرقية. فقد كانوا يبحثون عن طريقة يقطعون بها الحبل السري النظري القائم بين الدولة والمجتمع المدني. فبالنسبة إليهم، يعني المجتمع المدني ضمنًا مجتمعًا شجاعًا، يطوّر استقلالية من خلال هيئاته في مواجهة الدولة. انظر علىٰ سبيل المثال:

Andrew Arato, "Empire vs. Civil Society: Poland 1981-2," Telos (1981-2): 19-48.

ولأحد الانتقادات انظر:

Zbigniew Rau, "Some Thoughts on Civil Society in Eastern Europe and the Lockean Contractarian Approach," *Political Studies 35* (1987): 573-92.

وعن أوروبا الغربية انظر:

Keane, *Democracy and Civil Society* (see, for example, 31-2).

(2) Joel S. Migdal, "Civil Society in Israel," in Ellis Goldberg, Ress at Kasaba, and Joel S. Migdal (eds.), *Rules and Rights in the Middle East* (Seattle: University of Washington Press, 1993).

مجرد جماعات مصالح ومنظمات تطوعية خاصة تميل إلىٰ تشكيل إجماع متناغم في المجتمع. وكذلك، تُغفل هذه النظرة التوحيدية للمجتمع المدني حالات السيطرة المفرّقة بشكل كامل. فالمجتمع والمجتمع المدني ليسا مترادفين، والصراعات المتباينة في ساحات السيطرة والمعارضة المجتمعية -حيث تتحرك القوىٰ الاجتماعية في اتجاهات مختلفة- تؤثر في الدولة بشكل جوهري. والطريقة التي يتم بها تصوير المجتمع المدني في العادة لا تترك أي مساحة لفهم الصراعات المتفرّقة علىٰ نسق المجتمع الأخلاقي. فكما يشير نعومي تشازان: «لا يتضمن المجتمع المدني إلا جزءًا واحدًا مما أصبح واقعًا جماعيًا معقدًا متنوعًا. وما يميز هذه المجموعات المتضَمَنة في المجتمع المدني عن التجمعات الأخرىٰ هي طبيعتها الجزئية؛ فهم منفصلون عن الدولة لكنهم يواجهونها»[1]. لكن المجتمع بأكمله قد يتضمن مكوّنات منظمة أخرىٰ (وليس مجرد مجموعة من الأفراد الهامشيين) تناضل لصنع قواعدها وأنساقها الأخلاقية الخاصة، دون مواجهة الدولة مباشرة.

تحتوي العديد من المجتمعات المعاصرة بعضَ العناصر المهمة التي ناضلت ضد المزاعم التي تقضي بأن الدولة هي الهيئة ذات السلطة العليا في المجتمع. فبعض القوىٰ الاجتماعية لم تدعم الدولةَ في طموحاتها الشمولية، وللسبب نفسه لم تدعم طموحات المجتمع المدني المؤلِّب ضدها (أي ضد الدولة). فعلاقتها بالدولة لم تكن علاقة مقاومة (علنية أو سرية) ولا علاقة حاولت فيها تحويلَ بعض أجزاء الدولة لصالح أهدافها أو الاستيلاء عليها. وبالمثل، تراوحت علاقتها بالقوىٰ الأخرىٰ التي تشكّل المجتمع المدني بين عدم الاهتمام والعداء الصريح.

لقد كانت ساحات المجتمع المتعددة والتفاعلات التي تحدث فيها هي المراجل التي تختمر فيها المخرجات التاريخية الخاصة بكل مجتمع ودولته. فالشكل النهائي للدولة (ديمقراطية أو أي نوع آخر من الحكومة) وأهدافها وقدراتها ونطاقها والسيطرة عليها من قبل قوىٰ اجتماعية خاصة أو استقلاليتها؛

---

(1) Naomi Chazan, "Engaging the state: associational life in sub-Saharan Africa," in Migdal, Kohli, and Shue (eds.), *State Power and Social Forces*, p. 278.

كل هذا يتحدد من خلال هذه الصراعات والتسويات الحاسمة التي تحدث في ساحات المجتمع المتعددة والعلاقات فيما بينها. فالدول لا تنجح في ترسيخ سيطرتها دائمًا، بل قد ينتهي بها الحال إلىٰ أن تصبح دولًا متحولة بقدر ما كانت تحويلية.

باختصار، يجب علىٰ الباحثين السؤال عن إمكانية انتقال الصراعات من ساحة إلىٰ أخرىٰ، وكيف يتم ذلك، وكيف من الممكن أن تتحول إلىٰ سيطرة علىٰ المجتمع بأكمله. وهل يتم نقل الموارد والدعم الناشئ في صراعات وتسويات ساحة ما إلىٰ ميادين أخرىٰ في المجتمع من أجل إنشاء سيطرة موحّدة؟ إن السيطرة الموحّدة -للدولة أو طبقات اجتماعية معينة أو مجتمع مدني أو أي جماعات أخرىٰ- تنشأ عن إعادة التوزيع الناجحة للموارد والدعم المكتسب من أنشطة ساحة معينة إلىٰ ساحات أخرىٰ[1]. فما أسماه سيدني تارو بـ «القضايا الضخمة والصراعات المزعجة والانشقاقات الاجتماعية والاقتصادية العميقة» في المجتمع لا يمكن فهمه بعيدًا عن صراعات الساحات الأكثر محدودية. ففي هذه الأخيرة «ينظّم الناس علاقاتهم مع الدولة ويوفّقون مصالحهم أو يتنازعون حولها ويحاولون التكيف سياسيًا مع الضغوط الاجتماعية الأوسع»[2]. وقدرة أي قوة اجتماعية -بما في ذلك الدولة- علىٰ تطوير حالة من التماسك وجمع الموارد المادية والرمزية اللازمة لتقديم حضور ذي مغزىٰ علىٰ مستوىٰ المجتمع بأكمله -تعتمد علىٰ أدائها في ساحاتٍ أكثر تحديدًا، حيث يجب أن تنجح في تحقيق سيطرة كافية (إما بتحويل كامل للقوىٰ الاجتماعية الموجودة، وإما علىٰ الأقل باحتوائها) لكي تستطيع توليد مجموعة من الموارد يمكن تطبيقها في صراعات ساحات أخرىٰ ثم في النهاية في المجتمع بأكمله. ولا يمكن أبدًا منذ البداية معرفة مَن مِن القوىٰ الاجتماعية المختلفة سيكون قادرًا علىٰ تحقيق سيطرة موحّدة في المجتمع.

---

(١) كان المنظرون الاجتماعيون في الولايات المتحدة متحفظين في الاعتراف بأن الدولة تمارس السلطة العليا علىٰ الحقيقة. فقد كان التركيز غالبًا علىٰ الهيئات الاجتماعية التي تنظّم نفسها، مع اهتمام ضئيل بكيفية إنشاء الدول للإطار القانوني الحاكم الذي تعمل فيه الأسواق والهيئات الاجتماعية الأخرىٰ. انظر:
Gary C. Hamilton and John R. Sutton, "The Problem of Control in the Weak State," *Theory and Society* 18 (January 1989): 15-16.

(2) Sidney Tarrow, "Introduction," in *Territorial Politics in Industrial Nations* (New York: Praeger, 1978), p. 1.

الفصل الخامس
لماذا لم تسقط العديد من الدول حتى الآن؟

يبدو محيرًا في ظاهر الأمر أن الكثير من الدول لم تتفكك؛ لماذا لم تتطاير مكوّناتُها في ألف اتجاه؟ لقد حدث ذلك بالفعل لبعضها في السنوات الأخيرة، كلبنان ويوغوسلافيا والصومال وليبيريا وزائير وحتىٰ الاتحاد السوفيتي المتبجح بقدراته. لكن لماذا لم يحدث الأمر نفسه لدول أخرىٰ؟ ما تفسير قوة بعض الدول الباقية، ومعظمها به عشرات الآلاف من العمال يكدحون في مئات الأجهزة المختلفة ذات عدد لا يحصىٰ من الأهداف والمصالح والضغوط والمحفزات وإجراءات العمل المتباينة المنتشرة عبر أقاليم مختلفة تحتوي شعوبًا متنوعة؟ وتبدو إمكانية حدوث الاضطرابات فيما بين الأجهزة، والنزاعات المحمومة علىٰ الموارد النادرة، والتحرك في اتجاهات مختلفة، والصراع بين القوىٰ العالمية الموجودة محليًا، وتعارض الأولويات -تبدو إمكانية حدوث كل ذلك لا نهاية لها، بالإضافة إلىٰ أن كل ذلك يحدث في هيئة من الممكن فيها استخدام العنف الشديد.

لاحظ ديفيد سترينج -في بحثه للتوسع الأوروبي عبر خمسة قرون- أن النظم السياسية غير الأوروبية كانت تمتلك قدرة ملحوظة علىٰ البقاء، علىٰ الأقل تلك التي تم الاعتراف بها باعتبارها ذات سيادة[1]. فقد وجد أن أحد عشر نظامًا غير أوروبي فقط تحولوا من الحالة السيادية إلىٰ حالة التبعية بين عامي ١٤١٥

(1) David Strang, "Anomaly and Commonplace in European Political Expansion: Realist and Institutional Accounts," *International Organization 45* (Spring 1991): 143-62.

و١٩٨٧، وخمسة عشر نظامًا آخر اندمجوا أو تفككوا. لكن اللافت للنظر هو أن النصف الثاني من القرن العشرين شهد نشأة عدد من الدول لم يسبق له مثيل، واختفاء أو تفكك أو انهيار عدد قليل منها.

في الواقع، من الصعب الإشارة إلىٰ أكثر من عدد محدود من الدول التي انهارت أو اختفت في سنوات الحرب الباردة؛ ربما باكستان ونيجيريا لفترة قصيرة، ولبنان بالطبع، وحالات غريبة إلىٰ حد ما كمصر وسوريا والجمهورية العربية المتحدة. وفي الوقت نفسه، كان باحثو العلوم الاجتماعية يكتبون كثيرًا عن ضعف العديد من الدول واستخدموا مصطلحات من قبيل شبه الدولة والدولة الهشة أو الدولة الضعيفة للإشارة إلىٰ ضعف العديد من الكيانات السياسية في مواجهة كل من القوىٰ الخارجية والمجموعات الداخلية المنظمة[١]. أليس ضعف الدولة يشير أيضًا إلىٰ هشاشةٍ يمكن أن تؤدي إلىٰ انهيار لا قيام بعده؟

لقد أدىٰ تفكك الإمبراطوريات الشاسعة بعد الحرب العالمية الأولىٰ والثانية مع انتشار فكرة حق تقرير المصير إلىٰ نشأة عدد كبير من الدول الجديدة، التي كانت في معظمها ضعيفة جدًا من ناحية التماسك الداخلي والقدرة علىٰ تنفيذ السياسات العامة التي يمكنها تغيير سلوك السكان بشكل مقصود. ففي العقدين التاليين للحرب العالمية الثانية وحدهما، زاد عدد الدول إلىٰ ثلاثة أضعاف. وبالفعل، أصبح منتصف القرن العشرين هو ذروة تطور الدول لتصبح عمليًا الشكل السياسي العالمي.

والآن في فجر القرن الحادي والعشرين، نعيش في عصر تبحث فيه الدولة عن البقاء وتلوح في الأفق أشكال سياسية جديدة يقودها الاتحاد الأوروبي والمنظمات غير الحكومية القوية. ويصدر كتاب تلو آخر للحديث عن كيف أن

---

(١) انظر علىٰ سبيل المثال:

Robert H. Jackson, *Quasi-States: Sovereignty, International Relations, and the Third World* (New York: Cambridge University Press, 1990); Joel S. Migdal, "Studying the State," in Mark I. Lichbach and Alan S. Zuckerman (eds.), *Comparative Politics: Rationality, Culture, and Structure* (New York: Cambridge University Press, 1997).

الدولة تتقلص قوتُها[١]، وتنبأ آخرون بزوالها نهائيًا بعبارات مخيفة كالقول بـ «البننة العالم»[٢]، وتم تصوير الدولة بشكل متزايد باعتبارها اللفياثان العاجز، الذي قد يسقط نظام دعم حياته في أي وقت. لكن يبدو أن التقارير عن موتها القريب كانت سابقة لأوانها، فضعف الدولة لا يعني بالضرورة انهيارها.

سأستعرض في القسمين التاليين بعض الأسباب التي قدّمها الباحثون لتفسير قدرة الدولة علىٰ البقاء. يتضمن القسم الأول دورَ بيئة الدولة التي تم استيعابها داخليًا في الدول والمجتمعات، والثاني يعتمد علىٰ نظرية التنظيم ويركّز علىٰ العلاقة التجارية القائمة بين الدولة ومحكوميها؛ إذ يكون الولاء والدعم في مقابل الوصول إلىٰ السلع العامة. ويركز سبب ثالث علىٰ صورة من صور التبادل، حيث تعمل الدولة كمظلة لعلاقات الزبائنية المتنوعة.

---

(١) انظر علىٰ سبيل المثال:

Joseph A. Camilleri and Jim Falk, *The End of Sovereignty? The Politics of a Shrinking and Fragmenting World* (Brookfield, VT: E. Elgar, 1992); Ivo D. Duchacek, Daniel Latouche, and Garth Stevenson, *Perforated Sovereignties and International Relations: Trans-Sovereign Contacts of Subnational Governments* (New York: Greenwood Press, 1988); John Dunn, *Contemporary Crisis of the Nation State?* (Cambridge, MA: Blackwell, 1995); Julie A. Erfani, *The Paradox of the Mexican State: Rereading Sovereignty from Independence to NAFTA* (Boulder, CO: Lynne Rienner, 1995); Gidon Gottlieb, *Nation Against State: A New Approach to Ethnic Conflicts and the Decline of Sovereignty* (New York: Council on Foreign Relations Press, 1993); Christine Ingebritsen, *The Nordic States and European Unity* (Ithaca: NY: Cornell University Press, 1998); Peter Katzenstein, *Tamed Power* (Ithaca, NY: Cornell University Press, 1997); Edmond J. Keller and Donald Rothchild, *Africa in the New International Order: Rethinking State Sovereignty and Regional Security* (Boulder: Lynne Rienner, 1996); Gene M. Lyons and Michael Mastanduno (eds.), *Beyond Westphalia?: State Sovereignty and International Intervention* (Baltimore, MD: Johns Hopkins University Press, 1995); Claus Offe, *Modernity and the State: East, West* (Cambridge, MA: MIT Press, 1996); Michael J. Shapiro and Hayward R. Alker, *Challenging Boundaries: Global Flows, Territorial Identities* (Minneapolis: University of Minnesota Press, 1996).

(2) Jean-Marie Guehenno, *The End of the Nation-State* (Minneapolis: University of Minnesota Press, 1995), p. 35..

لكن في حين أن هذه العوامل تساعدنا على فهم العناصر التي تعارض قوى التفكك، إلا أنها لا تخبرنا بما يكفي. وتقدّم الأطروحة الأساسية للفصل في القسم الأخير أن هناك مساحات معينة من التفاعل بين الدولة والمجتمع يمكنها إنشاء حالة من المعنى للسكان، وأن هذا المعنى يمكنه أن يُحدث حالة من تطبيع الدولة؛ أي أن يعتبر الناس أن الدولة شيء طبيعي ككل شيء حولهم، ولا يمكنهم تخيل الحياة من دونها. وهذا الاعتقاد بانتشاره يمثل مصلًا قويًا لقوى التفكك، حتى في خضم الضعف المستمر في إيصال الموارد وتنفيذ السياسات وتحقيق الكفاءة.

سنقوم باستكشاف ثلاث مساحات متداخلة يتم فيها إنشاء المعنى والممارسة: استحداث القانون في المجتمع، واستخدام الطقوس العامة في سياق تكون فيه السياسة كالمسرح، وتشكيل وإعادة تشكيل المجال العام بشكل مستمر. لكننا لسنا الآن في معرِض تحديد ما هي ظروف إنشاء المعنى في هذه المساحات الثلاث كي تؤدي إما إلى دولة قوية وإما إلى العكس. لكن من المهم الإشارة إلى مساحات التفاعل بين الدولة والمجتمع هذه من أجل فهم علاقتها الكامنة بتماسك الدولة وتفككها.

بيئة دولية تقوّي الدول

ما الذي يمكننا استخلاصه من هذه الكتابات لتعليل عدم سقوط الكثير من الدول فريسة قوى التفكيك المركزية الموجودة داخلها وداخل سكانها؟ لا يبرز هذا السؤال من الأصل لدى كثير من الكتاب، أو تتم تنحيته جانبًا[1]. فكما وصف جيمس روزيناو الأمر ببراعة، تعطي الأدبيات المكتوبة انطباعًا بأن «الدولة

(١) يمثل جاكسون وروزبرج وروزيناو وسترانج استثناءً واضحًا. انظر:

Robert H. Jackson and Carl G. Rosberg, "Why Africa's Weak States Persist: The Empirical and the Juridical in Statehood," *World Politics 35* (October 1982): 1-24; James N. Rosenau, "The State in an Era of Cascading Politics: Wavering Concept, Widening Competence, Withering Colossus, or Weathering Change?" *Comparative Political Studies 21* (April 1988): 13-44; Strang, "Anomaly and Commonplace in European Political Expansion."

للسياسة كاليد الخفية للاقتصاد عند آدم سميث»(١). فقد تجاهل العديدون قضية استقرار الدولة، وبدلًا من ذلك قاموا بتطبيع مفهوم الدولة في كتاباتهم. فمع بداية القرن التاسع عشر جادلوا بأن الدول أصبحت «المكوّنات الوحيدة للنظام الدولي»(٢). ووفقًا لطريقة تنظيم الحكم القانونية والقضائية -والتي كانت الطريقة الناجحة الوحيدة في القرن العشرين لترسيخ القواعد- بدت الدولة وكأنها جزء من الطبيعة كالجبال والأنهار، وكان السؤال عن حاضرها أو مستقبلها أمرًا غير منطقي.

وشكَّل القانون الدولي ومجتمع الدول العالمي نفسَه من أجل حفظ كل دولة علىٰ حدة، وليس مجرد مجتمع الدول ككل، وعمِل علىٰ ذلك. ويزعم جاكسون وروزبرج أنه إذا تم اتخاذ معيار آخر في الاعتبار إلىٰ جانب الوجود القانوني للدول -كسيطرتها الفعلية علىٰ إقليمها مثلًا- ستخرج العديد منها باعتبارها فشلت في حفظ تماسكها، وأنه «لا يمكننا تفسير بقاء بعض الدول من خلال تصور الدولة دون إعطاء اعتبار كافٍ للخصائص القانونية [الدولية] الخاصة بها»(٣)، وسمّىٰ جاكسون الظروفَ الدولية التي سمحت ببقاء الدول بـ «السيادة السلبية».

وفي حين حاول القليلُ من الباحثين استكشاف الظروف الدولية التي ساندت الدول، اتخذ الكثيرون منهم بقاء الدولة باعتباره أمرًا مسلمًا. وكذلك قوّت الافتراضات الأساسية لنظرية العلاقات الدولية من فكرة مناعة الدولة، فكانت النماذج تركّز علىٰ عقلانيتها، وبالتالي وحدتها وتماسكها(٤). فقد تعامل مفكرو العلاقات الدولية مع الدول بشكل دائم تقريبًا باعتبارها متغيرات مستقلة وليست تابعة(٥). وبينما كانوا يردون علىٰ المقاربات التعددية ونظرية النظم والمفاهيم

---

(1) Rosenau, "The State in an Era of Cascading Politics," p. 14.

(2) Hendrik Spruyt, *The Sovereign State and its Competitors: An Analysis of Systems Change (Princeton, NJ: Princeton University Press, 1994)*

(يصدر هذا الكتاب مترجمًا هذا العام ٢٠١٨ عن مركز نماء للبحوث والدراسات).

(3) Jackson and Rosberg, "Why Africa's Weak States Persist," p. 4.

(4) Lars-Erik Cederman, *Emergent Actors in World Politics: How States and Nations Develop and Dissolve* (Princeton, NJ: Princeton University Press, 1997), p. 29.

(٥) المصدر السابق، ص ٢١٣.

الماركسية، سقطوا هم أيضًا في فخ تبسيط الدولة وتعاملوا مع تفاعلاتها الداخلية المعقدة باعتبار أنها لا تسبب أي مشكلة.

فتجاهل المنظرون الواقعيون الديناميات الداخلية للدول التي قد تمزقها، وبحثوا ترتيب الدول من أجل تفسير استقرارها؛ فجادلوا بأن عقلانية الدول غالبًا ما تدفع الدول القوية لدعم الدول الضعيفة كي تمنع الدول القوية الأخرىٰ من السيطرة علىٰ العالم[١]، إلا أن سترانج أثبت أن النظريات الواقعية لا يمكنها تفسير استقرار الدول الذي استمر عبر خمسة قرون. وفي الوقت نفسه الذي سيطرت فيه النظريات الواقعية والواقعية الجديدة علىٰ منظري العلاقات الدولية، قدّم باحثو الدراسات المقارنة في العلوم السياسية افتراضات مشابهة في جهودهم من أجل «استعادة الدولة»[٢].

لكن بدايةً من سقوط جدار برلين، أصبح من الصعب التعامل مع الدولة باعتبارها منيعةً لا تُمس، وبدأت ألفاظ كـ «انهيار» و«تفكك» و«فوضىٰ» تتسلل إلىٰ عناوين الأعمال المكتوبة عن الدولة[٣]، وبدأ البنيويون وذوو المقاربات المعيارية في التشكيك في افتراضات نظرية العلاقات الدولية القديمة[٤]، وحل اقتراب

---

(1) Kenneth Waltz, *Theory of International Politics* (Reading, MA: Addison-Wesley, 1979).

(2) Peter B. Evans, Dietrich Reuschemeyer, and Theda Skocpol, eds., *Bringing the State Back In* (New York: Cambridge University Press, 1985).

(٣) انظر:

Cederman; Robert Kaplan, *The Ends of the Earth: From Togo to Turkmenistan*, from Iran to Cambodia, A Journey to the Frontiers of Anarchy (New York: Knopf, 1997); Klaus Schlichte, "Why States Decay: A Preliminary Assessment" (Mimeograph, 1997)

(٤) انظر علىٰ سبيل المثال:

Alexander Wendt, "Constructing International Politics," *International Security* 20(1995): 71-81; Michael N. Barnett, *Dialogues in Arab Politics: Negotiations in Regional Order* (New York: Columbia University Press, 1998); Peter Katzenstein, *Culture of National Security: Norms and Identity in World Politics* (New York: Columbia University Press, 1996); Audie Klotz, *Norms in International Relations: The Struggle against Apartheid* (Ithaca, NY: Cornell University Press, 1995); Martha Finnemore, *National Interests in International Society* (Ithaca, NY: Cornell University Press, 1996).

«الدولة-في-المجتمع» محل مفهوم السلطة الحاكمة السيادية المستقلة كليًا[١]. وأصبح السؤال عن سبب سقوط بعض الدول وبقاء البعض الآخر أكثر إلحاحًا وانتشارًا، في عصر ما بعد الحرب الباردة عندما أدىٰ ضعف بعض الدول إلىٰ تفككها، وفي فترة أعطىٰ فيها الباحثون أهمية كبرىٰ لتعقد الدولة الداخلي.

في أثناء الحرب الباردة، أدت بنية السياسة العالمية إلىٰ تقوية تأرجحِ الدول. ونتج عن التنافس بين القوىٰ العظمىٰ وفرةٌ في موارد الدول حتىٰ القاصية منها، ومحفزات قوية علىٰ الربط بين أجزائها، وإعفائها من دورها التقليدي في الدفاع عن حدودها من أي اعتداء خارجي. والآن مع نهاية الحرب الباردة وزيادة كثافة العولمة الاقتصادية بشكل مستمر، أصبح شائعًا القول بأن الدولة قد فقدت كلَّ ما تملك. ويمكن الآن -بعد فقد الدعامات الدولية- أن يتحول ضعف الدولة مباشرة إلىٰ انهيار تام.

أدت نهاية الحرب الباردة في الواقع إلىٰ زيادة في انهيار بعض الدول، بشكل يكفي لإعادة النظر في سبب تفككها[٢]. لكن الغالبية العظمىٰ من الدول -وحتىٰ تلك التي كانت مجرد أدوات تستند إلىٰ التنافس بين الشرق والغرب- ظلت متماسكة، ويبدو أنها حتىٰ الآن لا يهددها خطر التفكك حتىٰ مع استشراء حالات هدر المال العام وتجاهل السياسات العامة بشكل كبير.

أحد أسباب الاستقرار النسبي للدولة هو أن العوامل الدولية الداعمة للدول لم تختفِ كليةً مع نهاية الحرب الباردة. فقد حددت السفارات والسفراء والأمم المتحدة والبنك الدولي والمنظمات الدولية وهيئات الإغاثة، حددت كلها ضمنيًا أو بشكل صريح أن الدولة هي الممثل المناسب لأي شعب يعيش في مساحة معينة. ففي الوقت الذي كانت فيه العوامل الاقتصادية والبيئية قويةَ التأثير حتىٰ

---

(1) Joels S. Migdal, Atul Kohli, and Vivienne Shue, eds., *State Power and Social Forces: Domination and Transformation in the Third World* (New York: Cambridge University Press, 1994); Peter Evans, *Embedded Autonomy: States and Industrial Transformation* (Princeton, NJ: Princeton University Press, 1995).

(2) Kaplan, *The Ends of the Earth; Schlichte*, "Why States Decay"; Cederman, Emergent Actors in World Politics.

جعلت حدود الدول سهلة الاختراق، كان هناك مجموعة مضادة من الأنظمة الدولية التي شجّعت الدولة باعتبارها شكل الحكم المناسب وأضفت الشرعية عليها[1]. وكما يجادل سترانج، يمكن تفسير استقرار الدول إلىٰ حد كبير من خلال «التشكّل الثقافي لنظام الدولة الغربي باعتباره مجتمعًا قائمًا علىٰ الاعتراف المتبادل»[2].

وفي الحقيقة، كانت هناك حالات نادرة جدًا لم تقم فيها المنظمات والإجراءات الدولية بتقديم الدولة باعتبارها المتحدث باسم الشعوب، منها علىٰ سبيل المثال القيود التي فرضتها الأمم المتحدة مؤخرًا علىٰ الدولة العراقية فيما يخص سكانها من الأكراد بعد حرب الخليج. إلا أن هذه الحالات نادرةٌ بشكل كبير، والأكثر شيوعًا هو ما صوّره بيتر دوفرجين في مقالته عن جزر سليمان[3]، حيث نجد دولة ذات قدرة إدارية ضعيفة لدرجة أنها تحصل علىٰ إغاثة من حشد من المنظمات الدولية والحكومات الأجنبية المجاورة.

لم تقتصر تقوية المؤسسات الدولية كالأمم المتحدة للدولة باعتبارها الطريقة المعيارية الأمثل لتنظيم حكم مجموعة من الناس، بل أيضًا مكّنتها من خلال تشكيل كيفية عملها وتكوينها. فقد وضعت الوكالات الدولية العديد من الافتراضات عما يجب أن تنشغلَ به الدولة. فلا تقتصر توقعاتُهم من الدولة علىٰ مجرد حماية سكانها، بل عليها تحسين مستوىٰ معيشتهم المادية وضمان كرامتهم وتنظيم العديد من أنشطتهم وتحسين وضع المرأة والأطفال والسكان الأصليين، وغير ذلك الكثير.

---

(1) Finnermore, *National Interests in International Society*, pp. 2-3; Klotz, Norms in International Relations, p. 24

(2) Strang, "Anomaly and Commonplace in European Political Expansion: Realist and Institutional Accounts," p. 162

(٣) في

Peter Dauvergne, "Weak states and the environment in Indonesia and the Soloman Islands,":

ورقة عمل مقدّمة في الجامعة الوطنية الأسترالية (كانبيرا: قسم العلاقات الدولية، ١٩٩٧).

وبتعبير آخر، تحاط الدولة بالعديد من التوقعات المعيارية المتشددة إلىٰ حد ما. وتقوم هذه المعايير بتقويتها في الوقت نفسه الذي تقوم فيه بتقييدها. فقد أصبح واجبًا عليها القيام بمهام لم تكن منذ قرن مضىٰ سوىٰ مجرد سمات خاصة بأنظمة قليلة أو لم تكن موجودة علىٰ الإطلاق، كتعليم الشباب في مدارس عامة وحماية البيئة وتنظيم سوق العمل وهكذا. وحتىٰ عندما فشلت بعض الدول بشكل مريع في وضع الأطفال في الفصول أو التأثير في ظروف الحياة اليومية للعمال، كانت قد بنت بالفعل أجهزةً ضخمة للتعليم والعمل. فكل الدول -سواء كانت قد نجحت في تنفيذ المعايير الدولية بانتظام أم لا- أنشأت أجهزةً بيروقراطية مترامية الأطراف مخصصة للقضايا الاجتماعية، وأجهزة أمنية مرعبة، ونظامًا قضائيًا شاملًا، وأصبحت هذه هي أسس قيام أي دولة حتىٰ لمجرد **الظهور** بمظهر القائم علىٰ هذه القضايا. وحتىٰ الدول الضعيفة حصلت علىٰ الشرعية الدولية -ناهيك عن البيروقراطية الشاملة- بمجرد البدء في آليات تطبيق المعايير الدولية داخليًا.

اندمجت مكاتب الدولة المتعددة -بدءًا من القطاع الزراعي وحتىٰ حقوق الطفل- في الهيئات الدولية. أدت هذه الارتباطات الدولية إلىٰ جعل أجهزة الدول متشابهة بشكل كبير في الدول المختلفة، حتىٰ وإن كان أداؤهم الفعلي مختلفًا اختلافًا جوهريًا من دولة لأخرىٰ. وقامت العضوية في المنظمات الدولية -كمنظمة الصحة العالمية- بتشكيل طريقة جمع البيانات (أو علىٰ الحقيقة، تطلبت العضوية جمع البيانات كنشاط مركزي) وأساليب المعرفة وأسسها وطرق تعامل الدول مع الموضوع محل الاهتمام. وكان الأثر النهائي -علىٰ الأقل ظاهريًا- حدوث تجانس عالمي في الممارسات والمعايير والخبرة التقنية، وتشابهت الدول الكبيرة والصغيرة بشكل كبير حتىٰ وإن اختلفت اختلافًا جوهريًا في تطبيق هذه المعايير الدولية علىٰ بيئاتهم الداخلية.

وادّعىٰ قادةُ الدول الادعاءات نفسها فيما يخص القطرية والسيادة والحرية والاستقلال، وأطلقوا دعوات متشابهة بحثًا عن طاعة السكان وحكمِ أدق تفاصيل حياتهم الشخصية، كفرض الضرائب وتنظيم العلاقات الجنسية ووضع القيود علىٰ سلطة الآباء. وتتكون دولهم من مكاتب وأجهزة متشابهة بشكل كبير في جميع أنحاء العالم. وباختصار، قامت العولمة بتعميق الممارسات التي عززت من دور الدولة وتقويتها بالقدر نفسه الذي ولّدت به ممارسات تتجاوزها.

لكن بغض النظر عن مدىٰ تطور المعايير الدولية فيما يخص الشكل والممارسات المناسبة للحكم أو مدىٰ حماس القادة لمناعة دولهم؛ فلا يمكن للدعم الدولي وادعاءات السيادة وحدها تفسير كيفية تماسك الدول وسببه. فيجب ألا يحجبَ التركيز علىٰ العوامل العالمية الأهميةَ الكبيرة لتركيب الدولة وعلاقتها بمن تدّعي حكمهم، ولا يجعلنا أقل وعيًا بالقوىٰ العالمية التي تضعفها، ولا يُخفي مدىٰ السطحية التي قد تتسم بها وحدة المعايير والممارسات الدولية. فالمؤسسات الدولية المُدمجة داخليًا قد تعني أشياءَ مختلفة جدًا في البيئات الداخلية المختلفة.

وحتىٰ الدعمُ المباشر للدول من جيرانها أو القوىٰ والهيئات الدولية من خلال المعونات والمساعدة التقنية والدعم العسكري لا يفسر إلا جزءًا من قدرة العديد من الدول علىٰ الصمود. فالعديد من الدول مصابة بالفساد وعدم الكفاءة وعدم القدرة علىٰ تطبيق النوايا الدولية علىٰ شعوبها؛ ولذلك لا يمكننا الاعتماد علىٰ مجرد توضيح المعايير الدولية وكشف الدعم الدولي لتفسير كيفية تجنب الدول للانهيار.

الأسس التنظيمية للدولة

قدّم مفكرو نظريةِ التنظيم بعض الأفكار عن سبب تماسك أي منظمة، بما في ذلك الدول، إلا أن مقارباتهم جزئية إلىٰ حد ما. ويرجع ذلك في جزء منه إلىٰ أنهم افترضوا فيما يكتبون وحدةَ المنظمات ولم يشكوا في تماسكها. وتتسرب في العديد من مناقشاتهم مسحةٌ وظيفية طفيفة عندما يتحدثون عن أن البشر يملكون أهدافًا وآمالًا وأماني، وأن المنظمات عبارة عن وسائل يرتبط بها الناس ببعضهم البعض لتحقيق هذه الغايات؛ أي إن المنظمات توجد فقط لأن البشر في حاجة إليها، فيقول جوران آرين إنه «في الأصل يوجد التنظيم؛ وإن التجربة البشرية الأساسية هي الانتماء والارتباط»[1]. ويمكن للضغوط والفرص المختلفة التي

(1) Göran Ahrne, *Social Organizations: Interaction Inside, Outside and Between Organizations* (Thousand Oaks, CA: Sage Publications, 1994), p. 5.

تواجه أي وحدة تنظيمية أن تسبّب انقسامات فيها، إلا أن القادة القائمين علىٰ رأس السلطة يقومون بتشكيل ردود أفعال استراتيجية وبتعديل الهيكل التنظيمي لمواجهة هذه التحديات[1]، وهذه العملية هي ما أسماه مفكرو نظرية التنظيم بالتكيف.

ونتيجةً لأن منظمة الدولة تتعامل مع احتياجات أساسية كالأمن الشخصي، فهناك إغراء بالفعل يدفع نحو القول بأنها موجودة لأن الناس في حاجة إليها. لكن هذه الصيغة لا تفسر لنا سبب سيطرة هذا النوع من المنظمات علىٰ إشباع هذه الحاجات، ولماذا هذا النوع بالذات وليس غيره؟ أو لماذا قد تسقط بعض هذه المنظمات وتبقىٰ أخرىٰ؟

وللإنصاف، فقد أدرك علماء الاجتماع بالفعل إمكانية سقوط المنظمات (بل وربما رجحانَ ذلك). وقد بدأ آرثر ل. شتاينكومب الأمر بعرضه فكرة أن المنظمات حديثة النشأة احتمالية موتِها أكثر من المنظمات القديمة[2]. لكن في حالة الدول، يواجه تحليل شتاينكومب بعض الصعوبات؛ إذ إن الدول حديثة النشأة قد حققت نتائج جيدة بشكل ملحوظ عبر العقود الأربعة الأخيرة. وجادل مايكل هنان وجون فريمان أن جمود المنظمات يضعف من فرص التكيف الناجح، ويؤدي إلىٰ أن تقوم البيئات المختلفة «بانتخاب» المنظمات التي تناسب الظروف

= ويلاحظ آرين أن الفكر الوظيفي يسيطر علىٰ نظرية التنظيم: «ووفقًا لألكساندر، انتصرت الحركة المناهضة للوظيفية انتصارًا كاملًا، لكن ظلت نظرية التنظيم الوظيفية المزعومة علىٰ قيد الحياة. وتشير حقيقة أن نظرية التنظيم الوظيفية لم تمت بسقوط النظرية الاجتماعية الوظيفية -التي أشار إليها بيوريل ومورجان- إلىٰ أن نظرية التنظيم لها حياة خاصة بها».

Ahrne, *Social Organizations: Interaction Inside, Outside and Between Organizations* (Thousand Oaks: Sage Publications, 1994), p. 30.

ولكن يشير آرين إلىٰ أن نظرية التنظيم قد «حررت نفسها من أي تبعية لنموذج آخر [كالوظيفية]» (ص ٣١)، إلا أنني أشك في ذلك.

(1) Michael T. Hannan and John Freeman, "The Population Ecology of Organizations," American Journal of Sociology 82 (1994): 161-2.

(2) Arthur L. Stinchcombe, "Organizations and Social Structures," in James G. March (ed.), *Handbook of Organizations* (Chicago: Rand-McNally, 1965)

المحلية الخاصة، وإسقاط المنظمات غير المناسبة[1]. ويقود هذا التفكير إلىٰ فكرة مفادها أن المنظمات يجب أن تختلف تمامًا من بيئة لأخرىٰ؛ إلا أنه في حالة الدول، نواجه أزمة التشابه الكبير بين دول العالم[2].

أشار آرين مؤخرًا ببساطة إلىٰ ما يجب أن تقوم به المؤسسات كي لا تسقط. «إذ يجب أن تتم ملاءمة الوظائف المختلفة مع بعضها البعض في وحدة واحدة لمواجهة قوىٰ التفكيك المركزية. وحتىٰ إذا كانت الملاءمة بين الوظائف نادرًا ما تتم بشكل كامل، إلا أنه يتم تطوير مجموعة من قوىٰ الترابط المركزية لموازنة تأثيرات الواقع الاجتماعي المحيط»[3]. وبتعبير آخر، فإن التفكك التنظيمي هو الراجح دائمًا، ولا ينجح وينجو منه إلا من يقوم بتطوير آليات مقابلة توازن الضغط في اتجاه الانهيار. إلا أن تصوير الأمر بهذا الشكل مزعج إلىٰ حد ما لاستخدامه صيغة المجهول («**يتم** تطوير مجموعة من قوىٰ الترابط المركزية»). من ذا الذي يطوّرهم وكيف يفعل ذلك؟ ولماذا ينجح ويفشل غيره؟

غالبًا ما يتم التغاضي عن هذه الأسئلة في نظريات التنظيم؛ واستخدم العديد منها مقاربةَ العلاقة بين الفاعل والبنية فيما يتعلق بالموارد العامة أو الجماعية. تؤكد هذه المقاربة علىٰ أن قوىٰ الترابط المركزية في المنظمات تنبع من امتلاكها لهذه الموارد أو سيطرتها عليها. فبجعل وصول الأفراد إلىٰ هذه الموارد أو السلع متوقفًا علىٰ عضويتهم بهذه المنظمات أو انتمائهم إليها -بل والأهم من ذلك تحقيقهم لالتزاماتهم تجاهها من خلال القيام بأدوار محددة-، تُبعد قوىٰ الترابط المركزية هذه التفككَ والاستياء.

بتعبير آخر، تحدث حالةٌ بسيطة من المقايضة: يخضع الأفراد للتحكم في سلوكهم الشخصي من خلال القيام بالواجبات والمهام وتنفيذ الأوامر (التي تهدف جميعها لحفظ تماسك المنظمة) في مقابل الوصول إلىٰ الموارد، كالأمن

(1) Hannan and Freeman, "The Population Ecology of Organizations," p. 161.

(2) Jitendra V. Singh, David J. Tucker, and Robert J. House, "Organizational Legitimacy and the Liability of Newness," in W. Richard Scott (ed.), *Organizational Sociology* (Brookfield, VT: Dartmouth, 1994).

(3) Ahrne, *Social Organizations*, p. 104.

الشخصي والنوادي الصحية والأجور. وما زالت هذه المقاربة تترك لنا بعض الثغرات في فهم من يقوم بالتنظيم، ولماذا تتخذ المنظمات شكلها الحالي، ولماذا تتجاوز بعض هذه المنظمات فقط مشكلات الجمود التي تهدد وصول الموارد للأفراد. إلا أنها تساعدنا كثيرًا في فهم الوحدة التنظيمية، بما في ذلك تماسك الدول، فكما يشير آرين: «تُمثل الحوافز والإقناع قوىٰ ارتباطٍ مركزية في أي منظمة، وتساهم في حماية السلطة»[١].

علىٰ الرغم من أن هذا المنطق يسري كذلك علىٰ الدول من ناحية حفاظها علىٰ تماسكها من خلال قيامها بدور بوابة الوصول إلىٰ الموارد الجماعية، فإنها تمثل أيضًا نوعًا خاصًا من التنظيم فيما يتعلق بهذا الجانب. انظر علىٰ سبيل المثال فهم كراسنر:

«لقد أصبحت الدول ذات السيادة فيما يتعلق بكل من العمق والانتشار مؤسسات ضخمة بشكل متزايد. فهي تؤثر في الصورة الذاتية لهؤلاء الأشخاص القاطنين داخل حدودها من خلال مفهوم المواطنة، وكذلك تمارس درجة ما من التحكم في أدوات قوية للتنشئة الاجتماعية. ففيما يخص الانتشار، تمثل الدول أكثر المؤسسات المترابطة شدةً في العالم المعاصر؛ قم مثلًا بتغيير طبيعة الدول وسيتغير كل شيء آخر في المجتمع الإنساني. ولذلك، فمن غير المنطقي الاعتقاد بأنه من السهل استبدال الدول ذات السيادة بأي بنية بديلة لتنظيم الحياة السياسية الإنسانية، علىٰ الرغم من التغير الشديد الذي اعترىٰ المحفزات البيئية منذ قيام نظام الدولة في القرن السابع عشر»[٢].

في الحقيقة، تمثل الدول منظماتٍ معقدة للغاية وتصل غالبًا إلىٰ عمق الحياة اليومية وتسيطر عليها بشكل شامل. ومثلها مثل أي منظمة، تضم الدولة مجموعةً من الأفراد يمثلون جزءًا منها (موظفين)، وآخرين خاضعين لحكمها. وهؤلاء الخاضعون ينقسمون إلىٰ ذوي الارتباط المميز (المواطنة)، وآخرين لا يمتلكون

---

(١) المصدر السابق، ص ١١١.

(2) Stephen D. Krasner, "Sovereignty: An Institutionalist Perspective," *Comparative Political Studies* 21(April 1988): 76.

هذه المكانة كالسائحين والأجانب الحاصلين علىٰ الإقامة. وتتطلب مستويات التفاوض المتعددة -التي تنشأ بين أي دولة وهذه الأنواع المختلفة من الأفراد- تعقدًا استثنائيًا في تقديم منتجات مختلفة وأحيانًا متناقضة إلىٰ الجماعات المتنوعة، علىٰ الرغم من أن هذا التعدد يبدد أخطار التفاوض إلىٰ حد ما. والدول التي تفشل في تحقيق التزاماتها في الاتفاق الأساسي مع أعضاء منظمتها أنفسهم (كعدم دفعها لأجور الجنود أو الموظفين)، أو مع المواطنين في الكثير من أنواع الترتيبات المختلفة (كإغلاق قنوات التأثير في الموظفين أو بترك الباب مفتوحًا أمام المهاجرين مما قد يؤثر في المواطنين)، أو مع المقيمين الآخرين (كعدم توفير الأمن أو بإغلاق الباب أمام المهاجرين مما قد يمنع من لمِّ شمل الأسر)؛ هذه الدول من الراجح أن تواجه ضغوطًا تفكيكية من مركزها قويةً جدًا.

فالدول يمكنها أكثر من أي منظمة أخرىٰ أن تنفصم عُراها؛ لأنها ببساطة تمتلك الكثير منها. فكما يشير أوفي، ينخر تعقدُ الدول الهائل في وحدتها التنظيمية، وينقل عبارة ديتر جريم عن «تفكك قوة الدولة بزيادة وظائفها» ويعلّق قائلًا:

«يعاني ادعاءُ الدولة الاتخاذ العقلاني للقرارات من حقيقة أن تعدد مسؤولياتها يصاحبه زيادة مناظرة في الدرجات والسلطات والممثلين الإداريين، مما يؤدي إلىٰ تعددية داخلية وتشتت في رؤىٰ الأقسام الإدارية وتصعيد في النزاعات الناشئة عن ذلك. ويؤدي في المجمل إلىٰ زيادة في تقلب الآثار «المتضافرة» وطويلة المدىٰ للسياسات الفردية التي من المستحيل تقريبًا التنسيق فيما بينها»[1].

وخلاصة القول، إن مفكري نظرية التنظيم قد أعطوا بعض التفسيرات المقبولة لبقاء المنظمات، وخاصةً كيف يؤدي توفير هذه المنظمات لإمكانية الوصول الانتقائي للموارد الجماعية إلىٰ تشكيل قوىٰ ارتباطٍ مركزية شديدة. إلا أن مقارباتهم لا تفسر لنا الشكل الذي تتخذه المنظمات، ولماذا هذا الشكل بالذات دون غيره، ولماذا لا يمكن لصفقات أخرىٰ أساسية أن تحل محل الهياكل

---

(1) Offe, Modernity and the State, p. 63.

القائمة. ففي حين أن دوافع الأفراد أصبحت واضحة -فهم عقلاء يبحثون عن الصفقات التي توفر لهم أفضل الخيارات لتحقيق متطلباتهم-، فإن الهيكل نفسه لم يتضح ولا شكله ولا وظيفته. وتتضخم هذه الأسئلة في حالة الدول، حيث تفرض الصفقات متعددة المستويات التي تدخل فيها الدولة تحديات إضافية علىٰ تثبيت الولاءات، ويزيد تعقدها الهائل من قوة الميول التفكيكية. وباختصار، أظهرت العديد من الدول ضعفًا مستمرًا ومواطنَ قصورٍ جسيمة في الحفاظ علىٰ الصفقات المبرمة مع تجمعات السكان الكبيرة والمعقدة. فإذا كان التماسك التنظيمي هو الذي يسمح للدول بالبقاء، فلماذا تبقىٰ العديد من الدول غير المتماسكة؟

حاول بعض مفكري المؤسسية التاريخية التصدي لهذه الأسئلة، وتجاوزت أطروحاتهم فكرة العقلانية التي تقوم عليها الصفقة التنظيمية؛ أي صفقة وصول الأفراد إلىٰ الموارد الجماعية في مقابل تنفيذ الالتزامات. فأكدوا علىٰ أن قوىٰ الترابط المركزية تنبع أيضًا من الإجراءات المعتادة. وبتعبير آخر، فضّل باحثو هذه المقاربة النظر إلىٰ المعتاد في أي موقف أكثر من فكرة تعظيم المنفعة [العقلانية]. فيشير توماس كويلبل:

«عند اتخاذ القرارات، لا يسأل الأفراد أنفسهم «كيف أعظّم منفعتي في هذا الموقف؟»، بل يسألون «ما هو رد الفعل المناسب في هذا الموقف في ضوء وضعي ومسؤولياتي؟». في معظم المواقف، تكون القواعد والإجراءات (أي المؤسسات) مستقرة بشكل واضح، وما علىٰ الأفراد إلا أن يتبعوا الإجراءات المعتادة. فهم يتبعون طرقًا مسلوكة ويقومون بالمتوقع منهم»[1].

سلّم مفكرو المؤسسية التاريخية بعد ذلك بالحسابات الفردية، إلا أنهم أكدوا أنه لا يجب فهم هذه الحسابات فهمًا منفصلًا، فهي تتم في سياق المنظمة وحدود قواعدها وإجراءاتها. وعلاوة علىٰ ذلك، لا يهتم الأفراد بعد فترة بالمسار الصعب للمعالجة العقلانية لكل اختيار يواجهونه، ويتم بدلًا من ذلك تنميط سلوكهم في إطار الإمكانيات التي تقدمها المنظمات الموجودة. فالمنظمات ليس

(1) Thomas A. Koelble, "The New Institutionalism in Political Science and Sociology," *Comparative Politics* 27(January 1995): 233

واجبًا عليها أن تقدّم للأفراد أفضل اختيار ممكن في كل موقف كي يحققوا التزاماتهم؛ لأنهم لا يقومون دائمًا بتعظيم منفعتهم. فهم في معظم الحالات يختارون الخيار «المرُضي» كما يسميه جيمس مارش وجوهان أولسن[1].

تخفف هذه المقاربة الضغطَ علىٰ المنظمات. فالدول (والمنظمات الأخرىٰ) تظل متماسكة حتىٰ وإن لم تستطع تقديم أفضل الخيارات للأفراد، وأيضًا في حالة انخفاض التنسيق والترابط بين السياسات. وفي هذه الحالات، يمكننا تصور بقاء منظمات الدولة الضعيفة والعاطلة. فاعتياد الطاعة وتنفيذ الالتزامات يضيف طاقةً ترابطية قوية تتصدىٰ للميول التفكيكية، حيث يرفض الأفراد بشكل غريب التخلي عن دولهم.

إلا أن تركيز هذه المقاربة ما زال علىٰ تحرك الفرد في متاهة غامضة لم يتم الاهتمام بها بشكل كافٍ؛ أي المنظمة نفسها. والفرد في هذه المقاربة كائنٌ سلبي يصنعه المعتاد، ولا توجد إلا إشارات ضئيلة جدًا علىٰ أي علاقة فعالية بالمنظمات التي تشبع الاحتياجات وتحقق الرغبات.

انتهىٰ بنا الأمر إذن إلىٰ أفراد عقلانيين دائمًا أو سلبيين بشكل لا يصدق، ولم يتم الاهتمام كثيرًا بما حذر منه موراي إيدلمان منذ جيل مضىٰ حينما قال: «يُعد تفسير السلوك السياسي بإرجاعه إلىٰ مجرد استجابة لاحتياجات أفراد مستقرين وميولهم وتوجهاتهم وإدراكاتهم الواقعية -تفسيرًا اختزاليًا ومضللًا. فالتفسير الملائم يجب أن يركز علىٰ العنصر المعقد الماثل بين البيئة والسلوك البشري، أي [سيرورة] إنشاء المعاني المشتركة لدىٰ المجموعات البشرية وتغييرها من خلال الاستيعاب الرمزي للمصالح والضغوط والتهديدات والإمكانيات»[2].

---

(1) James G. March and Johan P. Olsen, *Rediscovering Institutions: The Organizational Basis of Politics* (New York: Free Press, 1989)

(2) Murray Edelman, *Politics as Symbolic Action: Mass Arousal and Quienscence* (Chicago: Markham, 1971), p.

دول عاطلة باقية

تخبرنا العوامل التنظيمية والدولية عن المسامير والصواميل التي تربط أجزاء الدولة ببعضها البعض، وكذلك الدعامات العالمية التي تساعد علىٰ بقائها، إلا أنها تمر سريعًا علىٰ تأثير السكان في تماسك الدولة. تتم معالجة هذا العامل عادةً من خلال النظر في إشكاليات التوزيع المادي؛ فأحد أبرز مبادئ نظرية التنظيم أن المنظمات (الدول في هذه الحالة) تحافظ علىٰ نفسِها من خلال استخلاصها لأفضل أداءٍ ممكن من أعضائها في عملية التوزيع الانتقائي للموارد العامة، أي إن أكثر المنظمات كفاءةً في هذا الجانب تمتلك أفضل الفرص في البقاء.

لكن -كما أوضح مارشال ماير ولين ذَكَر- «لا يتحقق هذا الأداء الأفضل عادةً»، ومع ذلك تظل المنظمات قائمة[١]. وتمثل الدول مثالًا صارخًا علىٰ المنظمات العاطلة -وأحيانًا عديمة الكفاءة بالكلية- التي تستمر في البقاء. فمثلًا يصوّر بنديكت كيركفليت الدولة الفلبينية التي فشلت مرارًا في تحقيق وعودها بالإصلاح الزراعي[٢]، إلا أنها ظلت متماسكة إلىٰ حد كبير وكانت تحظىٰ بتقدير كبير لدىٰ الكثيرين حتىٰ ممن كانوا ينتظرون الإصلاح بفارغ الصبر. إذن، يتطلب ما نلاحظه من بقاءٍ للدول التي تبدو للوهلة الأولىٰ ضعيفة للغاية تفسيراتٍ تبحث في قضايا تتجاوز فكرة الكفاءة والتوزيع المادي، وتركّز كما يشير كيركفليت علىٰ فهمٍ أكثر دقة لمعنىٰ «الضعيفة» و«القوية».

يكمن أحد الاحتمالات المفترضة -في بعض حالات منطقة آسيا والمحيط الهادئ- في أن الدول قد تبقىٰ نتيجةً لبعض الصفقات الغريبة التي تشارك فيها عناصر من الدولة. فأحيانًا قد يكون الرعاة والزبائن موظفين في الدولة وأحيانًا لا، وفي كلتا الحالتين توفر بعض عناصر الدولة الغطاء اللازم لهذه التبادلات،

---

(1) Marshall W. Meyer and Lynne G. Zucker, *Permanently Failing Organizations* (Newbury Park: Sage, 1989), p. 47

(2) Benedict Tria Kerkvliet, "Land Regimes and State Strengths and Weaknesses in the Philippines and Vietnam," in Peter Dauvergne (ed.), *Weak and Strong States in Asia-Pacific Societies* (Australia: Allen & Unwin, 1998)

ولا يتدخل الجهاز الإداري كثيرًا في الصفقات القائمة بينهم. وهنا في هذه الصفقات تتم فعلًا عمليات التبادل الحقيقية بين الموارد المادية والالتزام. ولا تظهر العقلانية الفيبرية ولا الكفاءة القصوىٰ الخاصة بنظرية التنظيم في هذه الحالات، بل يقوم استقرار الدولة إلىٰ حد كبير علىٰ اندماجها في شبكة من علاقات ذوي النفوذ والأتباع.

ففي حين أن الدولة قد تكون إجمالًا عاطلةً في قدرتها باعتبارها فاعلًا متماسكًا علىٰ توفير الأمن والمنافع المادية، إلا أنها قد توفر إطارًا آمنًا لازدهار العديد من الصفقات الزبائنية المتفرقة. فعلىٰ الرغم من ضعفها في توفير الخدمات التي تفرضها المعايير الدولية -كالأمن وحماية حقوق الإنسان والتنمية وحماية البيئة- فإن الدولة قد تبقىٰ نتيجةَ دعمِ منظمات أو شخصيات أخرىٰ قوية. فالعديد من الرعاة من مصلحتهم الحفاظ علىٰ الدولة؛ لأن الموارد الدولية تمر من خلالها (فيمكنهم الاستيلاء عليها)، وبسبب ورقة التوت التي يمكن أن توفرها الشرعية الدولية لأنشطتهم.

وبالنسبة إلىٰ الزبائن -في جزر سليمان علىٰ سبيل المثال- تكاد تخلو الدولة من أي مغزىٰ في حياتهم اليومية؛ إذ تكثر مواطنُ القصور. فكما يشير دوفرجن، عندما تعاني عاصمة الدولة من التفكك، يجلس موظفوها في مكاتبهم مكتوفي الأيدي لا يفعلون شيئًا[1]، ويلجأ السكان في السراء والضراء إلىٰ رعاتهم. لكن اللافت للنظر هو أن الدولة تظل بلا منافس. وقد يرجع ذلك في جزء منه إلىٰ أهمية الدولة الضئيلة وضعف تأثيرها في حياة الناس، فلا تستحق الثورة ضدها، ومن المؤكد أيضًا أن الدعائم الدولية واستجابة الدولة السريعة لنقاط الضغط ساعدت القادة السياسيين في جزر سليمان بشكل كبير.

لكن ما زال يجب علينا السؤال عن الاستقرار طويل المدىٰ. فالمبالغ التي يضخها الفاعلون الدوليون كبيرة جدًا بالنسبة إلىٰ الأوضاع المحلية في الدولة، مما يجعل من هذا التمويل جائزة قيّمة. وطالما أن هناك تواطؤًا فعّالًا بين الرعاة

---

(1) Peter Dauvergne, "Weak States and the Environment in Indonesia and the Solomon Islands," in Dauvergne (ed.), *Weak and Strong States in Asia-Pacific Societies.*

فيما يخص توزيع هذه المبالغ -داخل الدولة وخارجها- فإن الدولة تظل باقية. لكن يبدو أن هذا التواطؤ ضعيفٌ في ذاته، كما أثبتت حالات عديدة كالصومال ولبنان ورواندا.

وإذا كانت جزر سليمان تمثل حتىٰ الآن دولةً ضعيفة بشدة لكن مستقرة إلىٰ حد ما، فإن بعض دول جنوب شرق آسيا أظهرت قوةً كبيرة. وجزء من قدرة هذه الدول علىٰ التماسك -كإندونيسيا- ينبع من أذرعها القمعية المتطورة والفعالة التي تستخدم العنف لتقليل خطر أي معارضة. وكذلك تمثل روابط الزبائنية بالنسبة إلىٰ هذه الدول أمرًا مهمًا، ويمكن أن تمثل علاقتها بهذه الروابط أحد عوامل الاستقرار. إلا أن القمع وحده غير كافٍ لحفظ تماسك الدولة (كحالتي الاتحاد السوفيتي وإيران تحت حكم الشاه علىٰ سبيل المثال) ولا ينبع ضعف بعض الدول من علاقاتها بالرعاة الأقوياء. فعلىٰ سبيل المثال، يثبت هارولد كروتش أن ضعف الدولة الإندونيسية الدائم ينبع من بنيتها الداخلية أكثر مما ينشأ عن تغاضيها عن الرعاة الأقوياء، وأن قدرتها علىٰ البقاء -بل والازدهار- لم يتم تحديها بشكل حقيقي[1]. إذن، كيف يمكننا تفسير بقاء الدول في حالات الضعف الدائم التي لا تمثل فيها علاقات الدولة بالآليات التوزيعية الخارجة عنها (كالرعاة) مؤثرًا حاسمًا؟

تشكيل الدولة

أحد العوامل المهمة -وصعبة الإدراك في الوقت نفسه- المؤثرة في قدرة الدولة -حتىٰ الضعيفة منها- علىٰ البقاء، تتمثل في مكانتها في المعنىٰ الذي يعطيه الناس للعالم من حولهم ولمكانهم فيه. فعندما يتم تطبيع الدولة -إذ يصبح تفككها أو اختفاؤها أمرًا لا يتصوره محكوموها لطول عمرها، وتقديمها للسلع والخدمات الضرورية ولعوامل أخرىٰ- تصبح فرصتها في مواجهة ضعفها وعطالتها الذاتية أكبر بكثير. لكن لا تمثل أي فكرة مهيمنة -كلزومية الدولة- ضمانةً دائمة لسيطرة الدولة؛ فالأفكار المهيمنة تضعفُ بمرور الزمن. إلا أن سيطرة فكرة من هذا النوع

(1) Harold Crouch, "Indonesia's 'Strong' State," in Dauvergne (ed.), *Weak and Strong States in Asia-Pacific Societies.*

في وقت ما يسمح للدولة بحماية نفسها من بعض الإخفاقات. وفي هذه الحالات، لا تؤدي عطالة الدول الضعيفة في القضايا التوزيعية وجوانب تنفيذ السياسات الأخرىٰ إلىٰ الانهيار بشكل حتمي.

فالعديد من الدول -بما في ذلك العديد من الدول الضعيفة- لديها تأثير عميق في بنية المجتمع وإدراك الناس لأنفسهم. وفي الوقت نفسه تؤثر بنية المجتمع والمعنىٰ الذي ينشئه الناس في الدولة وفرص بقائها. فالدولة والمجتمع في علاقة تشكيل متبادل. فمركزية الدولة في حياة الناس، وعلاقتها بالصراعات القائمة في المجتمع، وعلاقة الناس التعبيرية بها؛ كل ذلك يعتمد علىٰ تماسك الدولة. وفي الوقت نفسه، تشكّل عناصر هذه العلاقات بين الدولة والمجتمع هيئة الدولة ومحتواها وفي النهاية قدرتها علىٰ البقاء.

ولفهم سبب تماسك الدول يجب النفاذ إلىٰ هذه السيرورة التحويلية المزدوجة -إلىٰ الكيفية التي يؤثر بها المجتمع في تماسك الدولة وهيئتها في الوقت نفسه الذي تؤثر فيه الدولة في أفكار الناس وتصرفاتهم ومواطن المعنىٰ الخاصة بهم. ويمكننا تحليل بعض المساحات المختلفة للوصول إلىٰ هذه العلاقات التحويلية المزدوجة بين الدولة والمجتمع، وفي الصفحات التالية سأنظر في ثلاثٍ منها مفيدة في فهم صمود العديد من الدول: القانون؛ الطقوس العامة؛ السلوك غير الرسمي في المجال العام.

١- القانون

علىٰ الرغم من أنها تبدو واضحة ومباشرة للوهلة الأولىٰ، فإن روبرت كوفر يشير إلىٰ أن «كلمة «القانون» نفسها هي أول موضع للنزاع»[1]، إلا أنه من مصلحة الدولة ألا يظهر ذلك النزاع. ففي صورته الأولية، يتضمن القانون التزام الناس بالتصرف وفقًا لسلوك معين، لكن تنطوي مؤسسة القانون علىٰ معنىٰ للحق وللعدل يحجب عملية إكراه الآخرين علىٰ الخضوع لإرادة خاصة ويضفي الشرعية عليها.

(1) Robert Cover, "The Folktales of Justice: Tales of Jurisdiction," in Martha Minow, Michael Ryan, and Austin Sarat (eds.), *Narrative, Violence and the Law: The Essays of Robert Cover* (Ann Arbor: University of Michigan Press, 1995), p. 174

وكان لدىٰ قادة الدول علىٰ وجه الخصوص اهتمامٌ بعرض فكرتهم عن القانون باعتبارها المعنىٰ الوحيد المهم أو أنه لا يوجد أي معنىٰ آخر. وأرادوا أن يعتقد الناس بأنه لا قانون إلا قانون الدولة، وفيه يتجسد ما يراه الناس حقًا وعدلًا. فشرعية الدولة وقدرتها علىٰ تحقيق خضوع الناس لها تعتمد علىٰ القانون. فكما يقر كوفر:

«لا تحدث أي شرعنة تلقائية لمؤسسة ما بمجرد تسميتها أو تسمية ما تنتجه بـ «القانون»، لكن تعد هذه التسمية تحركًا لامتلاك موقعٍ ما في لعبة الشرعنة الاجتماعية المعقدة. والبحث الفقهي في سؤال «ما هو القانون» يمثل تفاعلًا مع أحد التنقلات في الصراع حول ما هو الشرعي»[1].

كيف يمكن للدول إذن أن تنجح في امتلاك موقعٍ ما يصبح فيه قانونُها عاملَ إضفاءِ شرعيةٍ قويًا، يعطي للناس شعورًا بأن وجود العدل والحق يعتمد علىٰ وجود الدولة، وأن عالمهم سينقلب رأسًا علىٰ عقب من دونها؟ أعتقد أنه لإجابة هذا السؤال يجب علينا أن نتجاوز بعض التصورات التقليدية عن القانون إلىٰ مفهومٍ أكثر تعددية.

كان يتم النظر إلىٰ قانون الدولة تقليديًا بطريقتين. تركّز الأولىٰ علىٰ فكرة السيطرة الاجتماعية؛ إذ إن الدول تبنّت القوانين باعتبارها أدواتٍ فعّالة ومتوقعة لوضع حدود السلوك ومعاييره في القطر الذي تدّعي حكمه، وقامت بدعم تشريعاتها من خلال استخدام العنف الشامل والتهديد به. واستهدفت هذه السيطرة من هم خارج المنظمة (كالمواطنين والأجانب والسياح)، وكذلك من يعملون فيها. فالقانون إذن وفقًا لهذه الرؤية هو أداة الدولة لتنظيم السلوك وتوجيهه، بهدف السيطرة علىٰ سكان قطرها ولأجل سيطرتها الداخلية.

والمعنىٰ الثاني للقانون يتضمن تقييد الدول لذاتها من خلال إنشاء حقوق الأفراد والملكية، أو علىٰ الأقل احترام الموجود منها. وقامت الدول الليبرالية علىٰ وجه الخصوص بتأييد فكرة حقوق الإنسان والملكية الثابتة وامتيازات الأفراد المصونة. يتضمن القانون في هذه الرؤية إنشاء الدولة لمساحات فعل وتصرف

---

(١) المصدر السابق، ص ١٧٥.

خاصة بالأفراد -خاصةً في سياق المجتمعات الرأسمالية- لا يمكن أن يتم تقييدها أو تنظيمها عبر أنواع القانون التقييدي المذكورة في المعنىٰ الأول للقانون، أي القانون باعتباره سيطرة اجتماعية.

يشدد كلا المفهومين علىٰ مركزية الدولة؛ فهي تشرّع وتنفّذ وتَفْصِل؛ تُنشئ القوانين وتنفذها. فالدول في التقليد القانوني الشائع تبحث خارج المنظمة عن مصدرٍ للقانون، وتقوم بتسقيف القوانين بالمعاملات والأعراف الممارسة يوميًا. إلا أنه في هذه الحالات أيضًا، فإن أجهزة الدولة التشريعية والقضائية هي التي تقرّ أدلة السلوك هذه وتضفي عليها السمة الرسمية. فالدول تقف في مركز القوانين التي تقيّد بها نفسها، وأيضًا تلك التي تسعىٰ من خلالها للسيطرة الاجتماعية. فهيئة الدولة هي التي تحدد الحقوق التي يمتلكها الأفراد أو علىٰ الأقل تقننها، وقوتها الهائلة -من شرطةٍ وقضاء وسجون وإعدامات- هي التي تدعم قراراتها.

لكن لاحَظَ العلماء وفقهاء القانون أن الممارسة الفعلية لا تتسق دومًا مع قانون الدولة. فتتم مخالفته طبعًا بالجرائم الصريحة، لكن أيضًا بالقانون العرفي والمعارضة الاجتماعية. إلا أن جوهر هذه الرؤية المتمركزة حول الدولة يكمن في ضيق الفجوة القائمة بين القوانين التي تفرضها الدولة وبين الممارسة الاجتماعية، وفي قبول المجتمع لقانون الدولة باعتباره شكلَ الحكم العادل والملائم. ويبدو لي أن هذه النظرة للقانون تغفل سبب قبول الناس له في حالة عدم وجود أي تهديد بعنف الدولة أو قليل غير مؤثر. وبتعبير آخر، ما الذي يجعل القانون شرعيًا في أعينهم، بعيدًا عن العصا الكبيرة التي يحملها؟

توحي تعليقات كوفر علىٰ الصراع حول من يضع القانون بوجهة نظرٍ بديلة عن تلك المتمركزة حول الدولة؛ هي التعددية القانونية. تُشدِّد هذه النظرة علىٰ وجود مجموعات متعددة من القوانين في المجتمع، فيها ما يعارض الدولة وفيها ما لا يعارضها لكنه لا يدخل تحت سيطرتها وفيها ما هو مكمِّل لقانونها. قد تكون هذه المجموعات مدونات منهجية كالفقه الإسلامي، أو مدونات عريقة لكنها أقل منهجية كقانون الضيعات في المجتمعات الفيودالية، وقد تكون مفككة كالمعايير حديثة النشأة. ويشكّل هذا النوع الأخير من القوانين -«علىٰ الرغم من

أن كلمة «قانون» قد تكون أسمىٰ أو أدنىٰ من أن يوصف بها»[١]- ما تراه جماعات المجتمع المختلفة عدلًا وتستخدمه في توجيه سلوكها.

وفي هذه الرؤية البديلة، لا يعدو قانون الدولة مجرد أيديولوجيا تعتنقها الدولة بهدف تثبيت السلطة والشرعية. وفي الواقع، يغلي قانونُ الدولة مع مجموعات القانون الأخرىٰ المعادية والصديقة في مرجلٍ واحد[٢]. وتشير هذه الرؤية البديلة أيضًا إلىٰ أن هذه المجموعات الأخرىٰ من القوانين والممارسات تؤثر دائمًا في قانون الدولة. ويصف فينكل الاختلافات بين الرؤية المتمركزة حول الدولة ورؤية التعددية القانونية في هذا الأمر بقوله: «من يجب عليه أن يتبع الآخر؟ هل يجب أن يتبع القانون [فلنقرأه قانون الدولة] المسار الذي وضعه الشعور الجمعي [فلنقرأه أنواع القانون الأخرىٰ] أم أن المجتمع يتبع المسار الذي حدده القانون؟»[٣]. في رؤية التعددية القانونية، غالبًا ما يتبع قانون الدولة المسارَ الذي تضعه أشكال القانون الأخرىٰ من غير الدولة.

لم تُقبل بأي شكل من الأشكال فكرة أن قانون الدولة قد تأثر بعمق بهذه المجموعات الأخرىٰ أو يجب أن يتأثر. وتمسك التيار الرئيس في النظرية القانونية بأن القانون الحكومي -أي إعلانات الدولة الرسمية- هو الذي يشكّل للمجتمع ما يجب فعله وما لا يجب، وليس العكس. وفي هذه الرؤية، «يستقبلُ من هم خارج مؤسسات «النظام القانوني» ووظائفه السلطة القانونية ولا ينشئونها»[٤]. فمن خلال قواعده وحقوقه، يقوم القانون بتشكيل المجتمع وهيكلته، أي إن «القانون ينشئ التقسيم الطبقي والسيطرة في المجتمع ويحافظ

---

(1) Norman J. Finkel, *Commonsense Justice: Jurors' Notions of the Law* (Cambridge, MA: Harvard University Press, 1995), p. 2

(2) Mark Galanter, "Justice in Many Rooms: Courts, Private Ordering, and Indigenous Law," *Journal of Legal Pluralism (and Unofficial law)* 19(1981): 56-72

(3) Finkel, *Commonsense Justice, p. 1.*

(4) John Brigham, *The Constitution of Interests: Beyond the Politics of Rights* (New York: New York University Press, 1996), pp. 6-7

عليهما»[١]. لكن من المهم أيضًا أن نفهم كيف يقوم المجتمع بتشكيل وإعادة تشكيل قانون الدولة.

إن كان كوفر محقًا في اعتباره القانون قوة شرعنة كبيرة -وأنا أظن أنه كذلك- فإن قدرة الدول علىٰ البقاء والتماسك تعتمد إلىٰ حد كبير علىٰ علاقتها بمجموعات القوانين الأخرىٰ. فقدرة مجموعات القانون الأخرىٰ علىٰ تقويض قانون الدولة أو تقويته أو تغييره، لها أثر كبير في فرص الدولة في التماسك والفعالية.

يتمثل جزءٌ كبير مما يقوم به القانون -قانون الدولة وغيره- في تحديد عالم المعنىٰ الخاص بالناس: ما المقبول وما المرفوض، ما الصواب وما الخطأ. فالقانون لا يقتصر علىٰ تحديد ما يُفعل وما لا يُفعل، بل يؤكد علىٰ ما يصح فعلُه وما لا يصح. وعندما تنجح الدولة في بناء معنىٰ مشترك علىٰ نطاق واسع -أي ما يسميه دوركهايم بالتضامن الاجتماعي- فإنها بذلك تقوّي شروط بقائها. فالتضامن الاجتماعي الواسع يقوّي تماسك الدولة، ويأخذ الناس قانون الدولة في هذه الحالة باعتباره تمييزًا بين الصواب والخطأ. ويتحول الأمر إلىٰ سيرورة «تدمج المجموعات ذات الأهداف المتنوعة في قوة سياسية واحدة، وتنفخ في الأفراد روحَ الدفاع عن الهوية الشخصية»[٢]. ولكن في حالة عدم ملاءمة قانون الدولة لمجموعات القانون الأخرىٰ في المجتمع، يؤدي ذلك إلىٰ تقويض قدرته علىٰ بناء معنىٰ لحياة الناس واكتساب الشرعية التي يحتاج إليها بشدة.

ما زلنا لا نعلم الكثير عن كيفية تفاعل مجموعات القوانين المختلفة مع بعضها البعض، ولا عن كيف يمكن لتغير قانون الدولة من خلال تفاعله مع أشكال القانون الأخرىٰ أن يساعد في خلق معنىٰ مشترك للسكان، بما في ذلك الشرعية التي يمكنها أن تقوّي من تماسك الدولة. لكن يمكننا القول إن قانون الدولة قد تأثر بعمق بمجموعات القوانين الأخرىٰ، وخاصةً تلك التي تراها الجماعات المختلفة في المجتمع عدلًا ويستخدمونها كدليل للسلوك. ولقد أثبت

---

(1) Susan Burgess quoted in Brigham, *Constitution of Interests, p. ix.*

(2) Edelman, Politics as Symbolic Action, p. 12

لورنس فريدمان كيف أن القانون الأمريكي قد تغير من القرن التاسع عشر إلىٰ القرن العشرين نتيجةً لتغير فهم الناس لأنفسهم وللسلوك المناسب بناءً علىٰ ذلك[1]، ويذهب إلىٰ حد الإشارة إلىٰ أن معنىٰ الفرد نفسه (أو فلنقل الفردانية) قد تغير، مما أدىٰ إلىٰ نظام قانوني مختلفٍ تمامًا عن نظيره الذي سبقه بقرنٍ مضىٰ.

تجلب التغيرات الاجتماعية المهمة في أي مجتمع وفرةً كبيرة من مجموعات القوانين والمعاني القانونية. وقد تتحول المعاني القانونية الجديدة إلىٰ نصوصٍ مقاوَمَةٍ -كما يسميها كوفر- تهدد تماسكَ الدولة[2]. لكن حينما يتغير قانون الدولة بفعل مجموعات القوانين الأخرىٰ هذه، وينشئ أوضاعًا تندمج فيها مجموعات القوانين المجتمعية المتنوعة، فإن ذلك يضع الدول في موقع المستفيد من معنىٰ جديد مشترك علىٰ نطاق واسع في المجتمع. وبتعبير آخر، يمكن للتغيرات الاجتماعية في مكونات الجماهير وتشكُّلِ أنواع قانونية خارجة عن الدولة تغيير تركيب الدولة نفسها (بالمعنىٰ القانوني)، أي الطريقة التي تتشكل بها. ويمكن للدولة بدورها أن تغيّر المجتمع من خلال تطبيقها لقانونٍ جديد والتأليف بين مجموعات القوانين المجتمعية المختلفة التي قد تكون متعارضة مع بعضها البعض. وحينما يحدث هذا التغير المزدوج، تصبح الدول مرتبطة لدىٰ الجماهير بما هو صواب، فتكتسب بذلك شرعية من هذا المعنىٰ المشترك.

في السياق الكولونيالي، حيث قد يكون من المتوقع أن الصدام بين مجموعات القوانين المختلفة سيكون شديدًا، يمكننا أن نجد حالات تغير ذات نتائج مفاجئة. فقد تفاعل قانون القوىٰ الإمبريالية مع طرق التصرف السابقة عليه بأساليب معقدة. فعلىٰ سبيل المثال، كتب أورنولف جولبراندسن عن شعب تسوانا الشمالية ومنطقتها -التي أصبحت بعد ذلك جزءًا من محمية بتشوانا لاند(*)-

---

(1) Lawrence M. Friedman, *The Republic of Choice: Law, Authority, and Culture* (Cambridge, MA: Harvard University Press, 1990)

(2) Robert Cover, "Nomos and Narrative," in Martha Minow, Michael Ryan, and Austin Sarat (eds.), *Narrative, Violence, and the Law: The Essays of Robert Cover* (Ann Arbor: University of Michigan Press, 1995), p. 150

(*) بتشوانا لاند هو الاسم السابق لجمهورية بتسوانا الحالية. [المترجم]

حيث تفاعلت فيها الكيانات التشريعية والقضائية السابقة على العهد الكولونيالي مع القانون البريطاني المفروض حديثًا[١]. كانت نتيجة التفاعل مثيرةً للدهشة، حيث أدّت إلىٰ تقوية الكيانات القديمة، مما أعطىٰ للمجتمع «قدرات كبيرة في مواجهة اختراق التقييمات والتصنيفات الأوروبية»[٢].

فحفاظ التسوانا علىٰ نظام قانوني معارض لمحاولات بريطانيا فرض قانون مهيمن واحد كان له نتائج مثيرة. فمثلًا، أدىٰ قانونهم القوي المتميز إلىٰ «تثبيت إرادة البريطانيين في الإبقاء علىٰ المحمية كما هي في مقابل الضغط المستمر من أجل ضمها إلىٰ نظام الفصل العنصري (الأبارتيد) في جنوب أفريقيا»[٣]، وكذلك حثَّ الحكام البريطانيين علىٰ استيعاب القادة التسوانيين في مؤسسات الدولة وقوانينها. فعلىٰ الرغم من فشلهم في تحقيق غايتهم بإنشاء نظام قانوني بريطاني، فإن الحكام الكولونياليين وجدوا أنفسهم قد حصلوا علىٰ الشرعية من التغييرات التي فرضها المجتمع عليهم.

وكشف مارتن تشانوك عن نمطٍ أفريقي مختلف. ففي حالته، كان لمحاولة فرض القانون البريطاني أثر غير متوقع بإنشاء قانون عرفي أفريقي من جديد؛ «لكونه ضروريًا للظروف السائدة ولأجل رؤىٰ النظام التقليدي النابعة من الاهتمامات الحالية»[٤]. يشير تشانوك إلىٰ أن التفاعل بين قانون الدولة الكولونيالية وهذا القانون العرفي الجديد (الذي ادعىٰ البريطانيون أنه هو الذي حدد مسبقًا معالم الكولونيالية) كان وما زال له آثار متنامية:

«إن استعمار أفريقيا من قِبَل الأشكال والمؤسسات القانونية الغربية ما زال مستمرًا تحت رعاية الاشتغال القانوني، علىٰ الرغم من أن هذا الاشتغال نفسه

---

(1) Ornulf Gulbrandsen, "Living Their Lives in Courts: The Counter-Hegemonic Force of the Tsawana Kgotla in a Colonial Context," in Olivia Harris (ed.), *Inside and Outside the Law* (New York: Routledge, 1996).

(٢) المصدر السابق، ص ١٢٧.

(٣) المصدر السابق، ص ١٥٢.

(4) Martin Chanock, *Law, Custom, and Social Order* (New York: Cambridge University Press, 1985), p. 8.

كان في ظروف أخرىٰ من أشد المعارضين الشفهيين للكولونيالية. إلا أن هذه السيرورة تم شرعنتها إلىٰ حد ما من خلال عرضها باعتبارها أساسًا تطورًا لقانون عرفي أفريقي، واستعادةً لدينامية قبل كولونيالية»[١].

وفي خارج السياقات الكولونيالية أيضًا، كانت الدول مضطرة للاعتماد علىٰ نظم قانونية أخرىٰ قائمة في المجتمع والاستجابة لها ومنافستها. ففي روسيا القرن التاسع عشر، واجهت الدولة صعوبات شديدة في تقديم معنىٰ شامل مشترك للمجتمع من خلال القانون. ودفعت التغيراتُ الاجتماعية التي أنتجت طبقة وسطىٰ مدينية ناشطة المصلحين القانونيين في نهاية القرن إلىٰ إدخال مدوناتٍ قانونية «حديثة» مستوحاة من أوروبا الغربية، وخاصةً فرنسا. تعارضت أسس الأنظمة القانونية الجديدة مع القانون الإقطاعي الخاص بالأقنان والقانون الأبوي الخاص بالنساء، وأبرزَ التصادم بين مجموعات القانون المختلفة مجموعةً من الأسئلة المهمة: هل يجب التعامل مع النساء والأقنان (أو الأقنان السابقين) باعتبارهم أفرادًا لهم حقوق خاضعين لقانون الدولة، أم لسلطة الآباء والأزواج؟ هل تستطيع الدولة الروسية الحفاظ علىٰ استقرار اجتماعي كافٍ مع الدفاع عن سلطة قانونية في مساحات من الحياة كان يقوم عليها قبل ذلك الذكور في العائلات واللوردات في الإقطاعات؟

كما توضح لورا إنجلشتين، فإن التفاعل بين هذه المجموعات المتنوعة من القوانين أدىٰ إلىٰ مآزق عملية ومباشرة[٢]. كيف ستتعامل الدولة مع «النساء المشاع» (المومسات) ممن لا يخضعون لسلطة أزواج أو آباء؟ ما هو دور الشرطة هنا؟ هل تحرس الأخلاق التي وضعتها مجموعات قانونية أخرىٰ، أم تُعامَل النساء باعتبارهن أفرادًا لهن حقوق (والذي يتضمن معنىٰ مختلفًا تمامًا للصواب والخطأ)؟ بدت الدولة حائرةً، تقدّم رجلًا وتؤخر أخرىٰ في تطبيق القوانين الجديدة، وغير قادرةٍ علىٰ إنشاء نظام معنىٰ متماسك في جميع أنحاء قطرها

---

(١) المصدر السابق، ص ٢٣٨.

(2) Laura Englestein, "Gender and Juridical Subject: Prostitution and Rape in Nineteenth-Century Russian Criminal Codes," *Journal of Modern History* 60(September 1988): 458-95

الواسع. لقد تحول قانون الدولة بالفعل، لكن ليس في اتجاه الدمج والتكامل الناجح بين مجموعات المعاني القانونية الأخرىٰ في المجتمع. وتدريجيًا، أدركت الدولة الروسية أنه من الصعب توليد قانون يمكنه إنتاج معنىً مشتركٍ علىٰ نطاق واسع في المجتمع، وتضررت شرعيتها وتماسكها الكلي جرّاء ذلك.

ما زال الباحثون في المرحلة البدائية من البحث في كيفية تأثير مجموعات القوانين بعضها في بعض. فلا يمكننا التعميم بشأن الوقت الذي يتحول فيه قانون الدولة بشكل ناجح في أثناء التفاعل كي يعكس تغيرات المجتمع الأساسية، ويخلق من أجله معنىً مشتركًا. لكننا إذا أردنا أن ندرك تمامًا سبب تماسك بعض الدول وكيفيته (وعدم تماسك البعض الآخر) ونوع التكيف المؤسسي الذي تتخذه، فيجب علينا أن ندرس القانون باعتباره نقطة التقاء رئيسة بين الدولة والمجتمع. وقد تُنبِئنا الاستقلالية المتزايدة التي تتمتع بها المؤسسات القضائية حول العالم عن الطريقة التي يعمل بها القانون باعتباره أداةً يستخدمها المجتمع لتغيير الدولة، حتىٰ عندما تبدو مؤسسات الدولة البيروقراطية والتشريعية والتنفيذية جامدةً وغير قابلة للاختراق من قبل التأثير الجماهيري[1]. وقد يساعد التفاعل بين أنواع القانون المختلفة وتغير قانون الدولة والدور الناشئ للقضاء علىٰ تفسير قدرة منظمات الدولة علىٰ التكيف وأهمية الدولة في توفير معنىً مركزي في حياة الناس.

٢- الطقوس العلنية

لاحظ علماء الاجتماع أن غالب المنظمات تستمر علىٰ الرغم من فشلها المنتظم في تحقيق المطلوب منها: «فنحن محاطون بمنظمات لا يعد فشلها في تحقيق أهدافها المعلنة أمرًا مؤقتًا أو مجرد انحراف، بل أمرًا مزمنًا وهيكليًا»[2].

---

(1) Paula R. Newberg, Judging the State: *Courts and Constitutional Politics in Pakistan* (New York: Cambridge University Press, 1995); Mark J. Osiel "Dialogue with Dictators: Judicial Resistance in Argentina and Brazil," *Law and Social Inquiry 20* (Spring 1995): 481-560; Martin Shapiro and Alec Stone, "The New Constitutional Politics of Europe," *Comparative Political Studies 26* (January 1994): 397-420.

(2) Paul DiMaggio, "Foreword," in Marshall W. Meyer and Lynne G. Zucker (eds.), *Permanently Failing Organizations* (Newbury Park, Sage, 1989), p. 9

والدول من هذه المنظمات التي تعجز دائمًا عن اجتياز اختبارات الكفاءة، بل يفشل بعضُها فشلًا ذريعًا. ولا يمكن إخفاء إخفاقاتها، فهي تتراوح بين عدم قدرتها علىٰ توفير الأمن كما في حالات الجريمة، وعدم قدرتها علىٰ تنفيذ التزاماتها المادية كدفع رواتب الجنود والموظفين. وأحد الطرق التي اتبعتها الدول للتغلب علىٰ القصور الجسيم والصعوبات الشديدة التي واجهتها في تحقيق أهدافها المركزية تمثل في تحصلها علىٰ الولاء والدعم بغير طريق التوزيع الفعال للموارد العامة، بل من خلال طمس الحدود بين موظفي الدولة والمواطنين عبر استخدام الطقوس العلنية.

يجادل جون ماير وبراين روان أن فرص بقاء المنظمات تزداد باستعمالها لمراسم تعلن فيها عن قواعد مؤسسية تعمل كأساطير مؤثرة. وقد تتعارض هذه المراسم بشكل مباشر مع أهداف تحقيق الكفاءة، أي إن المنظمات «تجسِّد أساطير بيئاتها المؤسسية بشكل مثير بدلًا من تحقيق الضرورات المطلوبة لتنفيذ أنشطتها»[1]. يعني ذلك في حالة الدول أن هيئات الدولة تستعمل المراسم التي تخاطب خصوصيات السكان أكثر من تلك التي تهتم بالإجراءات التي تعظّم من كفاءتها، فهي «تجسد عناصرَ يتم إضفاء الشرعية عليها من خارجها، وليس نتيجةً لكفاءتها»[2]. فعلىٰ سبيل المثال، قد تُقرّ حفلات التتويج باهظة التكلفة -التي تستنزف الكثير من الموارد التي يمكن من خلالها تحقيق أهداف معلنة- قيمًا أخلاقية يعيش بها الكثير من أعضاء المجتمع ويعرّفون بها الدولة في أذهان الناس؛ فهي أفعال «أفخارستيا وطنية national communion»[*] [3].

---

(1) John W. Meyer and Brian Rowan, "Institutionalized Organizations: Formal Structures as Myth and Ceremony," *American Journal of Sociology* 83(1977): 341

(٢) المصدر السابق، ص ٣٤٨.

(*) الأفخارستيا هو أحد الأسرار المقدسة في الديانة المسيحية، ويمثل تذكيرًا بالعشاء الأخير للمسيح. يتم إحياء الأفخارستيا من خلال تناول المسيحيين لقطعة من الخبز تمثل جزءًا من جسد المسيح، وبعضًا من الخمر يمثل دم المسيح. واستخدام المؤلف هنا لفكرة الأفخارستيا يشير إلىٰ أن هذه المراسم وحفلات التتويج تعمل باعتبارها طقسًا يصوّر جميع المشاركين فيه باعتبارهم جزءًا من الأمة والوطن. [المترجم]

(3) Edward Shils, *Center and Periphery: Essays in Macrosociology* (Chicago: University of Chicago Press, 1975), p. 139

ومن المستحيل استحضار الدول دون التفكير في الطقوس والمراسم، بدءًا من الدخول المهيب للقضاة في المحاكم وحتىٰ العروض العسكرية[١]. فقد امتلأت ممارسات الدولة منذ عهد الملوك إلىٰ عصر الجمهوريات بطقوس معقدة. فالمراسم كانت تخلق حالةً من التوحيد المزيف إما بين جسد الملك والكيان السياسي وإما بين مجموعة من الأفراد المشتتين في كيان سيادي موحد يدعم نوعًا معينًا من الدولة[٢]. فكما يقول شيلز: «يتم التعامل مع السلطة المركزية في مجتمع مستقر -علمانية كانت أو كنسية- باعتبارها وسيلة التواصل مع عالم القيم المقدسة»[٣]. فالطقوس والمراسم تربط بين المقدس وبين مفهوم الأمة ومؤسسات الدولة الدنيوية. والدول والمجتمعات تشكّل الطقوس والمعتقدات التي تدعمها، وتتشكل بها.

تذكّرنا الطقوس والمراسم بالمسرح، ولا غرابة في أنه والسياسة يبدوان وكأنهما توأمان، يحاكي كلٌّ منهما الآخر ويمتد إلىٰ ميدان عمله[٤].

تفتتح ماري هيلين هويت عملها عن الثورة الفرنسية بختام محاكمة لويس السادس عشر، عندما يتقدم كلُّ ممثل من ممثلي الشعب ليجيب عن سؤال «ما العقوبة التي يجب توقيعها عليه؟» فتكتب:

«إننا في مسرحٍ علىٰ الحقيقة: التنظيم المادي والجمهور والدولة والشرفات والمرشدون والأروقة. وكذلك توزيع العناصر: هذا الجمهور الصاخب الطائش المتحمس الذاهب إلىٰ المسرح -والذي كان ديدرو شغوفًا به- وممثلو الشعب الأكثر اتزانًا يلقون حكمًا يكتسب قوته من كثرة تكراره علىٰ ألسنتهم. لقد كان النص حواريًا، كما في المسرح بالضبط. إلا أن الحوار في هذه الحالة تجاوز

---

(١) «الطقس هو تعبير نمطي وكثيف الرمزية عن المعتقدات والمشاعر المتعلقة بأشياء مطلقة».

Shils, *Center and Periphery*, p. ،154

وانظر أيضًا مناقشته لمصطلح «شعائري ceremonial» في: ص ١٥٥.

(2) Emile Durkheim, *Elementary Forms of Religious Life* (London: Allen & Unwin, 1915): 427

(3) Shils, *Center and Periphery*, p. 151.

(4) James E. Combs, *Dimensions of Political Drama* (Santa Monica, CA: Goodyear Publishing, 1980).

مجرد المسرحية وحمل في داخله -وسط هيجان القاعة واضطرابها- قوةً كانت ثورية بالفعل»[1].

وتمثل هذه العبارة الأخيرة إنكارًا لما قيل قبلها. فتشير هويت بعد ذلك قائلةً: «لم يكن هذا المسرح مسرحًا علىٰ الحقيقة، بل كان التاريخ تتكشف أحداثه خلف ملامح مشهد مضطرب بثوران مخيف»[2]. إلا أن الحالة مغرية بشدة لتحويل ما يحدث إلىٰ مسرح أو إلىٰ قصة مكتوبة كما في حالة لين آفيري هانت في كتاب «الرومانسية العائلية في الثورة الفرنسية». ففي كلا العملين، العلاقة الرمزية بين السياسة والمسرحية أو الرواية تعطي الأحداث الدموية المثيرة معنىً باقيًا مشتركًا بين الناس. وكما صورت الثورة الفرنسية بوضوح: يمكن للمجتمع أن يصمم تحرك الأحداث، ويتم تصميمه من قبلها أيضًا. وتتحدث هانت عن الأمر قائلةً: «إنني أستخدم مصطلح **الرومانسية (أو الرومانسيات) العائلية** للإشارة إلىٰ أن كثيرًا من هذا الجهد التخيلي [أي إعادة تهيئة الناس لعلاقتهم بالسلطة السياسية] يستمر في باطن الخطاب السياسي الواعي إذا جاز التعبير»[3].

لقد تم الربطُ كثيرًا بين السياسة والمسرح من قبل العديد من المراقبين، من شيشرون إلىٰ هوبز وبيرك. فعلىٰ سبيل المثال، رأىٰ إدموند بيرك علاقات وثيقة بين الاثنين، وقَبِلَ استخدام الدراما في حالة الملكية البريطانية وارتعب منها في حالة الثوريين الفرنسيين[4]. ويعد البحث في كيفية استخدام السياسيين للعُروض من أجل ترسيخ سلطتهم أحد أكثر الطرق شيوعًا في فهم العلاقة بين المسرح والسياسة. فمن خلال خلق عروض معينة -كما يحدث في المسرح- يشارك فيها

---

(1) Marie-H élène Huet, *Rehearsing the Revolution: The Staging of Marat's Death 1793-1797* (Berkeley: University of California Press, 1982), p. 3.

(٢) المصدر السابق، ص ٤.

(3) Lynn Avery Hunt, *The Family Romance of the French Revolution* (Berkeley: University of California Press, 1992), p. xiv

(4) Edmund Burke in C. C. O'Brien (ed.), *Reflections on the Revolution in France* (London: Penguin, 1969); Stephen K. White, *Edmund Burke: Modernity, Politics, and Aesthetics* (Thousand Oaks, CA: Sage, 1994); Paul Hindson and Tim Gray, *Burke's Dramatic Theory of Politics* (Brookfield, VT: Avebury, 1988)

الجمهور، يسعىٰ موظفو الدولة إلىٰ حفر قوانينها (أي الدولة) في أذهان المشاهدين «ليس باعتبارها شيئًا أجنبيًا عنهم، بل شيئًا «أخلاقيًا» وذاتيًا فرضوه هم علىٰ أنفسهم»[1].

ويطرح كليفورد جيرتز أيضًا رابطة غير أداتية بين الدولة والمسرح -بين الطقوس والسلطة-[2]، كما في حالة دولة نيجارا البالية. لم تكن السلطة في هذه الحالة هي الأولوية الأولىٰ لدىٰ الحكام السياسيين، بل أظهروا لا مبالاة بالحكم الفعلي وترددًا في تنظيم أفعال الناس اليومية وعدم اهتمام بالسيادة القطرية. لكنهم وجهوا اهتمامهم «نحو المشهدية والاحتفال والتجسيد الدرامي العلني للأفكار المسيطرة علىٰ الثقافة البالية، كالتفاوت الاجتماعي والفخر بالمكانة. لقد كانت دولةً مسرحيةً يلعب فيها الملوك والأمراء دورَ المنتجين، والكهنة في دور المخرجين، ويلعب الفلاحون دور طاقم المسرح والفريق المساعد والجمهور . . . فالسلطة هنا تخدم البهرجة وليس العكس»[3].

لا يمثل مُركَّبُ البلاط ورأس المال في هذه الرؤية «مجرد قلب الدولة أو محركها أو محورها، بل **هو** الدولة ذاتها . . . هو إعلان عن فكرة سياسية مسيطرة؛ أي إنه بمجرد تقديمه لنموذجٍ وصورةٍ كاملة عن معنىٰ الوجود المتحضر يقوم البلاط بتصوير العالم من حوله باعتباره علىٰ الأقل صورةً تقريبيةً عن تفوقه الذاتي»[4]. ويتعامل جيرتز في دراسته مع خطر تفكك الدولة بشكل مباشر. فهو يرىٰ خطرًا دائمًا في القوىٰ التفكيكية الخاصة «بنظام السلطة المكوّن من عشرات الحكام المستقلين وأشباه المستقلين»[5]. لكن تمثل «الفكرة السياسية المسيطرة»

---

(1) Scott C. Bryson, *The Chastised Stage: Bourgeois Drama and the Exercise of Power* (Saratoga, CA: Anma Libri, 1991), p. 3; Murray Edelman, *Constructing the Political Spectacle* (Chicago: University of Chicago Press, 1988)

(2) Clifford Geertz, *Negara: The Theatre State in Nineteenth-Century Bali* (Princeton, NJ: Princeton University Press, 1980).

(٣) المصدر السابق، ص ١٣.

(٤) المصدر السابق.

(٥) المصدر السابق، ص ١٩.

التي تكمن وراء تصوير السياسة مسرحيًا (أو ما يمكننا تسميته **بالسردية الحاكمة**) قوةً مضادة كبيرة للعناصر التفكيكية. فالسرديات الحاكمة «تعمل باعتبارها المبادئ الأولية الثابتة لأي تنظيم سياسي، وتجعل أي تراتبية تبدو طبيعية وعادلة في نظر الحكام والمحكومين»[1].

لقد أنشأ المسرح الطقسي البالي إحساسًا مزيفًا بالوحدة بين كل من يشارك فيه، بالإضافة إلىٰ وعي بأن هذه الوحدة باقية إلىٰ حد كبير نتيجة وجود الدولة المسرحية. فهل هناك ما يربط السياسة والطقوس العلنية بشكل مشابه في وقتنا الحالي؟ إن السياسة في وقتنا الحالي مليئة بالصور المسرحية، وخاصةً في عصر جعلت فيه التكنولوجيا من تزييف السياسة المثيرة وتعميمها أمرًا ممكنًا إلىٰ حد كبير. فالتلفاز علىٰ وجه الخصوص يحوّل تعقُّد السياسة وغموضها إلىٰ قصة أخلاقية ذات محتوىٰ وعبرة مفهومة وواضحة. ويشير إيدلمان إلىٰ أنه «في عصر الإعلام الجماهيري أصبحت صناعة الدراما أمرًا أكثر مركزية وأصبح النمط الذي تلتزمه أكثر ابتذالًا»[2]. فالأعمال الدرامية المقدّمة أصبحت هياكل «تقدّم أجوبة لأسئلة مقلقة. فتخبر بشروط ما هو صحي وما هو خطير، ومن المسؤول عن النجاح والكوارث»[3].

قد لا تكون كلُّ المراسم المرتبطة بالدولة -من مراسم الافتتاح إلىٰ المؤتمرات الصحفية- مجرد وسائل لغايات أكبر كما يُظن دائمًا، بل قد تكون هي نفسها الغايات كما في الحالة البالية. فقد تكون تعبيرًا عن وحدة آنية بين الناس (فهم كلهم يشكلون جزءًا من العمل)، ونظام يأمر فيه بعضهم ويطيع آخرون (فهم يقومون بأدوار مختلفة في العمل). ويلعب موظفو الدولة دورًا رئيسًا في أذهان الناس بتزييف هذه السردية الحاكمة والوحدة الدرامية الكامنة وتثبيتها هي ومواقع السلطة القائمة.

---

(1) Sean Wilentz, *Rites of Power: Symbolism, Ritual, and Politics Since the Middle Ages* (Philadelphia: University of Pennsylvania Press, 1985), p. 4.

(2) Edelman, *Constructing the Political Spectacle*, p. 120

(٣) المصدر السابق.

وبالطبع، لا يضمن هذا المسرح بقاء الدولة. فالتمثلات الدرامية القديمة قد تفشل في السيطرة وخاصةً في ظروف التغير الاجتماعي والسياسي السريع عندما تكون الأفكار عن المركز الملائم للسلطة السياسية متقلبة بشكل كبير. وتم التعليق من قبل العديد من الكتّاب علىٰ انهيار هذه الدراما القديمة في حالة النظام القديم ancien regime في فرنسا[1]. إلا أنهم يؤكدون كذلك علىٰ أهمية تشكيل تمثل درامي جديد للوحدة والسلطة في خضم الثورة الفرنسية.

ومع ذلك، في كل من حالتي الدولة البالية والثورة الفرنسية، تُقدّم الاستعارة المسرحية من قبل من يستخدمها باعتبارها أداةً استخدمتها الدول لقولبةِ المجتمع وتنشيطه. يمكننا أن نسمّي هذا النوع من التفكير بنظرية متعهد الحفلات في السياسة. فاستعارة المسرح هذه تتضمن متعهدًا أو منتجًا يقوم علىٰ ربط أجزاء العمل. وفي حالة السياسة، تقوم قيادة الدولة العليا بدور المنتج[2]. ويمكننا في مقابل نموذج متعهد الحفلات هذا أن نقدّم نموذجًا جماعيًا؛ لا تتحرك فيه الدولة بحرية كاملة في قولبة الناس كما تريد. وفيه لا يمكن للإخراج التفصيلي أن ينقذ أي دولة. فإرادة الممثلين ورد فعل الجمهور بل وتوجهات عمال المسرح؛ تدخل كل هذه المؤثرات بشدة في حساب نجاح الإنتاج في النهاية أو فشله، وكل المنتجين الجيدين يأخذونها في الاعتبار عند إخراج عرضهم. فالدولة ليست مجرد مستجيبة للمجتمع، بل تتغير بطبيعة السكان ومعتقداتهم.

---

(1) Bryson, *The Chastised Stage; Hunt, The Family Romance of the French Revolution;* Huet, Rehearsing the Revolution

(٢) يقارن رانسيمان في كتابه

Pluralism and the Personality of the State (New York: Cambridge University Press, 1997)

بين هذا النموذج ونموذج آخر أكثر تعددية في سياق الاستعارات المسرحية. وينقل مفهوم هوبز الذي يقضي بأن كل الحريات تقع في يد مؤلف العمل الدرامي، أي صاحب السيادة (ص ٢٣٧). ويقارن هذه الرؤية برؤية إرنست باركر المنظر السياسي البريطاني من أوائل القرن العشرين: «في البداية، إن باركر سعيد بوصف الدولة كلها باعتبارها خشبة مسرح، وأن الأشخاص فيها هم ممثلون يتحركون عليها. إلا أن الصورة الحرفية للدولة أكثر سلبية من أن تحمل هذه الفعالية التي تعتمد عليها فكرة باركر. ولذلك يوسّع من مقارنته لتشمل هؤلاء الفاعلين -المنتج والكاتب المسرحي- مع المسؤولين عن إخراج أي دور درامي» (ص ٢٥١).

فالقضاء علىٰ القوىٰ التفكيكية للدولة يشمل إنشاء وحدة بين بعض الناس أو كلهم -كما يقضي نموذج المتعهد-، وتشكيل الدولة لنفسها طبقًا للمعتقدات الرئيسة في المجتمع -كما يقضي النموذج الجماعي. هذه الوحدة يرىٰ المحكومون فيها أن أدوارهم مرتبطة بأدوار أصدقائهم ومن حولهم من الغرباء، بل وغرباء لن يقابلوهم أبدًا في حياتهم، بمن فيهم موظفو الدولة الذين يطلبون منهم الخضوع. يعني ذلك بالنسبة إلىٰ قادة الدول «إنشاء سيرورة تفاوضية قائمة علىٰ تقنيات المسرح لتحقيق تعاون عفوي بين الفاعلين البشريين»[١]. فالطقوس التفصيلية كانت جوهرية من أجل تحقيق وحدة مظهرية مزيفة بين بشر ومجموعات متفرقة. فكما في المسرح، يتم استخدام الطقوس من أجل إثارة العواطف وإنشاء روابط قوية بين الممثلين والجمهور. وحتىٰ العواصم الضخمة التي تقوم كل دولة بتخطيطها والمباني الحكومية المكلفة التي تشيدها هي أجزاء أساسية من الإنتاج المسرحي. ففي تحليلهما لإدموند بيرك، كتب بول هيندسون وتيم جراي التالي:

«لقد كانت الساحة المادية التي جرت فيها هذه الدراما السياسية سمةً مهمة جدًا في استعارة بيرك الدرامية. فالساحة يجب أن تكون فخمة ومهيبة، ويجب أن تسيطر علىٰ خيال العامة وترهبهم حتىٰ ينصاعوا. يجب أن تكون الساحة علىٰ قمة الإنجاز المعماري الإنساني؛ واسعةً ومبهرة ومهيبة»[٢].

وأشار إدوارد طومسون -والذي لن يقلل بالطبع من شأن الدور الذي تلعبه القوىٰ المادية في حفظ قوة الدول وتماسكها- إلىٰ أن هذه القوىٰ المادية لا تكفي وحدها في تفسير خضوع الناس؛ إذ «يشغل المسرح جزءًا كبيرًا من السياسة والقانون. فبمجرد أن يتم «تثبيت» أي نظام اجتماعي، فإنه لا يحتاج إلىٰ تأييد يومي من خلال استعراضات للقوة . . . إنما الأكثر أهمية هو استمرار النمط المسرحي»[٣]. فالمسرح يقوم بقولبة «صور القوة والسلطة، وينشر ذهنيات

---

(1) Hindson and Gray, *Burke's Dramatic Theory of Politics*, p. 8

(٢) المصدر السابق، ص ٣١.

(3) E. P. Thompson, "Patrician Society, Plebian Culture," *Journal of Social History* 7 (Summer 1974): 389

الخضوع»[١]. ولا تقتصر أهمية هذه الصور علىٰ حالات القرن التاسع عشر الماضية التي عرضها جيرتز وطومسون[٢]، حيث يكتب جيرتز عن الأمر قائلًا: «قد تكون العروش والأبهة الملكية أشياءَ قديمة الطراز، إلا أن السلطة السياسية ما زالت تحتاج إطارًا ثقافيًا تقدّم فيه ادعاءاتها وتعرّف نفسها من خلاله، وتحتاج معارضتها الأمرَ نفسه»[٣]. تعتمد قدرة أي دولة علىٰ التماسك علىٰ مدىٰ قدرتها علىٰ إنتاج هذا الإطار الثقافي، وربط نفسها بالمقدس من خلال مجموعة من الطقوس، وتحويل نفسها كي تتناسب مع إطار ثقافي يلقىٰ تجاوبًا من العناصر الأساسية في المجتمع.

٣- السلوك غير الرسمي في المجال العام

سواءٌ اخترنا نموذج المتعهد في الاستعارة المسرحية أو النموذج الجماعي، يظل موقعُ الدولة فيها مركزيًا. ونجاحها يعني تكوينها كلًا متجانسًا من أجزاء متفرقة. لكن هناك بعدًا آخر له تأثير عميق في قدرة الدولة علىٰ التماسك يقع خارج سيطرتها، لكنه أيضًا عامل رئيس في إنتاج معنىٰ مشترك في المجتمع وفي تزييف وحدة اجتماعية تقوم بتطبيع الدول وحفظها. يتمثل هذا العامل في التفاعلات غير الرسمية في المجال العام.

لقد تمت مناقشة مفهوم الفضاء العام أو المجال العام بشكل كبير في الجيل الأخير، ويرجع ذلك إلىٰ حد كبير إلىٰ تأثير يورجن هابرماس[٤]. كان اهتمام هابرماس منصبًا علىٰ النقاش الدائر حول القضايا العامة من قبل أفراد خصوصيين

---

(١) المصدر السابق، ص ٣٨٧.

(٢) فعلىٰ سبيل المثال، انظر:

Joseph W. Esherick and Jeffrey N. Wasserstrom, "Acting Out Democracy: Political Theater in Modern China," *Journal of Asian Studies 49* (November 1990): 835-65

(3) Clifford Geertz, *Local Knowledge: Further Essays in Interpretive Anthropology* (New York: Basic Books, 1983), pp. 142-3

(4) Jürgen Habermas, *The Structural Transformation of the Public Sphere: An Inquiry into a Category of Bourgeois Society* (Cambridge, MA: MIT Press, 1991); Craig Calhoun, *Habermas and the Public Sphere* (Cambridge, MA: MIT Press, 1996); Stephen Edgell, Sandra Walklate, and Gareth Williams (eds.), *Debating the Future of the Public Sphere* (Brookfield, VT: Avebury, 1995)

(باعتبارهم مقابلًا لصناع السياسات أو من تجعلهم مهنتهم جزءًا من المجتمع السياسي أو الدولة). فأي عدد من الخطابات الفعلية يمكن أن يحدث بشكل متزامن حول قضايا متنوعة.

لقد كان هابرماس ومن اتبعوه مشغولين بكم النقاش العام ونوعيته وأثره في السياسة الديمقراطية. ومع ذلك، تسربت بعض الافتراضات المهمة إلىٰ تفكيرهم تؤدي إلىٰ بعض الأسئلة المرتبطة بموضوع اهتمامنا، أي قدرة الدول علىٰ التماسك. أول هذه الافتراضات أن المجال العام تم تصوره باعتباره فضاءً مساواتيًا، أي إن «القرارات المتخذة فيه تقوم بناءً علىٰ الحجج وليس المكانات»[١]. وكذلك، يشمل المجال العام ليس فقط محتوىٰ الحوارات التي تحدث حول القضايا العامة، بل كذلك فهمًا معينًا لكيفية حدوث المداولة وتبادل الآراء. وتدعو سيلا بن حبيب هذه الأوضاع بـ «**احترام أخلاقي عالمي وتبادل مساواتي**»[٢]، وتقول إن «النقاش الديمقراطي كمباراة الكرة، حيث لا محكّم يقوم بتأويل قواعد اللعبة وتطبيقها بشكل قاطع»[٣]. وبطريقة ما تتشكل قواعد الحوار بين الغرباء دون وجود الدولة أو أي محكّم سلطوي آخر، علىٰ الأقل في بعض المجتمعات.

إن لقواعد اللعبة التي تشير إليها بن حبيب علاقةً بالتفاعل الاجتماعي الموجه نحو المشاركة المدنية. إنها محقة بالطبع في قولها إن هذه القواعد تمثل متطلبات سابقة للحوارات التي يمكنها التأثير في القرارات السياسية، وفي أن هذا التأثير أمر جوهري في الديمقراطية. لكن ليس النقاش الديمقراطي وحده هو الذي يشبه لعبة الكرة بلا محكم، بل كل المجتمعات -الديمقراطية منها وغير الديمقراطية علىٰ حد سواء- بها أبعاد للحياة العامة -حياة خارج المنزل- يكون فيها التفاعل الاجتماعي أمرًا متكررًا وخارجًا عن حكم قانون الدولة. وتتطلب هذه الأبعاد أيضًا قواعد تنشأ دون محكّمٍ لضمان الأمن الاجتماعي، وتحقيق شعورٍ بالوحدة أو التضامن بين أعضاء المجتمع.

---

(1) Calhoun, *Habermas and the Public Sphere*, p. 1.

(2) Seyla Benhabib, *Situating the Self: Gender, Community and Postmodernism in Contemporary Ethics* (New York: Routledge, 1992), p. 105.

(٣) المصدر السابق، ص ١٠٦-٧.

لقد أشرتُ في القسم الذي تحدثتُ فيه عن القانون إلىٰ هذا النوع من القواعد باعتباره شكلًا من أشكال القانون غير الحكومي المكوّن مما تراه المجموعات السكانية المتنوعة عادلًا وتستخدمه باعتباره موجهًا لسلوكها. قد تكون المساحة الواقعة خارج المجال الخاص للفرد أو مجاله العائلي خطرةً ومخيفة، ولا تستطيع قوانين الدولة أن تقدّم إلا قليلًا من الأمن. ولا يهم مدىٰ فعالية أو قوة نفاذ جهاز الدولة، فهي لا يمكنها وحدها تقديم قدر الأمن الذي تخيله هوبز. ففي الواقع، **تتوقف كفاءة الدولة المتصوَّرة علىٰ مدىٰ نجاح أنواع القانون الكامنة أو القواعد الأخرىٰ في توجيه السلوك السوي** وتقييد الانحراف إلىٰ حد مقبول يمكن للدولة أن تتعامل معه.

لقد أشار المفكرون علىٰ مر الزمان إلىٰ هذه القواعد غير الحكومية. فوصفها بيرك، علىٰ سبيل المثال، بأنها «روابط إنسانية -علىٰ الرغم من عدم امتلاكها لوضع قانوني- تقيّد وتحدّ من النشاط المنظم للمجتمع، في الوقت نفسه الذي تبث فيه الحركة»[١]. وما زال الكتّاب المعاصرون يُسهبون في الحديث عن قواعد المشاركة الاجتماعية. فيربط روبرت بوتنام حجم المشاركة المدنية -بما في ذلك الأشياء البسيطة كالعضوية في جمعيات الكورال ونوادي كرة القدم- بمدىٰ كفاءة الإدارة في أقاليم إيطاليا المختلفة[٢]. ويعبر عن قلقه من تدهور «رأس المال الاجتماعي» في الولايات المتحدة، أي «شبكات العلاقات والمبادئ والثقة الاجتماعية التي تيسر التنسيق والتعاون»[٣]. ويجادل بأن «شبكات المشاركة المدنية تؤسس مبادئ قوية للتداول العام وتشجع نشوء ثقة اجتماعية»[٤]. وفي اتجاه مشابه، يشدد ديفيد لايتين علىٰ أهمية تطوير المجتمعات لما يسميه «نقاط

---

(1) Hindson and Gray, *Burke's Dramatic Theory of Politics*, p. 8.

(2) Robert D. Putamn, "What Makes Democracy Work?" *National Civic Review* 82(Spring 1993): 101-7.

(3) Robert D. Putamn, "Bowling Alone: America's Declining Social Capital," *Current* 373(June 1995): 4.

(٤) المصدر السابق، ص ٤.

اهتمام» مشتركة[1]. فهي أساس جوهري لتشكيل أفهام مشتركة عما يجب أن تكون عليه الأجندة العامة، واتفاقٍ حول الطرق الملائمة لإدارة الاختلاف.

كيف ولماذا إذن تتشكل الشبكات الاجتماعية القوية في المجال العام؟ وأي المجتمعات تتمكن من التوصل إلىٰ نقاط اهتمام مشتركة تحدد ما يستحق المناقشة وما لا يستحق، وأيها يفشل في ذلك؟ كيف تتكون أشكال التفاعل مع من يتعامل معهم الفرد تعاملًا عابرًا؟ لدىٰ كل المجتمعات مراكز متعددة لوضع القوانين، لكن أيّ هذه المجتمعات تلتحم مراكزه في فهمها للسلوك العام الملائم؟ للأسف، لا نملك حتىٰ الآن إجابات علىٰ هذه الأسئلة، وهو أمرٌ ضروري جدًا لفهم تماسك الدول.

ما يمكننا قوله الآن عن هذه النقطة هو أن المجال العام في العصور الحديثة يتسم بثلاث سمات مترابطة أعاقت قدرة الدول علىٰ خلق مظهر من التضامن الاجتماعي والحفاظ عليه. السمة الأولىٰ هي أن **قواعد المشاركة في المجال العام كان يتم التفاوض عليها بشكل دائم**. فقد أدخل التمدن والهجرة والسياحة والإعلام الجماهيري وتحرير النساء -من بين مسارات أخرىٰ قوية- مجموعاتٍ وأفرادًا جددًا وأفكارًا مختلفة عن الطرق المناسبة للتفاعل إلىٰ المجال العام. وباختصار، لقد استمر المجال العام في التمدد بشكل كبير، ووضعت هذه السيرورة التي لا تنتهي ضغطًا كبيرًا علىٰ الاستقرار والتضامن الاجتماعي. وفي بعض الحالات، تم استيعاب الوجوه الجديدة التي دخلت المجال العام في التقاليد القائمة، وفي أحيانٍ أخرىٰ، نجحت في إحداث تغيرات في أساليب التصرف القائمة كي تناسبهم، لكنها في بعض الحالات عجّلت بصراعات شديدة حول من يحق له المشاركة في المجال العام، ومن الذي ستسود تقاليده. وقد تتضمن هذه التقاليد كل شيء بدءًا من كيفية التصرف عندما يتقابل اثنان وجهًا لوجه في الطريق (من يفسح الطريق للآخر؟) وحتىٰ قدر المشاعر التي يجب إظهارها في الحوار.

---

(1) David D. Laitin, *Hegemony and Culture: Politics and Religious Change Among the Yoruba* (Chicago: University of Chicago Press, 1986), p. 175.

والسمة الثانية هي أن **دعوىٰ المساواة أدت إلىٰ تنشيط دخول جماعات جديدة إلىٰ المجال العام**. فهابرماس يشدد علىٰ أهمية المجتمع البرجوازي في خلق المجال العام وفي فكرة المجال المساواتي، حيث تكون الحجج -كما أسلفنا- هي التي تحدد القرارات وليس المكانات[1]. وبمجرد ما يتم اعتماد فكرة المساواة في حق المشاركة في المجال العام وتشكيله، تصبح فكرةً ماكرة. فهي لا تتوقف بأي حال من الأحوال عند مطالب الطبقة البرجوازية، بل يتم استخدامها من قبل أي مجموعة مهما كانت قاعدتها الاجتماعية للمشاركة في المجال العام -الطبقة أو الجنس أو الإثنية أو أي شيء آخر- كي تتحدىٰ شعور استحقاق السيطرة علىٰ المجال العام لدىٰ المجموعات الأخرىٰ، والذي كان بالفعل أمرًا ضروريًا.

والسمة الثالثة هي أن **التأكيدات علىٰ المساواتية عجّلت بالعديد من الدعاوىٰ المتعارضة، مما أدىٰ إلىٰ صراعات شرسة حول من ينتمي بالفعل إلىٰ المجال العام**. ففي أشد الصراعات -كالصراع حول العبودية في الولايات المتحدة، أو حملة طالبان علىٰ النساء في أفغانستان، أو دعاوىٰ الإقصاء المتبادلة بين الجماعات الإثنية في يوغوسلافيا السابقة- كانت الدولة تتفكك في أثناء هذه السيرورة. ففي كل حالات الدعاوىٰ والدعاوىٰ المضادة، كان هناك ضغطٌ شديد يُمارس علىٰ وحدة المجتمع. فالسؤال عن سبب قدرة بعض المجتمعات علىٰ إعادة تشكيل مجالها العام وتطوير الممارسات التي يمكنها استكمال أو إعادة تأسيس الوحدة الاجتماعية سؤالٌ لا نستطيع إجابته الآن، إلا أنه ذو دلالة كبيرة للدول وقدرتها علىٰ التماسك.

خاتمة

لقد عصفت العوامل الدولية -كعولمة رأس المال وتحركات وكالات الأمم المتحدة- بالدولة وقوّتها في وقت واحد. لكن أي تفسير كامل لتجنب العديد من الدول للانهيار يجب أن يتعامل مع بعض القضايا التي تتجاوز هذه العوامل

---

(1) Habermas, *The Structural Transformation of the Public Sphere*, p. 23

النسقية البيئية. يجب أن ننظر إلىٰ العلاقات الفعلية بين الدول ومن تهدف لحكمهم. يوجهنا مفكرو نظرية التنظيم إلىٰ المقايضة الاجتماعية، حيث يتبادل الأفراد الولاءَ مع إمكانية الوصول الانتقائي إلىٰ الموارد العامة. وينطوي هذا الرأي علىٰ فهم مفاده أن السيطرة الفعالة للدولة علىٰ الموارد في هذه المقايضة تزيد من فرص بقائها. في حين أن هذا الرأي مفيد جدًا، إلا أنه يتركنا حائرين في حالات كثير من الدول العاطلة التي استطاعت التصدي للقوة التفكيكية. إذن، كيف تضمن الدول الولاءَ والخضوع عندما تتداعىٰ أنظمتها التوزيعية؟

تبدأ إجابتنا بالمثل القائل: «للقلب أسبابٌ لا يشك فيها العقل»[1]. تتضمن الأطروحة المقدّمة هنا مجالًا للمشاعر والمفاهيم المضمرة التي تتجاوز الحساب العقلاني. فالاعتماد علىٰ مجرد تقديم الخدمات أو الموارد المادية إلىٰ السكان -إما مباشرةً من خلال جهاز بيروقراطي معقد وإما بشكل غير مباشر من خلال مظلة للعلاقات الزبائنية- يعد أساسًا واهيًا للدول. وتتوقف قدرتها علىٰ البقاء علىٰ مدىٰ ارتباطها بقلوب الناس.

فحيثما تستفيد الدول من خلق معنىٰ مشترك في المجتمع، يتم تطبيعها وتصبح فكرة تفككها أو اختفائها أمرًا غير متصور. لقد قطع هذا الإدراك المشترك بأن الدولة طبيعيةٌ كالأنهار والجبال شوطًا كبيرًا في مواجهة آثار القوىٰ التفكيكية بما فيها فشل الدولة نفسه. وقد قمنا بتحديد المساحات الثلاث التي يمكن فيها أن تقوّي تغيرات المجتمع وطبيعة العلاقات الناشئة بينه وبين الدولة من تماسك الدولة أو تضعفه؛ أي وضع القانون في المجتمع، ومشاركة الطقوس العلنية بين الدولة والمجتمع، والتفاوض المستمر علىٰ قواعد السلوك غير الرسمي في المجال العام.

ولا يمكننا في هذه النقطة تحديد الظروف التي تؤدي فيها تغيرات هذه المساحات إلىٰ تماسك الدولة. ولكن يمكننا الحديث عن كيفية عملها علىٰ تثبيت الدولة. **أولًا**: يمكن لمساحات التفاعل الثلاث بين الدولة والمجتمع هذه أن **تنذر** موظفي الدولة بالتغيرات المهمة في المجتمع -**بمن يشارك**، وما **الممارسات التي**

---

(1) Shils, *Center and Periphery*, p. 135.

تنشأ، وما **الدلالات أو المعاني التي تحملها هذه التغيرات -وتحث** الدولة علىٰ التكيف مع إعادة تشكل المجتمع. **ثانيًا**: قد تؤدي التغيرات في **المشاركين والممارسات والمعاني** إلىٰ تضامن اجتماعي أو وحدة أشد مقويّةً بذلك الحضور الحتمي للدولة. والأكثر من ذلك أن الدولة يمكنها تقديم رموز وتجمعات ومؤسسات تزيد من فرص تلاحم التغيرات الاجتماعية من أجل تحقيق تضامن اجتماعي. **وثالثًا**: عندما تتلاحم هذه التغيرات فإنها يمكنها زيادة الاستقرار الاجتماعي. ويمكن أن تؤدي الممارسات غير الرسمية في المجال العام وأشكال القانون غير الحكومية الأخرىٰ إلىٰ تحضّرٍ عام وأمن اجتماعي أكثر قوة، ومن ثمَّ يؤدي إلىٰ تدعيم الدولة. **وأخيرًا**: يمكن لهذه الممارسات أن تؤدي إلىٰ تخفيف العبء بشدة عن كاهل الدولة. فالدولة المسؤولة عن كل الأمن الاجتماعي التي تخيلها هوبز قد تكون مُنْهَكَةً للغاية. فحيثما توفر الممارسات غير الحكومية الأمن بنفسها، فإن الدولة تكون في موقفٍ يسمح لها بتحريك مواردها النادرة وتوزيعها بشكل أكثر نجاحًا.

هل يمكننا توقع تأثير تغيرات الممارسات غير الرسمية، وتغيرات المجموعات التي تصرخ ليُسمع صوتها في المجال العام -في تماسك الدولة؟ بدءًا من هابرماس، ساد تشاؤم مظلم علىٰ مناقشة تغيرات المجال العام ومستقبل الدول (الديمقراطية). وفي الولايات المتحدة علىٰ وجه الخصوص، شاعت التعبيرات عن تدهور المجال العام[١]، ونواجه مجموعة من عناوين الكتب المتشائمة **كسقوط الرجل العام**[٢]، أو إشارات إلىٰ «الصدمة الأمريكية»[٣].

---

(١) انظر علىٰ سبيل المثال:

Ray Oldenburg, *The Great Good Place: Caf é s, Coffee Shops, Community Centers, Beauty Parlors, General Stores, Bars, Hangouts and How They Get You Through the Day* (New York: Paragon House, 1989); Robert D. Putamn, "Tuning in, Tuning Out: The Strange Disappearance of Social Capital in America," *PS: Political Science and Politics 27* (December 1995): 664-83

(2) Richard Sennett, *The Fall of Public Man* (New York: Knopf, 1977).

(3) Martin E. Marty, *The One and the Many: America's Struggle for the Common Good* (Cambridge, MA: Harvard University Press, 1997).

لكنني أميل إلىٰ موقف أكثر حذرًا في إعلان نهاية وشيكة للعالم أو حتىٰ انهيار بطيء للمجال العام الذي يمكنه إنتاج تضامن اجتماعي. فمن المغري تصوير المجال العام باعتباره محاصَرًا؛ لأنه خاضع لتفاوض وصراع وتحدٍ مستمر. وتكتسي صدامات اليوم بزي مشؤوم، وتثير حنينًا إلىٰ ماضٍ شاعري كان فيه المجال العام مساحةً مدنيةً بحقٍّ.

إن وجود هذا الماضي الحميم بدءًا من الثورة الصناعية فصاعدًا أمرٌ مشكوك فيه. لكن الأكثر من ذلك أن سمات الصراع والمواجهة هذه تعطي المجال العام إمكانيات لا تُحصىٰ للانبعاث وبثٍّ روح جديدة. وتومئ الدعاوىٰ والدعاوىٰ المضادة التي تحيط بالمجال العام إلىٰ أجزاءٍ من الدولة بأن تغيِّرَ من نفسها وتعيد النظر في تحالفاتها مع شرائح من المجتمع، وتحثّها علىٰ ذلك. وتحثّ كذلك المواجهاتُ التي تحدث في المجال العام بعضَ من في الدولة علىٰ دفع تغيرات اجتماعية مختلفة في اتجاهات عامة، فتنشئ بعض أوجه التكامل بدلًا من تحفيز الانشقاقات. قد ينشأ من هذه السيرورات كلها دولٌ قد استعادت نشاطها، ويجب أن يؤدي بنا التركيز علىٰ هذه الأنواع من العلاقات بين الدولة والمجتمع إلىٰ إدراك متىٰ يحدث ذلك ومتىٰ لا يحدث.

الجزء الرابع

الربط بين التغير الكلي والتغير الجزئي

الفصل السادس

التغير الفردي في غمرة التغير الاجتماعي والسياسي

كانت الكتابة البحثية عن التغيرات السياسية والاجتماعية السريعة -وخاصةً في العالم الثالث- كتابةً ذات وجهين. فبعض الباحثين ركّزوا علىٰ موضوعات كلية وعالجوا التغيرات الحادثة علىٰ المستويين الهيكلي والتنظيمي، وكانت معظم الأبحاث التي صُنّفت تحت عنوان التنمية السياسية والتحديث الاجتماعي والسياسي والتنمية الاقتصادية والتبعية من هذا النوع. وركّز آخرون علىٰ الفرد باعتباره سبيلَ فهم اتجاه التغير المجتمعي ومحتواه. ونادرًا ما حاول أحدهم الدمج بين مستويي التحليل هذين.

وغالبًا لا يزيد أحد الباحثين في مستوىٰ ما علىٰ مجرد الاعتراف بإشكاليات المستوىٰ الآخر وتعقيداته. ففي أغلب الأحيان، يُخفي الباحثون في الموضوعات الكلية موضوعَ التغير الفردي في افتراضات مُستبطنة بدلًا من التأكيدات الصريحة. أو أحيانًا يعرضون أفكارًا عن التغير الفردي في تصوير ميكانيكي محض للأفراد باعتبارهم فاعلين راشدين يمارسون حسابات التكلفة والمنفعة[1]. وكذلك يقوم من يركزون علىٰ المستوىٰ الفردي بافتراضات تبسيطية عن تعقد التغيرات السياسية والاجتماعية الكلية.

---

(١) انظر علىٰ سبيل المثال:

Samuel L. Popkin, *The Rational Peasant* (Berkeley: University of California Press, 1979).

يجب أن تحتوي كل نظرية عن التغير الاجتماعي والسياسي على نموذج مناظر للتغير الفردي؛ إذ لا يوجد أي تغير اجتماعي بلا تغير فردي أو العكس. لقد أدت الفجوة القائمة بين مستويي التحليل إلى تطورات مثيرة. ففي حين واجهت الأدبيات المكتوبة عن التغير الكلي في العقود التالية على الحرب العالمية الثانية انتقادًا حادًا أدى إلى نشوء مقاربات جديدة، كان النقد الموجه للأدبيات المكتوبة عن التغير الفردي في خضم التحول الاجتماعي والسياسي السريع أقلَّ بنسبة كبيرة. ولذلك لم تواكب نماذج التغير في رؤية الأفراد ودوافعهم ما تم التوصل إليه حول التغيرات الكلية في مجتمعات أفريقيا وآسيا وأمريكيا اللاتينية منذ الخمسينيات.

يهدف هذا الفصل إلى تحقيق أمرين: الأول هو عرض التأثيرات المعرفية في موضوع التغير الفردي في مجتمعات العالم الثالث، ومسار تطور التنظير له. والأمر الثاني هو إثبات أن هذا التنظير لم يستطع تقديم مكمّلٍ مناسب لما تم التوصل إليه عن التغير الكلي. وسيقدّم الفصل أطروحةً مفادها أن التخلي عن النظريات التي تقسّم المجتمعات إلى ثنائيات سطحية -كالتقليدي في مقابل الحديث- لم يؤدِ إلى إعادة تقييم مماثلة لطبيعة التغير الفردي. ولذلك، قامت المقاربات الحديثة في دراسة التغير الاجتماعي والسياسي الحديث على أسس نظرية جزئية ضعيفة تعتمد بشدة على مفهوم الشخصية الموحّدة.

دانييل ليرنر وبدايات نموذج للتغير الفردي

كان كتاب دانييل ليرنر «وفاة المجتمع التقليدي» أحد أقدم الكتب وأكثرها تأثيرًا في الربط بين التغير الكلي والجزئي في العالم الثالث. طرح ليرنر في تحليله الرائد أن كل المجتمعات «القائمة بالتحديث» قد بدأت تقريبًا في نسخ سيرورة التغير الاجتماعي والسياسي الغربية[1]. فما الذي يكمن إذن وراء التحديث الغربي؟ لإجابة هذا السؤال توجه ليرنر لشخصية الرجل الغربي، والتي سماها «شخصيةً متحركة». هذه الشخصيات «ترى المستقبل الاجتماعي قابلًا للتغيير

(1) Daniel Lerner, *The Passing of Traditional Society* (New York: Free Press, 1958), p. 46.

وليس مُرسّمًا ترسيمًا إلهيًا، وأن فرصهم الشخصية تعتمد علىٰ الإنجاز وليس الموروثات»[1]. والسمة الأساسية للرجل «الحديث» -الذي يملك شخصية متحركة- هي التعاطف، أي قدرته علىٰ أن يتصور نفسَه في موضع الآخرين. ميّز التعاطفُ الشخصيات الحديثة، ويمكن لعدد كافٍ من هذه الشخصيات أن يحوّل المجتمع إلىٰ مجتمع صناعي مديني متعلم مشارك.

قام فهم ليرنر لأساس التغير في رؤية الأفراد ودوافعهم علىٰ افتراضات أساسية. وتستحق هذه الافتراضات الذكر؛ لأنها لعبت دورًا بارزًا في العديد من النظريات اللاحقة، كما سنرىٰ.

١- يصل الأفراد إلىٰ **حد نفسي حرج** يشعل تغيرات كبيرة في دوافعهم الشخصية الداخلية. ولا يوجد لدىٰ الفرد في الأساس سوىٰ حالتين نفسيتين متناقضتين، هما: التعاطف وعدمه. ويرىٰ ليرنر أن التغير في المجتمع بأكمله تغيرٌ «شامل» (أي الحداثة باعتبارها «متلازمة»)، وكذلك التغير الفردي أيضًا. فالبشر يتحركون من متلازمة من الدوافع إلىٰ متلازمة أخرىٰ، والوصول إلىٰ الحد النفسي الحرج يشعل تغيرات في قيم الفرد ورؤيته العامة، وكذلك تتغير سلوكياته في جميع جوانب الحياة بما فيها الاقتصاد والعائلة والسياسة وغيره.

٢- هذه التغيرات النفسية **أحادية الاتجاه**. فكما رفض تصور أن المجتمعات بأكملها يمكن أن تصبح أكثر «تقليدية»، لم يستطع تخيل أن يصبح الناس أقل تعاطفًا. فبمجرد الوصول إلىٰ الحد الحرج، يصبح الانتكاس أمرًا مستحيلًا.

٣- لا يحدث التكيف النفسي الجوهري في حياة الفرد إلا في **فترات محدودة**. وبالنسبة إلىٰ العديد من الكتّاب، يعني هذا الافتراض أنه يمكن أن يتغير الأشخاص تغيرًا كبيرًا استجابةً للمحفزات الخارجية فقط إذا كانوا أطفالًا، من خلال التنشئة الاجتماعية المبكرة[2]. رفض ليرنر هذه الفكرة ضمنيًا، لكنه تقبّل

---

(١) المصدر السابق، ص ٤٨.

(٢) يجادل إيستون وهاس، علىٰ سبيل المثال، بأن التنشئة السياسية تكتمل إلىٰ حد كبير في سن الثامنة.

David Easton and Robert Hess, "Youth and Political System," in Seymour Martin Lipset and Leo Lowenthal (eds.), *Culture and Social Character* (Glencoe, IL: Free Press, 1961), p. 240

إمكانية وجود فترات محدودة للتكيف. فيرىٰ أن البالغين يمكنهم المرور بتغير داخلي كبير من خلال التعرض الشامل لأشكال حياة جديدة ومختلفة، من خلال الإعلام الجماهيري في الغالب. وباختصار، يرىٰ ليرنر أن «الرجل التقليدي» يمكنه الخضوع لنوع خاص من التغير يمر به لمرة واحدة، وهو اكتساب شخصية متحركة نتيجة وجود محفزٍ ملائم.

٤- اختلف ليرنر أيضًا مع السلوكيين ومن يشدد علىٰ التنشئة الاجتماعية في مرحلة الطفولة في الطريقة التي اكتشف بها التغير النفسي في خبرات الحياة الفردية للأشخاص. فاختار ليرنر التركيز علىٰ الخبرات غير المباشرة، بدلًا من البحث في الأثر النفسي للخبرات اليومية كالتعليم أو التفاعل مع الأهل أو الخبرات المهنية أو التفاعل الطبقي. وبدا أن ليرنر يعتقد بجدية في مقولة أن التلفاز (ومذيع الراديو؟) أكبر من الحياة الواقعية. فمن وجهة نظره، لا يؤثر التاريخ الاجتماعي المتراكم لدىٰ الفرد في توجهه فيما يتعلق بالقيم وأنماط السلوك الجديدة تأثيرًا كبيرًا. ولذلك، ليس مستغربًا أن يحتوي طرح ليرنر علىٰ فهمٍ لا تاريخي ومتجاوز للثقافات عن التغير المجتمعي. فهيكل «التقليدي» لا يؤثر في اتجاه التغير أو محتواه أو معدله، سواء كان بمعنىٰ أنماط معينة من الاعتقادات والقيم، أو بمعنىٰ الطريقة التي يتم بها تنظيم الحياة الاجتماعية. ورأىٰ في إغراق جميع الطبقات من قبل الإعلام الجماهيري العاملَ الأهم في التعجيل بالتغير نحو «الحداثة».

وباعتباره عالم اجتماع يكتب عن التغير الفردي، اعتمد ليرنر علىٰ توجهات معرفية كبيرة في علم النفس كانت مهيمنة في الخمسينيات والستينيات. فعلىٰ سبيل المثال، انتشر عمل جان بياجيه علىٰ نطاق واسع للمرة الأولىٰ في الولايات المتحدة في الخمسينيات، وبدأ كولبرج بتطوير نظريته في منتصف الخمسينيات. لقد قلل كلاهما من أهمية خبرات الحياة المختلفة فيما كتبوه عن التطور المعرفي والأخلاقي في مقابل التركيز علىٰ أهمية السيرورات الثقافية العالمية[١]. وصوّر

---

(١) لا يعني ذلك أن نظرياتهم كانت «مختصة بالناضجين» بشكل كامل. فهم رفضوا أيضًا الطرف المقابل، أي النموذج السلوكي التعليمي. فأقر كولبيرج أن مقاربة التطور المعرفي للتنشئة الاجتماعية تقف موقفًا =

كولبرج التغير الأخلاقي الفردي باعتباره غائي وأحادي الاتجاه، ويحدث في ست مراحل محددة متعاقبة[١].

اعتمدتْ نظريات التطور الأخلاقي والمعرفي في افتراضاتها علىٰ نظرية نفسية أخرىٰ مهمة من الخمسينيات؛ نظرية التنافر المعرفي[٢]. ببساطة، يجبر التنافرُ الذي يواجهه الفرد في مواجهة التناقضات الأخلاقية أو المعرفية الصعبة علىٰ الانتقال إلىٰ مرحلة أعلىٰ من التطور الأخلاقي أو المعرفي، إن لم يكن هذا الفرد قادرًا علىٰ حل هذه التناقضات في مرحلته الحالية.

= وسطًا يؤكد علىٰ التفاعل بين البيئة وبين الهياكل الغريزية. ومع ذلك، لا شك في أن البحث عن «القواعد العالمية للتطور» يؤدي إلىٰ التركيز علىٰ «توجهات تشكل الكائن الحي» التي تتسم بالمرحلية وتستوعب المدخلات البيئية. انظر:

Lawrence Kohlberg, "Stage and Sequence: The Cognitive Developmental Approach to Socialization," in David A. Groslin (ed.), *Handbook of Socialization Theory and Research (Chicago: Rand McNally, 1969), pp. 348-52.*

ولنقد آخر لمفهوم كولبرج عن كون هذه التغيرات تحدث خلال الطفولة فقط انظر:

Todd Isao Endo, "The Relevance of Kohlberg's Stages of Moral Development to Research in Political Socialization," Ph.D. dissertation, School of Education, Harvard University, 1973

(١) «هناك ستة أشكال من التفكير تكوّن تسلسلًا ثابتًا للمراحل في كل ثقافة».

Lawrence Kohlberg, "Education for Justice: A Modern Statement of the Platonic View," in James M. Gustafson (ed.), *Moral Education* (Cambridge, MA: Harvard University Press, 1970), p. 70.

قام كولبرج ببعض الأبحاث عن مرحلة سابعة، واعترف بإمكانية الانتكاس المؤقت إلا أنه انتكاس غير مهم بالنسبة إلىٰ العملية الأكبر. ومن الممكن أن يتم كبح التطور الأخلاقي والسياسي، إلا أن هناك عنصرًا تقادميًا قويًا لدىٰ كولبرج، كالموجود لدىٰ ليرنر وكتّاب آخرين في التنمية السياسية، وهو أن المرحلة الأعلىٰ هي الأفضل. انظر:

Ben Zingman, "Lawrence Kohlberg: Morality sans Community," unpublished paper, p. 18.

وانظر في ميل مشابه لتصوير المراحل المتناقضة في نظريات التغير المعرفي لدىٰ:

O. J. Harvey, David E. Hunt, and Harold M. Schroder, "Stages of Conceptual Development" in Edward E. Sampson (ed.), *Approaches, Contexts, and Problems of Social Psychology* (Englewood Cliffs, NJ: Prentice-Hall, 1964), pp. 16-26.

(2) Leon Festinger, *A Theory of Cognitive Dissonance* (Palo Alto, CA: Stanford University Press, 1957).

تحتوي نظريات التنافر المعرفي علىٰ افتراض مهم عن الشخصية الإنسانية: أن هناك احتياجًا ضروريًا لوجود انسجام بين مبادئ جوانب الحياة الفردية المختلفة[(١)]. يقوم هذا الافتراض علىٰ مفاهيم جون ديوي الخاصة بالعقلانية، بما فيها «وظيفة المداولة الفكرية» التي تحاول أن «تقضي علىٰ التعقيدات الموجودة في النشاط السائد، وتعيد الاستمرار وتستعيد الانسجام، وتستغل الدافع المتحرر، وتوجه العادة من جديد»[(٢)]. وللاختصار، يمكننا استعمال مصطلح «وحدة الشخصية» للتعبير عن هذا الأمر. انظر عبارة كولبرج:

«هناك وحدة أساسية لتنظيم الشخصية وتطورها تسمىٰ الأنا (the ego) أو الذات. ففي حين أن هناك مسارات متنوعة من التطور الاجتماعي (تطور نفس-جنسي، وتطور أخلاقي؛ إلىٰ غير ذلك)، إلا أن هذه المسارات كلها متحدة في استناد مشترك إلىٰ مفهوم موحد عن الذات في عالم اجتماعي موحد»[(٣)]

وكذلك بدأ أ. ماسلو -والذي نُشر كتابه الشهير **الدافع والشخصية** عام ١٩٥٤- بافتراض وحدة الشخصية وبعددٍ محدد من مستويات أو مراحل الشخصية المتميزة[(٤)]. وهذه الحاجات الأساسية أو الأهداف مرتبةٌ ترتيبًا هرميًا؛ فلا يسعىٰ

---

(١) انظر:

Ronald Duska and Mariellen Whelen, *Moral Development* (New York: Paulist Press, 1975), chap. 1. Festinger, *A Theory of Cognitive Dissonance*, p. 1:

يؤكد فيها علىٰ أن الأفراد يكافحون للوصول إلىٰ الانسجام الداخلي. «فأنا أفترض أن التنافر -أي وجود عدم انسجام بين المعارف- عامل محفز في حد ذاته». (ص ٣).

(2) John Dewey, *Human Nature and Conduct: An Introduction to Social Psychology* (New York: Henry Holt, 1992), p. 199.

[اعتمدنا في هذا الجزء علىٰ ترجمة د. محمد لبيب النجيحي في: الطبيعة البشرية والسلوك الإنساني، مؤسسة الخانجي بالقاهرة، ١٩٦٣].

(3) Kohlberg, "Stage and Sequence," p. 349(Kohlberg's emphasis).

(4) Abraham H. Maslow, *Motivation and Personality* (New York: Harper, 1954).

كان ماسلو أكثر حرصًا بكثير من المنظرين الآخرين في تجويده لتصوراته عن تكامل الشخص وتراتبية مستوياته. فكتب بشكل محدد أن الكائن الحي عادةً ما يتصرف ككل متكامل، إلا أنه أحيانًا لا يفعل (ص ٧٥). وقال أيضًا إن معظم الحاجات يتم إرضاؤها بترتيب المستويات الذي قدمه، إلا أنه يحدث أحيانًا عكس لهذه التراتبية (ص ٩٨).

الشخص إلىٰ هدف في مستوىٰ أعلىٰ إلا بعد إرضاء احتياجاته في المستوىٰ الأدنىٰ.

وعلىٰ الرغم من أن ماسلو في نظريته لم يأتِ بمفهوم التنافر المعرفي، فإنه قام بتشكيل مفهوم مشابه بلغته الخاصة. فتحدث عن «قلق واضطراب جديدين» يَسِمان الشخص الذي أرضىٰ بالفعل احتياجاته في المستويات الأربعة الأولىٰ، ويشعر باضطرار للانتقال إلىٰ المستوىٰ التالي[١]. ثم يوافق ماسلو علىٰ افتراض أهمية الحد الحرج في عملية التغير الشخصي. فبمجرد أن يُشبع الشخص جميع احتياجاته في مستوىٰ ما، يصل إلىٰ حد جديد يقذف به إلىٰ مستوىٰ التحفيز التالي. وكتب أن «من السمات المميزة للكائن البشري أنه عندما يسيطر عليه احتياج معين فإن فلسفة المستقبل كلها تميل إلىٰ التغير»[٢]، أي إن الرؤية الكلية للفرد تعكس مستوىٰ التحفيز الذي يقع فيه. وأخيرًا، بالنسبة إلىٰ ماسلو، يتمتع تطور الشخصية بدرجة من العالمية (أو كما يقول بـ «وحدة نسبية») تُقلّص إلىٰ الحد الأدنىٰ من دور التاريخ الاجتماعي والثقافة باعتبارهما عاملين مهمين في فهم التغير الفردي[٣].

لقد اعتمد فهم ليرنر لنشأة الشخصية المتحركة علىٰ الافتراضات نفسها التي قدمتها المدارس النفسية التي مثلها كولبرج وماسلو. ويشير ليرنر ضمنيًا إلىٰ أن العناصر التي تشكل الشخص التقليدي لا يمكن أن تتواجد في ذهن فرد واحد مع عناصر الشخص الحديث. سيكون هذا الوجود تناقضًا شاذًا وغير محتمل في ذهن

---

(1) Maslow, *Motivation and Personality*, p. 91.

يعبر في مكان آخر بهذا المفهوم عن كل المستويات باعتبارها «تراتبية هرمية للسيادة الوراثية النسبية» (ص ٨٣).

(٢) المصدر السابق، ص ٨٢.

(٣) المصدر السابق، ص ١٠١. كان إريك هيكسون يطوّر نظريته النفسية في كتابه

hildhood and Society (second edition; New York: W. W. Norton, 1963)

في الوقت نفسه الذي كان ماسلو يكتب فيه كتابه. كان إريكسون أكثر حساسية تجاه العوامل التاريخية وأثرها في تطور الشخصية، لكنه حمل بعض الافتراضات نفسها من أحادية الاتجاه والمرحلية والحد [الحرج]. وكتب أن «الشخصية الإنسانية من الناحية المبدئية تتطور وفقًا لخطوات محددة سلفًا في استعداد الشخص المتنامي للتقدم نحو نطاق اجتماعي متسع والوعي به والتفاعل معه». (ص ٢٧٠).

الفرد. فالتعرض إلىٰ أسلوبين مختلفين كليًا للحياة يجبر الفرد علىٰ حلٍ يتضمن حالة جديدة أعلىٰ. إذن، تحدث التغيرات المهمة في الحياة الاجتماعية والسياسية عندما يوجد عدد كافٍ من الشخصيات المتحركة، والتي بدورها تنشأ عندما يصل الناس إلىٰ الحد الحرج عندما يجبرهم التنافر المعرفي علىٰ البحث عن حلول جديدة. إذن، يعني مبدأ وحدة الشخصية أن الناس لا يحتفظون بأي شيء من شخصياتهم التقليدية عند استيعاب الشخصية الحديثة؛ فالشخصية الحديثة تعكس متلازمةً كاملةً من المبادئ، و«فلسفةً كلية عن المستقبل».

كان لهذا النموذج آثارٌ سيئة علىٰ دراسة التغير الاجتماعي والسياسي في العالم الثالث. ففي كثيرٍ من الأحيان، صوّر الباحثون المؤيدون لافتراض ليرنر الناسَ كأنهم تحت قصف مستمر من المحفزات غير المتمايزة، وخاصةً تلك الصادرة من الغرب، ودون أي اهتمام بالطبقات الاجتماعية أو أي عامل آخر (من العوامل المتعلقة بخبراتهم وعلاقاتهم اليومية). فقد رأوا أن التغير أحادي الاتجاه، يأتي في باقة متكاملة للأفراد بمجرد عبورهم الحد الحرج وينقلهم من مستوىٰ أدنىٰ (التقليدي) إلىٰ مستوىٰ أعلىٰ (الحديث).

لقد حدد كتاب ليرنر المهم مسارَ الدراسات التي صدرت في أواخر الخمسينيات والستينيات عن الفرد في حقول التنمية السياسية والتحديث الاجتماعي الجديدة. فدرس الأكاديميون التغير باعتباره عملية انتشار يثير فيها الإعلام الجماهيري (أو أي محفز آخر) تغيراتٍ داخلية واسعة في فرد تلو الآخر، والأفراد الجدد هم المادة الخام للمجتمع الحديث المتطور المشارك. ولا تواجه هذا الانتشار أيُّ عقباتٍ حقيقية، ولا يتضمن أي انقطاع، ولا يترك أي فرصة للعنف أو الخاسرين، ولا يفهم أي اختلافات بين شرائح المجتمع المختلفة.

الطبيعة الإشكالية للتغير الفردي ونزعته الانتقائية: نظريات لوسيان باي ودافيد ماكليلاند

بحلول منتصف الستينيات، أدت الأدلة المتزايدة علىٰ تفاوت التغير الفردي وصعوبته إلىٰ نظريات جديدة تشدد علىٰ طبيعته الإشكالية ونزعته الانتقائية، بدلًا من عالميته. فعلىٰ سبيل المثال، عالج لوسيان باي التركيب النفسي لمن

لا تلائمهم تصنيفات ليرنر للتقليدي أو الحديث[1]. كان مديروه البورميون يعيشون في مجتمع سفلي يدعىٰ مجتمعًا انتقاليًا، وهو أحد التصنيفات المكملة التي تمخض عنها الواقع. تخلىٰ باي عن افتراض الحد الحرج وركّز علىٰ المآزق التي تواجه الفرد باعتبارها أساسَ انعدام الأمن الشخصي، وليس من ناحية الحل الفوري بالانتقال إلىٰ مستوىٰ أعلىٰ. وكذلك استغنىٰ عن افتراضات الفترات المحدَّدة للتكيف النفسي والفصل بين التغير النفسي والخبرات الحياتية الفردية. واجه المديرون في بورما ما بعد الكولونيالية سيرورتين متناقضتين من التغير في التنشئة الاجتماعية؛ تنشئتهم في العائلة وفي فترة الطفولة بالأساس، وتلك المرتبطة بأدوارهم في الجهاز البيروقراطي.

وبالنسبة إلىٰ باي، سبّبت صعوبات التغير الشخصي بعض المشكلات علىٰ المستوىٰ المؤسسي. فإنشاء المنظمات الفعالة يعتمد بشكل أساسي علىٰ قدرة الأفراد علىٰ الارتباط ببعضهم البعض[2]، وكانت السمات الشخصية هي التي منعت «التنمية» في بورما بسبب أثرها السلبي في قدرة الناس علىٰ بناء علاقاتٍ فيما بينهم. ويرىٰ باي أن عدم تماسك أنماط التنشئة الاجتماعية أدىٰ إلىٰ إحساس ضعيف بالهوية لدىٰ البورميين، ومن ثَمَّ عدم قدرة علىٰ التوجيه والمبادرة في أدوارهم.

وبذلك أبرز باي تعقدًا جديدًا في فهم الأفراد، وكيف أن التغير الشخصي يرتبط بالتحول الاجتماعي والسياسي الأكبر. فلم يعد يصوّرهم باعتبارهم واقعين بين تصنيفي التعاطف وعدمه مع وجود حد واضح يفصل بينهما. لكنه بحث عن قُرْب في الخبرات الحياتية المستمرة للأفراد وخاصةً تجنيدهم السياسي وما يتبعه من تنشئة اجتماعية. إذ إن لتجنيد الفرد وتدريبه ودوره باعتباره مديرًا آثارًا مهمة علىٰ شخصيته وعلىٰ إمكانيات التغير السياسي والاجتماعي الأكبر.

ومع ذلك، كان اختيار باي الشديد للغة مقيِّدًا له في اختلافه عن بعض

(1) Lucian W. Pye, *Politics, Personality, and Nation-Building* (New Haven: Yale University Press, 1962).

(٢) المصدر السابق، ص ٥١-٥٢.

افتراضات العقد السابق. فمفهوم «الانتقالي» يوحي بشدة بوجود محطة بين التقليدي والحديث؛ مرحلية وغير دائمة. أي إنه قام بحلّ افتراض وحدة الشخصية في المرحلة الانتقالية فقط، بل حتىٰ قام بعرضها باعتبارها ألمًا نفسيًا. فالتعقيدات وانعدام الأمن الذي وصفه باي لا يمثل أسلوبًا جديدًا يجب دراسته بشكل مختلف، بل هو مجرد فجوة في السيرورة الغائية أحادية الاتجاه التي عرضناها بالفعل.

في حين ركّز باي علىٰ الطبيعة الإشكالية للتغير الفردي، نظر دافيد ماكليلاند في نزعته الانتقائية[1]. أجبرت العقبات التي واجهت إعادة التشكيل السريعة لمجتمعات العالم الثالث علىٰ المبادئ الغربية، أجبرت الكتّابَ علىٰ إعادة النظر في افتراضاتهم عن حتمية مثل هذه التحولات وعالميتها. فظهر نوعان من التأويلات في أواخر الخمسينيات والستينيات: أن بعض البلاد أو بعض المجموعات الداخلية في البلاد تعاني من هيكل اقتصادي قاصر، أو من نظام قيّمي قاصر[2]، ويمثل ماكليلاند المثال الأهم علىٰ النوع الثاني. فعلىٰ الرغم من أن اهتمامه كان منصبًا علىٰ تفسير وجود أساس للنمو الاقتصادي من عدمه، فإنه رأىٰ في السؤال الاقتصادي مؤشرًا علىٰ صعود حضارات بأكملها وهبوطها. وكتب في السياق نفسه الذي كتب فيه الكثيرون عن الفرد من أجل تفسير الأنماط الأكبر للقدرات التنظيمية قائلًا: «ليس من الغريب أن نكتشف أن هذه القوىٰ تتمثل إلىٰ حد كبير في الفرد نفسه؛ في دوافعه الأساسية والطريقة التي ينظّم بها علاقاته مع الآخرين»[3].

والتفت ماكليلاند إلىٰ دوافع السلوك أو «الحاجات» الشخصية، كما فعل ماسلو. لكنه بدلًا من الحديث عن شخصية كلية وحاجات متكاملة شاملة علىٰ مستويات مختلفة كما فعل ماسلو، نظر ماكليلاند إلىٰ دافع أضيق وأقل عالمية، هو «الحاجة إلىٰ الإنجاز». وتتمثل أطروحته في أن هذه المجتمعات التي أنجزت

---

(1) David C. McClelland, *The Achieving Society* (New York: The Free Press, 1961).

(2) Daniel Chirot, *Social Change in the Twentieth Century* (New York: Harcourt Brace Jovanovich, 1977), p. 2

(3) McClelland, *The Achieving Society*, p. 3.

نموًا اقتصاديًا عاليًا في فترات معينة هي تلك التي غرست في أطفالها حاجةً عالية للإنجاز، أي دافعًا قويًا نحو الإنجاز.

وبينما رفض ماكليلاند حتمية التغير نحو مجتمع عالي النمو ومتطور تقنيًا، ظل محافظًا علىٰ عدد من الافتراضات السابقة. فعلىٰ سبيل المثال، التكيف النفسي ظل محددًا بفترة معينة في حياة الفرد. ففي الواقع، ركّز ماكليلاند كليًا تقريبًا علىٰ التنشئة الاجتماعية في سن الطفولة وأثرها الحتمي في تشكيل الفرد[١]. وأيضًا ظل معتمدًا بشدة علىٰ الحد الحرج وتصوير الفرد بين حالتين -إما الحاجة للإنجاز وإما عدمها- وظل مفترضًا وحدة الشخصية بحيث تصبح السمات الموجودة في إحدىٰ الحالتين غير متوافقة مع السمات الموجودة في الحالة الأخرىٰ. ورفضَ الفكرة القائلة بأنه «يمكن للمجتمعات أن تحتفظ بقيمها التقليدية وتتطور اقتصاديًا **في وقت واحد**»[٢].

علىٰ الرغم من أن ماكليلاند قد أشار إلىٰ العديد من الأمثلة التاريخية وشدد علىٰ أن السياقات المختلفة ترتبط بدوافع شخصية مختلفة، فإن نظريته تتحول بشكل مزعج إلىٰ نظرية لا تاريخية، حيث إنه لم ينسب التغيرات الرئيسة في العلاقات بين الطبقات والموارد والتقنية إلىٰ تغير المحفزات، وبهذا المعنىٰ يصبح التاريخ محايدًا. وبدلًا من ذلك، يلجأ في «تفسير» تغير المحفزات في مجتمعات معينة إلىٰ الإشارة إلىٰ رغبة بعض المجموعات في التغيير: «فأكثر ما يريده أيُّ جيلٍ يحدث»[٣].

---

(١) في المصدر السابق في الفصل العاشر: «التعجيل بالنمو الاقتصادي»، حدد ماكليلاند عددًا من الأساليب التي يمكن بها إثارة حاجة عالية للإنجاز. ترتبط معظم هذه الأساليب بتشديده علىٰ ما عرّفه باعتباره المصدر الأساسي للحاجة للإنجاز، أي ممارسات تربية الأطفال (انظر الفصل التاسع)، ويتحدث عدد قليل منها عن إمكانية تغير البالغين تحت ظروف شديدة.

(٢) المصدر السابق، ص ٣٩٤. (التشديد لماكليلاند).

(٣) المصدر السابق، ص ٤٣٧.

نتائج جديدة ومثيرة للقلق

في أواخر الستينيات والسبعينيات، نما نوع جديد من البحث الإمبريقي في كل العلوم الاجتماعية تقريبًا، وتناول جميع أنحاء العالم الثالث إلىٰ حد ما. ولم يكن بعض هؤلاء الباحثين يدري أن النتائج التي توصلوا إليها تتحدىٰ بعض المبادئ المستقرة فيما يخص طبيعة التغير السريع وخاصةً نماذج التغير الفردي. وذهب بعضهم إلىٰ الادعاء بأنه يؤيد هذا النوع من الكتابات بينما في الحقيقة تُبرز النتائج التي توصلوا إليها أسئلةً أساسية عن المبادئ التي بُنيت عليها هذه الكتابات. فبالطبع لم يكن العديد منهم يركّز علىٰ سؤال السيكولوجيا الفردية، لكن أشارت نتائجهم إلىٰ قصور النظريات القديمة، حتىٰ تلك التي تناولت الطبيعة الإشكالية للتغير الشخصي ونسبيته. ويجب إذن أن يقوم استخدام مادتهم كأساس لنقد النظريات المهيمنة في جزء كبير منه علىٰ بعض الاستدلالات. وستُبرز بعض أمثلة الأبحاث الجديدة عن أجزاء مختلفة من العالم الثالث الإشكالاتِ التي أثارتها نتائجُها في وجه نماذج التغير الفردي القائمة.

تمثل الهند بثقافتها وهيكلها الاجتماعي المعقد صيدًا ثمينًا لاكتشاف أنماط التغير التي لا تتفق جيدًا مع النظريات المهيمنة. في بداية عام ١٩٥٢، طرح الأنثروبولوجي الهندي البارز م. سرينيفاس مفهوم السنسكرتة. باختصار، «السنسكرتة هي سيرورةٌ تغيّر فيها طائفةٌ أو عشيرة هندية «متدنية» أو أي مجموعة أخرىٰ من أعرافها وطقوسها وأيديولوجيتها وأسلوب حياتها لتتحول إلىٰ طائفةٍ سامية «ولدت من جديد» »[١]. تتضمن هذه السيرورة تبني الطوائف المتدنية لأعراف الطوائف السامية وأساليب حياتها، مع التشديد علىٰ الأفكار والقيم الموجودة في الأدب السنسكريتي.

وأشار سرينيفاس إلىٰ أنه بعد بدء الحكم الكولونيالي البريطاني وتعجيله بالتغير الاجتماعي، تمثل أحد التناقضات المثيرة للدهشة في أنه مع «تغرّب» البراهمة أكثر فأكثر، كانت الطوائف الأخرىٰ تتم «سنسكرتتها» أكثر فأكثر[٢].

---

(1) M. N. Srinivas, *Social Change in Modern India* (Berkeley: University of California Press, 1966), 6

(2) M. N. Srinivas, *Caste in Modern India and Other Essays* (Bombay: Asia Publishing House, 1962), Chap. 2

ولا يقتصر الأمر علىٰ عدم كون التغير علىٰ المستوىٰ الجماعي أحادي الاتجاه أو يتم استنساخه بين مجموعة وأخرىٰ في الهند، بل إن نمط التغير الفردي أيضًا بدا أكثر تعقيدًا مما تبرزه النظريات التي عرضناها في الأعلىٰ. فيشير سرينيفاس، علىٰ سبيل المثال، إلىٰ أن البراهمة كانوا المصفاة التي تنتقل من خلالها السمات الغربية إلىٰ بقية السكان، إلا أن هؤلاء البراهمة أنفسهم وجدوا بعض الأساليب الغربية صعبة القبول[١].

لقد كانت نتائج سرينيفاس جديدة من نواحٍ عدة. فقد وجد أن التغير البيئي السريع بعد التواصل مع الغرب استطاع تقوية المؤسسات الاجتماعية القديمة بدلًا من إضعافها[٢]، ولم يكن كسر الفرد للالتزامات الاجتماعية القديمة نتيجةً حتمية للتغير السريع في المجالات الأخرىٰ[٣]. واستطاع السلوك الجماعي (كما في الحراك الاجتماعي الجماعي) بحفاظه علىٰ روابط قوية مع الجماعات المسماة بالتقليدية كجماعات القرابة أن يصبح أكثر أهمية من أي عملية تفريد individualization؛ فنتج تدينٌ أشدُّ بدلًا من العلمنة.

يمكن لهذه النتائج أن تقوّض مفاهيم متلازمات المحفزات المتناقضة ومفاهيم الحد الحرج الذي يقذف بالفرد إلىٰ فلسفة جديدة كليًا عن المستقبل. لكن علىٰ الرغم من أن سريفيناس قد وصل إلىٰ نتائجه في بداية الخمسينيات، فإنها لم تسهم في الطعن في نماذج التغير الفردي والمؤسسي إلا في الجزء الأخير من عقد الستينيات. وحتىٰ في ذلك الوقت، كان الطعن موجهًا إلىٰ حد كبير ضد مدىٰ نفع نظرية التحديث علىٰ المستوىٰ الهيكلي والتنظيمي. ونادرًا ما كان يتم الربط بين هذه النتائج وبين افتراضات السيكولوجيا والتغير الفرديين. لكن في عام

---

(١) المصدر السابق. ولأجل حالة مماثلة للسنسكرتة في مصر، انظر:

M. Fahim, "Change in Religion in a Resettled Nubian Community, Upper Egypt," *International Journal of Middle East Studies* 4(1973): 163-77

(2) Srinivas, *Caste in Modern India*, Chap. 1.

(٣) عن كسر الالتزامات القديمة، انظر:

Karl W. Deutsch, "Social Mobilization and Political Development," *American Political Science Review* 55(1961): 493-514.

١٩٦٦م بدأ جوزيف ر. جاسفيلد -عالم اجتماع يدرس الهند- في الطعن في نظريات التحديث مباشرة، والتشكيك في الرؤية المقبولة ساعتها عن كون «التقليد» يتناقض حتمًا مع التجديد innovation[١]. ومع ذلك، اقتصر جاسفيلد نفسه علىٰ دراسة المغالطات الخاصة بمستوىٰ التحليل الهيكلي والتنظيمي وليس المستوىٰ الفردي.

وفي الصين، بدا أن المتخصصين في دراسات المناطق هناك غير مهتمين بالنظريات المختصة بتفسير سيرورات التغير العالمية، حتىٰ أكثر مما في الهند[٢]. ولم تبرز دراساتٌ رئيسة تطعن مباشرة في الافتراضات القديمة لنماذج التغير إلا في بداية السبعينيات. فعلىٰ سبيل المثال، أدت مقالة ويليام سكينر المشهورة: «الفلاحون الصينيون والمجتمع المغلق» إلىٰ التشكيك في افتراضات أحادية اتجاه التغير وفترات التكيف النفسي المحددة وفصل التغير الفردي عن الخبرات الحياتية للناس[٣]. أكد سكينر علىٰ أن قرىٰ الفلاحين لم تكن من الناحية التاريخية وحدةً مغلقة مكتفية بذاتها، بل كانت تتجاوب مع الفرص والأخطار الخارجية التي تؤدي إلىٰ انفتاح أكثر أو انغلاق أشد. وأكد علىٰ أن التغيرات المهمة تحدث في المجال المعياري (أول المجالات التي يتم تقويتها في مواجهة الأخطار، وآخر ما

---

(1) Joseph R. Gusfield, "Tradition and Modernity: Misplaced Polarities in the Study of Social Change," *American Journal of Sociology* 72(November 1966): 351-62.

وكتب عن هذا الموضوع أيضًا ليولود وسوزان رادولف في:

The Modernity of Tradition (Chicago: University of Chicago Press, 1967).

(2) G. William Skinner, "Chinese Peasants and the Closed Community: An Open and Shut Case," *Comparative Studies in Society and History 13* (July 1971): 270-81.

تساءل سكينر عن سبب دارسي الفلاحين الصينيين عن المشكلات النظرية التي تخص هؤلاء الأخيرين: «لأن عددنا قليل ومنشغلون بفلاحينا لدرجة تمنعنا من دراسة أي أحد آخر. والأهم من ذلك أن المعرفة الأنثروبولوجية الموروثة فيما يخص الفلاحين تبدو غريبة ومنقطعة الصلة بدارسي المجتمع الصيني» (ص ٢٧٠). وكقاعدة عامة، كلما كانت لغة المنطقة المدروسة أصعب (وبالتالي يتطلب الأمر من باحثي العلوم الاجتماعية وقتًا أطول في امتلاك المهارات اللغوية) كان من غير المرجح دخول الدراسات المناطقية إلىٰ مساحات تفكير نظري أوسع.

(٣) المصدر السابق.

يتم إرخاؤه في وجه الفرص الجديدة)[١]. ففي أوقات عدم الاستقرار الخارجي، يكون الناس أقل تسامحًا مع الانحرافات المعيارية وأشد مقاومةً للتأثيرات الثقافية الخارجية. فلم يكن انفتاح الأفراد علىٰ التجديد مرتبطًا بالخبرات غير المباشرة (كما عند ليرنر)، أو بالقيم الثقافية المكتسبة في فترة الطفولة (كما عند ماكليلاند)، بل أيضًا لخبرات الشخص الحياتية المتغيرة. وعلاوة علىٰ ذلك، يمكن للتغير الفردي أن يحدث في اتجاه التسامح مع التجديد أو عدم التسامح معه؛ أي إن رؤىٰ الناس واحتياجاتهم ليست ثابتة[٢].

وربما تكون أفريقيا من بين جميع مناطق العالم الثالث أكثر الأدلة إثارةً للقلق فيما يخص الافتراضات السائدة عن الفرد في خضم التغير الاجتماعي السريع. وتمثل دراسة ج. كلايد ميتشل عن رقصة الكاليلا واحدة من بين أفضل الأعمال عن التغير الفردي[٣]. فقد وجد أنه في منتصف الخمسينيات عندما تمدّن الأفارقة السود الجنوبيون لم يتبنوا هويةً قطرية كبرىٰ (كما فعل الأوروبيون قبلهم) ولا تخلوا عن هوياتهم القبلية. بل علىٰ العكس، بدا أن القبلية في ازدياد عندما أصبح الرقص القبلي هو السمة المميِّزة لحياة المدينة في جميع أنحاء أفريقيا الجنوبية.

---

(١) المصدر السابق، ص ٢٧٨.

(٢) للنظر إلىٰ الطرف الآخر من الهيكل الاجتماعي الصيني -المثقفين- انظر:

Benjamin Schwartz, "The Limits of 'Tradition Versus Modernity' as Categories of Explanation: The Case of the Chinese Intellectuals," *Daedalus* *101*(1972): 83.

يقول شوارتز إن أحد أسباب التغير الفردي غير المتوقع هذا -سواء للبراهمة أو المثقفين الصينيين- يكمن في أن التنافر الحقيقي المسبب للتوترات بين الفئات كان أقل مما كان يُظن قبل ذلك.

(3) J. Clyde Mitchell, *The Kalela Dance*, Rhodes-Livingstone Papers No. 27 (New York: Humanities Press, 1956).

وأحد الكتاب الآخرين ممن درسوا مشكلات تتعلق بأفريقيا وتطعن في الكثير من النظريات المهيمنة هو س. ويتكر، انظر:

Whitaker, "A Dysrhythmic Process of Political Change," *World Politics* 19 (January 1967): 190-217

كان الرقص في معظمه يتخذ هيئة الترفيه المنظم الذي تتنافس فيه فرق من الراقصين أسبوعيًا. وأصبح الرجال المسيحيون -ممن يعملون خلال الأسبوع كعمالة غير مدربة- يجمعون بين شيئين من عالمين منفصلين في يومي الأحد وإجازة الرقص. كانوا يرقصون في الأزياء الأوروبية، وكانت الموسيقىٰ المرافقة لهم هي الطبول الضخمة المصنوعة من براميل نفط من تلك التي تحمل ٤٢ جالونًا مغطاة بجلد البقر. وأحيانًا كان يتم قطع الرقص بصوت حاد من صافرة كرة قدم. وكانت الفرق تنشد أغاني مختلفة بلغة المدينة لا بلغتهم الأصلية، يمدحون فيها أراضيهم وأصولهم ويهجون فيها القبائل الأخرىٰ. وكان الراقصون في كل فريق يتناسون الفروق الجوهرية في أصولهم الريفية من أجل التشديد علىٰ وحدتهم في مقابل القبائل الأخرىٰ في المدينة. لقد كتب ميتشل عن هذا الوضع قائلًا:

«وبتعبير آخر، تواجهنا مفارقة واضحة؛ إذ إن الرقص قَبَلِيٌّ بالأساس ويتم فيه التشديد علىٰ الاختلافات القبلية، لكن لغة الأغاني وطريقتها وأزياء الراقصين كلها مأخوذة من الوجود المديني الذي يميل إلىٰ تذويب الاختلافات القبلية»[1].

لكن المفارقة أكثر حدة من ذلك؛ إذ إن الأفارقة كانوا أحيانًا يلجؤون إلىٰ القبلية (كما في مسابقات الرقص)، وفي أحيانٍ أخرىٰ ينتظمون وفقًا لحدود الطبقات الاجتماعية الحديثة. وتناول ميتشل هذه المفارقة بالإشارة إلىٰ أنه «من المستحيل تعميم هذه المبادئ دون الإشارة إلىٰ **الموقف الاجتماعي المعين** الذي يحدث فيه التفاعل»[2]. فعند التعامل مع الأوروبيين، كان الأفارقة يتجاهلون غالبًا كلًّا من الاختلافات الطبقية والقبلية ويعرّفون أنفسهم والآخرين طبقًا للون البشرة، وفي روابط قبلية معينة تلعب الاختلافات الطبقية دورًا رئيسًا، وفي سياق التفاعلات الاجتماعية بين الأفارقة المدينيين تسمو الاختلافات القبلية. «وقد تساعد حقيقةُ أن القبلية تبرُزُ باعتبارها فئةً مهمة للتفاعل في أوضاع معينة فقط علىٰ

---

(1) Mitchell, *The Kalela Dance*, p. 9.

(٢) المصدر السابق، ص ٤٣. (التشديد لنا).

تفسير بعض التناقضات الظاهرة التي لاحظها بعض المراقبين الأذكياء من وقت إلىٰ آخر»[1].

وكنتائج سريفيناس، لم تترتب علىٰ نتائج ميتشل آثارٌ فورية. لكن أدت هذه الدراسات -مع دراسات إمبريقية أخرىٰ لا تحصىٰ في جميع أنحاء العالم الثالث خلال الستينيات وأوائل السبعينيات- إلىٰ التشكيك في نظريات التغير الاجتماعي الراسخة، وخاصةً نظريات التحديث. وللأسف، تجاهل النقادُ عادةً آثارَ هذه الأدلة علىٰ النماذج الخاصة بالتغير الفردي في الرؤية والدوافع. لكن، شككت نظرةٌ ثاقبة في هذه الأدلة في النماذج القائمة التي لا تسمح ببساطة بتفسير الفرد تفسيرًا ظرفيًا -إذ يستخدم الفرد مبادئ مختلفة للتفاعل في المواقف الاجتماعية المختلفة- كما فعل ميتشل وأوحىٰ بضرورة ذلك. وبالطبع، بدت افتراضات الحالتين والحد الحرج قاصرةً إلىٰ حد بعيد. وأصبح الافتراض الأساسي الخاص بوحدة الشخصية -أي افتراض الذات الموحّدة في عالم اجتماعي موحّد- لا يناسب موجة السرديات الجديدة القادمة من العالم الثالث. ولم تكن نظريات «الفجوة» أيضًا مفيدة جدًا، فالقبائل في دراسة ميتشل لم تكن مجرد بقايا. فقد كانت مختلفة جذريًا عن الوظيفة والتنظيم اللذين تركهما العمال المدينيون خلفهم في الريف. فقد كانت هذه القبائل المدينية جزءًا من المدينة شبه الصناعية الجديدة، ونشأ فردٌ جديد يتجاوب مع خبراته الحياتية ويتكيف معها -ومع الامتزاج المؤسف للطبقات والقبائل والأعراق في حالة ميتشل- ويتغير بطرق لا يمكن تفسيرها بالمراحل والحد الحرج وأحادية الاتجاه وفترات التكيف النفسي المحدودة.

التحدُث: محاولةٌ أخرىٰ لفهم التغير الفردي

في منتصف السبعينيات، وبعد عقد من تطلع المجتمع العلمي، صدر كتاب «**التحدُث** *Becoming Modern*» لأليكس إنكلز ودافيد سميث. كان الكتاب عبارة عن ذروة ما يمكن أن يكون أشمل دراسة للتغير الفردي تم القيام بها. عرض

(١) المصدر السابق، ص ٤٣.

الكتاب المهمة الضخمة للقيام بستة آلاف مقابلة في ست دول وتحليل الكم الضخم من البيانات الناتج عنها[1]. كان هدف الكتاب كما وصفه مؤلفاه بسيطًا بشكل خادع: «**لقد بدا لنا أنه ما من مهمة شاقة ومرتبطة بعلم النفس الاجتماعي أكثر من تفسير السيرورة التي ينتقل بها الناس من الشخصية التقليدية إلىٰ الشخصية الحديثة**»[2].

كانت المهمة أكثر من مجرد إعادة إنتاج افتراضات الأدبيات السابقة ومبادئها التي تناولت الفرد في خضم التغيرات الاجتماعية السريعة علىٰ نطاق واسع، بل كانت تسعىٰ إلىٰ تجاوز بعض مواطن القصور التي أصبحت تتضح تدريجيًا. فشدد إنكلز وسميث علىٰ التفاعل الجوهري بين الشخص والمكونات الأساسية لبيئته أو بيئتها، وخاصةً عندما تتغير هذه البيئة. فعلىٰ سبيل المثال، وجدَا أنه كلما طالت المدة التي قضاها الأشخاص كموظفين في المصانع أو طلاب في المدرسة (بغض النظر عن جودة التعليم)، تزيد احتمالية أن يسجل درجة أعلىٰ في مقياس الحداثة الكلية (OM: Overall Modernity). وبالتالي استغنيا عن عدد من الافتراضات أو نفوها، من بينها (أ) الأهمية الحصرية للتنشئة الاجتماعية في فترة الطفولة، (ب) ورؤية محدودية التكيف الشخصي في فترات معينة، (ج) وفهم التغير الشخصي منفصلًا عن الخبرات الحياتية الحقيقية. وكذلك، لم يكن هناك افتراض بأن التعرض للخصائص المتنوعة للتقليد والحداثة يُحدِث فجواتٍ أو أنواعًا انتقالية تمثل أفرادًا متألمين نفسيًا. بل وجدَا أنه «كلما كان الفرد أكثر حداثة، كان تكيفه النفسي أفضل»[3].

ومن النظرة الأولىٰ، لم يقتصر **التحدُّث** علىٰ التخلص من بعض الافتراضات الواهية في التخصص، بل قدّم جبلًا من الأدلة لدعم مقاربته. ففي

---

(1) Alex Inkeles and David H. Smith, *Becoming Modern* (Cambridge, MA: Harvard University Press, 1974).

الدول الست هي: الأرجنتين، وشيلي، وباكستان الشرقية، والهند، وإسرائيل، ونيجيريا.

(٢) المصدر السابق، ص ٥. (التشديد من الأصل).

(٣) المصدر السابق ص ٢٦٤.

الواقع، ادعىٰ المؤلفان أنهما قاما -في أحسن أداء لهما- بتفسير ٦٢% من تنوع الحداثة الفردية[١].

إلا أن من وجهة نظر الباحث عن أساس فهم التغير الفردي المعقد في خضم التغير الاجتماعي السريع تبرزُ مشكلات أساسية في تصميم المشروع ونتائجه. فالحداثة الكلية OM عبارة عن مقياس قائم علىٰ مجموعة من ١٦٦ بندًا في الاستبيان المكوّن من أربعة وعشرين موضوعًا فرعيًا من النشاط السياسي إلىٰ التوجه الديني أو العلماني[٢]. وأدىٰ الترابط المتبادل المرتفع بين البنود والموضوعات الفرعية إلىٰ تقوية اعتقاد المؤلفَيْن في أن الحداثة عبارة عن متلازمة. وتحمل متلازمة الحداثة هذه ثقلَ افتراض وحدة الشخصية. ويعود إنكلز وسميث مرة أخرىٰ إلىٰ نظرية الحالتين النفسية -حالة الرجل التقليدي والرجل الحديث- التي يكون التغير فيها خطيًا من حالة لأخرىٰ. وعلىٰ الرغم من أن التغير من الحديث إلىٰ التقليدي قد يكون ممكنًا، فإن إنكلز وسميث كتبا عن تغير فردي ذي اتجاه واحد، من التقليدي إلىٰ الحديث.

كيف يمكن لدراسة قائمة علىٰ تحليلات إمبريقية أن تتناقض مع نتائج جديدة ومثيرة للقلق (تم جمعها قبل عقد أو أكثر علىٰ نشر الكتاب)؟ كيف يمكن لها أن تتجاهل النقد الموجه لمبدأ وحدة الشخصية وفكرة الذات الموحدة في العالم الاجتماعي الموحّد الذي أوحت به الأعمال التي أثبتت استخدام الفرد لمبادئ مختلفة في المواقف الاجتماعية المختلفة؟ إحدىٰ الإجابات الممكنة علىٰ هذه الأسئلة أن إنكلز وسميث لم يكونا علىٰ دراية فعلية بهذه المادة الجديدة. فعلىٰ الأقل، تشير البيبلوغرافيا الخاصة بهما إلىٰ أنهما لم يقرآ سرينيفاس قبل دراسة الهند، ولا استعانا بكتابات س. ويتكر في نيجيريا، ولا أخذا في اعتبارهما نتائج

---

(١) «يصل الارتباط المتعدد بين مجموعتنا الصغيرة من المتغيرات التفسيرية الأساسية والحداثة الفردية إلىٰ ٧٩%». (المصدر السابق، ص ٧).

(٢) تم توليد الموضوعات الفرعية من خلال ثلاثة «منظورات» استخدمها المؤلفان: المنظور التحليلي (وجهة نظر متماسكة عن الحداثة وتتضمن بنودًا كالانفتاح علىٰ التجارب الجديدة، والموقف من الزمن، وغيره)، والمنظور الموضوعي (الرؤىٰ حول مؤسسات وقضايا متنوعة قد تمثل عوائق أمام التحديث، كالقرابة والعائلة وحقوق المرأة وخلافه)، والمنظور السلوكي (السلوك المُبلَّغ عنه، والسلوك المُختبَر). المصدر السابق، الفصل الثاني.

كتاب وينجرود عن إسرائيل[1]. لم تبيّن كل هذه الأعمال (وغيرها) «متلازمةً» ضيقة، بل تباينًا شديدًا وانتقائيةً في الدوافع والرؤىٰ والسلوك الشخصي. ولم تسلّم الكتابات الحديثة مؤخرًا بفكرة المتلازمات المتعددة: فقد «قام العديد من المراقبين في جميع أنحاء الشرق الأوسط بالإشارة إلىٰ قيم وتوجهات واعتقادات معلنة ومتعددة ومتصارعة»[2]. ومع ذلك، حتىٰ عندما كانت تتم صياغة **التحدُّث**، كان هناك بيانات أكثر من كافية لطرح فهمٍ مختلف للتغير الفردي.

لقد كان تصميم مشروع إنكلز وسميث غير ملائم لاختبار انحرافات السلوك الفردي. وقد تكون نسبة ٦٢% مفسرة لتنوع أدواتهم الاختبارية وليس السمات الشخصية الفعلية. إذ يميل مقياس الحداثة الكلية بشدة إلىٰ القياس الذاتي للمبحوثين -أي ما يقولونه عما يعتقدون ويفعلون- أكثر من إعطاء ثقل مساوٍ لما يقومون به فعلًا في المواقف المختلفة. وحتىٰ البنود السلوكية هي عبارة عما قاله الناس عما فعلوه في الاختبارات المعلوماتية التي أعطيت لهم[3]. فإن كان الأفراد يتخذون إجراءات بالفعل بشأن المبادئ التحفيزية المختلفة في المواقف المتنوعة، فإن القاعدة الضعيفة (أو المنعدمة) للسلوك الملحوظ تجعل مقياس الحداثة الكلية مقياسًا قاصرًا.

كانت المقابلات تُعقد غالبًا في غرفٍ خاصة في المصانع أو في أي بيئة خاصة ممكنة. فالمشكلة لا تكمن في مدة المقابلة (التي تصل إلىٰ أربع ساعات) أو في مصداقية الإجابات، بل مدىٰ ملاءمة فكرة الأداة البحثية الواحدة: استطلاع

---

(1) C. S. Whitaker, *The Politics of Tradition: Continuity and Change in Northern Nigeria 1946-1966* (Princeton, NJ: Princeton University Press, 1970); Alex Weingrod, *Reluctant Pioneers* (Ithaca, NY: Cornell University Press, 1966).

(2) Jon W. Anderson, "Sentimental Ambivalence and the Exegesis of 'Self' in Afghanistan," *Anthropological Quarterly* 58 (October 1985): 204

(٣) قاما أيضًا بجمع معلومات إضافية مستقلة عن السلوك. «ومع ذلك، لم يتم استخدام القياسات المكملة بشكل منهجي في التحليل الذي يقدمه هذا الكتاب».

Inkeles and Smith, *Becoming Modern*, p. 34).

والأكثر أهمية أن هذه القياسات الإضافية تم جمعها فقط عن السلوك في المصنع، وبالتالي لا تعطينا أي إشارة عما إذا كان هناك اختلافات في السلوك بين المصنع والمؤسسات الخارجية كالعائلة والقبيلة.

الرأي في بيئة واحدة. وأحد الأسباب التي جعلت من **التحدُّث** محبطًا إلىٰ هذا الحد -باعتباره العمل الأساسي عن التغير الفردي في هذا العقد- هو أن أسلوب المقابلة الضيقة ذات البيئة الثابتة لا يمكنه اختبار ما إذا كان الأفراد يستخدمون مبادئ مختلفة للاستدلال -أي ما إذا كانوا يفَعِّلون قيمًا وأحكامًا أخلاقيةً مختلفة بل ومتصارعة- في المواقف المتنوعة.

وفي الواقع، يمكننا القول إن **التحدُّث** كان نكسةً كبيرة في تطوير نموذج للتغير الفردي يناسب هجمة النتائج المكتشفة علىٰ المستوىٰ المؤسسي في العالم الثالث. وحتىٰ فيما يتعلق بأهدافهما الخاصة، اضطرب إنكلز وسميث. ففي النهاية، لم يقل المؤلفان أي شيء أكثر من أن الملابس تصنع الشخص، أو بدقةٍ أكثر، تحدد البيئة الأساسية للفرد توجهه أو توجهها. ولا يهدف هذا العرض للتقليل من شأن هذه النتائج، فإخبارها عن الطرق التي يتم بها تنظيم الأشياء لتحديد الدافع والرؤية والسلوك هو اكتشاف مهم بالفعل. لكن ما لا تفعله هو نفسه الذي وعد به إنكلز وسميث في بداية الكتاب؛ أي تقديم نموذج للتغير الفردي يخبر فيه «التفكير والشعور» (أي المستوىٰ الفردي) عن أشياء لا يمكن معرفتها من النظر فقط في «التنظيم والفعل» (أي مستوىٰ التغير الاجتماعي والسياسي). فإن كانا قدّما شيئًا، فهو أنهما أظهرا أن «التفكير والشعور» لا يعدوان مجرد صنعة التغير المؤسسي. فإذا كانت المؤسسات «تحتاج» رجالًا حداثيين، فإنها -كما تقول الأطروحة- تنتجهم، دون أخذ «التفكير والشعور» في الاعتبار. فالبيئة التنظيمية -سواء كانت المصنع أو المدرسة أو التعاونية الزراعية- هي أفضل عامل مستقل لتفسير التغير[1].

---

(١) لا يعد **التحدُّث** المثال الوحيد علىٰ مقاربة ثقافية أو نفس-اجتماعية تقوّض أساس بحثها؛ لمثالين آخرين انظر:

George M. Foster, "Peasant Society and the Image of Limited Good," *American Anthropologist, 67* (April 1965): 293-315, and F. G. Bailey, "The Peasant View of the Bad Life," *The Advancement of Science* 23(December 1966): 399-409.

نحو فهم جديد للفرد والتغير الفردي

إنْ أراد العلماء أن يتجاوزوا نظريات التغير الفردي التي لا تعطي إلا إيماءة سريعة «للتنظيم والفعل»، فإنه يجب عليهم أن يسألوا في البداية عن إمكانية وجود بعض التعميمات التي يمكنهم القيام بها حول تنظيم الحياة في المجتمعات التي تمر بتغير اجتماعي سريع. ففي العديد من بلدان العالم الثالث، يشارك الأفراد في العديد من البيئات التنظيمية التي تتطلب أنواعًا مختلفة من المحفزات ومبادئ العمل. وما زالت هذه المجتمعات تواجه صراعًا بين منظمات اجتماعية متنافرة، من عائلات إلىٰ قبائل وحتىٰ المنظمات الصناعية الكبيرة والدولة. وتتسم البيئة الصراعية التي ينشط فيها الأفراد بتوترات حول أهم القيم والمعايير -قواعد اللعبة- التي تحكم تفاصيل حياة الناس، بما فيها تشريعات الدفن والطعام والإقراض، وغير ذلك الكثير. وعلىٰ الرغم من أن القادة السياسيين قد يشيرون إلىٰ أن الدولة هي المصدر الشرعي الوحيد لسلطة تأسيس قواعد السلوك الاجتماعي، فإنه في الحقيقة قد تضع منظمات أخرىٰ قواعد اللعبة الفعالة في مواجهة تلك التي وضعتها الدولة.

وفي بيئات محيرة ومتشظية كهذه، يجب علىٰ الأفراد أن يستجيبوا لقيود العديد من المنظمات وفرصها، وليس منظمة واحدةً فقط. تتعايش بعض هذه المنظمات جنبًا إلىٰ جنب في سلام، لكن البعض الآخر يتصارع بشدة علىٰ ماهية قواعد اللعبة. وبالتالي يواجه الأفراد نقصًا شديدًا في تماسك عوالمهم الاجتماعية، عندما تقوم منظمات متنوعة بتقديم قيم وأنماط سلوكية متناقضة. ولذلك، تقصر النماذج التي تفترض وحدة أساسية تنطوي عليها أفعال الفرد وأحاسيسه وأفكاره عن تفسير الاستراتيجيات المتنوعة التي يستخدمها الأشخاص في التفاعل داخل هذه البيئات التنظيمية المتنافرة. والآن، يرىٰ العديد من علماء النفس أن مبدأ وحدة الشخصية هذا غير مقبول. «ويمكن فهم تاريخ علم النفس الاجتماعي وعلم نفس الشخصية باعتباره سعيًا غير ناجح للاستدلال علىٰ الوحدة النفسية»[1].

(1) William B. Swann, Jr., John J. Griffin, Jr., Steven C. Predmore, and Bebe Gines, "The Cognitive-Affective Crossfire: When Self-Consistency Confronts Self-Enhancement," *Journal of Personality and Social Psychology* 52 (May 1987): 887.

وفي الأبحاث الحديثة في فروع متنوعة من علم النفس «أصبح التفكك وعدم الاتساق موضوعًا رئيسًا»[١].

وإن كانت وحدة الشخصية فشلت في أن تكون قاعدةً لفهم السلوك والدوافع الفردية، فإن التجميع البسيط للأفعال الفردية يفشل في الأمر نفسه، وكلاهما تم التوصل إليه من خلال الحساب العقلاني. فكما كتبت آن سويدلر: «لقد كان هناك تأكيد زائد علىٰ «تصرف الوحدة»، أي فكرة أن الناس يختارون أفعالهم بالقِطْعة، ويسعون جاهدين في كل تصرف لتعظيم مُخرَجٍ معين. فالفعل مُدمج حتمًا في تجمعات أكبر»[٢].

يمكن الآن للرؤية الأكثر تعقيدًا للمستوىٰ التنظيمي أو المؤسسي أن تطرح اتجاهاتٍ جديدة لفهم التغير علىٰ المستوىٰ الفردي. ويجب علىٰ أي نموذج للتغير الفردي أن يفسر كيف يستجيب الأشخاص التوفيقيون syncretic للمواقف المختلفة أو العوالم الاجتماعية بمجموعة (محددة) من المفاهيم عن الذات. فكما أشارت سويدلر: «يعرف كلٌّ من الأفراد والمجموعات كيف يقومون بأشياء مختلفة في الظروف المختلفة»[٣]. ويجب أن يشير أي نموذج أيضًا إلىٰ المجموعات المتصارعة من المبادئ والقيم التي يستدعيها الناس عندما تشتبك الدول والمنظمات الاجتماعية الأخرىٰ ذات القواعد المختلفة في بيئة صراعية.

---

(١) المصدر السابق.

(2) Ann Swidler, "Culture in Action: Symbols and Strategies," *American Sociological Review 51 (April 1986): 276*

(٣) المصدر السابق، ص ٢٧٧.

الجزء الخامس

دراسة الدولة

الفصل السابع

دراسة سياسة التنمية والتغير: دولة الفن

عندما استطلع دانييل ليرنر مجتمعات الشرق الأوسط منذ خمسين عامًا تقريبًا، كانت الكلمة التي خطرت له لوصف الصور المتعددة التي واجهته هي «الفوضىٰ»[(١)]. وهو مصطلح لا يسهل علىٰ باحثي العلوم الاجتماعية استخدامه لوصف وضع ما. لم تكن دهشة ليرنر في البداية من وتيرة التغير ونطاقه أمرًا غريبًا، ولا أيضًا رد فعله علىٰ المجتمعات التي تتحرك باندفاع طائش نحو الاضطراب. فكما عبر عن ذلك هاري إيكشتين: «لقد حاول منظرو التنمية أساسًا اكتشاف أنماطٍ في تقلب مستمر جديد ومنتشر، أي استنباط اتجاهاتٍ في عالم خالٍ من الثوابت والسوابق»[(٢)]. كان رد فعل ليرنر -كالعديد من باحثي العلوم الاجتماعية الآخرين- أن حاول البحث عن نمط ونظام؛ بل في الحقيقة حاول فرض نسق معرفي لا يمكن فيه التمييز بين النسق الاجتماعي والسياسي. وأصبح مصطلح التنمية يستخدم للدلالة علىٰ الحركة من «الفوضىٰ» الاجتماعية والسياسية في أفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية نحو نسق مفهوم ضمنيًا إلىٰ حد ما.

كان تخصص التنمية والتغير تخصصًا مُنشِئًا منذ البداية. فقد كانت تأملات الباحثين هي التي تبحث عن مبادئ الأنساق السياسية والاجتماعية والظروف التي تُطْلقُها. وعلىٰ الرغم من أن دراسة سيرورة التأسيس الرسمية (formal

(1) Daniel Lerner, *The Passing of Traditional Society: Modernizing the Middle East* (New York: Free Press, 1958).

(2) Harry Eckstein, "The Idea of Political Development: From Dignity to Efficiency," *World Politics 34* (1982): 457

constitutional process) تم اعتبارها أمرًا عفا عليه الزمن منذ نهاية الخمسينيات، فإن الكتابة عن سياسة الدول غير الغربية كانت فترات تنزه في البحث عن الكيفية التي يتم بها تأسيس المجتمعات والدول، أو إعادة تأسيسها(١). لقد ضم تخصص التنمية خلفاء هوبز ومونتسكيو وغيرهم من الفلاسفة السياسيين الذين بحثوا عن إجراءات تأسيسية في فوضىٰ أوروبية مشابهة.

لقد سيطر الحماس المرتبط بالتغيرات التي حدثت في خريطة العالم من عام ١٩٤٧ إلىٰ عام ١٩٦٥ علىٰ علماء السياسة ممن كانوا يسعون إلىٰ تفكيك أنقاض أسس النظام القديمة لتشكيل أسس جديدة. ولم يتفق علىٰ مقاربة واحدة لمواجهة هذا التحدي الكبير سوىٰ عدد قليل جدًا من الباحثين. فقد كتب لوسيان باي مقالة عدّد فيها المعاني الكثيرة التي اتخذها مصطلح التنمية السياسية في الأدبيات(٢). وبعد خمس سنوات نفض صامويل هنتنجتون يديه مستسلمًا، وقال إنه طالما أن مصطلح التنمية السياسية لا يمتلك تعريفًا محددًا، لا يمكنه إذن أن يحتوي أي قيمة تحليلية. وأكد علىٰ أن كل ما يمكنه فعله هو أن يُستخدم في وصف تخصص علمي شائع صال فيه الباحثون وجالوا(٣).

ولأجل التنوع المعرفي الذي تمخض عنه التخصص، كانت هناك رؤىٰ مشتركة كبيرة عن التغير السياسي والاجتماعي في العالم الثالث. إلا أنه في أواخر الستينيات وبداية السبعينيات وُجّهت العديد من الانتقادات القوية لبعض هذه الأفكار، من بينها أفكار الغائية وأحادية الاتجاه والحتمية التطورية الموجودة في أدبيات التنمية(٤). دشّنت هذه الانتقادات عصرًا جديدًا من الحيوية في

---

(١) لقد اعترف عدد قليل جدًا من المؤلفين بما دانوا به للكتّاب التأسيسيين. كان أحد الاستثناءات هو أحد أفضل ما كتب عن أفريقيا، انظر:

Martin Kilson, *Political Change in a West African State: A Study of the Modernization Process in Sierre Leone* (Cambridge, MA: Harvard University Press, 1966).

(2) Lucian Pye, "The Concept of Political Development," *Annals of the American Academy 358* (1965): 1-13

(3) Samuel P. Huntington, "The Change to Change: Modernization, Development and Politics," *Comparative Politics 3* (1971): 282-322.

(٤) كان أبرز أشكال الرفض لفكرة التغير النمطي هو نقد س. ويتكر الابن في:

A Dysrhythmic Process of Political Change," *World Politics 19* (1967): 190-217.

التخصص، حيث تم التخلي عن العديد من المنظورات القديمة -ليس كلها بالطبع- ونشأت وازدهرت مقاربات جديدة.

ومن الجدير بالذكر -عند تقييم حالة التخصص- النظر في بعض هذه الأفكار الرئيسة المشتركة. فما زال لبعض هذه الأفكار تأثيرٌ في تفسيرات كيف يحدث التغير حتىٰ اليوم. وسأتحول بعد ذلك إلىٰ ثلاثة تيارات رئيسة أثّرت بشدة في البحث في السنوات الأخيرة، وأختم بمناقشة عن أثر الإنتاج المعرفي الجديد في فهم المبادئ الأولىٰ.

مقاربة دراسة التنمية والتغير

دشّن عدد من الكتب البارزة التي ظهرت بالتتابع حقول التنمية والتحديث في العلوم الاجتماعية[١]. وقام كتاب جابرييل ألموند وجيمس كولمان بإدخال دراسات المناطق النامية إلىٰ موضوع تخصص السياسات المقارنة بشكل واضح، وأنجب سلسلةً من تسعة مجلدات بعنوان «دراسات في التنمية السياسية» غطّت خمسة عشر عامًا. صدر كلا العملين عن لجنة السياسات المقارنة المهيبة في مجلس أبحاث العلوم الاجتماعية. وعلىٰ الرغم من أن هذه الأعمال قد قُرئت ونوقشت وروجعت[٢]، فإنها لم يكن لها طوال الستينيات والسبعينيات إلا أثر

= ومن بين المقالات النقدية المهمة الأخرىٰ ما يلي:

Dean C. Tipps, "Modernization Theory and the Comparative Study of Societies," *Comparative Studies in Society and History* 15 (1973): 199-240; Benjamin Schwartz, "The Limits of 'Tradition Versus Modernity' as Categories of Explanation: The Case of the Chinese Intellectuals," Daedalus 101 (1972): 71-88; Joseph R. Gusfield, "Tradition and Modernity: Misplaced Polarities in the Study of Social Change," *American Journal of Sociology* 72 (Jan 1967): 351-62.

(١) علىٰ سبيل المثال انظر:

Gabriel A. Almond and James S. Coleman, *The Politics of the Developing Areas.* (Princeton, NJ: Princeton University Press, 1960); Max F. Millikan and W. W. Rostow, *A Proposal Key to an Effective Foreign Policy* (New York: Harper, 1957); Lerner, *The Passing of Traditional Society.*

(2) John D. Montgomery, "The Quest for Political Development," *Comparative Politics* 1 (1969): 285-95.

ضئيل في التخصص الناشئ في ذلك الوقت. فقد دفعت علماء السياسة بالفعل إلىٰ دراسة مجريات السياسة الكامنة في النظم القرابية بالجدية نفسها التي يدرسون بها البرلمانات الغربية، إلا أنها ظلت مهجورة؛ فلم تُكوّن مدرسة، ولا قامت بتشكيل الأبحاث الجارية ساعتها. نعم يمكن العثور علىٰ العديد من الإشارات المرجعية في الأبحاث إلىٰ أعمال اللجنة، إلا أنه لا يوجد أي دليل علىٰ أنها ساهمت في المنهج أو المادة.

لقد قام كتاب عالم الاجتماع ليرنر بدور القابلة التي أخرجت فروعَ تخصص التنمية السياسية المتعددة[١]. تشاركت كل هذه الفروع بشكل أو بآخر في الالتزام بنظام ليرنر عن الحداثة. وقامت فكرة النظام علىٰ الإيمان بأن جوانب التغير الاجتماعي والسياسي التي تبدو في ظاهرها مُشتتة، هي في الواقع ذات نمط عالٍ من التغير المتبادل.

ومع منتصف الستينيات كان العديد من الباحثين قد قبلوا ثلاث سمات رئيسة من كتاب ليرنر دون الانتصار لفرضيته الأساسية. **أولًا**: كانت البحوث العامة في هذه السنوات تركّز علىٰ التغير الداخلي، وكان باكورة هذا التغير هو التحول السريع الذي لحق بالبيئة الدولية، إلا أن التحولات الداخلية استولت علىٰ معظم انتباه الباحثين. **ثانيًا**: ركّز علماء السياسة في المستوىٰ الكلي علىٰ نشوء المؤسسات المركزية (إذ لم يكن مصطلح الدولة شائعًا حينذاك) وقدرتها علىٰ تغيير المجتمع. **ثالثًا**: قاموا باستخدام الاستطلاعات والأدوات البحثية الأخرىٰ علىٰ المستوىٰ الجزئي من أجل تقييم سيرورة التغير الفردي، وعلاقتها بالسيرورات الاجتماعية كالتمدين والتصنيع وغيرها. وأصبح مفهوم كارل دويتش عن التعبئة الاجتماعية -مع تشديده علىٰ العلاقة بين انحلال الالتزامات الشخصية وبين السيرورات الاجتماعية شبه العالمية- مثلًا يطلق للدلالة علىٰ التغير الفردي الإجمالي[٢].

(١) نجد في مفهوم ليرنر عن التعاطف أساسًا قويًا لـ «المدرسة النفس-اجتماعية»، التي ضمت باحثين بارزين كدافيد ماكليلاند.

(2) Karl W. Deutsch, "Social Mobilization and Political Development," *American Political Science Review 55* (1961): 493-514.

وتطلّب فهم التغير الكلي -أي شكل التحولات المؤسسية في مجتمع بأكمله- إطارًا من نظامٍ مختلف. وتم توظيف العديد من هذه الأطر، حتىٰ إن بعضها كان يختلف في ألفاظه فقط، وكان أشهرها ثنائية الحديث والتقليدي التي استخدمها ليرنر وغيره من الباحثين الاجتماعيين البارزين كآلموند وكولمان وديفيد آبتر وس. بلاك وشاموئيل آيزنشتات وماريان ليفي وإدوارد شيلز[١]. وكانت استعارة المركز والهامش مستخدمة بكثافة أيضًا[٢]. وكان من بين المفاهيم الأخرىٰ المستخدمة لصنع أوجه تمييز مشابهة مفاهيم النخبة والجماهير[٣]، المتحلل والمتحد[٤]، التقليد العظيم والتقليد الضعيف[٥]، بل وحتىٰ أحيانًا المديني والريفي[٦]. وأضاف بعضهم مصطلحاتٍ وسيطة كالانتقالي أو المنشوري،

---

(١) انظر علىٰ سبيل المثال:

Lerner, *The Passing of Traditional Society*; Almond and Coleman, *The Politics of the Developing Areas*; David E. Apter, *The Politics of Modernization* (Chicago: University Press, 1965); C. E. Black, *The Dynamics of Modernization: A Study in Comparative History* (New York: Harper & Row, 1966); S. N. Eisenstadt, *Modernization: Protest and Change* (Englewood Cliffs, NJ: Prentice-Hall, 1966); Marian J. Levy, Jr., *Modernization and the Structure of Societies: A Setting for International Affairs* (Princeton, NJ: Princeton University Press, 1966); Edward Shils, "Political Development in the New States," *Comparative Studies in Society and History* 2(1960): 265-92. This work also appeared as Edward Shils, *Political Development in the New States* (Paris: Monton, 1962)

(٢) انظر علىٰ سبيل المثال:

Daniel Lerner. "Some Comments on Center-Periphery Relations," in Richard L. Merritt and Stein Rokkan (eds.), *Comparing Nations* (New Haven, CT: Yale University Press, 1966); also see Edward Shils, *Center and Periphery*.

(3) Gaetano Mosca, *The Ruling Class* (New York: McGraw-Hill, 1939).

(4) Fred W. Riggs, *Administration in Developing Countries: The Theory of Prismatic Society* (Boston: Houghton Mifflin, 1964).

(5) Robert Redfield, *Peasant Society and Culture* (Chicago: University of Chicago Press, 1960).

(٦) انظر علىٰ سبيل المثال:

Gideon Sjoberg, *The Pre-industrial City* (New York: Free Press, 1960); Charles Tilly, *The Vendee* (New York: John Wiley & Sons, 1967)

إلا أن نهايات السلسلة كانت المفاهيم الأهم نظريًا. ولم يحدث أبدًا أن تشكلت نظرية رسمية عن العلاقة بين هذين القطاعين، إلا أنه يجدر بنا أن ننظر لوهلة في بعض تلك الافتراضات المشتركة والشائعة التي توظفها هذه الثنائيات. وعلىٰ الرغم من إمكانية وجود حالة من التنوع في حجمِ قطاعَي كل ثنائية وقوتيهما، فإن هذه الثنائيات نفسها لم يكن مقصودًا بها أن تتحدد زمانيًا ومكانيًا، بل أن تكون أدوات تحليلية ثابتة. لقد كان مقصد تخصص التنمية السياسية هو استخدام هذه الأدوات لتصوير فكرة رأس الجسر(*)؛ أي إنه في المجتمعات المعاصرة، تتمثل بؤرة «التنمية» في القطاع الحديث أو المركز (أو النخبة أو التقليد العظيم أو المناطق المدينية) -رأس جسر التغيير beachhead of change- وبؤرة الجزء «المتخلف» هي القطاع التقليدي أو الهامش (أو الجماهير أو التقليد الضعيف أو المناطق الريفية).

كان يُنظر إلىٰ القطاع الحديث أو المركز باعتباره قطاعًا نشطًا وعدوانيًا، وسلطته هي محرك التغير الاجتماعي والسياسي. وتكمن قوة المركز في توحده نتيجة إجماع النخب التي تتشارك القيم الحديثة. (ولا يبتعد معنىٰ «القيم الحديثة» بالنسبة إلىٰ معظم المؤلفين عن الجانب الأداتي من متغيرات النمط الخمسة لبارسونز(**)). وبالنسبة إلىٰ علماء السياسة، كان من المفترض أن تكون مجموعة المؤسسات العامة -أي الدولة- هي المكوّن الأكثر أهميةً في المركز. إلا أن الدولة لم تصبح موضوعًا بحثيًا رئيسًا باعتبارها منظمةً نشطة إلا في أواخر الستينيات والسبعينيات(١). وقبل ذلك، كانت هناك صورة ملتبسة عن المؤسسات

(*) رأس الجسر هي المنطقة التي تسيطر عليها فرقة عسكرية تم إنزالها علىٰ شاطئ أو داخل أرض العدو وتدافع عنها حتىٰ تصل بقية القوات. ويشير المؤلف هنا إلىٰ أنه وفقًا لهذه النظريات، يمثل المركز طلائع التغير من المجتمعات التقليدية إلىٰ المجتمعات الحديثة. [المترجم]

(**) متغيرات النمط الخمسة هي خمسة أزواج من المتغيرات قدّمها بارسونز لتصنيف أنماط العلاقات الاجتماعية؛ يقدّم كل نمط بديلين يختار الفرد منهما قبل اختيار السلوك. المتغيرات هي: (١) الوجدانية في مقابل الحياد الوجداني، (٢) الذاتية في مقابل التوجه الجمعي، (٣) العمومية في مقابل الخصوصية، (٤) الأداء في مقابل النوعية، (٥) التخصص في مقابل الانتشار.

(١) انظر:

J. P. Nettl, "The State as a Conceptual Variable," *World Politics 20* (1968): 559-92; and Charles

السلطوية المتشابكة في القطاع الحديث أو المركز. لكن كانت أهمية السلطة مفهومةً بشكل واضح، حيث إن احتياجها كان يعني ضمنيًا أن هناك نوعًا من المقاومة في المجتمع. فالقيم ليست مشتركة بشكل كامل أو بشكل متساوٍ في جميع أنحاء المجتمع، ولا تدفع الجميع نحو السلوك نفسه، ومن دون السلطة لن تقوم أي سياسة علىٰ الإطلاق. فالتحكم الاجتماعي والسياسي في الأجزاء غير المتكاملة جيدًا [مع القيم] كان كامنًا وراء استخدام ثنائيات الحديث/التقليدي والمركز/الهامش.

فالقطاع التقليدي أو الهامش لا يتكون من أولئك الذين يُصدرون الأوامر، بل «من الطبقات أو قطاعات المجتمع التي تتلقىٰ الأوامر والمعتقدات التي لا ينشئونها بأنفسهم ولا تصدر عنهم، ومن أولئك الذين يقبعون في مرتبة أدنىٰ في توزيع المكافآت والشرف والتسهيلات وغير ذلك أو يسيطرون عليها»[1]. فالسلطة تعمل علىٰ توسعة الحديث علىٰ حساب التقليدي، والقيادة لا تَقنَع بأن تحيا وتترك غيرها يحيا، بل تريد أن تُطاع ويَقبل الجميع مشروعية قواعدها. وتُستخدم المكافآت والعقوبات التي تُطبّق في منظمات القطاع الحديث من قِبل النخب لتيسير قبول قراراتهم ورؤاهم.

وكان صمود المجتمع التقليدي واستقلاليته ونفوره من الهيكلة ملمحًا للعديد من الدراسات السياسية المبكرة والمعاصرة عن التنمية، علىٰ الرغم من أن هناك استثناءات مهمة[2]. واكتسب الهامش -رغم أنه كان قادرًا علىٰ التغيير- في الخمسينيات والستينيات هيئةً ذات ملمحين، واستمر علىٰ ذلك.

Tilly, ed., "Western State-Making and Theories of Political Transformation," in *The Formation of National States in Western Europe* (Princeton, NJ: Princeton University Press, 1978)

(1) Shils, *Center and Periphery, p. 39.*

(٢) انظر علىٰ سبيل المثال:

Robert A. Dahl, *Polyarchy: Participation and Opposition* (New Haven, CT: Yale University Press, 1971); Huntington, *Political Order in Changing Societies*; Fernando Henrique Cardoso and Enzo Faletto, *Dependency and Development in Latin America* (Berkeley: University of California Press, 1979)

لقد مثّلت الخبرة الأوروبية -والتي كانت القومية فيها المكوّن الجوهري في النسق الاعتقادي والتي أصبح الناس فيها مرتبطين أكثر فأكثر بالقطر الذي يعيشون فيه- بالنسبة إلىٰ العديد من الكتّاب نموذجًا للتغير لبقية أنحاء العالم. وكان يُنظر إلىٰ الخبرة الغربية -التي تم تصويرها بمصطلحات إجمالية سطحية- باعتبارها سيرورةً من التغير تضمنت انتصار المراكز الرئيسة علىٰ المراكز التابعة، وتحولًا من الإمبراطوريات البيروقراطية الضعيفة والأنظمة الفيودالية إلىٰ المراكز الحديثة الفعالة النشطة، ثم افترِض أنها سيرورةٌ عالمية. وكان من الافتراضات أن اتجاه التنمية بعيدٌ عن الاتجاه البدائي (أي معايير الانتساب البيولوجية [كالقرابة]) وأقرب للارتباط بالقطر الأكبر الذي يحيا فيه الفرد؛ وأن نموذجها (أي التنمية) يتحرك مبتعدًا عن المراكز الضعيفة غير المتدخلة نحو المراكز المهيمنة النشطة؛ وأن مادتها الأساسية هي مجتمعٌ مدني يحمل القيم والإجراءات الحديثة. والواقع أنه كما ذكر أحد المؤلفين أن العديد من الدول في آسيا وأفريقيا «لم تصبح بعد مجتمعات بالمعنىٰ الحديث؛ لأنها ما زالت تفتقر إلىٰ وجود مراكز فعالة»[(١)]. فالحكام يواجهون «مجموعات من السكان لم تتشكل بعدُ في هيئة مجتمع، بل عبارة عن عدد من المجتمعات البدائية»[(٢)]. لكن حتىٰ في هذه القارات، بدا التطور واضحًا جدًا، وكل ما يجب التغلب عليه فقط هو هذه الفجوة.

لقد انطوىٰ ذلك علىٰ أن ما ينقص فقط هو المكوّنات الأساسية للسلطة والنفوذ. وأشار هنتنجتون إلىٰ أن في العديد من حالات آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية: «الحكومات لا تحكم»[(٣)]. وكتب لابالومبارا أن «الحكم يعني ضمنًا النفوذ، لكن ما يمكننا قوله الآن -بوضوح ولا ينازعنا فيه أحد- عن غالب الدول الجديدة، هو مدىٰ ضعف النفوذ الذي تمتلكه مراكزُها»[(٤)].

---

(1) Shils, *Center and Periphery*, p. 44

(٢) المصدر السابق، ص ٨٩.

(3) Samuel P. Huntington, *Political Order in Changing Societies* (New Haven, CT: Yale University Press, 1968), p. 2

(4) Joseph LaPalombara, "Political Science and the Engineering of National Development," in Monte Palmer and Larry Sterns (eds.), *Political Development in Changing Societies* (Lexington, MA: D. C. Heath, 1971), p. 53

وعليه، إذا كانت فعلًا مجتمعات العالم الثالث تفتقد العنصر السلطوي والحكومات فيها لا تحكم، فإن تخصص التنمية قد لا يختلف كثيرًا عن أليس في بلاد العجائب. فالأفكار التي نشأت لتحليل التغير الكلي -أي الحديث والتقليدي أو المركز والهامش- كانت تهدف إلىٰ تفسير أثر قطاع المجتمع السلطوي في متلقي الأوامر. والعدسات التحليلية تقوم بإبراز نمطٍ للتغير يتمثل الصراع الرئيس فيه في الصراع بين نخبة قوية مؤسسيًا وموحدة إلىٰ حد ما وبين جماهير غير متمايزة. لكن هل المؤسسات والنخب في حقيقتها علىٰ ما تبدو عليه فعلًا؟

كانت الأسئلة التي وجهها علماء السياسة في هذا الوقت موجهةً إلىٰ ما ستكون عليه هذه النخب والمؤسسات -أي حديثة من ناحية قطاعاتها المستهدفة أو ذات مراكز قوية- أكثر مما كانت موجهةً إلىٰ ما هي عليه بالفعل. وبلا مركز سلطوي ولا حكومات مسيطرة، بدا أن المحللين يصفون وضعًا متوهمًا. وأصبح التحدي المفروض علىٰ علماء السياسة أكثر قوة؛ لأن في الكثير من دول العالم الثالث كان هناك تبنٍ للأسماء والأشكال المؤسسية الغربية (الدول والبرلمانات والأحزاب وغير ذلك). وكان افتراض أن هناك حالة من التلاقي بين النخب والقيم في هذه المؤسسات وأن المُخرجات ستكون في النهاية كما كان متوقعًا - أمرًا مغريًا، وكذا كان افتراض أن الدولة -أي دولة- متشابكة مع مؤسسات مركزية أخرىٰ تتشارك معها قيمها الأساسية، وأن دولة من هذا النوع هي دولة نشطة ونافذة.

لقد كان لهنتنجتون أثر واضح وباقٍ في التخصص نتيجة اهتمامه بالمؤسسات[1]. فقد نظر إلىٰ ما عليه المؤسسات السياسية للمجتمعات بالفعل، وليس إلىٰ ما لم تتحول إليه «بعد»، ولا إلىٰ ما يجب أن تكون عليه من الناحية الرسمية. وبذلك أصبحت القدرات السياسية الحقيقية للدول وإمكانيات الاضمحلال أو الانهيار السياسي موضوعات بحث مركزية. وبالنسبة إلىٰ علماء السياسة، عادت المؤسسات السياسية مرة أخرىٰ إلىٰ مركز الأضواء ولم تعد جزءًا من فكرة المركز الأكبر، أو امتدادًا بسيطًا للأحداث غير السياسية كما كان الأمر في أعمال ليرنر.

---

(1) Huntington, *Political Order in Changing Societies.*

لقد كان تحليل هنتنجتون تحليلًا تقنيًا في بعض جوانبه. وكان سؤاله الإرشادي هو عن أنواع الآليات المحددة التي تحفظ الاستقرار السياسي حتىٰ في وجه مطالبات سياسية متزايدة مهدِّدة في ذاتها للاستقرار وناشئة عن سيرورة التعبئة الاجتماعية شبه العالمية. وأجاب بأن الآليات الفعالة هي المؤسسات السياسية، وخاصةً الأحزاب السياسية؛ أي المؤسسات المعقدة والمستقلة والمتماسكة والقابلة للتكيف. ومع ذلك، ظلت الأسئلة السياسية الفلسفية التي ألهمت التخصص في الخمسينيات بلا إجابة: ما هي مبادئ النظام الاجتماعي والسياسي وليس آلياته؟ ولماذا استطاعت بعض المجتمعات تشكيل مؤسسات ومبادئ تأسيسية فعالة بينما فشلت مجتمعات أخرىٰ؟ وما هي سيرورات التغير التي يتضمنها تأسيس نظم جديدة؟ وكيف يمكننا تفسير النظام والتغير إن لم تكن القطاعات الحديثة والمراكز كما كان من المفترض أن تكون؟

أدت الطرق التي أجيبت بها هذه الأسئلة الكلية في السبعينيات والثمانينيات إلىٰ تغيرات مذهلة في تخصص التنمية. **فأولًا**: تم توسعة التخصص الذي كان يتم تعريفه غالبًا بمنطقة جغرافية ثانوية -المنطقة غير الغربية، وغير الشيوعية، والعالم الثالث المتناقض وليس الأول ولا الثاني- لكي يشمل كل المناطق الجغرافية الأخرىٰ بما فيها الغرب. **وثانيًا**: كانت هناك عودة مفاجئة للتاريخ في فرعٍ علمي كان يرىٰ نفسه عليمًا بكل شيء يركّز علىٰ موضوع التحدُّث في عالم ما بعد الحرب العالمية الثانية. وهذا التاريخ لم يكن مجرد الخلفية الضرورية التي تسبق التحليل «الحقيقي»، بل كان جزءًا أساسيًا من البحث. **وثالثًا**: وفي تخصص كان يقصر نفسه حصرًا علىٰ الاهتمامات الداخلية ويضع نفسه بشكل صارم في حقل السياسات المقارنة[1]، كانت هناك أطر جديدة دولية ومقارنة بالقدر نفسه.

---

(1) Dankwart A. Rostow, "Modernization and Comparative Politics: Prospects in Research and Theory," *Comparative Politics* 1(1968): 37-51

تيارات البحث الرئيسة الثلاثة

من العالم الثالث إلىٰ العالم الأول (والثاني)

لقد كان أحد الأمور المثيرة للسخرية في التغير الأول -أي انتقال تأثير تخصص التنمية من العالم الثالث إلىٰ أوروبا وأمريكا الشمالية- هو أن دراسة المجتمعات غير الغربية كان يقف في طريقها العديد من العوائق، مقارنةً بأماكن أخرىٰ. فإمكانية القيام به محدودة جدًا، حيث إن الإحصائيات الحكومية عشوائية ولا يعوّل عليها، ويندر وجود العديد من المواد الأساسية، ويمثل أخذ العينات الممثِّلة أمرًا صعبًا نتيجة عدم تجانس السكان. إلا أن الحماس المعرفي الذي اتسم به باحثو العلوم الاجتماعية ممن يدرسون التغير في عصر حركات الاستقلال الناجحة أصاب أيضًا من يدرسون المجتمعات الأخرىٰ. فعلىٰ سبيل المثال، تلاعب مارك كسلمان بمفهوم هنتنجتون عن المأسسة مؤكدًا علىٰ فائدته في تفسير مجريات السياسة الفرنسية، وكذلك فعل رونالد إنجلهارت في أوروبا مع مفهوم دويتش عن التعبئة الاجتماعية[١].

لقد كانت أوروبا إلىٰ حد ما جزءًا من تخصص التنمية منذ البداية. فكما يوضح روبرت نيسبت، يرجع الربط الوثيق بين التنمية والتغير الاجتماعي إلىٰ الكتابات الأوروبية الأولىٰ[٢]، وأن المفهوم الغربي عن التنمية اكتسب قوة كبيرة في نظريات أواخر القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين. وعندما بدأ الكتّاب في العالم الثالث في وضع مضامين كلمات كـ«متقدم» أو«حديث»، كانوا يردونها صراحةً أو ضمنيًا إلىٰ تلك الأنماط الخاصة بالغرب. واستخدموا أيضًا فهمهم لسيرورات التغير التي حدثت في التاريخ الغربي ليطرحوا الطريق الذي يجب علىٰ المجتمعات والدول غير الغربية أن تسير فيه. فلم يقتصروا علىٰ تحديد مضمون

---

(1) Mark Kesselman, "Over-institutionalization and Political Constraint: The Case of France," *Comparative Politics 3* (1970): 21-44; and Ronald Inglehart, "Cognitive Mobilization and European Identity," *Comparative Politics 3* (1970): 45-70

(2) Robert A. Nisbet, *Social Change and History: Aspects of the Western Theory of Development* (London: Oxford University Press, 1969).

الحداثة، بل أيضًا طبيعة السيرورة -التنمية أو التحديث- التي تصل بالمجتمعات إليها. والأكثر إثارة للدهشة هو مدىٰ تضمين هذه الحالات الغربية في نماذج التنمية؛ لأنه يمكن القول بأن «النماذج» الأمريكية والأوروبية التي تم استخدامها لا تشبه سيرورات التغير الفعلية التي حدثت في الولايات المتحدة وأوروبا إلا بقدرٍ ضئيل. فحتىٰ السبعينيات، لم يكن قد تمت دراسة الخبرة الأوروبية بشكل مكثف لمعرفة أوجه الخلل التي تسللت إلىٰ هذه النماذج المستخدمة في فهم سيرورات التغير في العالم الثالث(١).

وما بدأ بعض الكتّاب في بحثه هو هذه الثقة المطلقة التي امتلأت بها كتابات هؤلاء الذين استخدموا استعارة الحديث/التقليدي أو أي صورة مشابهة. فهل توحدت وتمركزت الدول أو المراكز بسهولة وبشكل كامل في التاريخ الغربي هكذا كما يُفترض؟ وهل كانت الهوامش سلبية وطيّعة كما يُظن؟ في عرض ممتاز تكتشف سوزان بيرجر أن دولة كفرنسا بمركزيتها العالية واجهت طبقة من الفلاحين «غير مندمجة بشكل كامل في الكيان السياسي»(٢)، حيث نشأت «منظمات تعاونية» تسعىٰ لتنظيم شؤون الفلاحين بشكل كامل دون الارتباط بأمور سياسة الدولة. واستطاعت هذه المنظمات التعاونية بناء رصيد من الولاء السياسي من خلال القيام بوظائف مهمة للفلاحين، ثم دافعوا بحرص عن ساحة الصراعات والمصالح هذه -والواقعة خارج سيطرة الدولة المركزية-، ومن ثمَّ كبحوا «تغير النظام السياسي عبر انسحابهم من مجال القضايا التي تتشكل حولها انحيازات المصالح والقيم الخاصة بالدولة والأحزاب»(٣).

---

(١) انظر علىٰ سبيل المثال:

Stein Rokkan, "Cities, States, and Nations: A Dimensional Model of the Study of Contrasts in Development," in S. N. Eisenstadt and Stein Rokkan (eds.), *Building States and Nations* (Beverly Hills, CA: Sage, 1973).

(2) Suzanne Berger, *Peasants Against Politics: Rural Organization in Brittany 1911-1967* (Cambridge, MA: Harvard University Press, 1972), p. 2

(٣) المصدر السابق، ص ١٦٨.

قامت بيرجر في أعمالها التالية بتوسعة تصورات هذا التحليل ليشمل حالات أوروبية أخرىٰ وقطاعات غير قطاع الفلاحين. فشرائح المجتمعات الأوروبية ظلت متباينة بشكل كبير عن بعضها البعض. «ولم تكن هذه الاختلافات (أو الازدواجية) مجرد محطات علىٰ الطريق الموصّل إلىٰ الالتقاء الدائم» من خلال سلطة المراكز أو الدول، بل كانت هذه الشرائح «التقليدية» صامدة «نتيجة تداخل مصالحها السياسية والاقتصادية مع تلك الخاصة بالقطاع الحديث»(١). وفي ذلك، لا تختلف المجتمعات الأوروبية عن المجتمعات غير الغربية كثيرًا، «فالشواهد من كلٍ من المجتمعات المتقدمة والنامية تشير إلىٰ بقاء القطاع التقليدي أو غير الرسمي، وليس إلىٰ اختفائه»(٢). فكما أشار رونالد روجوفسكي ولويس فاسرسبرينج أنه حتىٰ في المجتمعات الصناعية المتقدمة «لا شيء يُلزم الأفراد . . . بأن يصبحوا ذراتٍ تتحكم فيهم روابطُ المال والمصلحة الذاتية فقط»(٣). إذن، ربما تشبه أوروبا العالم الثالث أكثر مما كان يُظن بأن العالم الثالث يشبه أوروبا.

وكذلك، تعبر أدبيات الكوربوراتية المتزايدة عن أثر أدبيات التنمية الخاصة بالعالم الثالث في فهم أسس الدولة والمجتمع الأوروبيين. علىٰ الرغم من أن مصطلح الكوربوراتية كان يشير في البداية إلىٰ الدول الفاشية في أوروبا، فإنه في فترة ما بعد الحرب أصبح يطبّق بشكل شبه حصري علىٰ الثقافات الآيبرية [إسبانيا والبرتغال] وفروعها، وخاصةً في أمريكا اللاتينية. وبعد تطويره في هذا السياق الجديد، عاد المفهوم إلىٰ الدول الصناعية المتقدمة في غرب أوروبا لكن بصورة أكثر اعتدالًا بكثير.

تعني الكوربوراتية لدىٰ العديد من الكتاب شيئًا مختلفًا تمامًا عن مفهوم بيرجر عن المنظمات التعاونية. فبالنسبة إلىٰ بيرجر، تحاول المنظمات التعاونية «الحصول علىٰ القوة وسلطة حكم مناطقهم الخاصة» خارج فلك الدولة(٤). لكن

(1) Suzanne Berger and Michael J. Piore, *Dualism and Discontinuity in Industrial Societies* (Cambridge, MA: Cambridge University Press, 1980), p. 87.

(٢) المصدر السابق، ص ٤-٥.

(3) Ronald Rogowski and Lois Wasserspring, "Does Political Development Exist? Corporatism in Old and New Societies," *Comparative Politics Series 2* (Beverly Hills, CA: Sage, 1971), p. 44

(4) Berger, *Peasants Against Politics, p. 9.*

في الأدبيات الآيبيرية والخاصة بأمريكا اللاتينية وبعد ذلك بأجزاء أخرىٰ من أوروبا، فإن المنظمات الكوربوراتية «تعترف بها الدولة أو ترخّصها (إن لم تكن هي التي تنشئها) »[١]. وبذلك انتقلت الدولة إلىٰ منتصف المسرح.

لقد أحيا الباحثون ممن درسوا إسبانيا ما بعد الحرب والبرتغال وأمريكا اللاتينية مصطلحَ الكوربوراتية بتردد، بعد العار الذي حمله مع محاكمات نورمبرج. وحتىٰ مع إحيائه، ظل في البداية حاملًا لوصمة سلبية. فعلىٰ كل حال، فإن الكوربوراتية هي نقيض الليبرالية، وتضع الجماعة -بروابطها وحقوقها الخاصة- فوق الفرد. وكان يُعتقد أنها تمنع التصنيع والتحديث وكل ما هو نافع في القرن العشرين. لقد كانت الكوربوراتية رجعية باقية في عالم من الأشياء الأكثر نشاطًا وديناميكية، فقد «اكتسبت النظم السياسية الآيبيرية ونظم أمريكا اللاتينية مظهرًا يشبه الضريح»[٢]. وكما قال رونالد نيوتن: «تعد الدولة الكوربوراتية في خبرة العالم الأطلنطي أمرًا عفا عليه الزمن، وضعيفةً تافهة في ذاتها»[٣]. وأصبح مصطلح الكوربوراتية مرتبطًا بالدول والمجتمعات الغارقة في عاداتٍ ومؤسساتٍ لا تناسب القرن العشرين. فكما كتب هوارد فياردا: «تمثل الكوربوراتية والتقليد الكوربوراتي جزءًا طبيعيًا ولا يتجزأ من الثقافة السياسية اللاتينية الآيبيرية»[٤].

---

(1) Phillippe C. Schmitter, "Interest Intermediation and Regime Governability in Contemporary Western Europe and North America," in Susan Berger (ed.), *Organizing Interests in Western Europe: Pluralism, Corporatism and the Transformation of Politics* (New York: Cambridge University Press, 1981), p. 93

(2) Howard J. Wiarda, "Transcending Corporatism? The Portugese Cooperative System and the Revolution of 1974," *Institute of International Studies Essay Series 3*(Columbia: University of South Carolina, 1976), p. 5

(3) Ronald C. Newton, "Natural Corporatism and the Passing of Populism in Spanish America," in Federick B. Pike and Thomas Stritch (eds.), The New *Corporatism: Social- Political Structures in the Iberian World* (Notre Dame, IN: University of Notre Dame Press, 1974), p. 35

(4) Howard J. Wiarda, *Corporatism and Development: The Portuguese Experience* (Amherst: University of Massachusetts Press, 1977), p. 4

لكن مع منتصف السبعينيات، بدأت تختفي كل حالات الربط هذه. وبدلًا من أن تكون نقيضًا للديمقراطية والليبرالية، أصبحت الكوربوراتية تظهر في عناوين من قبيل «الكوربوراتية الليبرالية والحكومة الحزبية»؛ «تطور الكوربوراتية في الديمقراطيات الليبرالية»؛ «الكوربوراتية والبرلمانية والديمقراطية الاجتماعية»؛ ولم تعد مرتبطةً حصرًا بالثقافات الآيبيرية وثقافات أمريكا اللاتينية بل توسعت الكوربوراتية لتصبح أداة تحليل لأجزاءٍ من أوروبا واليابان وأماكن أخرىٰ[1]. وبدلًا من كونها بلاءً علىٰ التصنيع، أصبحت الكوربوراتية أساسًا للنمو والتكيف الصناعي الحديث[2]. وشيئًا فشيئًا تقبل الكتّاب «أن الكوربوراتية -كالليبرالية والاشتراكية- تأخذ أشكالًا عدة، فيما بين الدول وفي الدولة الواحدة عبر الزمن»[3]. وأصبحت التسلطية الجديدة في البرازيل بعد انقلاب ١٩٦٤، وبرتغال سالازار القديمة وتحولها نحو الاشتراكية بعد انقلاب ١٩٧٤، والكوربوراتية الخالية من العمال في اليابان، وحالات أخرىٰ كثيرة -موضوعاتٍ للتحليل الكوربوراتي[4]. لكن تكمن الصعوبة في نجاح المفهوم في أنه من دون تحديد وتفصيل جيدين له، لن يصبح أكثر من مجرد خانة احتياطية تُستخدم لشرح كل

---

(1) Gerhard Lehmbruch, "Liberal Corporatism and Party Government," in Philippe Schmitter and Gerhard Lehmbruch (eds.), *Trends Towards Corporatist Intermediation* (Beverly Hills, CA: Sage, 1979); Leo Panitch, "The Development of Corporatism in Liberal Democracies," ibid; Bob Jessop, "Corporatism, Parlimentarism, and Social Democracy," ibid

(٢) انظر للأمثلة:

T. J. Pempel, "Japanese Foreign Economic Policy: The Domestic Bases for International Behavior," in Peter J. Katzenstein (ed.), *Between Power and Plenty: Foreign Economic Policies of Advanced Industrial States* (Madison: University of Wisconsin Press, 1978).

(3) Wiarda, *Corporatism and Development, p. 5.*

(٤) انظر علىٰ سبيل المثال:

Alfred Stepan, *Authoritarian Brazil: Origins, Policies, and Future* (New Haven, CT: Yale University Press, 1973); Schmitter, "Interest Intermediation and Regime Governability in Contemporary Western Europe and North America"; Wiarda, *Corporatism and Development; T. J. Pempel and Keiichi Tsunekawa, "Corporatism Without Labor? The Japanese Anomaly," in Schmitter and Lehmbruch (eds.), Trends Towards Corporatist Intermediation.*

علاقات الدولة والمجتمع تقريبًا، وتم بالفعل التعبير عن هذه المخاوف من قبل البعض[1]. فكما أشار فيليب شميتر، «لقد أصبحت ظاهرة غامضة -كالزبائنية- يمكن أن توجد في كل مكان، وبالتالي لا تميز أي مكان»[2].

بالنسبة إلىٰ علماء السياسة، كان لعودة الكوربوراتية أثر جانبي محمود؛ ألا وهو عودة السياسة إلىٰ محط الأضواء. فقد كان تخصص التنمية يغلُبُ عليه منذ البداية الاقتصاديون والقضايا الاقتصادية (علىٰ الرغم من أن التنمية كانت في مكانة متدنية في علم الاقتصاد حتىٰ وقتٍ قريب). وفي الوقت نفسه، هيمن علماء الاجتماع -بدءًا من تالكوت بارسونز وإدوارد شيلز في التقليد الفيبري وحتىٰ بارنجتون مور وإمانويل والرشتاين في التقليد الماركسي- علىٰ المقاربات الكلية. إلا أن الكوربوراتية قامت بتحديد نوعين من المنظمات يشغلون موقعًا مركزيًا في الهيكل الاجتماعي والتغير الاقتصادي، ويقع هذان النوعان بشكل مباشر في ميدان عمل علماء السياسة.

النوع الأول من المنظمات هو منظمات تمثيل المصلحة. ولذلك، أصبح التحليل الكوربوراتي جزءًا من عمل أكبر في حقل العلوم السياسية. فقد أصبح أحد أنواع تمثيل المصلحة التي كانت مألوفة بالفعل في التخصص، ومن أبرزها التعددية. ولعب شميتر دورًا مهمًا في «تقييد المفهوم -إن جاز التعبير- للإشارة إلىٰ مجموعة محددة من الممارسات والبنىٰ المؤسسية التي تشمل تمثيل (أو عدم تمثيل) مصالح مجموعات قابلة للرصد تجريبيًا»[3].

وتمثل الدولةُ النوعَ الثاني من منظمات التحليل الكوربوراتي التي تدخل في نطاق عمل عالم السياسة. ولم تكن الكوربوراتية هي المفهوم الوحيد الذي أعاد إدخال الدولة مرة أخرىٰ إلىٰ التحليلات في السبعينيات والثمانينيات؛ إذ سبقها محاولات هنتنجتون استخراج المؤسسات أو السيرورات السياسية من النظرية

---

(١) انظر:

Nedelmann and Meier, "Theories of Contemporary Corporatism: Static or Dynamic?" and Pempel and Tsunekawa, "Corporatism without Labor?"

(2) Schmitter, "Still the Century of Corporatism," p. 86.

(٣) المصدر السابق، ص ٨٧.

الاجتماعية الأكثر عمومية، ولم يكن أحدٌ يرىٰ خيال علماء السياسة مستقلًا بالمعايير التي وضعها هنتنجتون لتقييم قدرات المؤسسات السياسية. ولذلك، أصبحت الدولة المستقلة أو شبه المستقلة موضعًا لتركيز كبير[١].

ما الدور الذي تطلبه الكوربوراتية من الدولة إذن؟ انقسم الباحثون في هذا تبعًا لاهتماماتهم الإقليمية. فمن يكتبون عن أوروبا الغربية قاموا بفصل الكوربوراتية عن ماضيها المعادي لليبرالية والديمقراطية. فالكوربوراتية حاليًا - وأحيانًا ما يضاف إليها كلمات كالجديدة أو الليبرالية أو المجتمعية[٢]- أصبحت أداةً أو بنيةً سياسية اقتصادية تتعايش مع الحكم البرلماني وتتكامل معه. ويُنظر إليها غالبًا في القطاع الصناعي باعتبارها الآلية التي تكفل بقاءَ اقتصاد دولي مفتوح وسريع التطور، بل ونموَه أيضًا[٣]. وتتمثل المزايا التي تقدمها الكوربوراتية للديمقراطيات الصناعية المتقدمة في أنها توفر حالة من الأمن في العلاقات السياسية والصناعية، وتسهّل من تكيف قطاع الاستثمار مع الظروف الاقتصادية الدولية المتغيرة. وتمكّن البيئةُ السياسية الكوربوراتية الدولةَ من توفير أمن داخلي -ولو قصير المدىٰ- من خلال التفاوض مع المجموعات المصلحية المتعارضة واستقطابها للدخول في ترتيبات سياسية تعاونية. فيشارك العمال ورأس المال علىٰ وجه الخصوص في التخطيط الاقتصادي الوطني وفي أجهزة رسم سياسات الدخل[٤]،

---

(١) انظر علىٰ سبيل المثال:

Eric Nordlinger, *On the Autonomy of the Democratic State* (Cambridge, MA: Harvard University Press, 1981) and Nicos Poulantzas, *Political Power and Social Class* (London: NLB, 1975)

(2) Claus Offe, "The Attribution of Public Status to Interest Groups: Observation of the West German Case," in Suzanne Berger (ed.), *Organizing Interests in Western Europe: Pluralism, Corporatism, and the Transformation Politics* (New York: Cambridge University Press, 1981)

(٣) لكن انظر:

John T. S. Keeler, "Corporatism and Official Union Hegemony: The Case of French Agricultural Syndicalism," in Berger (ed.), *Organizing Interests in Western Europe.*

(4) Leo Panitch, "Recent Theorization of Corporatism: Reflections on a Growth Industry," *British Journal of Sociology* 31(1980): 160.

وكما أشار شميتر، «تكون النتيجة ناجحة ومستقرة بشكل مثير»[1]. وتقوّي الكوربوراتية من التكيف الصناعي من خلال التخطيط الوطني، حيث تعدّل الدولة «العملَ الحر للسوق من خلال تضمين هذه المجموعات التي تتأثر بعملِه السلس في جهاز اتخاذ القرار العام»[2].

لكن من يعملون علىٰ أمريكا اللاتينية بدؤوا من فهم مختلف للكوربوراتية؛ فهم مرتبط بالتسلطية السياسية. ففي هذه الحالات، لا تقوم الدولة بمجرد التفاوض مع جماعات المصالح من أجل حفظ السلام الاجتماعي ولا حتىٰ تُرخّصهم وتدمجهم في أجهزة اتخاذ القرار السياسي لتسهّل من عملية التكيف الصناعي، بل تقوم بدمجهم -وتشكيلهم- للقيام بالمهمة شبه المستحيلة الخاصة بحفظ التحجر السياسي -أي استمرار نظام حكمِ نخبةٍ عتيقة إلىٰ جانب انسجام طبقي- في مواجهة النمو الصناعي السريع. ففي هذه الدول «يتم تقليص نطاق المصالح الشعبوية والسياسة التشاركية، ويتم تجاهل الاهتمام بالتوزيع أو يُعطىٰ أولوية متدنية، ويتم الإعلاء من شأن تعظيم النمو الاقتصادي والتصنيع السريع»[3]. وفي الهيكل الكوربوراتي، لا تقتصر مهمةُ الدولة علىٰ التوسط في الاتفاقات الطوعية بين الجماعات الوظيفية الموجودة كما في أوروبا الغربية، بل إن الدولة في كوربوراتية أمريكا اللاتينية هي التي تصنع الجماعات، أو علىٰ الأقل تمارس عليها سيطرة صُلبة. ومن ثمَّ، تطلبت أيضًا اضطراباتُ التغير الاجتماعي والاقتصادي تغيراتٍ سياسية؛ فبرز نوعٌ جديد سُمي بالنظام التسلطي البيروقراطي.

حاول روث ب. كولبير ودافيد كولبير تجسيرَ الفجوة بين الكوربوراتية

---

(1) Schmitter, "Interest Intermediation and Regime Governability in Contemporary Western Europe and North America," p. 318.

(2) Gudmond Hernes and Arnie Selvik, "Local Corporatism," in Berger (ed.), *Organizing Interests in Western Europe*, p. 104

(3) Douglass H. Graham, "Mexican and Brazilian Economic Development: Legacies, Patterns, and Performance," in Sylvia Ann Hewlett and Richard S. Weinert (eds.), *Brazil and Mexico: Patterns in Late Development* (Philadelphia: Institute for the Study of Human Issues, 1982), p. 14

الأوروبية وكوربوراتية أمريكا اللاتينية عبر تصويرهما باعتبارهما جزءًا من سلسلة واحدة مع وجود اختلافات نوعية بينهما، وليس باعتبارهما ثنائية[١]. وتتمثل أطروحتهم في أنه يمكن استخدام الكوربوراتية في تصنيف المجتمعات المختلفة من خلال فرز الحوافز والقيود التي تستعملها الدولةُ علىٰ تمثيل الجماعات. لكن، تشدّد معظم أدبيات أمريكا اللاتينية علىٰ السمة التسلطية للدولة. وسأعود إلىٰ هذه الأدبيات -وخاصةً تلك المكتوبة عن التسلطية البيروقراطية- عند النظر في كيفية انصراف التخصص عن النماذج الثنائية، كالحديث والتقليدي.

ومما يستحق الذكر هنا هو أنه كان لانتعاش الكوربوراتية ونشأة التسلطية البيروقراطية في أمريكا اللاتينية تبعاتٌ علىٰ دراسة أماكن أخرىٰ غير أوروبا الغربية. فعلىٰ سبيل المثال، كتب دانيل تشيروت مقالًا بعنوان «النموذج الكوربوراتي والاشتراكية»[٢]. وعلىٰ الرغم من أن المقالة تناولت بشكلٍ كبير حالة رومانيا فقط، فإنها أشارت إلىٰ أن الكوربوراتية تقدم ميزةَ الاستقرار الاجتماعي والسياسي للدول الاشتراكية التي تتحرك علىٰ طريق التصنيع السريع كتلك التي تقدمها لدول العالم الثالث. فالبنىٰ الكوربوراتية نشأت للتعامل مع المشكلات الطارئة التي نتجت عن التغير الاجتماعي والاقتصادي السريع، علىٰ الرغم من أن المثل الأعلىٰ للحزب الشيوعي هو إنشاء مجتمعٍ موحد.

جاء تطبيق الكوربوراتية في أوروبا الشرقية الشيوعية عقب تمدد أدبيات التنمية الخاصة بدول العالم الثالث إلىٰ جوانب أخرىٰ في مجريات السياسة الاشتراكية. وبالفعل، أشار جان تريسكا وبول كوكس إلىٰ أن هناك «حاجة متزايدة لتضمين الدراسات الشيوعية أكثر في إطار أكبر من السياسة المقارنة»[٣]، فقاموا

---

(1) Ruth B. Collier and David Collier, "Inducements Versus Constraints: 'Disaggregating Corporatism,'" *American Political Science Review* 73(1979): 978-9

(2) Daniel Chirot, "The Corporatist Model and Socialism," *Theory and Society Journal* 9(1980): 363-81

(3) Jan F. Triska and Paul M. Cocks, eds., *Political Development in Eastern Europe* (New York: Praeger, 1977), p. xv

بتركيز ما كتبوه علىٰ التنمية السياسية، وتبعهم عدد قليل متزايد من الباحثين[1]. وكذلك كان لمواد أمريكا اللاتينية أثرٌ في ما كُتب عن الدول الاشتراكية وغير الاشتراكية في آسيا. فعلىٰ سبيل المثال، ركّزت ورشة عمل عقدها المعهد الشرق-آسيوي في جامعة كولومبيا عام ١٩٨٠ عن الاقتصاد السياسي لتايوان علىٰ دراسة مدىٰ صلة النموذج التسلطي الخاص بأمريكا اللاتينية بتايوان. وكتب بروس كامينجز مقالة بعنوان «الكوربوراتية في كوريا الشمالية» وأخرىٰ عن العلاقة بين السياسة والاقتصاد في الدول الصناعية الأربع في شمال شرق آسيا: اليابان وكوريا الشمالية وكوريا الجنوبية وتايوان. وعن الأخيرتين، اقترح كامينجز التخلي عن مختصر NICs (Newly Industrialized Countries: الدول الصناعية الجديدة) لصالح مختصر جديد يبرز أوجه التشابه بينها وبين حالات أمريكا اللاتينية، مثل BAIRs (Bureaucratic-Authoritarian Industrializing Regimes: الأنظمة التسلطية البيروقراطية التصنيعية)[2].

وإجمالًا، كان أثر أدبيات التنمية فيما وراء المناطق المحددة التي طُبقت فيها بالأساس مثيرًا للغاية. وكان الأثر نابعًا بشكل غير متوقع من دراسة المناطق التي كانت تُعد هوامش العالم -أي العالم غير الغربي- لتؤثر في الطريقة التي نظرت بها العلوم الاجتماعية إلىٰ المناطق التي كانت تُعد مراكز العالم، أي الكتلة

---

(١) انظر علىٰ سبيل المثال:

Ken Jowitt, *Revolutionary Breakthroughs and National Development: The Case of Romania, 1944-1965* (Berkeley: University of California Press, 1971); Jan F. Triska and Paul M. Johnson, "Political Development and Political Change in Eastern Europe: A Comparative Study," *University of Denver Monograph Series in World Affairs 13*, Book 2 (1975); Walter D. Connor, "Revolution, Modernization, and Communism: A Review Article," *Studies in Comparative Communism 8* (1975): 389-96; David W. Paul, *The Cultural Limits of Revolutionary Politics: Change and Continuity in Socialist Czechoslovakia* (Boulder, CO: East European Quarterly and Columbia University Press, 1979).

(2) Bruce Cumings, "Corporatism in North Korea,"

ورقة عمل مقدّمة للاجتماع السنوي في الرابطة السياسية الأمريكية

(New York, 1981).

الاشتراكية وأوروبا الغربية علىٰ وجه الخصوص. أشار كامينجز إلىٰ أن بند «الكوربوراتية» في موسوعة العلوم الاجتماعية الدولية المنشورة عام ١٩٦٨ كان يحتوي ببساطة علىٰ: «انظر الفاشية»[١]. ومنذ ذلك الوقت، اكتسب المصطلح شهرة كبيرة متجاوزًا ارتباطه السابق بالفاشية الأوروبية، وتحول من مصطلحٍ ذي أفق ضيق يهتم بالمجتمعات الآيبيرية والأمريكية اللاتينية التقليدية إلىٰ مصطلحٍ يتعامل مع ديناميات التغير في مناطق أخرىٰ عديدة. لقد أدىٰ انهيار التصورات السكونية المرتبطة بـ«نهاية الأيديولوجيا» و«المجتمعات ما بعد الصناعية» إلىٰ فتح الباب في الغرب لنظريات وأطر تشدد علىٰ التغير الاجتماعي والسياسي. وكان هذا التشديد الجديد علىٰ التغير هو الذي مكّن المقاربات التي تتناول العالم الثالث من أن يكون لها هذا التأثير المهم.

العودة إلىٰ التاريخ

وكذلك أثّرت إعادة النظر في التاريخ الأوروبي التي تطلبتها أدبياتُ التنمية في اهتمام دارسي أوروبا الجديد بدراسات العالم الثالث. فعبر الخمسينيات والستينيات، كانت التصورات عن توجه تغيرات العالم الثالث تقوم بشكل ضمني علىٰ افتراضات تخص المسار السابق لـ«تنمية» أوروبا الغربية والولايات المتحدة و«تحديثها». وبدءًا من أواخر الستينيات، بدأت تعلو أصواتُ الاعتراض علىٰ هذه الافتراضات مما هيأ الطريق لإعادة توجيهٍ جديدة في التخصص. فقد انتقد هنتنجتون استخدام الولايات المتحدة باعتبارها نموذجًا للعالم الثالث انتقادًا مهمًا[٢]، ومثّلت دراسة مور اللامعة نموذجًا علىٰ التحليل التاريخي الكلي الذي ينظر بشكل مكثّف في علاقات الدولة والمجتمع[٣].

لكن لم تحدث إعادة نظرٍ جماعية لتطور التاريخ الأوروبي إلا في السبعينيات. وكما قال بيتر ميركل: «يجب أن نحاول في أثناء الاستفادة القصوىٰ من المادة التاريخية المتاحة حاليًا -الأوروبية إلىٰ حد كبير- تجسيرَ الفجوة بين

---

(١) المصدر السابق، ص ١١.

(2) Huntington, *Political Order in Changing Societies.*

(3) Barrington Moore, Jr., *Social Origins of Dictatorship and Democracy: Lord and Peasant in the Making of the Modern World* (Boston: Beacon Press, 1966)

هذه الدراسات التاريخية وبين نظريات التنمية»[1]. وحتىٰ ذلك الوقت، كان دارسو العالم الثالث يستخدمون الأفكار الخاصة بالمراكز المتماسكة والمركزة المستقرة في أوروبا دون أدنىٰ مساءلة.

كانت أكثر الكتب تأثيرًا في الدمج بين التنمية والتاريخ الأوروبي كتبًا مُحررة[2]. وكان آلموند الأكثر عزمًا علىٰ حفظ استمرارية التخصص، حتىٰ مع تحوله الجديد إلىٰ أوروبا والتاريخ. فكتب بلهجة واقعية:

«لقد كان ما قمنا به أمرًا أساسيًا. فنتيجة لكون الدول الغربية دولًا حديثة إلىٰ حد ما والدول غير الغربية دولًا غير حديثة لكنها تسعىٰ إلىٰ ذلك، كانت الخبرة التاريخية للدول الحديثة ذات صلة بفهمنا لمشكلات الجهود التحديثية وآفاقها في هذه الدول الجديدة . . . وقد اتخذ الآن بحثنا عن علاج في التاريخ هيئةً أكثر اعتدالًا وقائمةً علىٰ أسس إمبريقية، ومنطقه بسيطٌ للغاية. فطالما أن التنمية التي نسعىٰ لتفسيرها قد حدثت تاريخيًا، إذن لماذا لا ننتقي بعض الوقائع التاريخية ونحللها بشكل دقيق ونحاول اختبار تفسيراتنا التنموية عليها، ونرىٰ أيها ستكون مناسبة؟»[3].

لكن أبرزت الكتب التي حررها تشارلز تيلي وريموند جرو حالةً من الشك في إمكانية التردد بسهولة بين النظريات التنموية والوقائع التاريخية الفعلية وبين ماضي الغرب وحاضر العالم الثالث. والمثير للسخرية في هذا التوجه التشكيكي الذي يمثله هذان الكتابان أنهما آخر سلسلة «دراسات في التنمية السياسية» الصادرة عن لجنة السياسات المقارنة الصادرة عن مجلس أبحاث العلوم

---

(1) Peter H. Merkel, "The Study of European Political Development," *World Politics* 29 (1977): 463.

(٢) انظر:

Gabriel A. Almond, Scott C. Flanagan, and Robert J. Mundt, *Crisis, Choice, and Change: Historical Studies of Political Development* (Boston: Little Brown, 1973); Charles Tilly, ed., *The Formation of National States and Western Europe* (Princeton, NJ: Princeton University Press, 1975); and Raymond Grew, ed., *Crisis of Political Development in Europe and the United States* (Princeton, NJ: Princeton University Press, 1978)

(3) Gabriel A. Almond, "Approaches to Developmental Causation," in Almond et al. (eds.), *Crisis, Choice, and Change*, pp. 2, 22

الاجتماعية (SSRC). ففي النهاية، كانت هذه السلسلة تمجّد معظم الأفكار التي تشكّكَ فيها كتابا تيلي وجرو. وربما تكون هذه الشكوك قد نشأت نتيجة كون تيلي عالمَ اجتماعٍ وجرو مؤرخًا وأن معظم المؤلفين في كتاب جرو كانوا من المؤرخين. ولا يعكس تمويل لجنة المجلس لكتاب جرو في أواخر الستينيات مجرد اهتمام متجدد بالتاريخ، بل أيضًا محاولة لتأكيد عالمية مخطط الأعضاء الجديد، أي ما سُمي بمقاربة الأزمة. ومهما كان الأمر، فإن نتائج جرو وتيلي لم تكن داعمة لأعمال اللجنة السابقة.

لقد افترق تيلي عن كتاب جابرييل آلموند وسكوت فلانجان وروبرت ماندت في أمرين مهمين. الأول هو أن تيلي وزملاءه استخدموا الكتاب باعتباره فرصةً لدحض «النماذج الخاطئة التي تقضي باستخدام التجربة الغربية باعتبارها معيارًا للتنمية السياسية»[1]. وأدت إعادة النظر في التجربة الغربية هذه إلىٰ الطعن في بعض الافتراضات المقدسة فيما يخص طبيعة التغير. فعلىٰ سبيل المثال، تعرض النموذج الثنائي للتغير (كفكرة المركز في مواجهة الهامش) إلىٰ مساءلة شديدة نتيجة اكتشاف أن «أوروبيي القرن السادس عشر وما بعده لم يكونوا يتمددون بشكل عادي من مركز منظم بشدة إلىٰ هامش غير منظم»[2]. والأمر الثاني هو أن كتاب تيلي أثار شكوكًا عن مدىٰ ارتباط التغير السياسي الأوروبي بدول العالم الثالث الحالية. وجادل بأنه -في أحسن الأحوال- هناك بعض الاستدلالات التي يمكن استخلاصها، وبعض التعميمات التي يمكن القيام بها فيما يخص السيرورات المقارنة لبناء الدول.

ويبدو أن ما تم العمل عليه بعد ظهور كتاب آلموند وفلانجان وماندت هو البحث عن نظرية عالمية للتنمية يمكنها تفسير التاريخ الأوروبي إلىٰ جانب تفسيرها لأحداث العالم الثالث المعاصر. وشيئًا فشيئًا، بدأنا نلاحظ تركيزًا علىٰ قوىٰ تاريخية معينة -إما في بلد بعينه، وإما بتعبيرات عالمية أكثر مرتبطة بمصير الأمم-

(1) Charles Tilly, "Reflections on the History of European State-Making," in Tilly (ed.), *The Formation of National States in Western Europe.*

(٢) المصدر السابق، ص ٢٤.

لتفسير الأسباب الأساسية لاختلاف أشكال التغير الاجتماعي والسياسي.

إلا أن هناك مساراتٍ واعدة بدأ العمل عليها بجدية في السنوات الأخيرة لتحقيق هذه الأهداف. فقد أصبح التاريخ القريب والبعيد -حتىٰ خارج أوروبا- مقبولًا بشكل متزايد باعتباره جزءًا من نطاق اختصاص علماء السياسة. لقد توسع أفق التخصص بشكل كبير، حيث إن بعض الدراسات الممتازة كدراسات دافيد فايتال عن الصهيونية أو دراسات إليزابيث بيري عن الصين تسعىٰ لفهم التغيرات السياسية التي كان لها آثارٌ عميقة في فترة ما بعد الحرب عبر الرجوع إلىٰ أحداث في القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين[١]، وعاد يورج دومنيجوز إلىٰ أبعد من ذلك لينظر في التمردات التي أدت إلىٰ نهاية الحكم الإسباني في الأمريكتين. وكان واضحًا في مقدمته عندما قرر أن هناك حاجة لحوار بين التاريخ وبين رؤية العلوم السياسية المعاصرة[٢].

وبدأ مسارٌ آخر مباشرةً من تشكيك البعض في إمكانية قيام نموذج عالمي للتنمية. فكما لاحظ آلموند وآخرون، كانت المفاهيم ومخططات التصنيف الخاصة بالخمسينيات والستينيات ذات طابعٍ غربي بالأساس[٣]. وأشار جرو إلىٰ أن «التوافق علىٰ أن التحديث هو نوع جديدٌ من «تقليد عظيم» يتجه نحو حضارة عالمية يعني في الوقت نفسه الاعتراف بأن جذور هذه السيرورة تكمن في أوروبا الغربية»[٤]. استجاب الباحثون -وخاصةً في العالم الثالث- إلىٰ هذه الفرضية بتشكيل نماذج تغير بديلة وأصلية. فكتب فياردا أن هذه النماذج «تمثل تحدياتٍ أساسية وجوهرية للعديد من افتراضات العلوم الاجتماعية وتصوراتها المقدّرة، بل

---

(١) انظر:

David Vital, *The Origins of Zionism (Oxford:* Clarendon Press, 1975) and *Zionism: The Formative Years* (Oxford: Clarendon Press, 1982); Elizabeth J. Perry, *Rebels and Revolutionaries in North* China 1845-1945 (Stanford, CA: Stanford University Press, 1980)

(2) Jorge I. Dominguez, *Insurrection or Loyalty: The Breakdown of the Spanish American Empire* (Cambridge, MA: Harvard University Press, 1980), pp. 1-2.

(3) Almond, "Approaches to Developmental Causation," p. 2

(4) Grew, *Crisis and Political Development in Europe and the United States*, p. 5

وحتىٰ افتراض وجود علم اجتماعي عالمي عن التنمية»[1]، ومن بين الأعمال التي أشار إليها فياردا كتابات فراجاندا راج ميهتا وكلوديو فيليز[2]، ويمكننا إضافة أعمال أخرىٰ من بينها كتاب جوران هايدن المثير عن تنزانيا[3].

كان للعلاج التاريخي الذي تحدث عنه آلموند نتيجةٌ إضافية تربط سيرورات التغيير الأوروبية بتلك الخاصة بالعالم الثالث، حتىٰ في غياب نظرية عالمية؛ ألا وهي إحياء تصورات أليكساندر جيرشينكرون عن التنمية المتأخرة والتي دوّنها في مقالته الشهيرة عن التخلف الاقتصادي. ويتمثل الافتراض الأساسي لجيرشينكرون في استبعاد إمكانية تكرار السيرورات التاريخية -وكان تركيزه علىٰ سيرورة التصنيع باعتباره اقتصاديًا-؛ لأن البيئة التي حدث فيها التغير كانت تتغير بشكل ملحوظ من فترة إلىٰ أخرىٰ. ولذلك، يجب علىٰ القائمين المتأخرين بالتنمية كي يحققوا سيرورة التصنيع نفسها أن يقوموا بتطبيق «أدوات مؤسسية ليس لها نظير في أي بلد صناعي متقدم»[4]. واعتبر جرو أن مفهومَ التنمية المتأخرة هو أهم رابط بين التاريخ الأوروبي والتغير في العالم الثالث:

«لقد رأت معظم الدول الأوروبية في نفسها قائمين متأخرين بالتنمية، وشعروا بأنهم كانوا مستعمَرين ثقافيًا أو اقتصاديًا من قِبل الآخرين (إيطاليا وألمانيا وبولندا)، وتقريبًا عانوا جميعهم من التناقضات بين الكفاءة والمساواة وبين التغير والاستقرار. وكانت تجربة جمهوريات جنوب أوروبا المركزية مماثلةً لتجربة

---

(1) Howard J. Wiarda, "Toward a Non-Ethnocentric Theory of Development: Alternative Conceptions from the Third World," Working paper presented to the American Political Science Association (1981), p. 2.

(٢) انظر:

Vrajendra Raj Mehta, *Beyond Marxism: Towards an Alternative Perspective* (New Delhi: Manohar, 1978); and Claudio Viliz, The Centralist Tradition in Latin America (Princeton, NJ: Princeton Univeristy Press, 1980).

(3) Goran Hyden, *Beyond Ujamaa in Tanzania: Underdevelopment and an Uncaptured Peasantry* (Berkeley: University of California Press, 1980)

(4) Alexander Gerschenkron, *Economic Backwardness in Historical Perspectives: A Book of Essays* (Cambridge, MA: Harvard University Press, 1962), p. 7.

العالم الثالث أكثر مما كانت تجربة الملكيات القديمة أو الدول المضغوطة في الشرق»[1].

لم تبطل أفكار جيرشينكرون أبدًا. فقد قام ألبرت هيرشمان بتطبيقها بطريقة مبدعة علىٰ حالات في أمريكا اللاتينية، متحدثًا عن تصنيعها «المتأخر جدًا»[2]. وفي السنوات الأخيرة، وخاصةً في أمريكا اللاتينية، زاد الاهتمام بأفكار التنمية المتأخرة. فعلىٰ سبيل المثال، قام جيمس كورث بالمقابلة بين حالاتٍ أوروبية وحالاتٍ من أمريكا اللاتينية[3]. وركز كتاب سيلفيا آن هيوليت وريتشارد فينيرت عن البرازيل والمكسيك علىٰ آثار التنمية المتأخرة، وخاصةً الآثار السياسية[4]. وفي هذا الكتاب، تعد مقالة دوجلاس بينيت وكينيث شارب الأكثر صراحةً في الحديث عن الحاجة إلىٰ فهم الدور الخاص الذي تلعبه الدولة باعتبارها مصرفيةً ورائدةَ أعمالٍ بمصطلحات جيرشينكرون[5]. فقد أشاروا إلىٰ أن التنمية المتأخرة جدًا في أمريكا اللاتينية أدت إلىٰ مشاكل أكثر حدة في نطاقها من تلك التي واجهتها التنمية المتأخرة في أوروبا، وبالتالي أثارت ردود فعلٍ مختلفة من الدولة.

تتمثل إحدىٰ أبرز نتائج منظور العلاج التاريخي هذا في رؤيةٍ أوسع ما زالت في طور التشكل عن طبيعة التغير المؤسسي في أدبيات التنمية. فقد كان المعبر عن المنظور المعياري في التغير المؤسسي هم الاقتصاديين الكلاسيكيين الجدد

(1) Grew, Crisis of Political Development of Europe and the United States, p. 35

(2) Albert O. Hirschman, "The Political Economy of Import-Substituting Industrialization in Latin America," *The Quarterly Journal of Economics 82* (1968): 2-32.

(3) James R. Kurth, "Industrial Change and Political Change: A European Perspective," in David Collier (ed.), *The New Authoritarianism in Latin America* (Princeton, NJ: Princeton University Press, 1979).

(4) Sylvia Ann Hewlett and Richard S. Weinert, *Brazil and Mexico: Patterns in Late Development* (Philadelphia: Institute for the Study of Human Issues, 1982)

(5) Douglas Bennett and Kenneth Sharpe, "The State as Banker and Entrepreneur: The Last Resort Character of the Mexican State's Economic Intervention 1917-1970," in Hewlett and Weinert (eds.), *Brazil and Mexico.*

(neoclassical)[١]. فالمؤسسات هي ببساطة نظمُ القواعد القائمة التي يتفاعل الناس مع بعضهم البعض من خلالها. ووفقًا للتصور الكلاسيكي الجديد، تتغير المؤسسات من الهوامش؛ بمعنىٰ أنه إذا حصل تغير في معايير معينة أو في الظروف البيئية -كظهور أشخاص بقدرات مختلفة أو تغير في الرصيد الرأسمالي نتيجة تنوع في عدد السكان والمعارف البشرية- تحدثُ عملية تعديل مقابلة في القواعد.

وبالتالي، تتغير المؤسسات تدريجيًا؛ فمع كل منفعة أو تكلفة جديدة نابعة من الظروف المتغيرة، تتغير قواعد السلوك والتفاعل البشري. يكون الأشخاص علىٰ استعداد لتغيير القواعد إن كانت المنافع المتوقعة من الترتيبات المؤسسية الجديدة تفوق التكلفة المتوقعة. وطالما أن أي نظام للقواعد (أو أي مؤسسة) يتضمن عددًا لا يحصىٰ من الرؤىٰ الفردية، فإن النظام بأكمله -والمحدد بقوانين مكتوبة وقواعد أخلاقية- سيتغير ببطء وعلىٰ الهوامش. وكما يرىٰ دوجلاس نورث، ينبعُ التغير والتركيب المؤسسي طويل المدىٰ من التوتر الناشئ بين المنافع التي ستعود من التخصص التنظيمي للمؤسسات وبين تكلفته؛ كتكلفة تأسيس مكاتب متخصصة[٢]. ومع ذلك، يبدو أن نورث لم يبتعد كثيرًا عن المنظور الكلاسيكي الجديد في أن التغير المؤسسي يحدث تدريجيًا علىٰ الهوامش وبمنحنىٰ هادئ إلىٰ حد كبير.

وهذه الرؤية هي التي تعرضت للنقد -ولو علىٰ الأقل ضمنيًا- مع عودة علماء السياسة إلىٰ التاريخ. ففي تخصص العلاقات الدولية، نشأ اهتمام جديد بالدورات طويلة الأمد أو الموجات طويلة الأمد مستمدٌ من كتابات سابقة في الفكر الاقتصادي قدّمها نيكولاي كوندراتييف وجوزيف شومبيتر، بل وأيضًا من

---

(١) انظر:

Douglass C. North, *Structure and Change in Economic History* (New York: W. W. Norton, 1981); Lance E. Davis and Douglass C. North, *Institutional Change and American Economic Growth* (Cambridge, UK: Cambridge University Press, 1971).

(2) North, *Structure and Change in Economic History*, pp. 201-9.

تقليدٍ فلسفي أقدم في الحضارة الغربية[١]. وطوّر آخرون تصوراتٍ مثيرة عن التغير في الأنظمة الدولية، والتي لا تعدو كونها مؤسسة دولية. وكما يجادل ستيفان كراسنر، واجهت الأنظمةُ بمرور الوقت ضغوطًا قد لا تؤدي إلىٰ إحداث تعديلات مقابلة في القواعد، مما يتناقض مع الرؤية الكلاسيكية الجديدة[٢]؛ إذ تسود حالة من الفتور حتىٰ يصبح الضغط كبيرًا جدًا فيكون التغير شاملًا ومفاجئًا. وقطعًا، لا تمثل هذه الصورة منحنيات هادئة وتغيرات علىٰ الهوامش.

وكذلك، بدأ تخصص التنمية بالتحول عن الرؤية الكلاسيكية الجديدة بطرق مشابهة للتي بدأها كراسنر. وكانت الكلمة التي تم استخدامها غالبًا لتحمل معاني الحث علىٰ التغير الشامل والمفاجئ هي كلمة «أزمة». سكّت لجنة السياسات المقارنة في مجلس أبحاث العلوم الاجتماعية هذا المصطلح باعتباره مفهومًا مركزيًا في التخصص عام ١٩٧١م بنشرها للكتاب السابع في سلسلة «دراسات في التنمية السياسية»[٣]. لكن كان للأزمات معنىٰ غريبٌ في هذا الكتاب؛ فلم تكن تعني بالضرورة «اضطرابات سياسية حرجة وطارئة»، بل كانت تشير إلىٰ «المتطلبات الوظيفية لنظام سياسي حديثٍ أو متقدم»[٤]. وكان سيدني فيربا بالفعل يفضل مصطلح «منطقة إشكالية» عن مصطلح «أزمة»[٥]. وفي كل الأحوال، لم

(١) انظر:

George Modelski, "The Long Cycle of Global Politics and the Nation-State," *Comparative Studies in Society and History 20* (1978): 214-35; N. D. Kondratieff, "The Long Waves in Economic Life," *The Review of Economic Statistics 17* (1935): 105-15; Joseph Schumpeter, *Business Cycles* (New York: McGraw Hill, 1939); Nisbet, *Social Change in History*, p. 211 ff

(2) Stephen D. Krasner, "Regimes and the Limits of Realism: Regimes as Autonomous," *International Organization 36* (1982): 497-510

(3) Leonard Binder, "Crises of Political Development," in Binder, Pye, Coleman, Verba, Sidney, La Palombra, Joseph, Weiner, and Myron (eds.), *Crises and Sequences of Political Development* (Princeton, NJ: Princeton University Press, 1971)

(٤) المصدر السابق، ص ٦٩، ٦٧.

(5) Sidney Verba, "Sequences and Development," in Binder et al. (eds.), *Crises and Sequences of Political Development.*

يكن مفهوم الأزمة في هذا الكتاب يختلف كثيرًا عن الانتقال من التقليدي إلىٰ الحديث في مجموعة من الجوانب تذكرنا بمتغيرات بارسونز النمطية، وبدا أنه لا يوجد حتىٰ ذلك الوقت أيُّ نزاع مع التأويل الكلاسيكي الجديد للتغير المؤسسي. وكتب ليونارد بيندر أن الأزمات تبدو علىٰ الأرجح كقضايا متكررة «يمكن التكيف معها من خلال الترتيب التدريجي لأنماط استجابة موحدة»[1].

وعلىٰ الرغم من أن مفهوم الأزمة ظل غامضًا في معناه[2]، فإنه طُبق مؤخرًا بطرق جعلت منه مكمّلًا واعدًا للمقاربة الكلاسيكية الجديدة. فقد أصبحت دراسات العالم الثالث[3]، ودراسات أوروبا الغربية[4]، ودراسات أوروبا والعالم الثالث[5] -تركّز علىٰ توطيد الترتيبات المؤسسية الجديدة باعتبارها نتيجةً لأزمات تاريخية نشأت من ضغوط البناء. وفي كل هذه الحالات، لم يكن نموذج التغير المؤسسي منحنىٰ مستمرًا يمثل تغيرات تراكمية في الهوامش، بل كان صورة لتاريخ متقطع ينفجر في لحظات نادرة بمفاجأة كارثية. شدد بعض هؤلاء الكتّاب

---

(1) Binder, "Crises of Political Development," p. 69.

(2) Richard Sandbrock, "The Crisis in Political Development Theory," *Journal of Development Studies 12* (1975): 163-85

(٣) علىٰ سبيل المثال:

Alfred Stepan, *The State and Society: Peru in Comparative Perspective* (Princeton, NJ: Princeton University Press, 1978); Joel S. Migdal, *Peasants, Politics, and Revolution: Pressures Towards Political and Social Change in the Third World* (Princeton, NJ: Princeton University Press, 1974); see Migdal's essay "Capitalist Penetration in the Nineteenth Century: Creating Conditions for New Patterns of Social Control," in Robert Wheeler and Scott Guggenheim (eds.), *Power and Protest in the Countryside: Studies of Rural Unrest* (Durham, NC: Duke University Press, 1982).

(٤) انظر علىٰ سبيل المثال:

Berger, *Peasants Against Politics*; Peter Gourevitch, "The Second Image Reversed: The International Sources of Domestic Politics," *International Organization 32* (1978): 881-912; Peter J. Katzenstein, *Corporatism and Change* (Ithaca, NY: Cornell University Press, 1984)

(5) Theda Skocpol, *States and Social Revolutions: A Comparative Analysis of France, Russia and China* (New York: Cambridge University Press, 1979)

علىٰ استجابات النخبة للتغير البيئي، فكتب ألفريد ستيبان علىٰ سبيل المثال عن:

«الكوربوراتية باعتبارها استجابةً نخبوية لأزمة ما؛ استجابةً تتضمن محاولة من النخب التي تسيطر علىٰ جهاز الدولة لإعادة هيكلة العلاقة بين قطاعات المجتمع المدني والدولة. ويتنافس تفسيرُ وجود الكوربوراتية باستخدام فكرة «الاستجابة لأزمة» هذه مع تفسيرها باعتبارها وظيفةً للاستمرارية التاريخية»[١].

اهتم آخرون باستجابة غير النخب -وخاصةً الفلاحين- للتغيرات المهمة في بيئتهم[٢]. لكن لم يقم أحدهم حتىٰ الآن باستخلاص نظرية أو مجموعة من التعميمات تضاهي رسمية تعميمات الاقتصاد الكلاسيكي الجديد. وما زال السؤال عن كيفية وأوان نشوء مواثيق جديدة لتضع مجموعات كاملة من القواعد سؤالًا يكتنفه الغموض. ومع ذلك، يشير استخدام الباحثين لتأويلٍ بديل -لا يزال ضمنيًا- عن التغير المؤسسي في المناطق المختلفة إلىٰ مدىٰ إلحاح البحث عن نظرية أكثر تطورًا.

إضافة منظور دولي

«هل مات التمييز التقليدي بين العلاقات الدولية ومجريات السياسة المحلية؟»: بهذا السؤال افتتح بيتر جورفيتش مقالته التي تستطلع الكتابات المخصصة لتأثير العوامل الدولية في مجريات السياسة المحلية[٣]. إذا كانت كثرة الأبحاث التي تتحدث عن اندماج هذين التخصصين معًا مؤشرًا علىٰ ذلك، فالإجابة ستكون نعم بالتأكيد. وإلىٰ جانب المسألتين التي عرضنا لهما بالأعلىٰ -التمدد الجغرافي لدراسات التنمية إلىٰ مناطق خارج العالم الثالث، والأهمية

---

(1) Stepan, *The State and Society*, p. 47

(٢) انظر:

James C. Scott, *The Moral Economy of the Peasants: Rebellion and Subsistence in Southeast Asia* (New Haven, CT: Yale University Press, 1976) and Joel S. Migdal, "Why Change? Toward a New Theory of Change Among Individuals in the Process of Modernization," *World Politics* 26 (1974): 189-206

(3) Gourevitch, "The Second Image Reversed," p. 881

المتنامية للتاريخ- مثّل الاهتمام بأثر العناصر الدولية في التغير الداخلي تحولًا مهمًا في تخصص التنمية.

أشار جورفيتش إلىٰ جانبين من النظام الدولي لهما آثار قوية علىٰ طبيعة الأنظمة الداخلية هما: توزيع القوة في النظام الدولي، وتوزيع النشاط الاقتصادي والثروة في الاقتصاد الدولي. «وبصيغةٍ أبسط، تتشكل التنميةُ السياسية من خلال الحرب والتجارة»[1]. وبينما ظهرت بعض الكتابات المثيرة عن توزيع القوة[2]، كان الاهتمام الأكبر موجهًا لآثار السيطرة والنفوذ الاقتصادي الدولي علىٰ البنىٰ الداخلية.

وعلىٰ عكس التيارات الأخرىٰ في تخصص التنمية -أو في العلوم الاجتماعية إجمالًا- لم تكن أدبيات نظرية التبعية من الناحية العملية اختراعًا أمريكيًا حُمل إلىٰ مستهلكي الأكاديميا المتحمسين في العالم الثالث. فقد طوّر علماء أمريكا اللاتينية -سائرين علىٰ خطىٰ الاقتصادي راؤول بريبيش- تفسيرات نظرية التبعية في مواجهة أعمال التنمية السائدة. لقد قامت الكتابات السائدة بوضع التخصص بشكل كامل في حقل السياسات المقارنة، حيث تقع العوامل الداخلية الثابتة في قلب أي تفسير سببي للتغير السياسي الشامل، أو عدم التغير. و«لم تتسرب [أفكار مفكري نظرية التبعية ومواطن اهتمامهم] إلىٰ كتابات العلوم الاجتماعية السائدة الخاصة بأمريكا الشمالية»[3] عن أمريكا اللاتينية وإلىٰ حد ما عن أفريقيا وآسيا[4] إلا في السبعينيات والثمانينيات. وقام بيتر إيفانس بتلخيص جوهر أدبيات نظرية التبعية كالتالي:

---

(١) المصدر السابق، ص ٨٨٣.

(٢) انظر:

Perry Anderson's *Lineages of the Absolutist State* (London: NLB, 1974) and Skocpol's *States and Social Revolutions.*

(3) Richard R. Fagen, "A Funny Thing Happened on the Way to the Market: Thoughts on Extending Dependency Ideas," *International Organization 32* (1978): 287.

(٤) من المثير الإشارة إلىٰ أن أدبيات التبعية مثّلت التحدي الأول من قبل الأعمال الماركسية والماركسية الجديدة لمقاربات التنمية والتغير المهيمنة في الولايات المتحدة. لأجل مراجعة للأدبيات وعلاقتها بأدبيات التحديث في الولايات المتحدة انظر:

Richard Higgott, "Competing Theoretical Perspectives on Development and Underdevelopment: A Recent History," *Politics 13* (1978): 26-41

«كانت نقطة البداية هي العلاقات مع العالم الخارجي. فالدولة التابعة هي تلك التي تنميتها «مشروطةٌ بتنمية اقتصاد آخر وتوسعه». هذه الدول التابعة هي التي كانت تاريخيًا تساهم في السوق الدولية من خلال تخصصها في تصدير منتجات أساسية قليلة. وبينما كان الدخل الناشئ عن هذه المنتجات القليلة مركزيًا بشكل كبير في عملية التراكم في الدولة التابعة، كانت هذه المنتجات لا تمثل إلا جزءًا ضئيلًا من واردات المركز الكلية وكان يمكنه في الغالب الحصول عليها من مصادر متعددة، إلا أن تنمية الدولة التابعة تتوقف علىٰ قبول المركز المستمر لمنتجاتها. وبالتالي، قد تؤدي التقلباتُ الاقتصادية في المركز إلىٰ نتائج سلبية شديدة علىٰ الهامش، وفي المقابل لا تمثل الأزمات الاقتصادية في الهامش أيَّ تهديد حقيقي علىٰ التراكم في المركز»[١].

وتكمّل التبعيةُ القائمة علىٰ الملكية الأجنبية للجهاز الإنتاجي في الدولة التابعة التبعيةَ القائمة علىٰ العلاقات التجارية وتنطوي فيها غالبًا. وعندما يكون الجانب الأساسي للتبعية هو التحام القطاعات الرئيسة في الجهاز الإنتاجي المحلي مع رأس المال المُتحكَّم فيه من مكان آخر، يكون تراكم الدولة التابعة معتمدًا علىٰ «تنمية رأس مال يقطن المركز وتوسعه» أكثر مما يعتمد علىٰ «تنمية دولةٍ أخرىٰ وتوسعها». ومع ذلك، هنا يكمن الاختلال.

«تعرَّف التبعيةُ إذن باعتبارها موقفًا يكون فيه معدل التراكم واتجاهه معتمدًا علىٰ عامل خارجي»[٢].

لكن يكمن خطر فكرة التبعية في إمكانية تحولها إلىٰ متغير احتياطي يمكنه تفسير كل شيء وأي شيء، كما كان مصطلح «التقليدي» في نماذج التنمية السابقة عليه. وقد يؤدي الميلُ إلىٰ جعلِ اللامساواة الدولية مددًا إلهيًا يشرح أسباب كل أشكال الفقر إلىٰ إهمال الروابط المعقدة بين الضغوط الخارجية والآليات الداخلية. لقد كانت كتابات التبعية في الحقيقة متفاوتةً إلىٰ حد كبير، وامتلأ كثيرٌ

---

(1) Peter Evans, *Dependent Development: The Alliance of Multinationals, State, and Local Capital in Brazil* (Prinecton, NJ: Princeton University Press, 1979), pp. 26-7

(٢) المصدر السابق.

منها بأطروحات منحازة. فعلىٰ سبيل المثال، تجاوز آندريه فرانك أفكارَ المجتمعات الثنائية في النظر إلىٰ القطاعات المتخلفة باعتبار أنها اختراعٌ حديث («تنمية التخلف»)[1]، ونتيجة من نتائج العلاقات الدولية. إلا أنه قام بإقحام أحداث أمريكا اللاتينية الشاذة في إطاره، وفي كتابه التالي قام بليٍّ قاسٍ لحالات عالمية معينة كي تناسب نظريته[2].

إلا أنه كان هناك أيضًا مجموعة من الأبحاث والكتابات التنظيرية التي ظهرت تحت عنوان التبعية المثيرة للغاية. فمثلًا، أخذَ عملُ فرناندو إنريكي كاردوسو -عن التنمية المترابطة التابعة- في اعتباره النموَ الصناعي الاستثنائي المصحوب باستثمار أجنبي هائل في دول كالبرازيل[3]؛ فجادل بأن إعادة هيكلة السياسة في البرازيل بعد انقلاب ١٩٦٤م يجب فهمه باعتباره امتدادًا للحقائق الاقتصادية الجديدة وعلاقتها برأس المال الأجنبي. وتناول إيفانز الموضوعَ نفسه في تحليل معمّق حاول فيه تفكيك جدائلِ العقدة الثلاثية المكوّنة من الشركات متعددة الجنسيات ورواد الأعمال المحليين من القطاع الخاص والشركات المملوكة للدولة[4]. وفي كتاب مشوشٍ إلىٰ حد ما، قام كاردوسو وإنزو فاليتو بجهد شجاع من أجل حل مشكلة التضمين التحليلي للبنىٰ الداخلية المختلفة في مجتمعات أمريكا اللاتينية باعتبارها أكثر من مجرد دمىٰ تحركها القوىٰ الدولية. فشددوا علىٰ أن الصراعات السياسية في مجتمع ما يجب أن يُنظر إليها جنبًا إلىٰ جنب مع بنىٰ الهيمنة السياسية والاقتصادية الداخلية والخارجية علىٰ حد سواء[5]. وعلىٰ الرغم من أن نسبةً ضخمة من أدبيات التبعية اهتمت بعلاقات العالم الأول

(1) Andre G. Frank, *Capitalism and Underdevelopment in Latin America* (New York: Monthly Review Press, 1967).

(2) Andre G. Frank, *Crisis: In the Third World* (New York: Holmes & Meier, 1981).

(3) Fernando Enrique Cardoso and Enzo Faletto, "Associated-Dependent Development: Theoretical Practical Implications," in Alfred Stepen (ed.), *Authoritarian Brazil: Origins, Policies and Future* (New Haven, CT: Yale University Press, 1973).

(4) Evans, *Dependent Development.*

(5) Cardoso and Faletto, *Dependency and Development in Latin America.*

بالعالم الثالث، فإن بعض الكتابات بدأت في استكشاف تبعية بعض الدول الاشتراكية[١].

ربما كانت أكثر مساهمات أدبيات التبعية قيمةً هو وضعها لقضية تغير المؤسسات الاجتماعية والسياسية في سياق العالم الرأسمالي. «أو بتعبير آخر، يرفض إطار التبعية اعتبار الدولة الموحدة فاعلًا أو وحدات بنائية مفهومية لأي نظرية»[٢]. ولم تكن العديد من كتابات الستينيات والسبعينيات مهتمةً بالنموذج الذي قد يحل محل ذلك الذي يعتمد علىٰ الدول باعتبارها وحدات بنائية. وبصفة عامة، افترض الباحثون ببساطة علاقةً ثنائية بين الولايات المتحدة أو الشركات متعددة الجنسيات القائمة في أمريكا من ناحية، وبين مجتمعات أمريكا اللاتينية التابعة من ناحية أخرىٰ.

لكن في منتصف السبعينيات، قُدِّم مفهومُ النظام العالمي باعتباره بديلًا لمنظور المجتمعات أو الدول الموحّدة كوحدات بنائية مفهومية في ذاتها. وكان هذا التحول المنظوري (paradigmatic shift) -كما سماه البعض- مدينًا لتخصص العلاقات الدولية كما كان لأدبيات التبعية. فقد مثّل كتابٌ مهم حرره روبرت كوهين وجوزيف ناي تحولًا عن النظر إلىٰ العلاقات الدولية باعتبارها مجرد تفاعل بين دول مستقلة، كما في نموذج كرة البلياردو أو كما سموه بالرؤية المتمحورة حول الدولة للشؤون الدولية[٣]، إلىٰ البناء علىٰ تقليد مهجور هو العلاقات العابرة للحدود الوطنية. وفي هذا التقليد، قد تكون التفاعلات سلمية أو صراعية، وتؤدي إلىٰ حالات من الاعتماد المتبادل في مجتمع واحد عابر للحدود لم يتصوره النموذج المتمحور حول الدولة قطّ.

---

(١) انظر علىٰ سبيل المثال:

Hendenrik-Jan A. Reitsma, "Development, Geography, Dependency Relations, and the Capitalist Scapegoat," *The Professional Geographer* 34 (1982): 125-30

(2) James A. Caporaso, "Introductions to the Special Issue of International Organization on Dependence and Dependency in the Global System," *International Organization* 32 (1978): 2.

(3) Robert O. Keohane and Joseph S. Nye, Jr., *Transnational Relations and World Politics* (Cambridge, MA: Harvard University Press, 1970).

لقد كانت الأدبيات الجديدة المكتوبة عن النظم العالمية منتجًا واحدًا من منتجات هذا التحول المنظوري. واعتمد جورج مودلسكي بشكل خاص علىٰ أدبيات تجاوز الحدود، وعلىٰ «العلاج التاريخي» لتطوير مقاربةٍ جديدة للعلاقات الدولية تقوم علىٰ فكرة النظام العالمي الحديث[١]. وكذلك اقتبس منظورُ النظام العالمي في تخصص التنمية والتغير من تخصصاتٍ أخرىٰ كعمل إريك وولف الأنثروبولوجي عن آثار رأسمالية القرن التاسع عشر علىٰ المجتمعات الفلاحية[٢]. لكن الأهم من كل ذلك هو ازدهار نظرية النظم العالمية في علم الاجتماع، وخاصةً في أعمال والرشتاين وآخرين[٣]. لقد قامت رؤاهم السوسيولوجية الكلية علىٰ نقطةٍ أثارها مفكرو نظرية التبعية، ألا وهي أنه من المضلل افتراض أنه بمجرد «أن تؤثر قوىٰ خارجية في مجتمع ما، فإن التبعات الأساسية تحدثُ من خلال عمليات هيكلية داخلية تحافظ علىٰ تماسك المجتمع باعتباره نظامًا

---

(1) George Modelski, *Transnational Corporations and World Order: Readings in International Political Economy* (San Francisco, W. H. Freeman, 1979)

وورقة العمل التي قدّمها في الاجتماع السنوي لرابطة العلوم السياسية الأمريكية بعنوان:

Long Cycles of World Leadership" (New York, 1981).

(2) Eric R. Wolf, *Peasant Wars of the Twentieth Century* (New York: Harper & Row, 1969).

(٣) انظر:

Immanuel Wallerstein, *The Modern World-System: Capitalist Agriculture and the Origins of the European World Economy in the Sixteenth Century* (New York: Academic Press, 1974) and *The Modern World System II: Mercantilism and the Consolidation of the European World Economy, 1600-1750* (New York: Academic Press, 1974).

ولنظريات أخرىٰ عن النظم العالمية انظر:

Daniel Chirot's, *Social Change in a Periphery Society: The Creation of a Balkan Colony* (New York: Academic Press, 1976) and his *Social Change in the Twentieth Century* (New York: Harcourt Brace Jovanovisch, 1977); John W. Meyer and Michael T. Hannan, *National Development in the World System: Educational, Economic, and Political Change, 1950-1970* (Chicago: University of Chicago Press, 1979); Barbara H. Kaplan, *Social Change in the Capitalist World Economy* (Beverly Hills, CA: Sage, 1978); Walter L. Goldfrank, *The World System of Capitalism: Past and Present* (Beverly Hills, CA: Sage, 1979); Skocpol, *State and Social Revolution.*

محددًا»[1]. ورفضوا «التقليد المعرفي الذي يشدد علىٰ معاملة المجتمعات باعتبارها وحدات تحليلٍ حقيقية . . . فهذا أمر ساذج. فالدول والاقتصادات والنظم الثقافية في معظم المجتمعات القومية هي اختراعات تاريخية قام بها الاقتصاد السياسي الأوروبي . . . بل إن تطور معظم هذه المجتمعات حاليًا يتأثر بشكل كبير بأحداث اقتصادية وسياسية وثقافية تحدث خارج حدودها بشكل كامل. ففي كل الأحوال، تعد التطورات الاقتصادية في أفريقيا والشرق الأدنىٰ وأمريكا اللاتينية بمثابة آثار واضحة للتقنيات والأسواق العالمية المهيمنة. وكذلك تمثل الأحداث السياسية في هذه المناطق (كالحرب الأهلية النيجيرية، أو نشأة أنجولا المستقلة) منتجات للنظام العالمي»[2].

ويتمثل التقدم الذي حققه مفكرو نظرية النظم العالمية في تجاوز إطار التبعية في مصطلح «النظام» نفسه. فهو يشير إلىٰ كيان -وليس إلىٰ مجتمع واحد- يحتوي مجموعة راسخة من قواعد التفاعل البشري، والتي أشار إليها البعض باعتبارها تقسيمًا مستمرًا للعمل. ويعني مصطلحُ «العالمي» أيضًا أن المساحة التي يمتد عليها هذا الكيان تتجاوز المجتمعات المستقلة أو الجماعات الثقافية، لكن لا يعني ذلك بالضرورة أنه يغطي الكون بأكمله. لقد كانت معظم النظم العالمية تاريخيًا عبارة عن إمبراطوريات عالمية كالإمبراطورية الرومانية، إلا أن النظام الذي نحيا فيه لا يمتلك هيكلًا سياسيًا توحيديًا، لكنه حافظ علىٰ قواعده أو تقسيمه للعمل من خلال التبادلات التجارية (الرأسمالية)، إنه اقتصاد عالمي. «ازدهر هذا النظام العالمي الحديث وتمدد ليغطي الأرض بكاملها (وبالتالي قضىٰ علىٰ بقية الأنظمة الصغيرة والإمبراطوريات العالمية) وأحدث انفجارًا تقنيًا وبيئيًا في استخدام الموارد الطبيعية»[3].

---

(1) Meyer and Hannan, *National Development and the World System*, p. 3.

(٢) المصدر السابق ص ١١-١٢.

(3) Immanuel Wallerstein, "A World System Perspective of the Social Sciences," *British Journal of Sociology* 27 (1976): 349

فلكل النظم العالمية بدايات، ووصلت جميعها إلىٰ نهايتها عدا نظامنا. ويمكن فهم العلاقات والأحداث اللحظية في أي مجتمع فقط في إطار تاريخ النظام ككل. وترافقت فكرة النظم العالمية هذه مع عودة التاريخ من قِبل العديد من علماء السياسة بإنتاج تيار مضاد للتحليلات المقطعية(*) السائدة في السياسة المقارنة.

لقد أربكت إشكاليةُ مستوىٰ التحليل علماءَ السياسة لعقود، وجاءت مقاربة النظم العالمية لتعقد الأمور أكثر برفضها المستويات الشائعة المستخدمة من قبل باحثي الدراسات المقارنة. ولذلك، لم يكن مستغربًا أن تعاملَ علماء السياسة مع النظريات الجديدة بحذر شديد؛ وكذلك كانت حتمية والرشتاين الاقتصادية وإبعاده الدولة إلىٰ منزلة ثانوية مثيرًا للاهتمام. وظهرت أيضًا حالة من الاضطراب نتيجة إهماله لأي دور مستقل للثقافة والمؤسسات الداخلية في سيرورات التغير. لكن علىٰ الرغم من هذه التحفظات وغيرها، بدأ بعضُ علماء السياسة استخدام النظام العالمي بدلًا من الدول أو المجتمعات المستقلة كنقطة انطلاق[1]. ومن المحتمل أن يشتد النقاش حول مستوىٰ التحليل في العقد القادم وتزول الفروق القديمة بين العلاقات الدولية والسياسة المقارنة. فقد أصبح حقل النظم العالمية صناعةً نامية من خلال مجلتها الخاصة (Review)، ومجموعة من الحوليات، ومركز فرنان برودويل الذي يديره والرشتاين نفسه. ويمكننا نتيجة هذا الدعم المؤسسي أن نتوقع معركة منظورية قد تثير حالةً جديدة من الحيوية في التخصص.

عودة إلىٰ المبادئ الأولىٰ

مرَّ تخصص التنمية والتغير لما يقارب العقد بمحاولة تجديد للتغلب علىٰ الجمود الذي أدت إليه المعارك العقيمة حول التعريفات ثم بخسارة الولايات المتحدة موقعها باعتبارها نموذجًا للأمة الجديدة الأولىٰ. تحررت الكتابات البحثية

(*) التحليل المقطعي هو دراسة وصفية تحلل البيانات المجموعة عن مجتمع معين -أو عينة ممثلة له- في نقطة زمنية معينة (في مقطع معين من الزمن). [المترجم]

(١) انظر علىٰ سبيل المثال:

Modelski, "The Long Cycle of Global Politics and the Nation-State," and Aristide R. Zolberg, "Origins of the Modern System: A Missing Link," *World Politics* 33 (1981): 253-81

بعد ذلك من مفاهيم القولبة البروكرستية(*) التي تقضي بأن مستقبل العالم الثالث معروضٌ بأمانة في تاريخ العالم الغربي. هل أدت إذن الحيوية الجديدة في التخصص إلىٰ بعض القبول للمبادئ التأسيسية الجديدة؟ وهل أدت العودة إلىٰ التاريخ والدخول إلىٰ مناطق جغرافية جديدة وإلىٰ السياسة الدولية إلىٰ تحدي افتراضات المنظرين الأوائل ونماذجهم الثنائية عن طبيعة النظام وأسباب التغير؟ الإجابة علىٰ هذه الأسئلة هي نعم، لكن مع بعض التحفظات المتعلقة بكون العديد من نتائج هذه الأعمال الجديدة ما زالت غير مكتملة، وما زالت هناك بعض الارتباطات بالافتراضات القديمة.

لقد كانت قضية السلطة في قلب اهتمامات التخصص. فمن يعتمدون علىٰ ثنائية المركز/الهامش أو أي ثنائية أخرىٰ لتصور منعطفات التغيرات السياسية وتطوراتها قدموا بعض الآراء فيما يخص مصدر السلطة واتجاهها. فافترضوا بأن هناك تدفقات من نخب المجتمع المركزية ومؤسساتهم الموحدة في اتجاه بقية السكان ممن كان يُنظر إليهم غالبًا باعتبارهم غير متمايزين. لكن تخلىٰ مفكرو نظريات التبعية والنظم العالمية عن أحد مرتكزات هذه الفرضية، ألا وهو وحدة المجتمع باعتباره أساسًا لتأويل مصدر السلطة واتجاهها. فقد اعتبروا أن أهم تحركات السلطة هي تلك العابرة للحدود الوطنية. ففي تحليل نظم العالم، تكمن تدفقات السلطة في التبادلات غير المتكافئة التي تعيد إنتاج تقسيم العمل الدولي بشكل ثابت، والتي يتم فرضها من قبل الدول القوية عند الضرورة. فالنظام والتغير لا يعتمد بالأساس علىٰ تشكيلة القيم والمؤسسات والنخب في المجتمع، بل علىٰ مكانة هذا المجتمع في نسقٍ أكبر بكثير. فالقيم والمؤسسات والنخب تعكس نمطًا عالميًا وتتصرف -علىٰ الأقل في الجزء الصغير الذي تقع فيه- لتحقيق الشروط الضرورية لإعادة الإنتاج الثابتة لتقسيم العمل الدولي.

(*) يشمل مصطلح البروكراستية أي محاولة قاسية لصب كل الاختلافات في قالب واحد. وتعود التسمية إلىٰ الأسطورة اليونانية عن الحداد وقاطع الطريق بروكرست الذي اعتاد قطع الطريق واختطاف الأشخاص وقطع أرجلهم ومط أجسامهم كي تتناسب أطوالهم مع سريره الحديدي. [المترجم]

لكن المثير للسخرية هو أن نظرية النظم العالمية -مسترشدة باقتباس سابق للمصطلحات من قبل بريبيش وآخرين[1]- استخدمت استعارة المركز والهامش نفسها. لكن فيها يشير المركز -أو النواة كما يسميه البعض- إلىٰ ذلك القسم من العالم الذي يمتلك حصةَ الأسد من الفائض العالمي في إطار السوق العالمي، مع وجود آلياتِ دولةٍ قوية داعمة. ويضم الهامش الكيانات السياسية الأضعف، حيث يتم تنظيم السكان من أجل إنتاج السلع التي يحتاجها المركز. وبالضبط كالنماذج السابقة، يفسر النموذجُ المعولَمُ التغيرَ من خلال مصطلحاتٍ ثنائية إلىٰ حد كبير (علىٰ الرغم من أن والرشتاين أضاف فئة وسيطة سماها أشباه الأطراف أو شبه الهامشية)، ويتعامل مع الهامش بالطريقة نفسها تقريبًا التي تعاملت بها التصورات السابقة باعتباره سلبيًا وطيّعًا في مواجهة مركزٍ قوي وموحد. فالمركز هو مستودع السلطة.

وحتىٰ بالنسبة إلىٰ أولئك الذين تقبلوا فكرة التحول من المجتمع الموحد إلىٰ المجتمع العابر للحدود، ظلت شروط النظام والتغير في مجتمعٍ ما يتم صياغتها في مركز المجتمع؛ لكن الآن بسبب روابط المركز المحلي بالمركز العالمي. وأعطىٰ علماء السياسة من كلا جانبي الانقسام المنظوري اهتمامًا خاصًا بالدولة باعتبارها مخزنَ السلطة. فكما عبّر تشارلز آندرسون: «هناك ميل مسبق للنظر إلىٰ الفعل الحكومي باعتباره عاملًا رئيسًا في سيرورة التنمية الاقتصادية»، ويمكنني الإضافة بأنه في سيرورات أخرىٰ لا تحصىٰ[2]. ويضيف آندرسون أن «العديد من التصورات المعاصرة عن التنمية تفترض أن الحكومة «إلهٌ قدير» يمكنه إصلاح أي شيء إن أراد»[3].

---

(1) United Nations, *The Economic Development of Latin America and Its Principal Problems* (New York: United Nations, 1950)

(2) Charles W. Anderson, *Politics and Economic Change in Latin America: The Governing of Restless Nations* (Princeton, NJ: D. Van Nostrand, 1967), p. 3

(3) Anderson, *Politics and Economic Change in Latin America*, p. 5.

وعلىٰ نحو غريب، تتناقض هذه الرؤية المتمحورة حول الدولة مباشرةً مع منظور وُصِف بأنه يسيطر «بقبضة كبيرة علىٰ المواطنين والصحافيين والعلماء»[1]. تصوّر هذه الرؤيةُ البديلة السلطةَ باعتبارها متدفقةً من المجتمع إلىٰ الدولة وليس العكس، ويسميها إريك نوردلينجر الرؤية المتمحورة حول المجتمع. يدخل في هذه الرؤية كلٌّ من التعددية والماركسية، اللتين تصوران موظفي الدولة باعتبارهم خاضعين لرغبات جماعات المصلحة أو الطبقات الاجتماعية الموجودة في المجتمع المدني وسيطرتها. ويمكننا التمثيل للتناقض بين المنظورين من خلال الإشارة إلىٰ الدول غير الغربية باعتبارها ما يصفه المنظور المتمحور حول الدولة، وإلىٰ الدول الصناعية الديمقراطية باعتبارها ما يصفه المنظور المتمحور حول المجتمع. ومع ذلك، يمكن الإشارة إلىٰ أن دراسي الغرب أيضًا تبنوا أحيانًا تأويلًا متمحورًا حول الدولة يشدد علىٰ استقلاليتها أو علىٰ الأقل استقلاليتها النسبية.

وفي أدبيات العالم الثالث، أدت التأويلات التسلطية البيروقراطية علىٰ كل حال إلىٰ تقوية ملاحظة آندرسون بأن الدولة ما زالت أساسًا للعديد من النظريات التفسيرية للنظام والتغير. إلا أن هذا الاستنتاج لا يصدقُ علىٰ العديد من أدبيات البحث الميداني الإمبريقي، والتي تشدد عادةً علىٰ وجود حالة من الفوضىٰ في العديد من الدول. لكن في النظريات العامة، يتم تقديم المجتمع المدني غالبًا في صورة صلصال في يد صانع الفخار (الدولة). وبدا أن مرتكزات التفكير الثنائي - حيث تقوم المراكز الموحدة القوية بقولبة الهوامش المشتتة- ما زالت شائعةً كالمعتاد.

لقد كان جيليرمو أودونيل أكثر الكتّاب تأثيرًا فيما يخص التسلطية البيروقراطية[2]. وادعىٰ أن التصنيع المتنامي في البرازيل والأرجنتين قام بتنشيط

(1) Nordlinger, *On the Autonomy of the Democratic State*, p. 1.

(2) Guillermo O'Donnell, "Tensions in the Bureaucratic-Authoritarian State and the Question of Democracy," in David Collier (ed.), *The New Authoritarianism in Latin America* (Princeton, NJ: Princeton University Press, 1979)

القطاع العام، وأثار حالة من الجمود لدىٰ بقية القطاعات، وأدىٰ في النهاية إلىٰ صراع غير منضبط. ترافقت هذه التوترات مع مؤسسات سياسية ضعيفة لإنشاء أزمة لم يخفف من حدتها إلا «ائتلاف انقلابي» أقصىٰ القطاعَ العام وأنشأ نظامًا تسلطيًا بيروقراطيًا. وتبنت الحكومات العسكرية الجديدة «مقاربةً بيروقراطية وتكنوقراطية في صنع السياسات (في مقابل مقاربةٍ أكثر سياسية يتم فيها صياغة السياسات من خلال مطالبات اقتصادية وسياسية تقدمها قطاعات المجتمع المختلفة، وتعبر عنها من خلال قنوات كالانتخابات والأجهزة التشريعية والأحزاب السياسية واتحادات العمال) »[١]. وتظهرُ الدولة بشكل أكبر بكثير من ذي قبل في أدبيات التسلطية البيروقراطية، مع حصانة أكبر ضد الضغوط والمدخلات المجتمعية[٢]. وفي هذا الجانب، انسجمت هذه الأدبيات بسهولة مع الأعمال الكوربوراتية التي ناقشناها بالأعلىٰ. ففي كلا النوعين من الدراسات، «تتسم الدولة بهياكل حكومية قوية ومستقلة نسبيًا تسعىٰ لفرض نظام معين من تمثيل المصالح علىٰ المجتمع يقوم علىٰ تعددية مقيدة»[٣].

لكن تبقىٰ قوة الدولة هذه أمرًا مشكوكًا فيه، ويتعلق أحد الأسئلة المثارة بمدىٰ دقة النظريات الكوربوراتية والتسلطية البيروقراطية في تصوير جذور التغير وثبات النظام. وتفترض هذه النظريات بسلاسة القدرة اللامتناهية للدولة علىٰ تشكيل المجتمع، بالضبط كما فعل الفلاسفة الألمان في القرن التاسع عشر كهيجل وفخته. إلا أن بعض الكتابات القديمة والحديثة أشارت ضمنيًا إلىٰ أن هذه المنظورات المتمحورة حول الدولة قد تحجب عناصرَ مهمةً في التغير والنظام. لكن هذه الأعمال نفسها لم تكن لتشجع منظري الرؤىٰ التعددية أو المركزية أو أي رؤية أخرىٰ متمحورة حول المجتمع من التي ذكرها نوردلينجر[٤]. وما يبدو أن هذه الكتابات كانت تشير إليه هو فهمٌ جديد لأسباب

---

(١) المصدر السابق، ص ٤.

(٢) المصدر السابق.

(3) James M. Malloy, "Authoritarianism and Corporatism in Latin America: The Modal Pattern," in James M. Malloy (ed.), *Authoritarianism and Corporatism in Latin America* (Pittsburgh, PA: University of Pittsburgh Press, 1977), p. 4

(4) Nordlinger, *On the Autonomy of the Democratic State.*

التغير وطبيعة المبادئ التأسيسية، وترفض فكرة الدولة أو المركز باعتباره المستودع الوحيد للسلطة، وكذلك ترفض المقاربات التقليدية المتمحورة حول المجتمع في تخصص السياسة المقارنة.

لقد قامت ميريللي جريندل بدراسة رائعة عن السياسة العامة في المسكيك، وهي دولة توصف بالكوربوراتية والتسلطية البيروقراطية. لم تكن نتائج جهود الدولة في وضع سياسة تنمية ريفية جديدة وتنفيذِها ناجحةً إلىٰ حد كبير. ففي كل خطوة من خطوات تنفيذ السياسة ظهرت العديد من العوائق الضخمة التي أحبطت عزم صناع السياسات المركزيين. وسجّلت جريندل ردَّ أحد العمال كالتالي:

«يمكن للخروج ومقابلة الفلاحين أن يكون عملًا خطيرًا في المكسيك؛ لأنه يهدد العديد من الناس. ففي بعض المناطق النائية، يمثل الكاسيك [الزعماء المحليون] قوةً لا يمكن إخضاعها، حتىٰ من قبل الحزب [الحاكم]. وفي إحدىٰ الولايات، دفع رد فعل هؤلاء المتنفذين المحليين حاكمَ الولاية إلىٰ أن يطلب من الشركة القومية للتموين الشعبي CONASUPO (جهاز الدولة واضع السياسة) سحب برنامج تنسيق الحقول من ولايته»[١].

يبدو هنا أن الدولة ليست المسيطر الوحيد علىٰ مجال التأثير أو السلطة علىٰ الإطلاق. ويحاكي هذا الاستنتاج نقطةً أشار إليها آندرسون قبل ذلك، فوجد في بحثه عن أمريكا اللاتينية «حكومةً مقيدة؛ ليس بالترتيبات الدستورية كما هو متعارف عليه، بل بحجم الموارد التي تسيطر عليها، وبعلاقات دورها ووظيفتها في النظام الاجتماعي ودور المؤسسات الأخرىٰ ووظيفتها»[٢]. وصوّرت دراسةٌ أخرىٰ -قامت بشكل كبير علىٰ حالات أفريقية- أوضاعًا سياسية لا تختلف كثيرًا عن التي وصفها آندرسون في أمريكا اللاتينية. فقد قام جيرالد هيجر بتصوير «المؤسسات [السياسية] الضعيفة ضعفًا مزمنًا والتي تتوقف علىٰ علاقات المساومة الهشة بين النخب في المركز والهامش»[٣]. وكان ناقدًا بشدة للدراسات التي

---

(1) Merilee S. Grindle, *Bureaucrats, Politicians, and Peasants in Mexico: A Case Study in Public Policy* (Berkeley: University of California Press, 1977), p. 160

(2) Anderson, *Politics and Economic Change in Latin America*, p. 5

(3) Gerald A. Heeger, *The Politics of Underdevelopment* (New York: St. Martin's Press, 1974).

تتحدث عن التوطيد السياسي، والتي «خلطت بين الطموحات التنظيمية للنخب السياسية وبين الواقع، وفرضت حالةً من التماسك لم تكن موجودة . . . وتم تصوير توطيد العلاقة بين النخبة والجماهير باعتباره أمرًا مفهومًا من حيث قيام رابط واحد ناجح بين المركز والهامش كالكاريزما أو الحزب أو غيره. وبتعبير آخر، أينما وجدت هذه الروابط، تُعطىٰ العلاقات التي تنشئها تماسكًا أكثر مما تمتلك في الواقع. بينما تم تجاهل أو إخفاء التعدد الفعلي لهذه الروابط وإمكانية تعارضها بشكل كامل»[(١)].

وهناك دراسة تناولت بشكل مباشر الكتابات الكوربوراتية عن أمريكا اللاتينية وأساسها القائل بأن الدول قادرة علىٰ قولبة المجتمعات. تشير فيها لين هاميرجرين إلىٰ أن قيام نظام توافقي في المركز يعد أمرًا مهمًا لنماذج التغير الثنائية، وهو أمر غير متحقق بشكل كبير في أمريكا اللاتينية، إلا أن الكتابات الكوربوراتية تصر علىٰ تصوير «التقارب بين سلطة المركز السياسية ورؤوس الشركات»[(٢)]. وتابعت هاميرجرين لتقول إن «أعراف الزعماء caudillos أو الكاسيك أو كبار ملاك الأراضي[(*)] gamonales وخاصةً في المناطق المعزولة، ووجود نخب إقليمية حتىٰ في المناطق المتطورة، ورعاية علاقات اقتصادية بين جماعات داخلية وخارجية دون أدنىٰ مشاركة من الدولة -يشير كل ذلك إلىٰ اختراق محدود جدًا للمجتمع من قبل المركز الوطني»[(٣)].

إلا أن كل ذلك لا يجب أن يدفعنا إلىٰ إهمال الدولة بسرعة. فلا يجب بالضرورة أن تؤدي بنا هذه الانتقادات إلىٰ العودة عشوائيًا إلىٰ الرؤىٰ المتمحورة حول المجتمع، حيث لا تمثل الدولة إلا مسرحًا تُقام عليه الصراعات بين شرائح وفصائل المجتمع. نعم، الدولة مقيدة -باصطلاح آندرسون- إلا أنها لم تمت

---

(١) المصدر السابق، ص ٤٩.

(2) Linn A. Hammergren, "Corporatism in Latin American Polities: A Reexamination of the 'Unique' Tradition," *Comparative Politics 9* (July 1977): 443

(*) الجامونالز Gamonals هم كبار ملاك الأراضي في بيرو والإكوادور وبوليفيا. ويعني المصطلح حرفيًا «الزعماء». [المترجم]

(٣) المصدر السابق ص ٤٤٩.

بالتأكيد. فهي تملك موارد ضخمة توفرها لها المصادر الدولية من معونات أجنبية وتمويل أجنبي مباشر وقروض دولية وأحيانًا دعم عسكري وسياسي. وداخليًا، قد تكون قدرتُها علىٰ تعبئة الموارد وتنظيم المجتمع بل وحتىٰ إعادة تشكيل المجتمع في قطاعات وأقاليم وسياسات معينة كبيرةً جدًا. ولم يخطئ مفكرو الكوربوراتية والتسلطية البيروقراطية عندما أشاروا إلىٰ «قضاء الدولة علىٰ شبكة كاملة من الفواعل والجماعات الوسيطة»[١].

فمن قبيل المبالغة في العديد من الحالات أن نقول بأن الحكومات لا تحكم[٢]، وكذلك من المضلل القول بأن العالم الثالث يتكون ببساطة من مجتمعات بدائية، أو لا يوجد به مجتمعات علىٰ الإطلاق. فهناك مجتمعات بها توزيع معين للسلطة، لكنه لا يتناسب جيدًا مع النماذج المتمحورة حول الدولة أو حول المجتمع. ويمكننا القول بأنه إن صحَّ ما قاله الكتّاب الذين نقلنا عنهم بالأعلىٰ -تشارلز تيلي في حديثه عن القيود المفروضة علىٰ المراكز الأوروبية عبر التاريخ، وبيرجر وبيور عن حدود سلطة الدولة في أوروبا اليوم- فإن هذه النماذج ستكون مضللة أيضًا عند الحديث عن بعض الحالات خارج العالم الثالث. وما نريده الآن هو أن نعرف كيف نقوم بوصفِ أشكال توزيع السلطة هذه وتقييمِها وكيف تُفهم التغيرات التي أدت إليها. ما الذي سبّب اختلاف أشكال توزيع السلطة في المجتمعات المختلفة؟ وفي أي المناطق يمكن للدولة استخدام قواها الاستثنائية وفي أيها ستكون عديمة الفائدة في مواجهة الكيانات السلطوية الأخرىٰ؟ وإن لم تكن الدولة هي الأقوىٰ، وأن نخب الهامش قد تسيطر أحيانًا، فما الذي سيحل بنماذج النظام والتغير الثنائية؟ وأين نتجه بحثًا عن المبادئ التأسيسية؟

كتب آندرسون أن الدولة «ليست مرادفةً للنظام الاجتماعي، بل هي مؤسسة واحدة من بين مؤسسات أخرىٰ عديدة تشكّل الحياة الإنسانية المنظمة. وللحكومة أثر في المؤسسات الاجتماعية الأخرىٰ، وتتأثر بهم هي الأخرىٰ»[٣]. فالمنظمات

---

(١) المصدر السابق، ص ٤٥٦.

(2) Huntington, *Political Order and Changing Societies.*

(3) Anderson, *Politics and Economic Change in Latin America*, p. 5.

الاجتماعية من بين جميع الأشكال المنتشرة في المجتمع قد تكون مستودعًا للسلطة. وفي دول كثيرة، استطاعت العديد من المجموعات الحفاظ علىٰ قواعد سلوكية وأساليب حياةٍ تتناقض بشكل مباشر مع قوانين الدولة ومعايير المركز. فقد تمسكت بأساليبها بمثابرة كمثابرة ديدان العلق، علىٰ الرغم من الموارد الضخمة التي يمتلكها قادة الدولة وتصميمهم الكبير [علىٰ السيطرة] والمعايير الدولية التي أوكلت إليهم دورهم النشط في رعاية التغير الاجتماعي. ووصف بيرجر وبيور الوضع الأوروبي قائلين: «تنتظم شرائح المجتمع المتنوعة حول قواعد ومؤسسات وسيرورات مختلفة تنتج نظمًا مختلفة من المحفزات والعقبات يتجاوب معها الأفراد»[1].

إن الدول في حالة صراع مع سربٍ غير متجانس من المنظمات الاجتماعية الأخرىٰ التي لا تشاركها قواعدها نفسها، وتختلف إمكانية انتصارها ومداه في صراعها مع هذه المنظمات. وتضرب هذه الاختلافات بجذورها في الطرق المتنوعة التي تطورت بها القوىٰ التاريخية الدولية. ولا تتعامل الدراسات الثاقبة حول الولايات المتحدة وأوروبا مع الدول باعتبارها «آلهة قديرة»، بل باعتبارها متباينةً في قدرتها علىٰ إنفاذ السياسات الاجتماعية وإعادة تشكيل المجتمع[2]. وتمثل أنواع النظام والتغير في أي مجتمع نتيجة للصراع علىٰ [وضع] قواعد اللعبة بين المنظمات الاجتماعية المختلفة، بما فيها تلك المنظمة الأكثر قوة غالبًا، علىٰ الرغم من أنها ليست قوية لدرجة إنهاء الصراع؛ أي الدولة. ولا تعتمد الكيفية التي تبدأ بها هذه الصراعات أو تتطور علىٰ العوامل الداخلية فقط، بل أيضًا علىٰ ممارسات تاريخية ومعاصرة وتحالفات النظام الدولي الأكبر.

---

(1) Berger and Piore, *Dualism and Discontinuity in Industrial Societies*, p. 2

(٢) انظر:

Stephen D. Krasner, *Defending the National Interests: Raw Materials Investments and U.S. Foreign Policy* (Princeton, NJ: Princeton University Press, 1978), P. 57; Peter J. Katzenstein, "Conclusion: Domestic Structures and Strategies of Foreign Economic Policy," in Katzenstein (ed.), *Between Power and Plenty: Foreign Economic Policies of Advanced Industrial States* (Madison: University of Wisconsin Press, 1978)

الفصل الثامن
دراسة الدولة

لم تتغير الأسئلة الأساسية التي طرحها علماء السياسة المقارنة علىٰ مدار القرن العشرين إلا قليلًا. فمن فيبر إلىٰ جرامشي وآلموند وفيربا وسكوكبول، تركّز اهتمامهم علىٰ سبب طاعة الناس وأنواع البنىٰ والثقافات التي تسهّل الطاعة والامتثال[١]. واشتملت العناصر التي خصوها بالدراسة باعتبارها العناصر الأساسية لفهم الطاعة والامتثال علىٰ: البرلمانات، والأجهزة البيروقراطية، والقيادة الحكومية، والمحاكم والقانون، والشرطة والجيش. تكوّن هذه العناصر مقومات ومعالم هذه البنية المعقدة والمحيرة إلىٰ حد ما والمسماة بالدولة الحديثة، وهي كالجبل الذي يجب علىٰ علماء السياسة تسلقه إن عاجلًا أم آجلًا.

سأشير في الصفحات التالية إلىٰ عدة نقاط: **أولها**: أني سأجادل في القسم التالي أنه علىٰ الرغم من الهجوم الموجه ضد الدولة من العديد من الاتجاهات، فإن دراستها ستظل مركزية إلىٰ حد كبير في حقل السياسة المقارنة في القرن الحادي والعشرين. **وثانيًا**: مالت العديد من المنظورات نتيجة التأثير الكبير

---

(١) انظر علىٰ سبيل المثال:

Max Weber, *Theory of Social and Economic Organization* (New York: Free Press, 1964); Antonio Gramsci, *Selections from the Prison Notebooks*, ed. Quitin Hoare and Geoffrey N. Smith (New York: International Publishers, 1971); Gabriel A. Almond and Sidney Verba, *The Civic Culture: Political Attitudes and Democracy in Five Nations* (Princeton, NJ: Princeton University Press, 1963); Theda Skocpol, *States and Social Revolutions: A Comparative Analysis of France, Russia and China* (New York: Cambridge University Press, 1979)

لماكس فيبر -كالثقافوية والعقلانية والمؤسسية- إلىٰ عزل الدولة باعتبارها موضوعًا للدراسة، فينظرون في أعماقها ويعكفون علىٰ [دراسة] تنظيمها الداخلي من أجل فهم كيف تنجح في استجلاب الطاعة والامتثال من السكان. سأزعم أن هذا العزل التحليلي للدولة أدىٰ إلىٰ إخفاء قوتها وقدراتها. **وأخيرًا**: إن نحن أردنا أن نطوّر مقاربة جديدة للدولة، فيجب علينا أن ندركها باعتبارها «دولةً مقيدة». وتحقيق ذلك يعني دمج المنظور الثقافوي -المُهمَل إلىٰ حد كبير- مع المقاربة المؤسسية المهيمنة، وأيضًا تحويل التركيز التحليلي من الدولة باعتبارها منظمة قائمة بذاتها إلىٰ رؤية سياقية للدولة-في-المجتمع.

خطاب الدولة وحقيقتها

لا تمثل مركزية الدولة في دراسة السياسة المقارنة في القرنين التاسع عشر والعشرين أمرًا مفاجئًا. ففي حين أن التحديات العالمية والعابرة للحدود التي تواجهها الدولة كانت واضحةً بجلاء طوال هذه الفترة وخاصةً في نهاية القرن العشرين، إلا أن الدولة -هذه المنظمة مترامية الأطراف التي تدعي السيادة القطرية- ظلت النموذج المهيمن لتنظيم السلطة السياسية. وبالطبع، مع بداية القرن التاسع عشر، أصبحت الدول هي «المقوم الوحيد للنظام الدولي مع إقصاء أي مقوم آخر»[1]، ولا يزال هذا صحيحًا إلىٰ اليوم[2]. فقد كان وجود الدولة نفسه جزءًا لا يتجزأ من التحول الكبير الذي أدىٰ إلىٰ نشوء الحداثة، والذي استحوذ علىٰ اهتمام ماركس وفيبر وغيرهما من كبار المفكرين.

لكن، ما الذي يجعل الدولة الحديثة حديثةً؟ من أجل تحقيق مُثُل التنوير واحتياجات الرأسمالية الحديثة، تم إنشاء الدولة الحديثة كي تضيف إلىٰ الحياة داخل حدودها حالةً من الوحدة أو العالمية. وأقلق هذا الجانب من الدول ماكس

---

(1) Hendrik Spruyt, *The Sovereign State and Its Competitors: An Analysis of System Change* (Princeton, NJ: Princeton University Press, 1994), p. 3

(2) Robert H. Jackson and Alan James, eds., *States in a Changing World: A Contemporary Analysis* (Oxford: Clarendon Press, 1993), pp. 6-11

فيبر في حديثه عن القفص الحديدي(*). وعلىٰ العكس من معظم البنىٰ السياسية ما قبل الحديثة، استهدفت الدولةُ فرضَ حالة من الامتثال المطلق والموحد علىٰ الحياة الاجتماعية في حدود مترامية الأطراف (لكنها محددة)، وطلب قادتها الطاعةَ الكاملة حتىٰ في أكثر المجالات شخصية من التفاعل الاجتماعي، كالمعاشرة الزوجية وطريقة دفن الموتىٰ. ولا يعد الامتثال لمعايير اجتماعية من هذا النوع أمرًا جديدًا، إلا أن ادعاء منظمة مركزية واحدة الحق في فرض هذه المعايير علىٰ مساحات قطرية واسعة كان هو الأمر الجديد في كل مكان تقريبًا. ويمكننا بالفعل الإشارة إلىٰ حالات حقيقية نجح فيها هذا التنظيم الدقيق. فبشكل مثير للدهشة، استطاعت بعض الدول اقتطاع دخل شهرين أو ثلاثة من دخل سكانها السنوي، واحتجاز أطفالهم لثلاثين ساعة أو أكثر أسبوعيًا في مؤسسة حكومية. لم يكن القادة السياسيون ما قبل الحداثة يمكنهم أبدًا تصور هذه الأهداف الجريئة.

تعد قدرة بعض الدول اليوم علىٰ فرض ضرائب مرتفعة أو التعليم الإلزامي -بغض النظر عن مدىٰ سواغها من وجهة نظرنا- عبر أقطار شاسعة أمرًا مدهشًا للغاية. ولهذا لسبب وحده، يجب أن تبقىٰ الدولة أمرًا محوريًا في دراسة السياسة المقارنة في القرن الحادي والعشرين. وتشير أيضًا بعض العوامل المهمة الأخرىٰ إلىٰ أن دراسة الدولة ستظل قائمةً في العقود القادمة، لكن بأجندة بحثية جديدة. ففي أوروبا الغربية -موطن نشأة الدولة- ثارت نقاشات حول التوزيع الأمثل للسلطات فيما بين الدول القائمة والاتحاد الأوروبي. وفي مكان آخر -ما اصطُلِحَ علىٰ تسميته بالعالم الثالث والكتلة الشيوعية- أدت أواخر الثمانينيات والتسعينيات إلىٰ تفكك دولٍ قائمة ونشأة دولٍ جديدة.

واشتمل انهيار الدول القديمة علىٰ دولٍ صُلبة كالاتحاد السوفيتي وأخرىٰ واهية كالصومال وليبيريا وأفغانستان. وشهد العقدُ الأخير المرةَ الأولىٰ التي تختفي فيها دولٌ من خريطة العالم منذ خمسين عامًا. وفي الوقت نفسه، رأينا

(*) القفص الحديدي هو مصطلح سكّه ماكس فيبر للدلالة علىٰ زيادة العقلنة بدرجة كبيرة في الحياة الاجتماعية، وخاصةً في المجتمعات الغربية. [المترجم]

نشأة مجموعة من الدول الجديدة وأكبر عدد من المطالبات بالاستقلال منذ نهاية العهد الكولونيالي منذ خمسة وثلاثين عامًا. فمن قيرغيزستان إلىٰ كرواتيا ومن إريتريا إلىٰ فلسطين، فرضت الدولُ الجديدة ومشروعات الدول نفسَها علىٰ النظام الدولي القائم. وادعىٰ قادة الدول الجديدة نفس مزاعم القطرية والسيادة والحرية والاستقلال التي اتسم بها خطابُ الدول السابقة. وطالبوا أيضًا بطاعة سكانهم حتىٰ في أدق تفاصيل حياتهم الشخصية، كما فعل سابقوهم. وفي الوقت الذي كان يدعي المسؤولون فيه حصانةَ سيادةِ دولهم الجديدة، كانت القوىٰ الدولية تقتطع من صلاحياتها، حتىٰ تلك الراسخة منها[1]؛ فمن القيود الرسمية التي يفرضها صندوق النقد الدولي أو الاتفاقيات البيئية الدولية إلىٰ الضغوط الخفية (أو الجلية أحيانًا) النابعة من الزيادة الهائلة في القوىٰ الجديدة والتدفقات الرأسمالية التي حوّلت كلمة السيادة إلىٰ معنىٰ مبتذل[2].

---

(1) David J. Elkins, *Beyond Sovereignty: Territory and Political Economy in the Twenty-First Century* (Toronto: University of Toronto Press, 1995).

(٢) انظر علىٰ سبيل المثال:

Joseph A. Camilleri and Jim Falk, *The End of Sovereignty? The Politics of a Shrinking and Fragmenting World* (Brookfield, VT: Edward Edgar, 1992); Ivo D. Duchacek, Daniel Latouche, and Garth Stevenson, *Perforated Sovereignties and International Relations: Trans-Sovereign Contacts of Subnational Governments* (New York: Greenwood Press, 1988); Julie A. Erfani, *The Paradox of the Mexican State: Rereading Sovereignty from Independence to NAFTA* (Boulder, CO: Lynne Rienner, 1995); Gidon Gottlieb, *Nations Against State: A New Approach to Ethnic Conflicts and the Decline of Sovereignty* (New York: International Publishers, 1971); Edmond J. Keller and Donald Rothchild, *Africa in the New International Order: Rethinking State Sovereignty and Regional Security* (Boulder, CO: Lynne Rienner, 1996); Thom Kuehls, *Beyond Sovereign Territory: The Space of Ecopolitics* (Minneapolis: University of Minnesota Press, 1996); Gene M. Lyons and Michael Mastanduno, eds., *Beyond Westphalia? State Sovereignty and International Intervention* (Baltimore, MD: John Hopkins University Press, 1995); Michael J. Shapiro and Hayward R. Alker, Changing Boundaries: *Global Flows, Territorial Identities* (Minneapolis: University of Minnesota Press, 1996)

ستجبر كل تغيرات أواخر القرن العشرين هذه علماءَ السياسة علىٰ النظر عن كثب إلىٰ الدول[١]. وستخضع تعريفات الدولة القديمة -باعتبارها مُحتكرةً للأدوات الإكراهية أو مُشكِّلةً للمجال العام أو فاعلًا متماسكًا ذا استقلالية عالية- إلىٰ فحص دقيق. وأحد الاستنتاجات المؤكدة هو أن معظم الدول -إن لم يكن كلها- فشلت في تحقيق وعودها السابقة أو حتىٰ الارتقاء إلىٰ ما وصفها به الباحثون. وأدىٰ الخطاب العالي[*] للدول -حتىٰ غير المستقرة منها- بالإضافة إلىٰ المتوقع من قدرات الدول في الكتابات البحثية إلىٰ حجب مواطن فشل المؤسسات والسياسات العامة. فالافتراضات المسبقة لدىٰ القادة السياسيين بل ونظريات العلوم السياسية -عن أن الدول يمكنها فرض قانون شامل وموحد، وتحفيز التنمية الاقتصادية، ومعالجة الاعتداء علىٰ الأطفال والنساء، وتشكيل السلوك اليومي للأفراد من خلال السياسات العامة، وأكثر من ذلك بكثير- لم تؤدِ ببساطة إلىٰ حل إشكالية تحقيق الطاعة والامتثال. وإن كانوا قد فعلوا شيئًا، فهو أنهم برفعهم لسقف ما تستطيع الدولة فعله وما يجب عليها طلبه من محكوميها، نجح القادة والباحثون في إبراز ذلك الافتراق بين أهداف الدولة وبين ما أنجزته بالفعل.

هذه الفجوة هي الأزمة التي سيتناولها باحثو السياسة المقارنة في استكشافهم لموضوعات عدة تتراوح بين سياسات التحرير الاقتصادي وتنظيم الهجرة ونشر التوجهات المدنية بين السكان. وستظل الدولة في منتصف المسرح في القرن العشرين، إلا أن الصعوبات التي تواجهها في تحقيق الطاعة والامتثال هي ما يجب أن تجذب انتباه باحثي السياسة المقارنة. وإن أرادوا فهم الفجوة الهائلة بين خطاب الدولة وأدائها الفعلي، فيجب عليهم استبدال صورهم المثالية

---

(١) ويجب علىٰ الفلاسفة أيضًا أن يعودوا إلىٰ سؤال الدولة. انظر:

John T. Sanders and Jan Narveson, eds., *For and Against the State: New Philosophical Readings* (Lanham, MD: Rowman and Littlefield, 1996)

(*) الخطاب العالي Grand Rhetoric هو أحد أنواع الخطاب يتسم باستخدام اللغة المجازية ويستثير المشاعر. وكان الشاعر والناقد الثقافي ماثيو آرنولد هو من سكّ هذا المصطلح في القرن التاسع عشر. [المترجم]

النموذجية القديمة عن الدولة باعتبارها قادرةً علىٰ فرض حالة من التجانس وبناء قفص حديدي بنظريات تنطلق من أوجه قصور الدول الفعلية.

لقد مرَّ عقدان الآن ظل فيهما علماءُ السياسة يعزلون الدولة باعتبارها موضوعًا للدراسة[1]. ومن خلال مجموعة متنوعة من العدسات والمقاربات، درسوا بشكل مكثف هذه البنية المتميزة الخاصة بالعصر الحديث. وكانت هذه الكتابات بارزةً بشدة في الأبحاث المكتوبة عن العالم غير الغربي، ويرجع ذلك في جزء كبير منه إلىٰ ظهور العديد من الدول الجديدة في آسيا وأفريقيا بعد الحرب العالمية الثانية. وركّزت العديد من هذه الأبحاث علىٰ ما سماه بعض الباحثين بالدولة التنموية developmental state، ناظرةً بشكل خاص إلىٰ بناء الدولة أو قدراتها. إلا أن كتاب كراسنر «Defending the National Interest: الدفاع عن المصلحة القومية» ملأ التخصص بحالات أوروبية ومن أمريكا الشمالية.

يتمثل احتجاجي في الصفحات القادمة في أن هذا النوع من الأبحاث -التي تعزل الدولة باعتبارها موضوعًا للدراسة، فتركز علىٰ بنيتها في البداية ثم مدىٰ ملاءمتها للبنىٰ الأخرىٰ- أدىٰ إلىٰ إخفاء الدولة وقدراتها. وفي القسم التالي، سأقوم بمراجعة الكيفية التي استخدم بها علماء السياسة مجموعةً متنوعة من المنظورات لمقاربة بنية الدولة. وسأشير إلىٰ مدىٰ تهميش المقاربات الثقافوية والعقلانية في دراسة بنية الدولة مع نشأتها في نهاية السبعينيات وبداية الثمانينيات. وكان علماء السياسة قد أُغرموا بالمنظور البنيوي النسقي [الذي يهيمن فيه النسق] السائد منذ عقدين، إلا أن الفجوة بين الخطاب والحقيقة -بين صورة الدولة القوية وبين ممارساتها الفعلية المتنوعة- أدت إلىٰ خيبة أملٍ فيه. وتدريجيًا، تحول باحثو السياسات المقارنة إلىٰ منظور «المؤسسات» عن الدولة، وهو أقل حتميةً وأكثر انفتاحًا علىٰ مجموعة متنوعة من النتائج.

---

(١) كانوا متأثرين بشدة في هذا الشأن بماكس فيبر الذي شدد مرارًا وتكرارًا علىٰ الحاجة إلىٰ دراسة «سلطة الأمر». ويشير رودني باركر في مناقشته لأفكار فيبر إلىٰ أن «السلطة تنبع من جهةٍ هي مالكتها ومصدرها».

Barker, *Political Legitimacy and the State* (New York: Oxford University Press, 1990), p. 50.

لقد كانت سلطة الدولة -كما تُرىٰ من خلال بنيتها وممارساتها- هي التي يشير إليها فيبر.

وسأجادل في القسم الذي يليه بأن التركيز علىٰ بنية الدولة بشكل منعزل لا يكفي. وإن أردنا فهم أوجه القصور الملازمة للدول، فيجب علينا أن نركّز علىٰ **السياق**، الذي يبدأ بشبكة العلاقات القائمة بينها وبين مجتمعاتها. وتقع في قلب نجاحات الدولة الحديثة ومواطن فشلها -وخاصةً فيما يتعلق بمدىٰ نجاحها في تحقيق الطاعة- طبيعةُ علاقتها بمن تزعم حكمهم. فقد أدىٰ ضرب الدولة من قبل الأنظمةِ الاقتصادية والمعلوماتية العالمية وتحدياتِ المنظمات فوق القومية كالاتحاد الأوروبي والآثارِ التفكيكية للقوىٰ الإثنية والقبلية الشرسة؛ أدىٰ كل ذلك إلىٰ التأثير بقوة في علاقة الدول بمحكوميها.

ويمثل اشتباك الدولة المعاصرة مع من هم داخل حدودها نقطة انطلاقي في نظري إلىٰ السياق في هذا الفصل. وسأقوم بمراجعة كيفية تصور الباحثين للدول وعلاقتها بمحكوميها، باستخدام عدسات متنوعة، وخاصةً تلك التي قدّمها الثقافويون والمؤسسيون. وتدور الأطروحة حول كيف أن هناك مفارقة أساسية في هذه العلاقة تطالب بتحرك نحو فهم مختلف للدولة، يبدأ من عجزها وإمكانياتها المحدودة. ويمكن فقط لدراسة الدول في القرن الحادي والعشرين أن تتحرك باتجاه نظريات تفسير أنواع السيادة والقدرات المحدودة التي نراها في الواقع من خلال إضافة مقاربة ثقافوية إلىٰ منظور «المؤسسات» السائد.

تفسير كيف تأسست الدول

المنظور الثقافوي

لقد كان المنظور الثقافوي Cullturalist Perspective الأقل تأثيرًا في دراسة كيف تتحول الدولة من بين العدسات الثلاث الأكثر استخدامًا في دراسات السياسة المقارنة؛ الثقافوية والمؤسسية والعقلانية. فعدد قليل من الأعمال في العلوم السياسية استخدمه في بحث بناء الدولة أو قدراتها. فكما عبّر أحد الباحثين: «تمثل «الثقافة» بشتىٰ الطرق الحلقة الأضعف في «البنية» »[1]، وقال

(1) Margaret S. Archer, "The Myth of Cultural Unity," *British Journal of Sociology* 36 (September 1985): 333

آخر إن «الدراسة المنهجية للسياسة والثقافة تحتضر»[١]. وفي استطلاع مارك روس عن السياسة والثقافة، لا يرد ذكر الدولة إلا قليلًا[٢]، فلم تتناول أي واحدة من الدراسات الخمس التي تحدث عنها -باعتبار أن الثقافة ساهمت فيها في التحليل السياسي المقارن- قضية بناء الدولة. وفي واقع الأمر، جاءت أكثر المقاربات الثقافوية لدراسة الدولة إثارةً من تخصصات أخرىٰ غير العلوم السياسية.

علىٰ الرغم من هذا التهميش في البحث السياسي في بناء الدولة، فإنني أود أن أعطي هذا المنظور بعض الوقت هنا نتيجة لما يحمله من إمكانيات قد تساعدنا في بناء أجندة بحثية جديدة للقرن الحادي والعشرين. ينتج عن هذه الأدبيات [التي استخدمت المقاربة الثقافوية خارج إطار العلوم السياسية] ثلاث نقاط مهمة جدًا لدراسة الدولة. تتمثل النقطة **الأولىٰ**: الخفية غالبًا -مع تثبيت بقية المتغيرات- في أن المنظمات (وخاصةً المنظمات المعقدة كالدول) تميل إلىٰ التفكك نتيجة أن أجزاءها تتحرك في اتجاهات متعددة ومختلفة. **ثانيًا**: توفر الثقافة مصلًا جامعًا لهذه الميول التفكيكية. **وثالثًا**: تمثل الطقوس المرتبطة بالدولة -التي تُعتبر غايات في ذاتها أكثر من كونها مجرد وسائل لزيادة السلطة- الجزءَ الأكبر من قوة التماسك التي توفرها الثقافة.

ومن خارج العلوم السياسية، كان عمل الأنثروبولوجي البارز كليفورد جيرتز الأكثر تأثيرًا. وبينما كان معظم عمل جيرتز في هذا الموضوع نابعًا من بحثه في حالة الدولة البالية في إندونيسيا ما قبل الكولونيالية، قام آخرون بتوسعة نطاق عمله ليشمل الفترة المعاصرة. اختلفت حالة جيرتز الخاصة (نيجارا) عن الدول الحديثة علىٰ وجه الخصوص في لا مبالاة قادتها بالحكم الفعلي، وترددهم في تنظيم سلوك الناس اليومي، وعدم اهتمامهم بالسيادة القطرية.

---

(1) David D. Laitin, *Hegemony and Culture: Politics and Religious Change Among the Yoruba* (Chicago: University of Chicago Press, 1986), p. 171

(2) Marc Ross, "Culture and Identity in Comparative Political Analysis," in Mark Lichbach and Alan Zuckerman (eds.), *Comparative Politics: Rationality, Culture, and Structure* (New York: Cambridge University Press, 1997)

فقد انصبَّ اهتمامُهم علىٰ «المشهدية والاحتفال والتجسيد الدرامي العلني للأفكار المسيطرة علىٰ الثقافة البالية كالتفاوت الاجتماعي والفخر بالمكانة. لقد كانت دولةً مسرحيةً يلعب فيها الملوكُ والأمراءُ دورَ المنتجين، والكهنةُ دور المخرجين، ويلعب الفلاحون دور طاقم المسرح والفريق المساعد والجمهور»(١).

لقد قلب منظور جيرتز الثقافوي دراسة الدولة علىٰ رأسها؛ «فالسلطة هي التي تخدم البهرجة وليس العكس»(٢). وقد لا تكون كل المراسم المرتبطة بالدولة -من مراسم الافتتاح إلىٰ المؤتمرات الصحفية- مجرد وسائل لغايات أكبر كما يُظن دائمًا، بل قد تكون هي نفسها الغايات كما في الحالة البالية(٣).

ولا يمثل مُركّب البلاط ورأس المال في هذه الرؤية «مجرد قلب الدولة أو محركها أو محورها، بل **هو** الدولة ذاتها ... هو إعلانٌ عن فكرة سياسية مسيطرة؛ أي إنه بمجرد تقديمه لنموذجٍ وصورةٍ كاملة عن معنىٰ الوجود المتحضر، يقوم البلاط بتصوير العالم من حوله باعتباره علىٰ الأقل صورةً تقريبيةً عن تفوقه الذاتي»(٤). لا يختبئ جيرتز بذلك عن المصالح والمؤسسات، لكنه يرىٰ توترًا دائمًا بين القوىٰ التوحيدية للدولة التي توفرها المُثُل أو السردية الحاكمة -التي يسميها «الفكرة السياسية المسيطرة»- وبين القوىٰ التفكيكية «لنظام السلطة الذي يبدو وكأنه مكونٌ من عشرات الحكام المستقلين وأشباه المستقلين»(٥).

---

(1) Clifford Geertz, Negara: The Theatre State in Nineteenth-Century Bali (Princeton, NJ: Princeton University Press, 1980), p. 13

(٢) المصدر السابق.

(٣) قام أنثروبولوجيون آخرون بتوجيه اهتمام مباشر باحتفالات الدولة. فعلىٰ سبيل المثال، يشير أ. ريتشاردز إلىٰ الاحترام المولَىٰ إلىٰ الكاباكا (الملك) في بوغندا.

Richards, "Authority Patterns in Traditional Buganda," in L. A. Fallers and A. I. Richards (eds.), *The King's Men: Leadership and Status in Buganda on the Eve of Independence* (New York: Oxford University Press, 1964).

«فالولاء يجب التعبير عنه رسميًا وبشكل مستمر». (ص ٢٧٤).

(4) Geertz, *Negara*, p. 13.

(٥) المصدر السابق، ص ١٩.

وبذلك، يختلف جيرتز ضمنيًا مع علماء السياسة الذين يفترضون ببساطة حالة من التماسك توفرها العقلانية أو البنية والمؤسسات، أو من يتشدقون بدور «القيم والمعايير» لكنهم في الواقع ينكبُّون علىٰ دراسة التفاصيل الدقيقة لتنظيم الدولة. فهو يفترض العكس تمامًا: لا يمكننا النظر إلىٰ مكوّنات الدولة دون فهم المادة اللاصقة التي تربط فيما بينها. إذ يجب علينا توقع أن أي مجموعة معقدة من المنظمات ستتحرك في مئات الاتجاهات المختلفة، ولا يمكن إيقاف ذلك إلا من خلال فكرةٍ مسيطرة أو صمغ ثقافي. وأشار جيتانو موسكا إلىٰ فكرة مشابهة عند تحليله «للتركيبة السياسية»، أي المبدأ القانوني والأخلاقي الذي يثبّت وجود الطبقة الحاكمة[١]. وأضاف أحد الكتّاب تعليقًا علىٰ عمل جيرتز يمكنه أن يصبح إشارة علىٰ نقطة يبدأ منها علماء السياسة: [هذه] السرديات الحاكمة «تعمل باعتبارها المبادئ الأساسية الحصينة للنظام السياسي، مما يجعل أي هيراركية قائمة تبدو طبيعية في نظر الحكام والمحكومين»[٢].

قام دافيد لايتين -أحد باحثي العلوم السياسية- بتعديل أفكار جيرتز وتكييفها لتناسب العلوم السياسية. وحاول كذلك تفكيك مفهوم السرديات الحاكمة إلىٰ وحدات فرعية قابلةٍ للاستعمال، وسمّاها «شواغل» مشتركة. وقام لايتين بتأويل جيرتز كالتالي:

«لا تتسم الأنساق الاجتماعية بالجمود، فالأنساق الفرعية لها ديناميتها الداخلية الخاصة والتي تؤثر في النسق الاجتماعي الأكبر. ويضغطُ التغير الخارجي علىٰ الأنساق الفرعية المختلفة وعلىٰ النسق الاجتماعي إجمالًا. وبالتالي، فإن الأنساق الاجتماعية قادرة علىٰ التكيف؛ إذ تقوم باستيعاب التغير عندما تقوم الأنساق الفرعية بتعديل قيمها بشكل متبادل، كي تتشكل حالة من التجانس في المجتمع»[٣].

---

(1) Gaetano Mosca, *The Ruling Class* (New York: McGraw-Hill, 1939), pp. 70-2.

(2) Sean Wilentz, *Rites of Power: Symbolism, Ritual and Politics Since the Middle Ages* (Philadelphia: University of Philadelphia Press, 1985), p. 4

(3) Laitin, *Hegemony and Culture*, p. 175.

ويسمح لايتين باختلاف أكثر من جيرتز في قوله إن الشواغل -وليس مجرد قيم أو تفضيلات- تمثل مجموعات من القيم يتشاركها الناس عما يستحق القلق بشأنه؛ «فأي نظام رمزي سيدلل علىٰ ما يستحق النضال من أجله، وما يبدو بداهةً أن محاولة تغييره عديمة الجدوىٰ»[1]. وبتعبير آخر، لا يجب أن يعني الصمغ الثقافي وجود إجماعٍ واسع علىٰ سردية حاكمة ما، بل قد يشير إلىٰ إدراكٍ مشترك لما يجب عليه أن تكون خطة المستقبل، وكيف ومتىٰ يحدث الاختلاف.

وحتىٰ عند الحديث عن كيانات غير كيانات ما قبل الكولونيالية، فإن فرض جيرتز يتردد صداه. فالدول الحديثة تتركب من أجهزة ومكاتب عدة ذات مهام ومصالح مختلفة بشكل كبير. والقوىٰ التي تجذبها في اتجاهات مختلفة قوىٰ هائلة: مطالب إقليمية ونفوذ جماعات مصالح وضغوط دولية. ويدفع التركيز علىٰ الثقافة -سواء كانت تشير إلىٰ سردية حاكمة ما أو إلىٰ مجرد شواغل مشتركة- الباحثين إلىٰ النظر في المعتقدات والمعاني المشتركة التي تمنع الفوضىٰ المؤسسية. ويختلف تصور جيرتز للثقافة والدولة عن بعض المقاربات الثقافية الشائعة في علم الاجتماع، كالتي تركّز علىٰ توحد **المجتمع** وتفككه باعتبارها وسائل غير مباشرة لتطبيق فكرة الثقافة علىٰ الدولة، أو كتلك التي تركّز علىٰ التفاعل فيما بين الثقافة والدولة، بما في ذلك تلاعب الدولة بالثقافة (إذ يُنظر إلىٰ الدولة [فيها] بنظرة بنيوية أو مؤسسية إلىٰ حد كبير)[2]. وكذلك يتجاوز جيرتز

---

(١) المصدر السابق.

(٢) انظر:

Edward Shils, *The Constitution of Society* (Chicago: University of Chicago Press, 1972); Michael Schudson, "Culture and Integration of National Societies," *International Social Science Journal 46* (February 1994): 63-82; Archer, "The Myth of Cultural Unity"; Gilbert M. Joseph and Daniel Nugent, "Popular Culture and State Formation," in Gilbert M. Joseph and Daniel Nugent (eds.), *Everyday Forms of State Formation: Revolution and the Negotiation of Rule in Modern Mexico* (Durham, NC: Duke University Press, 1994); Helen Siu, "Recycling Rituals and Popular Culture in Contemporary China," in Perry Link, Richard Madsen, and Paul G. Pickowiez (eds.), *Unofficial China: Popular Culture and Thought in the People's Republic* (Boulder, CO: Westview Press, 1989).

المقاربات الثقافية الشائعة في العلوم السياسية، كتلك الموجودة في كتابٍ مؤثر ككتاب **الثقافة السياسية**، حيث لا يلعب بناءُ الدولة دورًا رئيسًا، بل إن التركيز علىٰ مدىٰ تأثير القيم المنتشرة في السياسة. فجيرتز يدرس «المؤسسة الاجتماعية الواقعية»[(١)] للدولة، ويصمم تفسيرًا ثقافيًا لقدرتها علىٰ التماسك وتشكيل المجتمع.

انتهىٰ إدوارد طومسون إلىٰ النقطة نفسها تقريبًا، علىٰ الرغم من أنه أعطىٰ مكوّنات الدولة مصداقيةً أعلىٰ من جيرتز، ويبدو أنه وصل إلىٰ فكرة الدولة باعتبارها مسرحًا بشكل مستقل عن ذلك الأخير. فقد لاحظ طومسون أن «جزءًا كبيرًا من السياسة والقانون عبارة عن مسرحٍ دائم؛ فبمجرد «إطلاق» نسق اجتماعي ما، فإنه لا يحتاج تأييدًا يوميًا من خلال استعراضات القوة . . . لكن المهم هو استمرار الأسلوب المسرحي»[(٢)]. وأشار إلىٰ أن «قولنا بأن هذه السيطرة سيطرة «ثقافية» لا يعني أنها معنوية وواهية وهشة علىٰ التحليل. ولا يعني تعريف السيطرة باعتبارها هيمنة ثقافية أن محاولات التحليل يجب أن تتوقف، بل يعني أنه يجب الاستعداد لتحليل النقاط الضرورية كصور السلطة والنفوذ وذهنيات الخضوع الشعبية»[(٣)].

التقط البعض الآخر فكرة الدول المسرحية وحاول تطبيقها علىٰ حالات معاصرة[(٤)]. وحتىٰ جيرتز أيضًا لا يخفي اعتقاده بضرورة تطبيق مقاربته التي تركّز علىٰ المسرح والسرديات الحاكمة علىٰ أمثلةٍ حديثة. ففي مقالة أخرىٰ كتب قائلًا: «إن رد الفعل السهل الآن هو القول بأن كل هذا الحديث عن الملوك وزخارفهم ورحلاتهم يتعلق بماضٍ غابر كان العالم فيه أصغر بخمسمائة عام وكان كل شيء

---

(1) Geertz, *Negara,* p. 19.

(2) E. P. Thompson, "Patrician Society, Plebian Culture," *Journal of Social History* 7(Summer 1974): 389

(٣) المصدر السابق، ص ٣٨٧. استعار طومسون مفهوم الهيمنة الثقافية من جرامشي.

(٤) انظر علىٰ سبيل المثال:

Joseph W. Esherick and Jeffrey N. Wasserstrom, "Acting Out Democracy: Political Theater in Modern China," *Journal of Asian Studies 49* (November, 1990): 835-65

أكثر وضوحًا، بتعبير هويزينجا الشهير . . . [نعم،] العروش والمواكب أمرٌ عفا عليه الزمن، إلا أن السلطة السياسية -وكذلك معارضتها- ما زالت تحتاج إطارًا ثقافيًا تعرّف نفسها من خلاله وتطرح فيه مزاعمها»[١].

فالثقافة بالنسبة إلىٰ جيرتز ليست الطوائف والأعراف، بل هي السرديات الحاكمة التي تشكّل خبرات الناس. لكن المشكلة التي تواجهه وتواجه أي أحد يحاول تطبيق هذه المقاربة علىٰ الدول المعاصرة، هي كيف يفعل ذلك. فهو نفسه يشير إلىٰ أن «أحد الأشياء التي يعرفها الجميع، إلا أن لا أحد يمكنه إثباتها، هي أن سياسة دولة ما تعكس نمط ثقافتها»[٢]. وربما كان هذا هو السبب الذي أنهىٰ ثورة الحماس التي صاحبت مقاربة جيرتز في المجتمع العلمي في السبعينيات وأوائل الثمانينيات[٣]. نحن نعلم مدىٰ أهمية الثقافة، وأن الدولة أكثر من مجرد ترتيب للأدوار أو بنية قابلة للتناوب، لكننا لا نعلم بالضبط كيف ندرسها (أي الثقافة) بشكل مقارن، وكيف نجعلها أكثر من مجرد خانة احتياطية عملاقة.

المنظور البنيوي النسقي

بينما ظل النظر إلىٰ الدولة من منظور ثقافوي علىٰ هوامش العلوم السياسية، اكتسحت المقاربة البنيوية باحثي الدراسات المقارنة في السبعينيات. ويرجع ذلك جزئيًا إلىٰ عودة النظرية الواقعية (الواقعية الجديدة الآن) في العلاقات الدولية. وتأثر كثيرون أيضًا بعلم الاجتماع التاريخي المقارن، الذي جاب رموزه الأساسيون فرعي علم الاجتماع والعلوم السياسية، وكذلك بالاندفاع نحو «استعادة الدولة»[٤]. كانت هذه المقاربة تنظر إلىٰ الدولة باعتبارها وحدات

---

(1) Clifford Geertz, *Local Knowledge: Further Essays in Interpretive Anthropology* (New York: Basic Books, 1983), 142-3

(2) Clifford Geertz, *The Interpretation of Cultures: Selected Essays* (New York: Basic Books, 1973), p. 310

(٣) انظر علىٰ سبيل المثال:

Wilentz, *Rites of Power.*

(٤) انظر:

Michael Mann, *The Sources of Social Power* (New York: Cambridge University Press, 1986);

متماسكة موحدة، يمكن فهم سلوكها من خلال النظر في تحالفات القوىٰ (الداخلية أو الدولية) الموجودة في بيئاتها. إنه منظور يهيمن فيه النسق؛ إذ يرىٰ البنيويون الدولَ قابلةً للتناوب لدرجة أنهم يتوقعون من كل الدول السلوك نفسه عند التعرض إلىٰ القوىٰ نفسها (أي العنصر النَسَقي). وبالتالي، يمكن للباحثين فهم سلوك الدولة بناءً علىٰ مصالحها باعتبارها وحدة متكاملة في بيئة من القوىٰ الأخرىٰ.

وبافتراض تماسك الدولة في اتباعها لمجموعة المصالح الخاصة بها، تحدث بعض علماء السياسة كإريك نوردلينجر وستيفان كراسنر طويلًا عن استقلاليتها(١). وبالفعل، أصبحت الاستقلالية كلمة شائعةً في أدبيات بناء الدولة، وخاصةً مع عدد الدراسات المتزايد عن نجاح دول شرق آسيا(٢). لكن الغريب - من وجهة نظرنا في بداية القرن الجديد- هو سرعة انزواء هذه المقاربة حتىٰ أصبحت في ندرة التأويلات الثقافوية للدولة. فكما تشير إيرا كاتزنيلسون: فقدتْ هذه المقاربة طاقتها وخيالها وصدارتها(٣).

Barrington Moore, Jr., *Social Origins of Dictatorship and Democracy: Lord and Peasant in the Making of the Modern World* (Boston: Beacon Press, 1966); Skocpol, *States and Social Revolution*; Immanuel Wallerstein, *The Modern World System: Capitalist Agriculture and the Origins of the European World Economy in the Sixteenth Century* (New York: Academic Press, 1974); Peter B. Evans, Dietrich Rueschemeyer, and Theda Skocpol, *Bringing the State Back In* (Cambridge, UK: Cambridge University Press, 1985)

(1) Eric A. Nordlinger, *On the Autonomy of the Democratic State* (Cambridge, MA: Harvard University Press, 1981); Stephen D. Krasner, *Defending the National Interest: Raw Materials Investments and U.S. Foreign Policy* (Princeton, NJ: Princeton University Press, 1978)

(2) Meredith Woo Cummings, *Race to the Swift: State and Finance in Korean Industrialization* (New York: Columbia University Press, 1991); Stephen Haggard, *Pathways from the Periphery: The Politics of Growth in the Newly Industrializing Countries* (Ithaca, NY: Cornell University Press, 1990).

(3) Ira Katznelson, "Structure and Configuration in Comparative Politics," in Lichbach and Zuckerman (eds.), *Comparative Politics: Rationality, Culture, and Structure.*

لقد كان عمل جاك جولدستون «الثورة والتمرد في بدايات العالم الحديث: *Revolution and Rebellion in the Early Modern World*» آخر الأعمال المهمة عن الدولة من المنظور البنيوي النسقي[1]. لم يكن موضع اهتمامه المباشر هو بناء الدولة، بل انهيارها. ومع انتباه جولدستون إلىٰ مجموعة متنوعة من القوىٰ التاريخية، ساعدته نظريته القوية علىٰ التعامل مع العديد من الدول عبر قرون عدة باعتبارها أجزاءً قابلة للتناوب في معادلته. وتكمن جاذبية النظرية في بساطتها وعموميتها.

فوفقًا لجولدستون، تنهار الدول عندما تتعرض لثلاثة أنواع من الأزمات في وقت واحد؛ أزمة مالية عامة، وانقسامات نخبوية حادة، ورغبة الجماعات الشعبية وقدرتها علىٰ الاحتشاد. لكن ما هو الشرط البنيوي الكامن الذي يؤدي إلىٰ حدوث هذه الأزمات في وقت واحد في أماكن مختلفة وفي فترات تاريخية مختلفة؟ تكمن الإجابة في الأنماط الديموغرافية؛ إذ إن التدهور في نسبة الموارد إلىٰ حجم السكان يمهد الطريق للمشكلات التي تقوض الدولة. لكن ما يجذبنا إلىٰ هذا النوع من النظريات هو نفسه الذي يصدنا عنها. فخاصية التجريد والعمومية التي تمتاز بها هذه الأطروحة جذابة جدًا. فما يقدمه لنا جولدستون لا يقل عن كونه مشروعًا سرديًا شاملًا لفهم التاريخ. إلا أن النظرية مثيرة للقلق. فالثقافة لا تطل برأسها إلا باعتبارها ناتجًا عرضيًا للأزمات الثلاث. فيقول بأنه بمجرد حدوث هذه الأزمات، سنرىٰ زيادة في الأفكار الثقافية والدينية المخالفة للسائد، إلا أن محتواها الفعلي لا يهم، ولا تهم أيضًا المسارات المؤسسية التي اتخذتها الدول والمجتمعات المختلفة. لقد نزعت نظريته الفاعلية من الدولة والمجتمع، أي نزعت قدرة الناس علىٰ التأثير في مجرىٰ التاريخ. فنصل في النهاية إلىٰ صورة حتمية للغاية، لا تساهم فيها التواريخ المؤسسية المختلفة ولا نظم المعنىٰ المتناقضة ولا مبادرات الجماعات أو الأفراد في التطور التاريخي إلا بقدر ضئيل جدًا.

---

(1) Jack A. Goldstone, *Revolution and Rebellion in the Early Modern World* (Berkeley: University of California Press, 1991)

المنظور العقلاني

في الوقت نفسه الذي سيطرت فيه النظريات البنيوية النسقية، التفت بعض كتّاب الاختيار العقلاني إلىٰ الدولة، علىٰ الرغم من أنها لم تكن مركزيةً في نموذج الاختيار العقلاني الناشئ ساعتها. وكان أكثر الكتب تأثيرًا في هذه المساحة هو كتاب روبرت بيتس «**الأسواق والدول في أفريقيا الاستوائية**: Markets and States in Tropical Africa»[1]. بدأ بيتس بحثه بمعضلة أساسية؛ ألا وهي أن الحكام الأفارقة كانوا يعرفون جيدًا السياسات الاقتصادية الواجب اتباعها لإحداث النجاح الاقتصادي، إلا أنهم تجنبوها بوضوح واختاروا سياسات أخرىٰ مضرّة. ينطلق حل هذه المعضلة في بحثه من مصالح هؤلاء القادة. فوضعهم السياسي غير المستقر أجبرهم علىٰ سلوك طرق أدت باقتصادهم إلىٰ حالة من الفوضىٰ. ومن خلال تحليل تصرفات أفراد أساسيين واختياراتهم، يخبرنا بيتس عن أمراض دولٍ بأكملها.

طوّر بيتس تحليل الاختيار العقلاني الخاص به في كتاب تالٍ بعنوان «**ما بعد معجزة السوق**: Beyond the Miracle of the Market»، من خلال التشديد علىٰ أهمية المؤسسات، وخاصةً المؤسسات السياسية[2]. فأشار -مستلهمًا أعمال دوجلاس نورث[3] وآخرين عن النظريات المؤسسية الجديدة في الاقتصاد- إلىٰ وجود وسطٍ مؤسسي معين يجد صناع السياسة أنفسهم فيه؛ يخلق هذا الوسط بنية من المحفزات توجه اختياراتهم. وبتعبير آخر، لا تعد التفضيلات التي يحملها السياسيون وتؤسس أهدافهم التي يسعون إلىٰ تحقيقها مجرد تفضيلاتٍ عشوائية. وتتمثل مساهمة بيتس في أن هذه التفضيلات لا يجب أن تظل خارجةً عن نظرية الاختيار العقلاني، بل يجب استدماجها، أي تفسيرها نظريًا. يستهدف بيتس

---

(1) Robert H. Bates, *Markets and States in Tropical Africa: The Political Basis of Agricultural Policies* (Berkeley: University of California Press, 1981).

(2) Robert H. Bates, *Beyond the Miracle of the Market: The Political Economy of Agrarian Development in Kenya* (New York: Cambridge University Press, 1989)

(3) Douglass C. North, *Structure and Change in Economic History* (New York: W. W. Norton, 1981).

بشكل واضح المساهمة في الأدبيات المتزايدة عن الدولة من خلال التبرير العقلاني لاختيارات الدول «المستقلة». أو بكلماته هو، تقدّم نظريته «الأسس الجزئية للموضوعات الكلية التي تسيطر علىٰ أدبيات الدولة»[1]. تنبع هذه الأسس الجزئية من المصالح؛ «من سلوك مصلحي لأطراف خاصة تستخدم مواردها للتأثير في السياسيين الطموحين وفي العملية السياسية»[2]. وفي حالة كينيا -موضوع بحث بيتس- كان توجه هيمنة طبقة اجتماعية ما نحو المراكمة وليس التوزيع هو الذي يفسر اختيار سياسات الدولة وبالتبعية معدلات نموها الاقتصادي الفائقة عن جيرانها. ويمكننا تفسير النتيجة الكينية علىٰ أساس «بنية مؤسساتها السياسية والمحفزات التي تخلقها للسياسيين»[3]. ويستطرد قائلًا:

«إن الناس يعرفون بوضوح أين تكمن مصالحهم، فيستثمرون في إنشاء مؤسسات تعمل علىٰ هيكلة الحياة الاقتصادية والسياسية من أجل الدفاع عن موضعهم فيها، أي لحماية مصالحهم ... وتؤثر المؤسسات في الإجراءات اللاحقة. فقد يكون تم إنشاؤها من أجل أسباب اقتصادية، أو من أجل تقوية مصالح اقتصادية معينة، إلا أنه بمجرد إنشائها تقوم بخلق مناصب ذات سلطة سياسية وشبكات من المحفزات السياسية، وتحدد الإمكانيات الاستراتيجية وتفرض القيود»[4].

اندمجت المقاربة العقلانية بشكل لطيف مع عودة الدولة كموضوع للدراسة؛ إذ إنها نقلت علماء السياسة من التركيز الحصري علىٰ السرديات الحاكمة أو البنىٰ الكلية الواسعة جدًا والغامضة في الغالب إلىٰ مستوىٰ بحثي أكثر قابلية للسيطرة عليه. فكما تشير مارجريت ليفي، اعتمدت نظرية الاختيار العقلاني علىٰ خبرتها مع سياسات التصويت والانتخابات من أجل تقديم مقاربة إمبريقية راسخة لأسئلة

---

(1) Bates, *Beyond the Miracle of the Market*, p. 6.

(٢) المصدر السابق، ص ٥.

(٣) المصدر السابق، ص ١٤٠.

(٤) المصدر السابق، ص ١٥١-٢.

البحث المقارن العامة[1]. وأدىٰ هذا التوجه إلىٰ اهتمام بالأدلة الملموسة، والذي كان مُفتقَدًا غالبًا في المنظورات البنيوية والثقافوية.

فمن خلال تحديد أهداف القادة بشكل واضح، يستطيع الباحثون أن يستنتجوا سلوكهم -وبالتبعية النتائج السياسية- منها ومن التهيئة الخاصة للظروف التي يواجهونها. وبهذا المعنىٰ، يمكننا التعامل مع وحدات الدراسة -كما البنيوية- باعتبارها فواعل متماسكة وقابلة للتناوب نظريًا. أدىٰ ذلك إلىٰ زيادة نسبة القَصْد الفكري في دراسة الدول، حتىٰ وإن هدد ذلك فهم الدولة باختزاليةٍ صلبة. لقد تجاوز بيتس البنيوية النسقية من خلال إبرازه للسياسة مرة أخرىٰ في تحليل الدولة. فمن خلال تضمينه للمؤسسات في التحليل، نجح بيتس في وضع المصالح في سياقها (فالمصالح المهيمنة في كينيا تختلف عن تلك المهيمنة في دول مجاورة) مع الإبقاء علىٰ استخدام منهج عالمي (فكل السياسيين يستخدمون الحسابات العقلانية نفسها للتعامل مع المصالح المختلفة). وتكتب ليفي أنه «بينما ينمو الاختيار العقلاني التاريخي والمقارن، فإنه يتحول تدريجيًا إلىٰ شكلٍ من التحليل المؤسسي»[2].

لكن مرة أخرىٰ، كما هو الحال مع البنيويين، تلعب الثقافة دورًا ثانويًا، إلا أن العقلانيين حاولوا تفسير المسارات المؤسسية المختلفة. لكن محاولة بيتس استدماج البعد المؤسسي كانت صعبة للغاية. فعلىٰ الرغم من كون مناقشته للتطور التاريخي للبنية الاجتماعية في كينيا من خلال تحليل التشكل الطبقي مُلمَّةً بموضوعها بشكل جيد، فإنها تقع خارج حدود النظرية نفسها. فالعقلانيون لم يجدوا طريقةً بعدُ لتضمين البيئة المؤسسية -المجموعة المعينة من المصالح التي تهيمن في كينيا أو في مكان آخر- في عناصر نظرياتهم. وفي حين أن الفاعل العقلاني هو القائم بالتغيير (علىٰ عكس النظريات البنيوية النسقية) إلا أن فاعليته -أو فاعليتها- نفعية بالكامل، يتم توقعها وتحديدها من قبل قوىٰ خارجةٍ عنها.

---

(1) Margaret Levi, "A Model, a Method, and a Map: Rational Choice in Comparative and Historical Analysis," in Lichbach and Zuckerman (eds.), *Comparative Politics: Rationality, Culture, and Structure.*

(٢) المصدر السابق، ص ١٤٩.

المنظور المؤسسي التاريخي

إنها لمبالغة شديدة أن نقول إن المنظورات الثقافوية والعقلانية والبنيوية النسقية اختفت في نهاية القرن العشرين. فعلىٰ الحقيقة، أزهر التوجه العقلاني في العديد من الحقول الفرعية في العلوم السياسية، بما فيها الدراسة المقارنة للدولة. لكن عند تصفح الأدبيات المعاصرة المكتوبة عن الدولة، نشعر وكأن هناك مقاربة نموذجية لدراسة الدولة، هي المقاربة المؤسسية. أو بشكل أدق كما يشير كاتزنيلسون، تم تصنيف دراسة الدولة تحت بند المؤسسية التاريخية[١]. يقترب هذا المنظور بشدة من المنظورات البنيوية والثقافوية والعقلانية، ويستوعب العديد من عناصر كل منهم. فكالبنيوية النسقية، تنشغل المؤسسية بالكيفية التي ترتبط بها أجزاء الدولة ببعضها البعض كي توجّه الاختيارات المتاحة للأفراد. لكن مع نشأتها في نهاية الثمانينيات والتسعينيات، كان مبدؤها المركزي هو أن الطرق المختلفة للقيام بالأمور اليوم ستظل مهمة غدًا، وأن الدول التي تواجه الظروف نفسها لا تسلك السلوك نفسه، كما افترضت البنيوية النسقية. وبتعبير آخر، تحدد البيئة الخاصة بالمؤسسات دوافع الأفراد وتعدلها وترتبها[٢]. فالأدوار المختلفة لأجزاء الدولة وعلاقاتها ببعضها البعض والإجراءات التي تحدد كيفية تفاعلها وتجمعها داخل المجتمع وخارجه؛ يعد كل ذلك جوهريًا في فهم سلوك الدولة.

وعلىٰ الرغم من أن الثقافة تلعب دورًا مهمًا في تقبل الروابط المؤسسية -ففي النهاية، هذه الأدوار والعلاقات والإجراءات تشملها التأويلات الذاتية المشتركة لكيفية السلوك- فإن معظم علماء السياسة المؤسسيين يشددون علىٰ فهم المؤسسات السياسية وترتيب العلاقات فيما بينها «باعتبارها تسلك سلوكًا مستقلًا فيما يخص مصالحها المؤسسية» أكثر من تشديدهم علىٰ الرموز والمعاني[٣].

---

(1) Katznelson, "," in Lichbach and Zuckerman, *Comparative Politics.*

(2) James G. March and Johan P. Olsen, *Rediscovering Institutions: The Organizational Basis of Politics* (New York: Free Press, 1989), p. 4

(٣) المصدر السابق ص ٤.

وبالمثل كما سنرىٰ، فإن العقلانية أساسية في المؤسسية؛ لأن اختيارات الأفراد تتم في سياق مُشكّل اجتماعيًا، ولأن هذه الاختيارات -كما في حالة صناع السياسة لدىٰ بيتس- تُفهم من خلال المصالح التي تقف خلفها. وفي الحقيقة، قامت كتابات الاختيار العقلاني الحديثة بالدمج بين العقلانية وبين نظريات نورث المؤسسية، كما في كتاب ليفي المرموق أو كتاب باربرا جيديس[١] أو كما رأينا في كتاب بيتس الأخير. وكان لهذه الأعمال أثرٌ مهم في نوع آخر من المؤسسية، هو المؤسسية التاريخية.

أحد الكتابات المبكرة التي استخدمت هذه المقاربة هو الكتاب البارز «**التحول الكبير**»[٢] لكارل بولاني، والذي أثّر فيّ وفي كثيرين غيري[٣]. قدّم هذا الكتاب نموذجًا للكتابة البحثية للساخطين علىٰ المقاربات السلوكية والنسقية (الماركسية غالبًا) وللمهتمين بتطوير منظور ذي أساس تاريخي. فقد نزعت اهتمامات السلوكيين بسلوك الأفراد والمجموعات وتوجهاتهم وسماتهم إلىٰ تقزيم العوامل التاريخية، وإغفال أثر اختلاف الأشكال التنظيمية. وكذلك، بدا أن حتمية الماركسية تنكر أهمية التنوع المؤسسي.

لا تقتصر دلالة العنوان الفرعي لكتاب بولاني «الأصول السياسية والاقتصادية لعصرنا» علىٰ طموحه الخاص، بل تدل كذلك علىٰ اعتقاد عام بأن مقاربةً من هذا النوع يجب ألا تُستخدم في دراسات وتفسيرات فردية محدودة النطاق. وعلىٰ الرغم من أن بولاني نسجَ العديد من الموضوعات في سرديته، فإن

---

(1) Barbara Geddes, *Politician's Dilemma: Building State Capacity in Latin America* (Berkeley: University of California Press, 1994)

(2) Karl Polanyi, *The Great Transformation: The Political and Economic Origins of Our Time* (Boston: Beacon Press, 1944).

(٣) لقد قام كاثلين ثيلين وسفين ستاينمو بالتميز بين المؤسسية التاريخية، ومؤسسية الاختيار العقلاني.

Thelen and Steinmo "Historical Institutionalism in Comparative Politics," in Sven Steinmo, Kathleen Thelen, and Frank Longstreth (eds.), *Historical Institutionalism in Comparative Analysis* (New York: Cambridge University Press, 1992).

وأحد الرموز البارزة أيضًا في المؤسسية التاريخية هو جيرشينكرون، ولكننا لن نناقشه هنا.

شاغله الأساسي في النهاية كان هذا الشيطان الذي قلب عالمه الخاص رأسًا علىٰ عقب؛ أي الفاشية. وللتعامل مع هذا الشكل السياسي المرعب، كان مضطرًا لتقبل مقاربة المصالح المادية التي أثّرت في تفكيره، لكن مع إيجاد طريقة يتجنب بها ميلَ ماركس إلىٰ تحتيم النتائج. انظر مثلًا إلىٰ الخطىٰ الثابتة التي يتحرك بها بولاني في قوله:

«إن كان هناك أيُّ حركة سياسية استطاعت الاستجابة إلىٰ احتياجات حالة واقعية، ولم تكن عَرَضية أو مصادفة، فهذه الحركة هي الفاشية. لكن في الوقت نفسه، كان الطابع التفكيكي للحل الفاشي واضحًا. فقد قدّمت حلًا لأزمة مؤسسية كانت في جوهرها مشابهة لعددٍ من الدول. لكن تجريب هذا الحل كان سيؤدي في كل مكان إلىٰ مرضٍ يؤدي إلىٰ الموت. وبهذه الطريقة تندثر الحضارات»[1].

نبعت الأزمة التي أشار إليها من التعايش المضطرب في الدولة الليبرالية بين متطلبات الرأسمالية (المعبّر عنها مؤسسيًا من خلال السوق ذاتي التنظيم، والالتزام بمعيار الذهب) وبين الديمقراطية. وهنا أيضًا كما لدىٰ جيرتز وجولدستون وبيتس، تم التركيز علىٰ سمة الدولة الأساسية، أي تركيبها وصنع القرار فيها أكثر من التركيز علىٰ البيئة التي تنشط فيها هذه البنية. فبالنسبة إلىٰ بولاني، قامت الدولة بخدمة الرأسمالية والسوق؛ إذ قامت بجعل تعبير المجتمع عن الاحتياجات والرغبات المتعددة في مرتبة ثانية؛ وكما كتب: «لا يعني ذلك إلا إدارة المجتمع باعتباره ملحقًا بالسوق»[2]. وقام السوق -هذه «المطحنة الشيطانية»- بالقضاء بلا رحمةٍ علىٰ الخصائص الجسدية والنفسية والأخلاقية للبشر وتركهم بلا شبكة أمان يسقطون فيها.

ولكن في الوقت نفسه، أصبحت الدولة -نتيجة الضغط الذي تمارسه عليها جماعات العمال- أساس «مبدأ تنظيمي ذي سلطة أبوية»[3]؛ إذ إن هذه الجماعات قامت بتنظيم حركة مضادة «كرد فعل لتمزيق نسيج المجتمع»[4]. وأدت مجموعة

---

(1) Polanyi, *The Great Transformation*, p. 237.

(٢) المصدر السابق، ص ٥٧.

(٣) المصدر السابق، ص ١٢٥.

(٤) المصدر السابق، ص ١٣٠.

التناقضات الحادثة داخل الدولة هذه -صدام الليبرالية الاقتصادية مع الحمائية الاجتماعية- إلىٰ أزمة. وكان البطلُ الذي استطاع القضاء علىٰ هذه العقدة هو تنظيمٌ مؤسسيّ جديد؛ الفاشية. وكان الحل الذي قدمه هو تحويل السوق والقضاء علىٰ الديمقراطية.

لقد كان هدف بولاني هدفًا صعبًا. فقد أراد أن يُظهر كيف أن مجموعةً معينة من القوىٰ يمكنها في وقت واحد تفسير نشوء الدولة الفاشية (كما يمكن لأي بنيوي نسقي جيد أن يفعل) وكذلك تترك الباب مفتوحًا لأي نتيجة أخرىٰ؛ إذ إنه لا بريطانيا ولا الولايات المتحدة -التي كان يكتب فيها كتابه في أيام الحرب العالمية الثانية السوداء- خضعتا للحل الفاشي. فالمؤسسات تتكيف مع البيئة الحقيقية التي تندمج فيها؛ وبالنسبة إلىٰ بولاني، كانت هذه البيئة هي اقتصاد عالمي يقوم علىٰ معيار الذهب ونظام دولٍ في إطار من توازن القوىٰ. لكن هذه السيرورة ليست قابلة للتكرار بشكل مطلق، فالمجتمعات والدول المختلفة تستجيب بطرق مختلفة.

أكّد صامويل هنتنجتون علىٰ الأمر نفسه في فترة ما بعد الحرب؛ أن السلوك السياسي المختلف وأشكال التفاعل المتنوعة بين الدولة والمجموعات الاجتماعية يؤدي إلىٰ نتائج سياسية مختلفة. لقد كان اهتمامه المباشر منصبًا علىٰ كثرة الدول التي نشأت بعد إنهاء الاستعمار وآمالها العريضة في أنها ستقود مجتمعاتها إلىٰ الفردوس، أرض الحداثة والرخاء. لكنه لاحظ أنه من المحتمل أن يحدث فشلٌ سياسي وعدم استقرار بالقدر نفسه الذي يُحتمل به حدوث تنمية سياسية[1].

لم يستخدم هنتنجتون كلمة «الدولة» -إذ لم تكن شائعةً بعد- إلا أنها كانت حاضرة بوضوح في تحليله. وفي الواقع، إن كان هناك من يُنسب له استعادة الدولة، فهو هنتنجتون. فقد أشار إلىٰ أن أفعال مجموعة المؤسسات العامة وخصائصها في بلد ما -أي الدولة، لكنه لم يكن يمتلك اللفظة التي تشمل كل ذلك- تُحدث تغييراتٍ واسعة في المجتمع. لقد أعاد المؤسسات العامة إلىٰ محور

---

(1) Samuel P. Huntington, *Political Order in Changing Societies* (New Haven, CT: Yale University Press, 1968)..

الاهتمام. وبالفعل، كانت نظريته توحي بأنه يكفينا التركيز حصرًا علىٰ مدىٰ نجاح الدولة في تطوير مؤسساتها. إن أطروحته بسيطة للغاية: لا تنشأ سياسة مستقرة تعمل للصالح العام إلا إذا فاق مستوىٰ المأسسة السياسية مستوىٰ المشاركة السياسية. ولا أكون مبالغًا عندما أقول إنه ما من عمل تجاوزَ عمل هنتنجتون في التأثير في جيلٍ بأكمله من علماء السياسة المقارنة ممن يدرسون الدولة، علىٰ الرغم من أن رؤيته المحافظة فيما يخص السياسة الخارجية الأمريكية دفعت الكثيرين منهم إلىٰ التقليل من شأن أثر نظريته فيهم.

لقد تجاوز أثرُ هنتنجتون الأروقة الأكاديمية. فقد أخبرني أحد المسؤولين الإثيوبيين الكبار أنه في أثناء الانقلاب العسكري علىٰ الإمبراطور هيلا سيلاسي عام ١٩٧٣م، اقتحم أحد الضباط الشباب الغرفة التي كان يجتمع فيها مساعدو الإمبراطور لإدارة شؤون البلاد، فسأله أحدهم: «فيمَ فشلنا؟!»، فرفع أحد الضباط في هذه اللحظة نسخةً من كتاب هنتنجتون ومرره من علىٰ الطاولة وقال: «كان ينبغي عليك أن تقرأ هذا!»، يعطي هذا الأمر لمحةً عن مدىٰ أثر هذا الكتاب، بغض النظر عن كون هذه القصة ملفقةً أم حقيقية.

لقد تغذت العديد من الكتابات المهمة خلال التسعينيات علىٰ أفكار بولاني وهنتنجتون. فالتوازن بين الضغوط البيئية وبين الاستجابات المتنوعة علىٰ هذه العوامل الذي نجده لدىٰ بولاني، والانتباه إلىٰ الاستقلالية والقدرة السياسية الذي نجده لدىٰ هنتنجتون أصبح خصيصةً مميِّزة لأفضل الأعمال المعاصرة عن الدولة من التي كتبها باحثون يعملون بالمنظور المؤسسي التاريخي في دراسات علىٰ دول متعددة، ودراسات متعمقة في دولة ما[1]. فعلىٰ سبيل المثال، يحاول بيتر إيفانز

---

(١) انظر علىٰ سبيل المثال:

Ruth B. Collier and David Collier, *Shaping the Political Arena: Critical Junctures, the Labor Movement, and Regime Dynamics in Latin America* (Princeton, NJ: Princeton University Press, 1991); Peter B. Evans, *Embedded Autonomy: States and Industrial Transformation* (Princeton, NJ: Princeton University Press, 1995); Robert H. Jackman, *Power Without Force: The Political Capacities of Nation-States* (Ann Arbor: University of Michigan Press, 1993); John Waterbury, *Exposed to Innumerable Delusions: Public Enterprise and State Power in*

كشف أسباب استطاعةِ دول معينة إدارةَ تحولات صناعية ناجحة في مجتمعاتها، وفشل دول أخرىٰ. تكمن إجابته في خصوصية الترتيبات المؤسسية: «فالدول ليست شيئًا واحدًا، بل تختلف جوهريًا في بناها الداخلية وعلاقاتها بالمجتمع. وأنواع البِنىٰ المختلفة تؤدي إلىٰ قدرات مختلفة علىٰ الفعل»[١].

تقطع هذه العبارة شوطًا طويلًا في إبراز تنوع الدول الواقعية. لكن كما في الأعمال التي تستخدم المنظورات الثقافوية والبنيوية والعقلانية، ما زال المنظور المؤسسي التاريخي يعكس تشديدًا علىٰ النظر إلىٰ الدولة باعتبارها بنيةً مستقلة قائمة بذاتها في المقام الأول، وكيانًا يمكن عزله عند البحث.

الدولة المقيدة: اشتباك الدولة والمجتمع

لقد فرضت الدولةُ الحديثة نفسَها باعتبارها السلطة المطلقة التي تسمو علىٰ المجتمع، وتطلب منه طاعةً وامتثالًا واسعي النطاق. إلا أن اشتباك المجموعات الاجتماعية معها وما استتبع ذلك من تحولٍ متبادل، خفف من مزاعم الدولة باعتبارها السلطة المطلقة. فعلىٰ عكس الظاهر، مُزّقت الدول وأُضعفت نتيجة طبيعة صداماتها مع القوىٰ الاجتماعية الأخرىٰ. ومن خلال فهم كيف تم قص أجنحة الدولة من خلال اشتباكها مع هذه القوىٰ الاجتماعية، يمكننا أن نبدأ في وضع أساسٍ لأجندة بحثية للقرن الحادي والعشرين؛ أجندةٍ تبدأ بالسياق بدلًا من البنية، وتركّز علىٰ دولةٍ مقيدة. وستسمح لنا هذه الأجندة بالتحرر من الآثار الخانقة للتفكير التي تسبّبها الأيديولوجياتُ القومية التي تشدّد علىٰ السيادة الكاملة

Egypt, India, Mexico, and Turkey (New York: Cambridge University Press,1993); Catherine Boone, *Merchant Capital and the Roots of State Power in Senegal* (New York: Cambridge University Press, 1992); Frances Hagopian, *Traditional Politics and Regime Change in Brazil* (New York: Cambridge University Press, 1996); Atul Kohli, *Democracy and Discontent: India's Growing Crisis of Governability* (New York: Cambridge University Press, 1990); Vivienne Shue, *The Reach of the State: Sketches of the Chinese Body Politic* (Stanford, CA: Stanford University Press, 1988); Robert Vitalis, *When Capitalists Collide: Business Conflict and the End of Empire in Egypt* (Berkeley: University of California Press, 1995)

(1) Evans, *Embedded Autonomy*, p. 11.

للدولة، وكذلك النظريات الأكاديمية بدءًا من دولة فيبر المثالية النموذجية التي تشدد علىٰ احتكار الآليات الإكراهية والسلطة الشرعية.

فالأيديولوجيات تُنشئ سرديات حاكمة يمكنها التعامل جيدًا مع مسائل كترسيخ السلطة أو التعبير الجمعي عن الهوية، لكنها أقل نفعًا في فهم قدرات الدول وحدودها في الواقع. وكذلك تسبّب نظريات كنظرية فيبر ومن تبع خطاه من علماء السياسة مشكلاتٍ متنوعة. ففهمهم للدولة باعتبارها منظمة قائمة بذاتها لها حدود صارمة مع القوىٰ الاجتماعية الأخرىٰ يؤدي إلىٰ أبحاثٍ تركّز علىٰ تركيبها وكيفية بنائها مما يؤدي إلىٰ إضفاء طابع ماهَوَي علىٰ الدولة والمبالغة في قدراتها. ويمكن لمقاربة تركّز علىٰ الدولة في المجتمع، أي علىٰ السياق الذي تشتبك فيه الدولة مع القوىٰ الاجتماعية الأخرىٰ أن تبرز حدود الدولة والتحول المتبادل بينها وبين المجموعات الاجتماعية الأخرىٰ. ويوضّح ميتشل هذه النقطة بشكل جيد في قوله:

«تقدّم مقاربات التفسير السياسي الدولتية الدولةَ باعتبارها كيانًا مستقلًا لا يتحدد سلوكه من خلال القوىٰ المجتمعية ولا يمكن اختزاله فيها ... ويمثل التعريف الفيبري التقليدي للدولة باعتبارها منظمة تدعي احتكار الاستخدام الشرعي للعنف تصنيفًا احتياطيًا. فهو لا يخبرنا كيف يمكن رسم معالم هذه المنظمة عديمة الشكل ... فالدولة تظهر منفصلة عن المجتمع دون أي إشكال»[1].

يجب علىٰ دولة القرن الحادي والعشرين، التي تعصف بها رياح العولمة والكيانات العابرة للحدود والصراعات الإثنية المدمرة، أن تتجرد من أساطير وحدتها وقدرتها الفائقة. فأكثر من أي وقت مضىٰ، ومع غزارة الدول الجديدة وصراع الدول القديمة مع التحديات التفكيكية، يحتاج علماء السياسة طرقًا يكشفون بها علاقة الدول مع من هم داخل حدودها؛ طرقًا يدرسون بها السيرورة المعقدة لرسم الحدود الاجتماعية وتشكيل تحالفات مع البعض وإقصاء آخرين.

---

(1) Timothy Mitchell, "The Limits of the State: Beyond Statist Approaches and Their Critics," *American Political Science Review 85* (March 1991): 82

إنه طلب صعب؛ إذ يجب التخلي عن الرؤىٰ البنيوية التي تصوّر الدولة باعتبارها محددة بشكل كبير من قبل سردية حاكمة و/أو تعرضها باعتبارها «فاعلًا» تاريخيًا ضخمًا متماسكًا وموحدًا[١]. ويتضمن ذلك تحسين الأدوات المؤسسية في تحليل الدول التي تكاثرت في العقد الأخير، بالتركيز علىٰ نقاط الاتصال المؤسسية بين الدولة والمجتمع، حتىٰ عندما تكون الحدود بينهما مشوشةً ولا يمكن التعرف إليها. وكذلك يجب أن يتضمن اهتمامًا جديًا بالتصورات الثقافية عن الدولة، والتي لم تحرز تقدمًا يذكر في أدبيات العلوم السياسية حتىٰ الآن.

إن العلاقة بين الدولة وسكانها أصبحت معقدةً إلىٰ حد كبير، ولا يرجع ذلك كما أسلفنا إلا لأن الدولة الحديثة بقواعدها وقوانينها تطلب منهم الكثير. فإن كان حكام الإمبراطوريات القديمة يستهدفون جمع أكبر قدر من العوائد من الفلاحين، فإن نظراءهم المحدثين قاموا باستحداث مدونات قانونية -عما يجب أن يفعله الأفراد وما لا يجب- تشغل مجلداتها مكتبات لا حصر لها. وشيدوا بيروقراطيات مركزية لفرض تشريعاتهم علىٰ عدد أكبر من السكان. وبالطبع، يكمن الإكراه والتهديد به -طبقًا لمعظم التعريفات- في قلب معنىٰ الدولة ومطالباتها للسكان بالامتثال. لقد أكّد ماركس وفيبر علىٰ ذلك منذ قرن مضىٰ، وأعاد كوفر الإشارة إليه بشكل مستمر[٢].

لكنه من المستحيل علىٰ أي دولة تحقيق الانقياد من خلال الاعتماد حصرًا علىٰ القضاة والسجانين[٣]. فلا يمكن لموظفي الدولة -مهما كان تبجح أجهزة

---

(1) Mitchell, "The Limits of the State."

(2) Martha Minow, Michael Ryan, and Austan Sarat, eds., *Narrative Violence and the Law: The Essays of Robert Cover* (Ann Arbor: University of Michigan Press, 1993), pp. 211-14; see also Charles Tilly, "War Making and State Making as Organized Crime," in Peter Evans, Dietrich Rueschemeyer, and Theda Skocpol (eds.), *Bringing the State Back In* (New York: Cambridge University Press, 1985).

(٣) «ترتكز الحياة السياسية علىٰ ممارسة السلطة، والتي تتسم في جوهرها -علىٰ عكس القوة المادية- بالعلائقية. فعلىٰ الرغم من أن كل الدول يمكنها استخدام العقاب البدني، فإن قدرتها علىٰ =

البيروقراطية والشرطة والجيش- أن يقفوا في كل منعطف يتأكدون من وقوف الجميع عند الإشارة الحمراء، وأنهم يقودون علىٰ يمين الطريق، ويعبرون من علىٰ ممر المشاة، ويمتنعون عن السرقة والاتجار في المخدرات، وما إلىٰ ذلك. فمن السهل أن يجد قادة الدول الحديثة مؤسساتهم قد استغرقتها ضخامة مهمةِ إنفاذ [القوانين]، حتىٰ مع الأجهزة البيروقراطية الضخمة[١].

ما الذي فعلته الدول الحديثة إذن كي تضمن امتثال كل فرد دون وجود شرطي في كل مكان؟ كانت استجابة الدول علىٰ مستويين اثنين: الأول تناوله بشكل مقنع مَن يستخدمون رؤية مؤسسية مع نَفَسٍ عقلاني قوي، والثاني تناوله باحثو المنظور الثقافوي. ويشير كلٌّ منهما إلىٰ مقاربة سياقية تكون فيها الدولة والمجتمع في علاقة تحولٍ متبادل.

كان التركيز لدىٰ المؤسسيين التاريخيين علىٰ القواعد والإجراءات، أي علىٰ الروتين. فهذه الكتب القانونية الثقيلة نفسها -التي تتحدث عما يجب أن يفعله الناس وما لا يجب- تتناول احتياجات الناس لرسم خارطة طريق تخبرهم كيف يتحركون في عالمٍ معقدٍ كهذا. فقواعد الدولة تضمن صلاحية الاتفاقات التي يدخل فيها الفرد، وتحمي المياه التي يشربها، وتؤكد علىٰ شروط استلام الأموال، وتوفر مدارس تعمل كطرق لحراك أولاده الاجتماعي، وغير ذلك الكثير. ومع تطور تقسيم العمل بشكل مستمر، قامت قوانين الدولة بضمان توفير المنتجات والخدمات التي يحتاجها الفرد ولا يملك المعارف أو المهارات اللازمة لإنتاجها. فقد تجاوزت الدول مجرد الدفاع عن الحدود كما كان في الإمبراطوريات القديمة، وأصبحت تقدّم مجموعة كبيرة من **استراتيجيات البقاء**

= ممارسة السلطة هي العامل الرئيس في تحديد قدراتها السياسية. وفي هذا السياق، يعد الاستخدام المطوّل للقوة المادية عملًا لا سياسيًا ودليلًا علىٰ فقدان السلطة؛ لأنه يشير إلىٰ تدهور في العلاقة بين الحكام والمحكومين».

Jackman, *Power Without Force.*

(١) وفي الحقيقة، تعد الدولة المُرهَقة (كما نراها مثلًا في تزايد عدد المسجونين في الولايات المتحدة) جزءًا مهمًا من معضلة الانفصال بين أهداف الدولة وإنجازاتها الفعلية.

التي يبنيها الناس لأنفسهم[١]. وبذلك، يكون الامتثال والطاعة تنازلات يقبل بها الأفراد ممن يرون الدولة جزءًا كبيرًا من معضلات حياتهم الشخصية.

ومال المؤسسيون التاريخيون في أبحاثهم عن الدولة إلىٰ التركيز علىٰ هذا النوع من الحسابات، دامجين بين اهتمامهم بالبنية وبين المنظور العقلاني. إلا أنهم ذهبوا إلىٰ أبعد من ذلك كي يميزوا أنفسهم عن نظريات الاختيار العقلاني، فشددوا علىٰ الوسط التنظيمي الذي يقوم فيه الأفراد بهذه الحسابات. وبتعبير آخر، يفضل باحثو هذه المقاربة النظر إلىٰ المعتاد في موقفٍ ما أكثر من النظر إلىٰ تعظيم المنفعة، حيث يشير توماس كويلبل قائلًا:

«عند اتخاذ القرارات، لا يسأل الأفراد أنفسهم «كيف أعظّم منفعتي في هذا الموقف؟»، بل يسألون عن «ما هو رد الفعل المناسب في هذا الموقف في ضوء وضعي ومسؤولياتي؟». في معظم المواقف، تكون القواعد والإجراءات (أي المؤسسات) مستقرةً بشكل واضح، وما علىٰ الأفراد إلا أن يتبعوا الإجراءات المعتادة. فهم يتبعون طرقًا مسلوكةً ويقومون بالمتوقع منهم»[٢].

تشير أعمال المؤسسية التاريخية إلىٰ أن هذه المسارات تصنعها اشتباكات المجموعات المختلفة كعمال قطاعات معينة أو تجارها أو رأسمالييها مع أجزاءٍ من الدولة. وبالفعل، غالبًا ما تؤيد طبيعة هذه الاشتباكات تحليلات المؤلفين. فبالنسبة إلىٰ إيفانز، حددت العلاقاتُ التي كانت الدول مضطرةً لصنعها مع شركات وقطاعات صناعية معينة إمكانيةَ تحقيق الدولة للنمو الصناعي[٣]. وبينما ركّز إيفانز علىٰ السؤال المتفائل عن التنمية التي تقودها الدولة، ركّز فيتاليس علىٰ الجانب الأسوأ من سلوك الدولة؛ ألا وهو إنشاء ملاذات إيجارية (Rent Havens)[٤]؛ إذ يتحدىٰ كتابه المبدع السردية الحاكمة التي تقضي بأن التنمية المتأخرة (أو

(1) Joel S. Migdal, *Strong Societies and Weak States: State-Society Relations and State Capabilities in the Third World* (Princeton, NJ: Princeton University Press, 1988)

(2) Thomas A. Koelble, "The New Institutionalism in Political Science and Sociology." *Comparative Politics* 27 (January 1995): 233

(3) Evans, *Embedded Autonomy.*

(4) Vitalis, *When Capitalists Collide.*

الفاشلة) -كما في حالته مصر- «تقع في صراع أكبر بين الإمبريالية والأمة»(١)، بل إن التحالفات المختلفة بين مجموعات أعمال معينة وأجنحة من الدولة هي التي تفسر المسارات التي اتخذتها مصر (وغيرها). وتتمثل أفضل مزايا كتاب فيتاليس في إصراره علىٰ تجاوز تحليل الدولة باعتبارها فاعلًا واحدًا متماسكًا (أو تمثيلها عبر أحد أجهزتها فقط) إلىٰ رؤية تتحرك فيها أجزاء الدولة بشكل مختلف، وغالبًا بشكل صراعي.

قامت أعمال أخرىٰ مهمة بتحليل أبعادٍ أخرىٰ من اشتباك الدول مع المجموعات الاجتماعية. فيدرس كتاب فرانسيس هاجوبيان المبدع اعتماد العسكريين البرازيليين المثير للسخرية علىٰ النخب الأوليجاركية التقليدية(٢). فقد سيطر هؤلاء الجنود علىٰ الدولة عام ١٩٦٤م وأعلنوا إيمانَهم بالحكم التكنوقراطي بدلًا من الاعتماد علىٰ السياسيين القدامىٰ، إلا أنهم انتهوا إلىٰ الاعتماد عليهم. وكانت النقطة الرئيسة في بحث روث ودافيد كولبير عن أمريكا اللاتينية هي تنوع الطرق التي تم بها دمج العمال في الدول(٣). ورأت كاثرين بون أن دولة السنغال مكوّنة من فاعلين سياسيين رئيسين تنبع مكانتهم من علاقاتهم الزبائنية الفردية مع الجماهير(٤). وكانت تهدف إلىٰ تفسير عجز الدولة علىٰ الرغم من كل بهرجة السلطة. ومثلها مثل فيتاليس، لم تفترض بأن الدولة فاعل موحد؛ ففي الواقع، يجب لفهم الدولة السنغالية أخذ نواتها المفككة في الاعتبار. فكما تقول:

«لقد كان توطيد أركان النظام سيرورةً سياسية لم تقتصر علىٰ خلق بِنىٰ وعلاقات سلطوية جديدة، بل تضمنت أيضًا ربط بنىٰ السلطة المجتمعية الموجودة بالدولة. وتم تشكيل أساليب الحكم والاستغلال من خلال القوىٰ الاجتماعية التي يمكنها تقويض أو تقوية أسس سلطة الدولة هذه، ومن خلال المنافسة المجتمعية علىٰ المنافع التي يمكن استخلاصها من المؤسسات الحكومية ومن خلالها»(٥).

---

(١) المصدر السابق، ص ٥.

(2) Hagopian, *Traditional Politics and Regime Change in Brazil.*

(3) Collier and Collier, *Shaping the Political Arena.*

(4) Boone, *Merchant Capital and the Roots of State Power in Senegal.*

(5) Catherine Boone, "States and Ruling Classes in Postcolonial Africa: The Enduring

وقد شدّد المؤسسيون التاريخيون علىٰ اشتباك الدولة أو أجزاءٍ منها مع الأفراد والجماعات في المجتمع باعتبارها عملية تحولٍ متبادل، وليست سيرورة جامدة. وكان أحد الانتقادات التي وُجهت إلىٰ مقاربة الاختيار العقلاني المؤسسي أنها تقبل الأهداف والاستراتيجيات والتفضيلات باعتبارها معطىٰ (وغالبًا يكون معطىٰ ثابتًا) بدلًا من اعتبارها متغيرةً بمرور الزمن[١]. ويمكننا إضافة أن عملية التفاعل نفسها بين الحاكم والمحكوم -كما يبحثها ليفي بمقاربة الاختيار العقلاني المؤسسي- تغيّر كلًّا منهما بشكل جوهري. ويمكن لعملية التحول المتبادل هذه أن تحد من فائدة منهج الاختيار العقلاني. فاشتباك الدولة مع المجتمع يتضمن إنشاء تحالفات وائتلافات، ودمج قاعدة مادية وأفكار وقيم جديدة إلىٰ بنية كل من الجانبين. وتحوّل هذه السيرورة -أي دمج مجموعات جماهيرية جديدة بأفكارها- من تفضيلات الفاعل الأصلي وأسس سلوكه. فما يفترض منظرو الاختيار العقلاني أنه ثابت يتغير بشكل مستمر. إذن، كيف يطيع الناس قواعد الدولة وأوامرها بعيدًا عن الإكراه؟ كما أسلفنا، يجيب المؤسسيون التاريخيون بالإشارة إلىٰ حسابات الأفراد في إطار القواعد والأساليب والسلوك الذي قامت الإمكانيات التي تقدّمها المؤسسات بتحويله إلىٰ أمرٍ معتاد. ويصوّرون المحكومين باعتبارهم يدورون في حلقة مفرغة لتوفير استراتيجيات **بقاء** (وليس تعظيم [منفعة]) أو مجرد «الإرضاء» كما يسميه جيمس مارش وجوهان أولسن[٢]. فالمؤسسات تُنشئ عادات، وهذه العادات تضمن طاعة كبيرة، حتىٰ مع حضور الإكراه كتهديد بعيد[٣].

وهناك إجابة أخرىٰ عن كيفية وسبب عدم حاجة الدول إلىٰ إقامة نقط شرطية في كل مكان، لكنها أكثر صعوبة. ولفهمها بشكل كامل، يجب علىٰ علماء السياسة المقارنة التحول إلىٰ المقاربة الثقافية وتطوير أدوات جديدة فيها. تقوم

Contradictionsof Power," in Joel S. Migdal, Atul Kohli, and Vivienne Shue (eds.), *State Power and Social Forces* (New York: Cambridge University Press, 1994), p. 133.

(1) Thelen and Steinmo, "Historical Institutionalism in Comparative Politics," p. 9.

(2) March and Olsen, *Rediscovering Institutions.*

(3) Ruth Lane, *The Art of Comparative Politics* (Boston: Allyn and Bacon, 1997), 114-22.

هذه الإجابة علىٰ ما أشار إليه شيلز بأن لدىٰ الأفراد «حالةً من الوعي تتضمن إدراكًا لذات تسكنهم، وتشملهم، وتتجاوزهم»[١]؛ أي إن البشر ليسوا مجرد حيوانات تجري في قطعان مُنشئين مؤسسات لأنفسهم. بل هم لديهم أيضًا تصورات عن أنفسهم باعتبارهم أعضاءً في هذا القطيع، وأنه يمثل شيئًا حيًّا يتجاوز وجودهم الفردي. هذه «القطعان» هي المجتمعات التي برزت في المجتمع بأشكال وأحجام متنوعة، أي بترتيبات مؤسسية مختلفة[٢].

كيف تشكلت المجتمعات إذن؟ كتبت لورين بيرلانت أن «صدفة مولد الأفراد في حدود جغرافية/سياسية معينة تحوّلهم إلىٰ خاضعين لتاريخ مستوعَب بشكل جماعي. حيث تمثل رموزه التقليدية ومَجَازاته وأبطاله وطقوسه وسردياته أبجديةَ الوعي الجمعي»[٣]. وتفرض هذه الأبجدية المشتركة امتثالًا علىٰ الناس، فتقولب خطابهم وسلوكهم. فكما في دولة جيرتز المسرحية، يتم الزج بالخاضعين لدىٰ بيرلانت في حفلات تكريم وأبهة وفي قصص واستعارات تميزهم عن غيرهم. إذن، فإن تشكُّل المجتمعات نفسه يؤدي إلىٰ درجة ما من «السلطة والحفاظ علىٰ النظام» كما يقول شيلز، أو إلىٰ حد أدنىٰ من الطاعة والامتثال، بمصطلحاتنا نحن[٤].

ويشير شيلز إلىٰ أن فهم المجتمع بهذا الشكل «لا يمكن اختزاله إلىٰ مجرد توازن مصالح شبيه بتوازن السوق أو باعتباره ناتجًا عن الإكراه»[٥]. أي إنه لا يمكن لوجود الشرطة في كل مكان أو لتنازلات الأفراد ممن يقومون بتحديد استراتيجيات البقاء الخاصة بهم أن تقوم بتفسير الطاعة والامتثال بشكل كامل. فبالنسبة إليه، يمثل استبطان الأشخاص للمجتمع -أي «لوعيهم الذاتي الجمعي»-

---

(1) Shils, *The Constitution of Society*, p. vii.

(٢) ولا معنىٰ للسؤال عن كيفية ارتباط هؤلاء البشر. فهم يتواجدون وينشطون بشكل جماعي.
John Dewey, *The Public and Its Problems* (New York: Henry Holt, 1927).

(3) Lauren Berlant, *The Anatomy of National Fantasy: Hawthorne, Utopia and Everyday Life* (Chicago: University of Chicago Press, 1991), p. 20.

(4) Shils, *The Constitution of Society*, p. vii.

(٥) المصدر السابق، ص xxi.

جزءًا مهمًا من التفسير. فهم يطيعون؛ لأن هوياتهم الشخصية مرتبطة بشكل معقد بوجود وحدة أكبر، وتتوقف هوياتهم علىٰ حيوية القواعد -المكتوبة وغير المكتوبة- التي تحفظ وجود هذه المجموعة الأكبر[١].

وبالتالي، لا يدعم الخضوعُ لقواعد المجموعة الروحَ الجمعية فقط، بل كذلك الفرد الذي تقوم هويته علىٰ استمرارية وجود الجماعة؛ أي إن الطاعة والامتثال جزءٌ من تأسيس هوية الفرد والحفاظ عليها. وفي المجتمع، يمكن لعدد كبير من الجماعات والمنظمات أن تحصل علىٰ امتثالٍ دائم -«كالأسر، والجماعات القرابية، والأحياء، والتجمعات التجارية، وتجمعات ضعيفة أخرىٰ أُسست من أجل تحقيق هدف معين»[٢]. فهوية الفرد قائمة علىٰ استمرارية عائلته (أو أي جماعة أخرىٰ)؛ ولذلك يمتثل الفرد بطرق تحفظ وجود الجماعة وازدهارها. وفي القرن العشرين ولقرون عدة قبله، كانت الدولة هي التي تطلب هذا الامتثال وتتولىٰ السلطة والحفاظ علىٰ النظام.

إلا أن الدولة قد خلقت مجموعة من المشكلات الخاصة في هذا السياق. فكما أسلفنا، إحدىٰ الخصائص التي تميز العصر الحديث هي المزاعم الواسعة لقادة الدولة وموظفيها- فإن لم تطلب الطاعة والامتثال الكاملين، فإنها تطلب علىٰ الأقل أن تكون هي المظلة التي تكتسب تحتها بقيةُ الجماعات والمنظمات سلطتَها وتحافظ عليها. فصحيح أن العائلات يمكنها ممارسة السلطة علىٰ أعضائها وخاصةً الأطفال و(عادةً) النساء، أو أن شركات الأعمال تضع القواعدَ للعاملين فيها، إلا أنهم يجب عليهم فعلُ ذلك طبقًا للمعايير التي تضعها الدولة كما يؤكد قادتها. فإن مارستْ عائلة ما سلطتها عبر الاعتداء علىٰ الأطفال -أو وضعت شركة ما قواعد تمييزية- تتدخل الدولة إلىٰ حد تفريق العائلة أحيانًا.

---

(١) «تقوم الهويات ... بخلق حدود اجتماعية تسمح للأعضاء باعتبارهم جماعات -واقعية أو مرغوبة؛ موجودة فعلًا أو متخيلة- أن يضفوا معنىٰ علىٰ التقسيم بين «نحن» و«هم».

Dahlia Moore and Baruch Kimmerling, "Individual Strategies of Adopting Collective Identities: The Israeli Case," International Sociology 10 (December 1995).

(2) Max Weber, *Max Weber on Law in Economy and Society*, ed. Max Rheinstein (Cambridge, MA: Harvard University Press, 1954), p. 342.

إذن، تبدو الدولة في الأساس وكأنها تسمو علىٰ بقية المجتمع ومنفصلة عنه. وحتىٰ إن كانت الصورة الفعلية للدولة التي تسمو علىٰ المجتمع -كما يشير ميتشل- قاصرةً، فإن قادة الدول يهدفون كحد أدنىٰ إلىٰ «أثرٍ شبحي»[(١)] تبدو فيه الدولة وكأنها تسمو علىٰ المجتمع وتبسط سلطانها علىٰ كل شيء. وبلغة جون بريلي: هناك «تمايز - ينفرد به العالم الحديث - بين الدولة والمجتمع»[(٢)].

إلا أن التفرقة بين العام والخاص (أو التفرقة الظاهرية بينهما) أدت إلىٰ خلق مشكلات ضخمة لموظفي الدولة في طلبهم للطاعة، بالقدر نفسه الذي أدت فيه إلىٰ ترسيخ المكانة الخاصة لسلطة الدولة. فمظهر الخليج الفاصل بين الدولة وبقية المجتمع جعل من الصعب علىٰ قادتها أن يستفيدوا من قاعدة سلطوية غير قاعدة الإكراه أو «توازن مصالح» الأفراد. فباعتبارها كيانًا **منفصلًا** عن المجتمع وأفراده، تجد الدولة صعوبة في الحصول علىٰ امتثال الأفراد الذين يربطون هوياتهم الشخصية بجماعة يشعرون أنهم **جزءٌ منها**. وهذه هي معضلة الدولة الحديثة، التي تقودنا نظريًا وعمليًا إلىٰ مفهوم الدولة المقيّدة.

كان التحدي الذي واجهه قادة الدولة متمثلًا في الحفاظ علىٰ **انفصالهم** عن المجتمع -أي الدولة باعتبارها السلطة المطلقة- في الوقت نفسه الذي يستفيدون فيه بطريقة ما من «الوعي الذاتي الجمعي» للأشخاص، أي من شعورهم بالانتماء إلىٰ شيء أكبر منهم، ويمثلون **جزءًا لا يتجزأ منه**[(٣)]. أو بتعبير آخر، حاول قادة

(1) Mitchell, "The Limits of the State," p. 91.

(2) John Breuilly, *Nationalism and the State* (Chicago: University of Chicago Press, 1994), p. 390.

(٣) ترتبط مشكلة الدول بتلك التي عرضها هابرماس فيما يخص أزمة الشرعية لدىٰ الدولة. يكتب هابرماس أنه «يجب علىٰ الدولة أن تحفظ لنفسها بعض اللاوعي كي لا تعود إليها من وظيفتها التخطيطية أيُّ مسؤوليات لا يمكنها الالتزام بها دون رسم سردياتها ... وهذه الغاية يتم تحقيقها من خلال الفصل بين الوظائف الأداتية للإدارة وبين الرموز التعبيرية التي تُطلق استعدادًا غير محدد للطاعة».

Jürgen Habermas, *Legitimation Crisis* (Boston: Beacon Press, 1975), pp. 69-70..

لكنه يشير في النهاية إلىٰ أن الدولة «لا يمكنها ببساطة السيطرة علىٰ النظام الثقافي» (ص٧٣). فالدور الإداري (السلطوي) للدولة لا يتناسب بسهولة مع أي دور ثقافي، مهما كانت الآليات المسرحية المستخدمة (يذكر هابرماس من هذه الآليات الاستخدام الرمزي للمرافعات وتلاوة الأحكام القضائية وغيرها).

الدول وأجهزتهم تغيير من يحكمونهم من **خاضعين** لحكم الدولة منفصلين عنها إلىٰ مكانة تربط هوياتهم الشخصية بدوام الدولة وحيويتها. وسعوا إلىٰ تأسيس هذه الرابطة مع الإبقاء علىٰ وضع مؤسسات الدولة -كالمحاكم- باعتبارها السلطة المطلقة والمحكِّم الذي يقف مع هؤلاء الخاضعين في علاقة حاكم و**خاضع** دائمة.

تعامل مسؤولو الدولة مع هذه المعضلة بطرقٍ شتىٰ، تهدف كلها إلىٰ تحويل المجتمع. كان أحد هذه الطرق هو الطريق الشيوعي، أي القضاء علىٰ المجتمع كليةً. وفي هذه الحالة، تكون مكانة الفرد الجديدة هي موظف الدولة، لكنه ليس دورًا لمجموعة محددة من السكان (الموظفين العموميين) بل جميعهم. فالسكان لا يمثلون مجتمعًا بالمعنىٰ الذي تكون فيه أجزاؤه منفصلةً عن السلطة ولا تلعب دورًا نشطًا في وعي الناس الجمعي. ومن يُنظر إليهم نتيجة خلفيتهم الطبقية باعتبارهم لا يستحقون المكانة الجديدة تتم إعادة تنشئتهم اجتماعيًا خلال فترة تحول، أو يتم القضاء عليهم جميعًا في أسوأ الأحوال. وتشير هوية الأفراد الجديدة (مثل «الرجل السوفيتي الجديد أو المرأة السوفيتية الجديدة») إلىٰ وعي ذاتي جمعي يدور بالكامل حول الدولة، ولا يوجد مجتمع منفصل له «سلطته أو نظامه الخاص». ومن خلال القوة الصلبة ومجموعة مدهشة من الرموز المسرحية، سعىٰ القادة الشيوعيون نحو تحقيق هدفهم الطموح بجعل الدولة الكيان السلطوي الأوحد، وبالتالي الوحيد الذي يؤسس الناس من خلاله هوياتهم الخاصة.

وكما يشير بريلي، تتمثل طريقة أخرىٰ من طرق تحويل المجتمع في إزالة التمييز بين الدولة والمجتمع من خلال استخدام النزعة القومية[(1)]. وفي هذه الحالة، يتم تحويل المجتمع من خلال خلق مجموعة جزئية منه، أي **الوطن**، ومكانةٍ خاصة لمن يُعرَّفون باعتبارهم وطنيين. كان يهدف قادة الدولة القوميون إلىٰ القضاء علىٰ تصور الدولة باعتبارها تسمو علىٰ المجتمع، وتقديم رؤية بديلة تقضي بأن الدولة والمجتمع لا يمكن التمييز بينهما من ناحية الهدف، إن لم يكن من ناحية الشكل أيضًا.

---

(1) Brecilly, *Nationalism and the State*, p. 390.

لكن لا يتسع المجال هنا لمراجعة الأدبيات الضخمة والمتزايدة عن القومية، إلا أنه من المهم الإشارة إلىٰ أن القومية تم استخدامها من أجل القضاء علىٰ الفصل بين الدولة والمجتمع، وأن الدول سعت إلىٰ طاعة وامتثال أكبر من خلال الدمج في المقام الأول بين الهوية الشخصية وبين الوعي الذاتي الجمعي للأمة. وفي تعبير عن سيادة الأمة، استهدفت الدولة الحصول علىٰ امتثال يتجاوز ما يمكن الحصول عليه من خلال الإكراه أو من خلال طلب حسابات الأفراد الذين يبحثون عن استراتيجيات بقاءٍ خاصة بهم[1]. فسلطتها يمكن قبولها طوعًا إن كانت امتدادًا لهوية الفرد أو مصدرًا لها. وبالتالي، تصبح الدولة تجسيدًا للأمة، ويساوي من يعرّفون أنفسهم باعتبارهم وطنيين بالدرجة الأولىٰ بين سلامتهم وسلامة الدولة.

يظهر هذا المنظور بقوة في تحليلات الثقافويين للقومية. فكتّاب متعارضون كأنتوني سميث وبيندكت آندرسون يشيرون إلىٰ الكيفية التي تربط بها الأساطيرُ القومية الأفراد ببعضهم البعض **وبالدولة القومية**[2]. فيكتب سميث عن أن «أسطورة الأمة القومية الخاصة يمكن النظر إليها باعتبارها سردية درامية قوية وجذابة تربط الماضي والحاضر والمستقبل من خلال شخصية المجتمع القومي ودوره»[3]. وبينما يقزّم سميث من دور الحداثة في تشكيل الأمة، يراها آندرسون (أي الأمة) باعتبارها مرتبطةً بشدة بالنشأة الحديثة للرأسمالية. إلا أنه يشدد كذلك علىٰ الروابط الثقافية: «فأفراد أي أمة، بما فيها أصغر الأمم، لن يمكنهم قطّ أن يعرفوا معظم نظرائهم، أو أن يلتقوهم، أو حتىٰ أن يسمعوا بهم، مع أن صورة تشاركهم تعيش حيَّة في ذهن كل واحد منهم»[4]، وأن هذا التشارك مرتبطٌ

(1) Paul C. Stern, "Why do People Sacrifice for Their Nations?" *Political Psychology 16* (1985): 217-35.

(2) Anthony D. Smith, "Myth of the 'Modern Nation' and the Myths of Nations," Racial Studies 11 (January 1988): 1-26; Benedict Anderson, *Imagined Communities: Reflections on the Origin and Spread of Nationalism* (London: Verso, 1991).

(3) Smith, "Myth of the 'Modern Nation' and the Myths of Nations," p. 2.

(4) Anderson, *Imagined Communities*, p. 6.

بالدولة: «فإن الأمم تحلم بأن تكون حرَّةً . . . والدولة السيدة هي رمز هذه الحرية ومقياسها»[١]. وكما يشير بيردن جيبرناو، «تفضل الدولةُ القوميةَ باعتبارها آليةً لزيادة الروابط القائمة بالفعل بين مواطنيها»[٢]، وربطها بالدولة نفسها.

ربما توحي الفقرة السابقة بأن عملية إنشاء الدولة القومية كلها تبدو وكأنها عملية استغلالية بالكامل. فالتأويلات العميقة التي يقوم بها موظفو الدولة وجماعات اجتماعية معينة واستيعاب الرموز والسرديات والاستعارات في مسرحيات الحكم -تقوم بتحويل الحكام والمحكومين. وقد تتحول الثقافة السياسية الناتجة- التي تخلط الهويات الفردية في هوية جمعية تتمحور حول الدولة -إلىٰ مجموعة يقينية من الافتراضات (هيمنة ثقافية) لدىٰ موظفي الدولة وغيرهم في المجتمع. ويمكن لفكرة التلاعب الواعي بهذه الثقافة من قبل موظفي الدولة أن تُدخل منظورًا عقلانيًا إلىٰ هذه الظاهرة. لم تستطع محاولاتُ الدول الشيوعية القضاء علىٰ المجتمع ولا استطاع أثرُ القومية المزعوم في إزالة التمييز بين الدولة والمجتمع تحريرَ الدولة من مأزقها. فلا يوجد أي مكان اختفىٰ فيه المجتمع بالكلية، بما في ذلك اتحاد ستالين السوفيتي[٣]، وكذلك كان القضاء الكلي علىٰ التمييز بين الدولة والمجتمع من خلال القومية أمرًا مستحيلًا.

لقد نجحت الدول بالفعل في إعادة تشكيل المجتمع إلىٰ حد ما، وجددت الحدود المجتمعية كي تتوافق مع حدود الدولة (أو الحدود التي ترغب فيها). فكما قال ماكيل شودسون: «تستخدم الدولة القومية الحديثة السياسات اللغوية والتعليم الرسمي والطقوس الجماعية والإعلام الجماهيري من أجل توحيد المواطنين وضمان ولائهم»[٤]. وقام باحثو المنظور الثقافوي بالإشارة إلىٰ كيفية

= (نقلنا ترجمة ثائر ديب للمقطع من الترجمة العربية للكتاب، وكذلك في المقاطع القادمة: الجماعات المتخيلة، بندكت آندرسن، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت، ٢٠١٤. ص ٦٣).

(١) المصدر السابق، ص ٧ (النسخة العربية: ص ٦٥).

(2) Berdun Guibernau and Maria Montserrat, *Nationalisms: The Nation-State and Nationalism in the Twentieth Century* (Cambridge, MA: Harvard University Press, 1996), p. 70

(3) Kenneth Jowitt, *New World Disorder: The Leninist Extinction* (Berkeley: University of California Press, 1992), p. 54

(4) Michael Schudson, "Culture and the Integration of National Societies," *International Social Science Journal* 46(February 1994): 64

استخدام قادة الدول الطقوس وآليات أخرىٰ من أجل طمس التمييز القائم بين الدولة والمجتمع وجعل الأفراد ذوي مصلحة في سلامة الدولة وازدهارها. فالطقوس ربطت بين الأفراد وبعضهم البعض وبينهم وبين المجتمع[(١)]، وبينهم وبين الدولة باعتبارها الممثل المقبول للمجتمع[(٢)]. ويرىٰ الأنثروبولوجي دافيد كيرتزر أن هذه الرابطة غير عقلانية: «فالحقيقة السياسية يتم تعريفها لنا في المقام الأول من خلال الطقوس، ثم يتم التأكيد علىٰ معتقداتنا من خلال تعبير جماعي منتظم»[(٣)]. ويمكننا القول أيضًا إن هذا البعد اللاعقلاني ينطبق كذلك علىٰ موظفي الدولة أنفسهم، فقد يعبرون عن أعراف ثقافية كامنة فيهم بالفعل في الوقت نفسه الذي تعمل فيه باعتبارها خطةً محددةً لاستخدام الرموز في تحقيق سيطرة اجتماعية فعالة.

باختصار، يقدّم لنا الثقافويون -من جيرتز وحتىٰ من يكتب عن القومية- صورةً للدولة باعتبارها تستخدم سردية حاكمة وتمثلها. ولهذه السردية وظائف متعددة: أولها أنها تمثل قاعدة تماسك الدولة ومنع أجزائها المختلفة من التطاير في اتجاهات متعددة؛ والثانية أنها تربط المواطنين بالدولة، وتدّمر السرديات الأخرىٰ وبالتبعية تدمر إمكانية قيام أي بنية سلطوية مستقلة أخرىٰ؛ والثالثة أن هذه السردية الحاكمة تقوم بوضع حدود مؤسسات السيطرة الاجتماعية وصلاحياتها.

إلا أن هذه الصورة من السردية الحاكمة تحتاج إلىٰ تعديل. فهي ما زالت تنظر إلىٰ الدولة وبنيتها باعتبارها ظاهرةً مستقلة (بدلًا من النظر إلىٰ الدولة في المجتمع)، وبالتالي تميل إلىٰ تضخيم قوة الدولة أو مظهر هذه القوة. فكما طرح كوفر، فإنه من المستحيل الحفاظ علىٰ السردية الحاكمة التي تقضي علىٰ بقية السرديات[(٤)]. وفي أحسن الأحوال وفي لحظة من العظمة، قد يوجد هذا

---

(1) Emile Durkeim, *The Elementary Forms of the Religious Life* (London: Allen & Unwin, 1915); and David Kertzer, *Ritual, Politics and Power* (New Haven: Yale University Press, 1988), p. 10.

(2) Wilentz, *Rites of Power*, Siu, "Recycling Rituals: Politics and Popular Culture in Contemporary China."

(3) Kertzer, *Ritual, Politics and Power*, p. 95.

(4) Minow, Ryan, and Sarat, eds., *Narrative, Violence and the Law*.

التجانس، إلا أنه سرعان ما يؤدي إلىٰ نشأة سرديات بديلة ومعارِضة. وربما في المجتمعات القديمة كان يمكن التعامل مع هذا التنافر من خلال النفي أو الانشقاق أو القتل. لكن المجتمعات الحديثة لا يمكنها تجنب وجود هذه السرديات المتعددة، فهي متعددة الثقافات بشكل لا رجعة فيه.

لقد أشار بعض الثقافويين إلىٰ سيرورة خلق هذه السرديات المتعددة. فجادلوا بأن التمييز بين الدولة والمجتمع -أي استهداف الدولة للانفصال باعتبارها السلطة المطلقة- يؤدي تمامًا إلىٰ نقيض تقوية السيطرة الاجتماعية، حيث يخلق ثغراتٍ للمعارضة والاختلاف. ويتحدث نيكولاس ديركس عن هذه النقطة بشكل جيد في قوله: «أصبحت الطقوس -نتيجةً لمركزية السلطة في السيرورة الطقسية- موضعَ صراعٍ مهم في الصراع حول السلطة، والصراع ضدها (وداخلها) . . . فيمكن ملاحظة أن مقاومة السلطة تحدث بدقة في الأماكن والأوقات غير المتوقعة»[١]. ويضيف أنه «في الوقت نفسه الذي يقوم فيه التمثيل -في خطاب أو حدث- بمزاعم طقسية حول النظام، يصبح هو نفسه موضعًا للصراع حوله»[٢].

كان ديركس يكتب عن الهند، وكتب آخرون بشكل نظري عن دول أخرىٰ تعارض مفهوم الوحدة الثقافية الذي تنطوي عليه أعمال دوركهايم وشيلز[٣]. ففي المكسيك، يشير جلبرت جوزيف ودانييل نانجنت إلىٰ أن «سلطة الدولة -وخاصةً الدولة الرأسمالية- كان لها أهمية بارزة في توفير التعبيرات التي بدأت منها الجماعات الخاضعة نضالها التحريري، وخاصةً في القرن العشرين»[٤]. ويشير وليام روزبيري إلىٰ «العلاقة الإشكالية بين الدولة المتكلمة والجمهور المشتت» في

(1) Nicholas B. Dirks, "Rituals and Resistance: Subversions as a Social Fact," in Nicholas B. Dirks, Geoff Eley, and Sherry B. Ortner (eds.), *Reader in Contemporary Social Theory* (Princeton, NJ: Princeton University Press, 1994), pp. 487-8

(٢) المصدر السابق، ص ٥٠٢.

(3) Archer, "The Myth of Cultural Unity"; Schudson, "Culture and the Integration of National Societies"; and Siu, "Recycling Rituals."

(4) Joseph and Nugent, "Popular Culture and State Formation," p. 13.

المكسيك[1]. فالتجانس أو الشمولية التي تنطوي عليها فكرة عدم التمييز بين الدولة والمجتمع تقع فريسة جميع أنواع الانكسار والتنوع «عند تطبيق قوانين الدولة المركزية وبرامجها وأوامرها في أقاليم معينة لكل منها نمط خاص من عدم المساواة والهيمنة»[2].

خاتمة

بالعودة إلىٰ سؤالي الأول -ما الذي يجعل الدولة الحديثة حديثةً؟- يمكنني القول إن الأمر لم يقتصر علىٰ تضخم مزاعم الدولة علىٰ الأفراد الذين تحكمهم في بنود الضرائب والسلوك الشخصي والاجتماعي وما إلىٰ ذلك فقط، بل تجاوز إلىٰ ادعائها أحقيتها في الوعي الجمعي -أي في هوية الأمة- من خلال ممارساتها. وبلغة بيرلانت مرة أخرىٰ، أصبحت الدولة في مركز الصراع حول تاريخ الناس المستوعَب بشكل جماعي «ورموزه التقليدية واستعاراته وأبطاله وطقوسه وسردياته». وبذلك، أصبح قادة الدولة وأجهزتها في مركز إعادة ترسيم الحدود المجتمعية لتتوافق مع الحدود السياسية الفعلية أو المرغوبة؛ أي في سيرورة إقصائية (في فصلها من هم خارج الحدود المادية والرمزية) بقدر ما هي جامعة (في خلقها لوعي ذاتي جمعي شامل). وباختصار، أصبحت الدولة عبر الرموز والمؤسسات في قلب إعادة اختراع المجتمع.

لكن حتىٰ عندما تنجح الدول في احتجاز الأطفال لثلاثين ساعة أسبوعيًا، فإنهم لا يضمنون بذلك النصر المطلق في مساعيهم الطموحة بتشكيل الوعي الجمعي. فهناك عوامل دولية خارج سيطرة الدولة وعناصر داخلية تعمل علىٰ عرقلة أو تعديل نشوء وعي جمعي مرسوم من قبل الدولة. ونتيجةً لأن جزءًا كبيرًا من القدرة علىٰ دفع الناس للقيام بما يريده أحدُهم يقوم علىٰ السلطة النابعة من الوعي الجمعي؛ لم يكن هذا الصراع المرير حول من يحدده ويستغله أمرًا

---

(1) William Roseberry, "Hegemony and the Language of Contention," in Gilbert Joseph and Daniel Nugent (eds.), *Everday Forms of State Formation: Revolution and the Negotiation of the Rule in Modern Mexico (Durham, NC:* Duke University Press, 1994), p. 365

(2) Roseberry, "Hegemony and the Language of Contention."

مستغربًا. وتمثل هذه الصراعات داخل الدولة وبينها وبين القوىٰ الاجتماعية الأخرىٰ، ونتائجها المتنوعة في الأماكن والأزمنة المختلفة -موضعَ اهتمامٍ كبير لدىٰ علماء السياسة. فأحيانًا، تؤدي هذه الصراعات إلىٰ تفكك اجتماعي وسياسي يصل حد المذابح العشوائية. وفي حالات أخرىٰ، حيث لا توجد سردية حاكمة، يمكن لمفهوم «نقاط الاهتمام» المشتركة الذي صاغه لايتين أن يشير إلىٰ وجود بعض الصمغ الثقافي. ويجب علينا تحليل هذه النقاط من أجل فهم استمرار وجود الدولة والمجتمع وأنماط تداخلهما المختلفة.

يسكن الأفراد في عالمنا المعاصر في تشكيلات اجتماعية أساسية، كالأمم والدول والجماعات الإثنية ودون القومية والمجتمع المدني والاقتصاد العالمي وخلافه. وقامت كلها ببناء سلطة ذات مطالب قوية فيما يخص سلوك الأشخاص ونفسياتهم، أو حاولت فعل ذلك. وأحيانًا توافقت هذه المطالب ودعمت نقاط اهتمام مشتركة، وأحيانًا أخرىٰ تصادمت أحكام كل منها وجهًا لوجه. وفي أثناء تشكيل تصنيفات المواطن أو عضو الأمة، حاول قادة الدولة عمليًا استدماج هذه التشكيلات الاجتماعية الأخرىٰ وتحييد أثرها أو إخضاع سلطتها أو القضاء عليها بالكلية. وهذه الجهود قديمة، ومستمرة منذ خمسمائة عامٍ في تشكيل اندفاع الدول نحو خلق السيادة.

ومع ذلك، كانت سيادة الدولة أمرًا بعيد المنال. فعلىٰ الرغم من أن جهود وستفاليا في القرن السابع عشر عملت علىٰ تقنينِ قارةٍ مكوّنة من دول ذات سيادة في أوروبا ومأسستِها، تواجه الدول من ساعتها تحديات مزدوجة. فكلا النوعين من القوىٰ؛ تلك التي نشأت خارج الحدود التي تدعيها الدولة لنفسها، وتلك التي نشأت داخلها -نازع الدولة في جهودها نحو احتكار ممارسة السلطة. وكانت النتيجة هي الدولة المقيَّدة.

لم تستطع الدول تحويل المجتمعات بما يكفي لحل معضلة الانفصال عن المجتمع مع البقاء فيه. بل الأكثر من ذلك أن اشتباك الدولة مع المجتمع -والذي أنشأ مواضع صراعٍ واختلافات في المجتمع قضت علىٰ جهود الدولة نحو تحقيق التجانس- أدىٰ أيضًا إلىٰ تحويل الدولة. وأدىٰ هذا التحويل المتبادل بين الدولة

والمجتمع إلىٰ ائتلافات متنافسة تتقاطع مع كليهما وتطمس الحدود بينهما. ويجب علينا الآن مقاربة دراسة الدولة في إطار هذه الترتيبات المؤسسية الدينامية، باعتبارها منظمة متشظية ومقيَّدة من حيث الامتثال الذي تطلبه، ويجب أن نتخلىٰ عن المقاربات التي تعزل الدولة باعتبارها وحدة تحليلية منفصلة. ولفعل ذلك؛ يجب علينا تطوير آليات للدمج بين جهود المؤسسيين التاريخيين والثقافويين، والذين يعملون غالبًا في جزر منفصلة حتىٰ الآن.

ببليوجرافيا

Ahrne, Göran. *Social Organizations: Interaction Inside, Outside and Between Organizations.* Thousand Oaks, CA: Sage Publications, 1994.

Almond, Gabriel A. "Approaches to Developmental Causation." In Gabriel A. Almond, Scott C. Flanagan, and Robert J. Mundt, eds., *Crisis, Choice, and Change: Historical Studies of Political Development.* Boston: Little, Brown, 1973. Almond, Gabriel A., and G. Bingham Powell, Jr. *Comparative Politics: System, Process, and Policy.* Boston: Little, Brown, 1978.

Almond, Gabriel A., and James S. Coleman. *The Politics of the Developing Areas.* Princeton, NJ: Princeton University Press, 1960.

Almond, Gabriel A., Scott C. Flanagan, and Robert J. Mundt. *Crisis, Choice, and Change: Historical Studies of Political Development.* Boston: Little, Brown, 1973. Almond, Gabriel A., and Sidney Verba. *The Civic Culture: Political Attitudes and Democracy in Five Nations.* Princeton, NJ: Princeton University Press, 1963.

Amnesty International Report 1983. London: Amnesty International Publications, 1983.

Anderson, Benedict. *Imagined Communities: Reflections on the Origin and Spread of Nationalism.* London: Verso, 1991.

Anderson, Charles W. *Politics and Economic Change in Latin America: The Governing of Restless Nations.* Princeton, NJ: D. Van Nostrand, 1967.

Anderson, Jon W. "Sentimental Ambivalence and the Exegesis of 'Self' in Afghanistan." *Anthropological Quarterly 58* (October 1985).

Anderson, Perry. *Lineages of the Absolutist State.* London: NLB, 1974.

Apter, David E. *The Politics of Modernization.* Chicago: Chicago University Press, 1965.

Arato, Andrew. "Empire vs. Civil Society: Poland 1981-2." Telos (1981-2): 19-48.

Archer, Margaret S. "The Myth of Cultural Unity." *British Journal of Sociology 36* (September 1985).

Azarya, Victor, and Naomi Chazan. "Disengagement from the State in Africa: Reflections on the Experience of Ghana and Guinea." *Comparative Studies in Society and History 29* (January 1987).

Bailey, F. G. "The Peasant View of the Bad Life." *The Advancement of Science 23* (December 1966): 399-409.

Baldwin, David A. "Power Analysis and World Politics: New Trends Versus Old Tendencies." *World Politics 31* (January 1979): 162-3.

Bardach, Eugene. *The Implementation Game: What Happens After a Bill Becomes a Law.* Cambridge, MA: MIT Press, 1977.

Barker, Rodney. *Political Legitimacy and the State.* New York: Oxford University Press, 1990.

Barnett, Michael N. *Dialogues in Arab Politics: Negotiations in Regional Order.* New York: Columbia University Press, 1998.

Batatu, Hanna. "Some Observations on the Social Roots of Syria's Ruling, Military Group and the Causes for Its Dominance," *Middle East Journal 35* (Summer 1981): 331-44.

Bates, Robert H. *Beyond the Miracle of the Market: The Political Economy of Agrarian Development in Kenya.* New York: Cambridge University Press, 1989.

Markets and States in Tropical Africa: The Political Basis of Agricultural Policies. Berkeley: University of California Press, 1981.

Bayart, Jean-Fran.ois, Stephen Ellis, and B é atrice Hibou. *The Criminalization of the State in Africa.* Bloomington: Indiana University Press, 1999.

Beillin, Yossi. Israel's Minister of Justice, to the Association of Israel Studies Annual Meeting, Tel Aviv, June 26, 2000.

Beloff, Max. *The Age of Absolutism, 1660-1815.* New York: Harper and Row, 1962. Bendix, Reinhard, John Bendix, and Norman Furniss. "Reflections on Modern Western States and Civil Societies." *Research in Political Sociology 3* (1987).

Benhabib, Seyla. *Situating the Self: Gender, Community and Postmodernism in Contemporary Ethics.* New York: Routledge, 1992.

Bennett, Douglas, and Kenneth Sharpe. "The State as Banker and Entrepreneur: The Last Resort Character of the Mexican State's Economic Intervention 1917-1970." In Sylvia Ann Hewlett and Richard S. Weinert, eds., *Brazil and Mexico: Patterns in Late Development.* Philadelphia: Institute for the Study of Human Issues, 1982.

Berger, Suzanne. *Peasants Against Politics: Rural Organization in Brittany 1911-1967.* Cambridge, MA: Harvard University Press, 1972.

Berger, Suzanne, and Michael J. Piore. *Dualism and Discontinuity in Industrial Societies.* Cambridge, MA: Cambridge University Press, 1980.

Berlant, Lauren. *The Anatomy of National Fantasy: Hawthorne, Utopia and Everyday Life.* Chicago: University of Chicago Press, 1991.

Bill, James Alban. *The Politics of Iran: Groups, Classes and Modernization.* Columbus, OH: Charles E. Merrill, 1972.

Binder, Leonard. "Crises of Political Development." In Binder, Pye, Coleman, Verba, Sidney, LaPalombra, Joseph, Weiner, and Myron, eds., *Crises and Sequences of Political Development.* Princeton, NJ: Princeton University Press, 1971.

Black, C. E. *The Dynamics of Modernization: A Study in Comparative History.* New York: Harper & Row, 1966.

Boone, Catherine. *Merchant Capital and the Roots of State Power in Senegal.* New York: Cambridge University Press, 1992.

"States and Ruling Classes in Postcolonial Africa: The Enduring Contradictions of Power." In Joel S. Migdal, Atul Kohli, and Vivienne Shue, eds., *State Power and Social Forces.* New York: Cambridge University Press, 1994.

Bourdieu, Pierre. "The Social Space and the Genesis of Groups." *Theory and Society 14* (November 1985): 723-44.

Brandenburg, Frank. *The Making of Modern Mexico.* Englewood Cliffs, NJ: Prentice-Hall, 1964.

Bratton, Michael. "Peasant-State Relations in Postcolonial Africa: Patterns of Engagement and Disengagement." In Joel S. Migdal, Atul Kohli, and Vivienne Shue, eds., *State Power and Social Forces.* New York: Cambridge University Press, 1994.

Breuilly, John. *Nationalism and the State.* Chicago: University of Chicago Press, 1994.

Brigham, John. *The Constitution of Interests: Beyond the Politics of Rights.* New York: New York University Press, 1996.

Bryson, Scott S. *The Chastised Stage: Bourgeois Drama and the Exercise of Power.* Saratoga, CA: Anma Libri, 1991.

Burchell, Graham, Colin Gordon, and Peter Miller, eds., The Foucault Effect: Studies in Governmentality. Chicago: University of Chicago Press, 1991.

Burke, Edmund. *Reflections on the Revolution in France.* Edited by C. C. O'Brien. London: Penguin, 1969.

Calhoun, Craig. *Habermas and the Public Sphere.* Cambridge, MA: MIT Press, 1996.

Camilleri, Joseph A., and Jim Falk. *The End of Sovereignty? The Politics of a Shrinking and Fragmenting World.* Brookfield, VT: E. Elgar, 1992.

Caporaso, James A. "Introduction to the Special Issues of International Organization on Dependence and Dependency in the Global System." *International Organization 32* (1978): 1-12.

Cardoso, Fernando Henrique, and Enzo Faletto. "Associated-Dependent Development: Theoretical Practical Implications." In Alfred Stepen, ed., *Authoritarian Brazil: Origins, Policies and Future.* New Haven, CT: Yale University Press, 1973.

Dependency and Development in Latin America. Berkeley: University of California Press, 1979.

Cederman, Lars-Erik. *Emergent Actors in World Politics: How States and Nations Develop and Dissolve.* Princeton, NJ: Princeton University Press, 1997.

Certeau, Michel de. *The Practice of Everyday Life.* Berkeley: University of California Press, 1984.

Chanock, Martin. *Law, Custom, and Social Order.* New York: Cambridge University Press, 1985.

Chazan, Naomi. "Engaging the State: Associational Life in Sub-Saharan Africa." In Joel S. Migdal, Atul Kohli, and Vivienne Shue, eds., *State Power and Social Forces.* New York: Cambridge University Press, 1994.

Chirot, Daniel. "The Corporatist Model and Socialism." *Theory and Society Journal 9* (1980): 363-81.

Social Change in a Periphery Society: The Creation of a Balkan Colony. New York: Academic Press, 1976.

Social Change in the Twentieth Century. New York: Harcourt Brace Jovanovich, 1977.

Clapham, Christopher. Third World Politics: *An Introduction.* Madison: University of Wisconsin Press, 1985.

Collier, David, ed. *The New Authoritarianism in Latin America.* Princeton, NJ: Princeton University Press, 1979.

Collier, Gershon. *Sierre Leone: Experiment in Democracy in an African Nation.* New York: New York University Press, 1970.

Collier, Ruth B., and David Collier. "Inducements Versus Constraints: '-Disaggregating Corporatism.' " *American Political Science Review 73* (1979): 978-9.

Shaping the Political Arena: *Critical Junctures, the Labor Movement, and Regime Dynamics in Latin America.* Princeton, NJ: Princeton University Press, 1991. Combs, James E. *Dimensions of Political Drama.* Santa Monica, CA: Goodyear Publishing, 1980.

Connor, Walter D. "Revolution, Modernization, and Communism: A Review Article." *Studies in Comparative Communism 8* (1975): 389-96.

Cover, Robert. "The Folktales of Justice: Tales of Jurisdiction." In Martha Minow, Michael Ryan, and Austin Sarat, eds., Narrative, *Violence, and the Law: The Essays of Robert Cover.* Ann Arbor: University of Michigan Press, 1993.

"Nomos and Narrative." In Martha Minow, Michael Ryan, and Austin Sarat, eds., *Narrative, Violence, and the Law: The Essays of Robert Cover.* Ann Arbor: University of Michigan Press, 1993.

Cumings, Bruce. "Corporatism in North Korea." Working paper presented at the annual meeting of the American Political Association. New York, 1981.

Cumings, Meredith Woo. *Race to the Swift: State and Finance in Korean Industrialization.* New York: Columbia University Press, 1991.

Dahl, Robert A. *Polyarchy: Participation and Opposition.* New Haven, CT: Yale University Press, 1971.

Dauvergne, Peter. "Weak states and the environment in Indonesia and the Solomon Islands." Working paper presented at Australian National Univesity. Canberra: Department of International Relations, 1997.

Dauvergne, Peter, ed. *Weak and Strong States in Asia-Pacific Societies.* Australia: Allen & Unwin, 1998.

Deutsch, Karl W. "Social Mobilization and Political Development." *American Political Science Review 55* (1961): 493-514.

Dewey, John. *Human Nature and Conduct: An Introduction to Social Psychology.* New York: Henry Holt, 1922.

The Public and Its Problems. New York: Henry Holt, 1927.

DiMaggio, Paul. "Foreword." In Marshall W. Meyer and Lynne G. Zucker, eds., *Permanently Failing Organizations.* Newbury Park, CA: Sage, 1989.

Dirks, Nicholas B. "Rituals and Resistance: Subversions as a Social Fact." In Nicholas B. Dirks, Geoffrey Eley, and Sherry B. Ortner, eds., *Reader in Contemporary Social Theory.* Princeton, NJ: Princeton University Press, 1994.

Dominguez, Jorge I. *Insurrection or Loyalty: The Breakdown of the Spanish American Empire.* Cambridge, MA: Harvard University Press, 1980.

Downs, Anthony. *Inside Bureaucracy.* Boston: Little, Brown, 1967.

Duchacek, Ivo D., Daniel Latouche, and Garth Stevenson. *Perforated Sovereignties and International Relations: Trans-Sovereign Contacts of Subnational Governments.* New York: Greenwood Press, 1988.

Dunn, John. *Contemporary Crisis of the Nation State?* Cambridge, MA: Blackwell, 1995.

Durkheim, Emile. *The Elementary Forms of the Religious Life.* London: Allen & Unwin, 1915.

Duska, Ronald, and Mariellen Whelen. *Moral Development.* New York: Paulist Press, 1975.

Easton, David. *A Systems Analysis of Political Life.* New York: Wiley, 1965.

The Political System: An Inquiry into the State of Political Science. Chicago: University of Chicago Press, 1981.

Easton, David, and Robert Hess. "Youth and Political System." In Seymour Martin Lipset and Leo Lowenthal, eds., *Culture and Social Character.* Glencoe, IL: Free Press, 1961.

Eckstein, Harry. "The Idea of Political Development: From Dignity to Efficiency." *World Politics 34* (1982): 451-86.

Edelman, Murray. *Constructing the Political Spectacle.* Chicago: University of Chicago Press, 1988.

Politics as Symbolic Action: Mass Arousal and Quiescence. Chicago: Markham, 1971.

Edgell, Stephen, Sandra Walklate, and Gareth Williams, eds. *Debating the Future of the Public Sphere.* Brookfield, VT: Avebury, 1995.

Eisenstadt, S. N. *Modernization: Protest and Change.* Englewood Cliffs, NJ: Prentice-Hall, 1966.

Traditional Patrimonialism and Modern Neopatrimonialism. Vol. 1 of *Sage Research Papers in the Social Sciences, Studies in Comparative Modernization Series.* Beverly Hills, CA: Sage, 1973.

Eley, Geoffrey, and David Blackburn. *Reshaping the German Right: Radical Nationalism and Political Change after Bismarck.* New Haven, CT: Yale University Press, 1980.

Elkins, David J. *Beyond Sovereignty: Territory and Political Economy in the Twenty-First Century*. Toronto: University of Toronto Press, 1995.

Endo, Todd Isao. "The Relevance of Kohlberg's Stages of Moral Development to Research in Political Socialization." Ph.D. dissertation, Harvard University, 1973.

Engelstein, Laura. "Gender and the Juridical Subject: Prostitution and Rape in Nineteenth-Century Russian Criminal Codes." *Journal of Modern History 60* (September 1988): 458-95.

Enloe, Cynthia H. *Police, Military and Ethnicity: Foundations of State Power*. New Brunswick, NJ: Transaction Books, 1980.

Entessar, Nader. *Kurdish Ethnonationalism*. Boulder, CD: Lynne Rienner, 1992.

Erfani, Julie A. *The Paradox of the Mexican State: Rereading Sovereignty from Independence to NAFTA*. Boulder, CO: L. Rienner, 1995.

Erikson, Erik H. *Childhood and Society* (second edition). New York: W. W. Norton, 1963.

Esherick, Joseph W., and Jeffrey N. Wasserstrom. "Acting Out Democracy: Political Theater in Modern China." *Journal of Asian Studies 49* (November 1990): 835-65.

Evans, Peter B. *Dependent Development: The Alliance of Multinational, State, and Local Capital in Brazil*. Princeton, NJ: Princeton University Press, 1979.

Embedded Autonomy: States and Industrial Transformation. Princeton, NJ: Princeton University Press, 1995.

Evans, Peter B., Dietrich Reuschemeyer, and Theda Skocpol, eds. *Bringing the State Back In*. New York: Cambridge University Press, 1985.

Evans, Peter B., and John D. Stephens. "Studying Development Since the Sixties: The Emergence of a New Comparative Political Economy." Theory and Society 17 (1988).

Fagen, Richard R. "A Funny Thing Happened on the Way to the Market: Thoughts on Extending Dependency Ideas." *International Organization 32* (1978): 287-300.

Fahim, Hussein M. "Change in Religion in a Resettled Nubian Community, Upper Egypt." *International Journal of Middle East Studies 4* (1973): 163-77.

Fernandes, Lela. *Producing Workers: The Politics of Gender, Class, and Culture in the Calcutta Jute Mills.* Philadelphia: University of Pennsylvania Press, 1997.

Festinger, Leon. *A Theory of Cognitive Dissonance.* Stanford, CA: Stanford University Press, 1957.

Finkel, Norman J. *Commonsense Justice: Jurors' Notions of the Law.* Cambridge, MA: Harvard University Press, 1995.

Finnemore, Martha. *National Interests in International Society.* Ithaca, NY: Cornell University Press, 1996.

Foster, George M. "Peasant Society and the Image of Limited Good." *American Anthropologist 67* (April 1965): 293-315.

Frank, Andre G. *Capitalism and Underdevelopment in Latin America.* New York: Monthly Review Press, 1967.

Crisis: In the Third World. New York: Holmes & Meier, 1981.

Frankel, Francine R. I*ndia's Political Economy, 1947-1977: The Gradual Revolution.* Princeton, NJ: Princeton University Press, 1978.

Friedman, Lawrence M. *The Republic of Choice: Law, Authority, and Culture.* Cambridge, MA: Harvard University Press, 1990.

Galanter, Mark. "Justice in Many Rooms: Courts, Private Ordering, and Indigenous Law." *Journal of Legal Pluralism (and Unofficial Law) 19* (1981): 56-72.

Geddes, Barbara. *Politician's Dilemma: Building State Capacity in Latin America.* Berkeley: University of California Press, 1994.

Geertz, Clifford. *The Interpretation of Cultures: Selected Essays.* New York: Basic Books, 1973.

Local Knowledge: *Further Essays in Interpretive Anthropology.* New York: Basic Books, 1983.

Negara: The Theatre State in Nineteenth-Century Bali. Princeton, NJ: Princeton University Press, 1980.

Gerschenkron, Alexander. *Economic Backwardness in Historical Perspective: A Book of Essays.* Cambridge, MA: Harvard University Press, 1962.

Goldberg, Ellis, Joel S. Migdal, and Resat Kas8aba, eds. *Rules and Rights in the Middle East.* Seattle: University of Washington Press, 1993.

Goldfrank, Walter L. *The World System of Capitalism: Past and Present.* Beverly Hills, CA: Sage, 1979.

Goldstein, Rebecca. *The Mind-Body Problem: A Novel.* New York: Random House, 1983.

Goldstone, Jack A. *Revolution and Rebellion in the Early Modern World.* Berkeley: University of California Press, 1991.

Gottlieb, Gidon. *Nation against State: A New Approach to Ethnic Conflicts and the Decline of Sovereignty.* New York: Council on Foreign Relations Press, 1971.

Goudsblom, Johan, and Stephen Mennell, eds. *The Norbert Elias Reader.* Oxford: Blackwell, 1998.

Gourevitch, Peter. "The Second Image Reversed: The International Sources of Domestic Politics." *International Organization 32* (1978): 881-912.

Graham, Douglass H. "Mexican and Brazilian Economic Development: Legacies, Patterns, and Performance." In Sylvia Ann Hewlett and Richard S. Weinert, eds., *Brazil and Mexico: Patterns in Late Development.* Philadelphia: Institute for the Study of Human Issues, 1982.

Gramsci, Antonio. *Selections from the Prison Notebooks.* Edited by Quitin Hoare and Geoffrey N. Smith. New York: International Publishers, 1971.

Grew, Raymond, ed. *Crisis of Political Development in Europe and the United States.* Princeton, NJ: Princeton University Press, 1978.

Grindle, Merilee S. *Bureaucrats, Politicians, and Peasants in Mexico: A Case Study in Public Policy.* Berkeley: University of California Press, 1977.

"The Implementor: Political Constraints on Rural Development in Mexico." In Merilee Grindle, ed., *Politics and Policy Implementation in the Third World.* Princeton, NJ: Princeton University Press, 1980.

Guehenno, Jean-Marie. *The End of the Nation-State.* Minneapolis: University of Minnesota Press, 1995.

Guibernau, Berdun, and Maria Montserrat. *Nationalisms: The Nation-State and Nationalism in the Twentieth Century.* Cambridge, MA: Harvard University Press, 1996.

Gulbrandsen, Ornulf. "Living Their Lives in Courts: The Counter-Hegemonic Force of the Tsawana Kgotla in a Colonial Context." In Olivia Harris, ed., *Inside and Outside the Law.* New York: Routledge, 1996.

Gupta, Akhil. "Blurred Boundaries: The Discourse of Corruption, the Culture of Politics, and the Imagined State." *American Ethnologist 22* (May 1995): 375-402.

Gusfield, Joseph R. "Tradition and Modernity: Misplaced Polarities in the Study of Social Change." *American Journal of Sociology 72* (January 1967): 351-62.

Habermas, Jürgen. *Legitimation Crisis.* Boston: Beacon Press, 1975.

The Structural Transformation of the Public Sphere: An Inquiry into a Category of Bourgeois Society. Cambridge, MA: MIT Press, 1991.

Haggard, Stephen. *Pathways from the Periphery: The Politics of Growth in the Newly Industrializing Countries.* Ithaca, NY: Cornell University Press, 1990.

Hagopian, Frances. "Traditional Politics against State Transformation in Brazil." In Joel S. Migdal, Atul Kohli, and Vivienne Shue, eds., *State Power and Social Forces.* New York: Cambridge University Press, 1994.

Traditional Politics and Regime Change in Brazil. New York: Cambridge University Press, 1996.

Hall, John A., and G. John Ikenberry. *The State.* Minneapolis: University of Minnesota Press, 1989.

Halperin, Morton H. *Bureaucratic Politics and Foreign Policy.* Washington, DC: Brookings Institutions, 1974.

Hamilton, Gary C., and John R. Sutton. "The Problem of Control in the Weak State." *Theory and Society 18* (January 1989): 15-16.

Hamilton, Nora. *The Limits of State Autonomy: Post-Revolutionary Mexico.* Princeton, NJ: Princeton University Press, 1982.

Hammergren, Linn A. "Corporatism in Latin American Polities: A Reexamination of the 'Unique' Tradition." *Comparative Politics 9* (July 1977): 443-61.

Hannan, Michael T., and John Freeman. "The Population Ecology of Organizations." *American Journal of Sociology 82* (1994): 929-64.

Hansen, Roger D. *The Politics of Mexican Development.* Baltimore, MD: John Hopkins University Press, 1973.

Harvey, O. J., David E. Hunt, and Harold M. Schroder. "Stages of Conceptual Development." In Edward E. Sampson, ed., *Approaches, Contexts, and Problems of Social Psychology.* Englewood Cliffs, NJ: Prentice-Hall, 1964.

Heeger, Gerald A. *The Politics of Underdevelopment.* New York: St. Martin's Press, 1974.

Hegel, Georg Wilhelm Friedrich. *Hegel's Philosophy of Right.* Oxford: The Clarendon Press, 1942.

Hernes, Gudmond, and Arnie Selvik. "Local Corporatism." In Suzanne Berger, ed., *Organizing Interests in Western Europe: Pluralism, Corporatism, and the Transformation of Politics.* New York: Cambridge University Press, 1981.

Hewlett, Sylvia Ann, and Richard S. Weinert. *Brazil and Mexico: Patterns in Late Development.* Philadelphia: Institute for the Study of Human Issues, 1982.

Higgott, Richard. "Competing Theoretical Perspectives on Development and Underdevelopment: A Recent History." *Politics 13* (1978): 26-41.

Hindson, Paul, and Tim Gray. *Burke's Dramatic Theory of Politics. Brookfield,* VT: Avebury, 1988.

Hintze, Otto. "The Formation of States and Constitutional Development: A Study in History and Politics." In Felix Gilbert, ed., *The Historical Essays of Otto Hintze.* New York: Oxford University Press, 1975.

Hirschman, Albert O. "The Political Economy of Import-Substituting Industrialization in Latin America." *The Quarterly Journal of Economics 82* (1968): 2-32.

Huet, Marie-H é lène. *Rehearsing the Revolution: The Staging of Marat's Death 1793-1797.* Berkeley: University of California Press, 1982.

Hunt, Lynn Avery. *The Family Romance of the French Revolution*. Berkeley: University of California Press, 1992.

Huntington, Samuel P. "Political Development and Political Decay." *World Politics 17* (April 1965): 386-430.

Political Order in Changing Societies. New Haven, CT: Yale University Press, 1968.

"The Change to Change: Modernization, Development and Politics." In *Comparative Politics 3* (1971): 282-322.

The Third Wave: Democratization in the Late Twentieth Century. Norman: University of Oklahoma Press, 1991.

Hyden, Goran. *Beyond Ujamaa in Tanzania: Underdevelopment and an Uncaptured Peasantry*. Berkeley: University of California Press, 1980.

Ingebritsen, Christine. *The Nordic States and European Unity*. Ithaca, NY: Cornell University Press, 1998.

Inglehart, Ronald. "Cognitive Mobilization and European Identity." *Comparative Politics 3* (1970): 45-70.

Inkeles, Alex, and David H. Smith. *Becoming Modern*. Cambridge, MA: Harvard University Press, 1974.

Jackman, Robert H. *Power Without Force: The Political Capacities of Nation-States*. Ann Arbor: University of Michigan Press, 1993.

Jackson, Robert H. *Quasi-States: Sovereignty, International Relations, and the Third World*. New York: Cambridge University Press, 1990.

Jackson, Robert H., and Alan James, eds. *States in a Changing World: A Contemporary Analysis*. Oxford: Clarendon Press, 1993.

Jackson, Robert H., and Carl G. Rosberg. "Why Africa's Weak States Persist: The Empirical and the Juridical in Statehood." *World Politics 35* (October 1982): 1-24.

Jessop, Bob. "Corporatism, Parliamentarism, and Social Democracy." In Philippe Schmitter and Gerhard Lehmbruch, eds., *Trends Towards Corporatist Intermediation*. Beverly Hills, CA: Sage, 1979.

Jones, Gareth Stedman. *Languages of Class: Studies in English Working Class History, 1832-1982.* New York: Cambridge University Press, 1983.

Joseph, Gilbert M., and Daniel Nugent. "Popular Culture and State Formation." In Gilbert M. Joseph and Daniel Nugent, eds., *Everyday Forms of State Formation: Revolution and the Negotiation of Rule in Modern Mexico.* Durham, NC: Duke University Press, 1994.

Jowitt, Kenneth. *New World Disorder: The Leninist Extinction.* Berkeley: University of California Press, 1992.

Revolutionary Breakthroughs and National Development: The Case of Romania, 1944-1965. Berkeley: University of California Press, 1971.

Kaplan, Barbara H. *Social Change in the Capitalist World Economy.* Beverly Hills, CA: Sage, 1978.

Kaplan, Robert. *The Ends of the Earth: From Togo to Turkmenistan, from Iran to Cambodia, A Journey to the Frontiers of Anarchy.* New York: Knopf, 1997.

Kasaba, Res8 at. "A Time and Place for the Nonstate: Social Change in the Ottoman Empire during the 'Long Nineteenth Century.' " In Joel S. Migdal, Atul Kohli, and Vivienne Shue, eds., *State Power and Social Forces.* New York: Cambridge University Press, 1994.

Katznelson, Ira. "Structure and Configuration in Comparative Politics." In Mark Lichbach and Alan Zuckerman, eds., *Comparative Politics: Rationality, Culture, and Structure.* New York: Cambridge University Press, 1997.

Katzenstein, Peter J., *Between Power and Plenty: Foreign Economic Policies of Advanced Industrial States.* Madison: University of Wisconsin Press, 1978.

"Conclusion: Domestic Structures and Strategies of Foreign Economic Policy." In Peter J. Katzenstein, ed., *Between Power and Plenty: Foreign Economic Policies of Advanced Industrial States.* Madison: University of Wisconsin Press, 1978.

Corporatism and Change. Ithaca, NY: Cornell University Press, 1984.

Culture of National Security: Norms and Identity in World Politics. New York: Columbia University Press, 1996.

Tamed Power. Ithaca, NY: Cornell University Press, 1997.

Keane, John. *Democracy and Civil Society: On the Predicaments of European Socialism, the Prospects for Democracy, and the Problem of Controlling Social and of Political Power.* New York: Verso, 1988.

Keeler, John T. S. "Corporatism and Official Union Hegemony: The Case of French Agricultural Syndicalism." In Suzanne Berger, ed., *Organizing Interests in Western Europe: Pluralism, Corporatism, and the Transformation of Politics.* New York: Combridge University Press, 1981.

Keller, Edmond J., and Donald Rothchild. *Africa in the New International Order: Rethinking State Sovereignty and Regional Security.* Boulder, CO: Lynne Rienner, 1996.

Keohane, Robert O., and Joseph S. Nye, Jr. *Transnational Relations and World Politics.* Cambridge, MA: Harvard University Press, 1970.

Kertzer, David. *Ritual, Politics and Power.* New Haven: Yale University Press, 1988.

Kesselman, Mark. "Over-institutionalization and Political Constraint: The Case of France." *Comparative Politics 3* (1970): 21-44.

Kilson, Martin. *Political Change in a West African State: A Study of the Modernization Process in Sierre Leone.* Cambridge, MA: Harvard University Press, 1966.

King, Roger. *The State in Modern Society: New Directions in Political Sociology.* Chatham, NJ: Chatham House, 1986.

Kling, Merle. "Toward a Theory of Power and Political Instability in Latin America." In James Petras and Maurice Zeitlin, eds., *Latin America: Reform or Revolution.* New York: Fawcett, 1968.

Klotz, Audie. *Norms in International Relations: The Struggle against Apartheid.* Ithaca, NY: Cornell University Press, 1995.

Koelble, Thomas A. "The New Institutionalism in Political Science and Sociology." *Comparative Politics 27* (January 1995): 231-43.

Kohli, Atul. "Centralization and Powerlessness: India's Democracy in a Comparative Perspective." In Joel S. Migdal, Atul Kohli, and Vivienne Shue, eds., *State Power and Social Forces.* New York: Cambridge University Press, 1994.

Democracy and Discontent: India's Growing Crisis of Governability. New York: Cambridge University Press, 1990.

Kohlberg, Lawrence. "Education for Justice: A Modern Statement of the Platonic View." In James M. Gustafson, ed., *Moral Education.* Cambridge, MA: Harvard University Press, 1970.

"Stage and Sequence: The Cognitive Developmental Approach to Socialization." In David A. Groslin, ed., *Handbook of Socialization Theory and Research.* Chicago: Rand McNally, 1969.

Kondratieff, N. D. "The Long Waves in Economic Life." *The Review of Economic Statistics 17* (1935): 105-15.

Krasner, Stephen D. "Approaches to the State: Alternative Conceptions and Historical Dynamics." *Comparative Politics 16* (January 1984): 223-52.

Defending the National Interest: Raw Materials Investments and U.S. Foreign Policy. Princeton, NJ: Princeton University Press, 1978.

"Domestic Constraints on International Economic Leverage." In Klaus Knorr and Frank N. Trager, eds., *Economic Issues and National Security.* Kansas City: Regents Press of Kansas, 1977.

"Regimes and the Limits of Realism: Regimes as Autonomous." *International Organization 36* (1982): 497-510.

"Sovereignty: An Institutionalist Perspective." *Comparative Political Studies 21* (April 1988): 66-94.

Kuehls, Thom. *Beyond Sovereign Territory: The Space of Ecopolitics.* Minneapolis: University of Minnesota Press, 1996.

Kurth, James R. "Industrial Change and Political Change: A European Perspective." In David Collier, ed., *The New Authoritarianism in Latin America.* Princeton, NJ: Princeton University Press, 1979.

Laitin, David D. *Hegemony and Culture: Politics and Religious Change Among the Yoruba.* Chicago: University of Chicago Press, 1986.

Lamborn, Alan C. "Power and the Politics of Extraction." *International Studies Quarterly 27* (June 1983): 120-45.

Lane, Ruth. *The Art of Comparative Politics.* Boston: Allyn and Bacon, 1997.

LaPalombara, Joseph. "Political Science and Engineering of National Development." In Monte Palmer and Larry Sterns, eds., *Political Development in Changing Societies.* Lexington, MA: D. C. Heath, 1971.

Lawson, Kenneth Gregory. "*War at the Grassroots: The Great War and the Nationalization of Civic Life.*" Ph.D. dissertation, University of Washington, 2000.

Lehmbruch, Gerhard. "Liberal Corporatism and Party Government," In Philippe Schmitter and Gerhard Lehmbruch, eds., *Trends Towards Corporatist Intermediation.* Beverly Hills, CA: Sage, 1979.

Lerner, Daniel. *The Passing of Traditional Society: Modernizing the Middle East.* New York: Free Press, 1958.

"Some Comments on Center-Periphery Relations." In Richard L. Merritt and Stein Rokkan, eds., *Comparing Nations.* New Haven, CT: Yale University Press, 1966.

Levi, Margaret. "A Model, a Method, and a Map: Rational Choice in Comparative and Historical Analysis." In Mark Lichbach and Alan Zuckerman, eds., *Comparative Politics: Rationality, Culture, and Structure.* New York: Cambridge University Press, 1997.

Of Rule and Revenue. Berkeley: University of California Press, 1988.

Levy, Marian J. Jr. *Modernization and the Structure of Societies: A Setting for International Affairs.* Princeton, NJ: Princeton University Press, 1966.

Lichbach, Mark, and Alan Zuckerman, eds. *Comparative Politics: Rationality, Culture, and Structure.* New York: Cambridge University Press, 1997.

Lipton, Michael. *Why Poor People Stay Poor: Urban Bias in World Development.* Cambridge, MA: Harvard University Press, 1977.

Lowi, Theodore J. *At the Pleasure of the Mayor: Patronage and Power in New York City,* 1898-1958. New York: The Free Press, 1964.

Lustick, Ian. *Unsettled States, Disputed Lands: Britain and Ireland, France and Algeria, Israel and the West Bank-Gaza.* Ithaca, NY: Cornell University Press, 1993.

Lyons, Gene M., and Michael Mastanduno, eds. *Beyond Westphalia? State Sovereignty and International Intervention.* Baltimore, MD: John Hopkins University Press, 1995.

Malloy, James M. "Authoritarianism and Corporatism in Latin America: The Modal Pattern," In James M. Malloy, ed., *Authoritarianism and Corporatism in Latin America.* Pittsburgh, PA: University of Pittsburgh Press, 1977.

Mann, Michael. "The Autonomous Power of the State: Its Origins, Mechanisms and Results." In John A. Hall, ed., *States in History.* Oxford: Basil Blackwell, 1986.

The Sources of Social Power. New York: Cambridge University Press, 1986.

March, James G., and Johan P. Olsen. *Rediscovering Institutions: The Organizational Basis of Politics.* New York: Free Press, 1989.

Marty, Martin E. *The One and the Many: America's Struggle for the Common Good.* Cambridge, MA: Harvard University Press, 1997.

Maslow, Abraham H. *Motivation and Personality.* New York: Harper, 1954.

McClelland, David C. *The Achieving Society.* New York: Free Press, 1961.

McLellan, David. *Karl Marx: Early Texts.* Oxford: Basil Blackwell, 1979.

Mehta, Vrajanda Raj. *Beyond Marxism: Towards an Alternative Perspective.* New Delhi: Manohar, 1978.

Merkel, Peter H. "The Study of European Political Development." *World Politics 29* (1977).

Meyer, John W., and Michael T. Hannan. *National Development in the World System: Educational, Economic, and Political Change, 1950-1970.* Chicago: University of Chicago Press, 1979.

Meyer, John W., and Brian Rowan. "Institutionalized Organizations: Formal Structure as Myth and Ceremony." *American Journal of Sociology 83* (1977): 340-63.

Meyer, Marshall W., and Lynne G. Zucker. *Permanently Failing Organizations.* Newbury Park: Sage, 1989.

Migdal, Joel S. "Capitalist Penetration in the Nineteenth Century: Creating Conditions for New Patterns of Social Control." In Robert Wheeler and Scott

Guggenheim, eds., *Power and Protest in the Countryside: Studies of Rural Unrest.* Durham, NC: Duke University Press, 1982.

Peasants, Politics, and Revolution: Pressures Towards Political and Social Change in the Third World. Princeton, NJ: Princeton University Press, 1974.

"Civil Society in Israel." In Ellis Goldberg, Res8 at Kasaba, and Joel S. Migdal, eds., *Rules and Rights in the Middle East.* Seattle: University of Washington Press, 1993.

Strong Societies and Weak States: State-Society Relations and State Capabilities in the Third World. Princeton, NJ: Princeton University Press, 1988.

"Studying the State." In Mark I. Lichbach and Alan S. Zuckerman, eds., *Comparative Politics: Rationality, Culture, and Structure.* New York: Cambridge University Press, 1997.

Through the Lens of Israel: Explorations in State and Society. Albany: State University of New York Press, 2001.

"Why Change? Toward a New Theory of Change Among Individuals in the Process of Modernization," *World Politics 26* (1974): 189-206.

Migdal, Joel S., Atul Kohli, and Vivienne Shue, eds. *State Power and Social Forces: Domination and Transformation in the Third World.* New York: Cambridge University Press, 1994.

Migdal, Joel S., et al. *Palestinian Society and Politics.* Princeton, NJ: Princeton University Press, 1980.

Millikan, Max F., and W. W. Rostow. *A Proposal: Key to an Effective Foreign Policy.* New York: Harper, 1957.

Minow, Martha, Michael Ryan, and Austan Sarat, eds. *Narrative Violence and the Law: The Essays of Robert Cover.* Ann Arbor: University of Michigan Press, 1993.

Mishal, Shaul. "Conflictual Pressures and Cooperative Interests: Observations on West Bank - Amman Political Relations, 1949-1967." In Joel S. Migdal, et al. *Palestinian Society and Politics.* Princeton, NJ: Princeton University Press, 1980.

Mitchell, J. Clyde. *The Kalela Dance.* Rhodes-Livingstone Papers No. 27. New York: Humanities Press, 1956.

Mitchell, Timothy. "The Effect of the State." Working paper presented at the workshop on state creation and transformation of the Social Science Research Council's Committee on the Near and Middle East. Istanbul, September 1-3, 1989.

"The Limits of the State: Beyond Statist Approaches and Their Critics." *American Political Science Review 85* (March 1991): 82.

Modelski, George, "The Long Cycle of Global Politics and the Nation-State." *Comparative Studies in Society and History 20* (1978): 214-35.

"Long Cycles of World Leadership." Working paper presented at the annual meeting of the American Political Science Association. New York, 1981.

Transnational Corporations and World Order: Readings in International Political Economy. San Francisco: W. H. Freeman, 1979.

Molteno, Robert. "Cleavage and Conflict in Zambian Politics: A Study in Sectionalism." In William Tordoff, ed., *Politics in Zambia.* Manchester: Manchester University Press, 1974.

Montgomery, John D. "The Quest for Political Development." *Comparative Politics 1* (1969): 285-95.

Moore, Barrington, Jr. *Social Origins of Dictatorship and Democracy: Lord and Peasant in the Making of the Modern World.* Boston: Beacon Press, 1966.

Moore, Dahlia, and Baruch Kimmerling. "Individual Strategies of Adopting Collective Identities: The Israeli Case." *International Sociology 10* (December 1995).

Mosca, Gaetano. *The Ruling Class.* New York: McGraw-Hill, 1939.

Nash, Manning. *The Cauldron of Ethnicity in the Modern World.* Chicago: University of Chicago Press, 1989.

Nettl, J. P. *Political Mobilization: A Sociological Analysis of Methods and Concepts.* New York: Basic Books, 1967.

"The State as a Conceptual Variable." *World Politics 20* (1968): 559-92. Neuberger, Benjamin. "State and Nation in African Thought." *Journal of African Studies 4* (Summer 1977): 198-205.

"The Western Nation-State in African Perceptions of Nation-Building." *Asian and African Studies 11* (1976): 241-61.

Newberg, Paula R. *Judging the State: Courts and Constitutional Politics in Pakistan.* New York: Cambridge University Press, 1995.

Newton, Ronald C. "Natural Corporatism and the Passing of Populism in Spanish America." In Federick B. Pike and Thomas Stritch, eds., *The New Corporatism: Social-Political Structures in the Iberian World.* Notre Dame, IN: University of Notre Dame Press, 1974.

Nisbet, Robert A. *Social Change and History: Aspects of the Western Theory of Development.* London: Oxford University Press, 1969.

Nordlinger, Eric A. *On the Autonomy of the Democratic State.* Cambridge, MA: Harvard University Press, 1981.

North, Douglass C. *Structure and Change in Economic History.* New York: W. W. Norton, 1981.

"The Western Nation-State in African Perceptions of Nation-Building." *Asian and African Studies 11* (1976): 241-61.

O'Donnell, Guillermo. "Tensions in the Bureaucratic-Authoritarian State and the Question of Democracy." In David Collier, ed., *The New Authoritarianism in Latin America.* Princeton, NJ: Princeton University Press, 1979.

and Philippe C. Schmitter. *Transitions from Authoritarian Rule.* Baltimore, MD: John Hopkins University Press, 1986.

Offe, Claus. "The Attribution of Public Status to Interest Groups: Observation of the West German Case." In Suzanne Berger, ed., *Organizing Interests in Western Europe: Pluralism, Corporatism, and the Transformation Politics.* New York: Cambridge University Press, 1981.

Modernity and the State: East, West. Cambridge, MA: MIT Press, 1996. Ohmae, Kenichi. *The End of the Nation-State: The Rise of Regional Economies.* New York: Free Press, 1995.

Oldenburg, Ray. *The Great Good Place: Caf é s, Coffee Shops, Community Centers, Beauty Parlors, General Stores, Bars, Hangouts and How They Get You Through the Day.* New York: Paragon House, 1989.

Ó Mùrchu, Niall. "Labor, the State, and Ethnic Conflict: A Comparative Study of British Rule in Palestine (1920-1939) and Northern Ireland (1973-1994)." Ph.D. dissertation, University of Washington, 2000.

Osiel, Mark J. "Dialogue with Dictators: Judicial Resistance in Argentina and Brazil." *Law and Social Inquiry 20* (Spring 1995): 481-560.

Panitch, Leo. "The Development of Corporatism in Liberal Democracies." In Philippe Schmitter and Gerhard Lehmbruch, eds., *Trends Towards Corporatist Intermediation.* Beverly Hills, CA: Sage, 1979.

"Recent Theorization of Corporatism: Reflections on a Growth Industry."

British Journal of Sociology 31 (1980): 159-82.

Parpart, Jane L., and Kathleen A. Staudt. "Women and the State in Africa." In Jane L. Parpart and Kathleen Staudt, eds., *Women and the State in Africa.* Boulder, CO: Lynne Rienner, 1989.

Parsons, Talcott. "The Political Aspect of Social Structure and Process." In David Easton, ed., *Varieties of Political Theory.* Englewood Cliffs, NJ: Prentice-Hall, 1966.

The Social System. Glencoe, IL: Free Press, 1951.

Societies: Evolutionary and Comparative Perspectives. Englewood Cliffs, NJ: Prentice-Hall, 1966.

Parsons, Talcott, and Edward Shils. *Toward a General Theory of Action.* Cambridge, MA: Harvard University Press, 1951.

Paul, David W. *The Cultural Limits of Revolutionary Politics: Change and Continuity in Socialist Czechoslovakia.* Boulder, CO: East European Quarterly and Columbia University Press, 1979.

Peled, Yoav, and Gershon Shafir. "The Roots of Peacemaking: The Dynamics of Citizenship in Israel, 1948-93." *International Journal of Middle East Studies 28* (1996): 391-413.

Pempel, T. J. "Japanese Foreign Economic Policy: The Domestic Bases for International Behavior." In Peter J. Katzenstein, ed., *Between Power and Plenty: Foreign Economic Policies of Advanced Industrial States.* Madison: University of Wisconsin Press, 1978.

Pempel, T. J., and Keiichi Tsunekawa. "Corporatism Without Labor? The Japanese Anomaly." In Philippe Schmitter and Gerhard Lehmbruch, eds., *Trends Toward Corporatist Intermediation.* Beverly Hills, CA: Sage, 1979.

Perry, Elizabeth J. "Labor Divided: Sources of State Formation in Modern China." In Joel S. Migdal, Atul Kohli, and Vivienne Shue, eds., *State Power and Social Forces.* New York: Cambridge University Press, 1994.

Rebels and Revolutionaries in North China 1845-1945. Stanford, CA: Stanford University Press, 1980.

Pike, Frederick B., and Thomas Stritch, eds. *The New Corporatism: Social-Political Structures in the Iberian World.* Notre Dame, IN: University of Notre Dame Press, 1974.

Polanyi, Karl. *The Great Transformation: The Political and Economic Origins of Our Time.* Boston: Beacon Press, 1944.

Popkin, Samuel L. *The Rational Peasant.* Berkeley: University of California Press, 1979.

Poulantzas, Nicos. *Political Power and Social Class.* London: NLB, 1975.

Putnam, Robert D. "Bowling Alone: America's Declining Social Capital." *Current* 373 (June 1995): 3-10.

"Tuning in, Tuning Out: The Strange Disappearance of Social Capital in America." PS: *Political Science and Politics 27* (December 1995): 664-83.

"What Makes Democracy Work?" *National Civic Review 82* (Spring 1993): 101-7.

Pye, Lucian W. "The Concept of Political Development." *Annals of the American Academy 358* (1965): 1-13.

Politics, Personality, and Nation-Building. New Haven, CT: Yale University Press, 1962.

Rau, Zbigniew. "Some Thoughts on Civil Society in Eastern Europe and the Lockean Contractarian Approach." *Political Studies 35* (1987): 573-92.

Razik, Gasser Abdel. *The New York Times.* July 10, 2000, p. A10.

Redfield, Robert. *Peasant Society and Culture.* Chicago: University of Chicago Press, 1960.

Reitsma, Hendenrik-Jan A. "Development, Geography, Dependency Relations, and the Capitalist Scapegoat." *The Professional Geographer 34* (1982): 125-30.

Reuschemeyer, Dietrich, and Peter B. Evans. "The State and Economic Transformation: Toward an Analysis of the Conditions Underlying Effective Intervention." In Evans, et al., *Bringing the State Back In.* New York: Cambridge University Press, 1985.

Richards, A. I. "Authority Patterns in Traditional Buganda." In L. A. Fallers and A. I. Richards, eds., *The King's Men: Leadership and Status in Buganda on the Eve of Independence.* New York: Oxford University Press, 1964.

Riggs, Fred W. *Administration in Developing Countries: The Theory of Prismatic Society.* Boston: Houghton Mifflin, 1964.

Rogowski, Ronald, and Lois Wasserspring. "Does Political Development Exist? Corporatism in Old and New Societies." *Comparative Politics Series 2.* Beverly Hills, CA: Sage, 1971.

Rokkan, Stein. "Cities, States, and Nations: A Dimensional Model of the Study of Contrasts in Development." In S. N. Eisenstadt and Stein Rokkan, eds., *Building States and Nations.* Beverly Hills, CA: Sage, 1973.

Roseberry, William. "Hegemony and the Language of Contention." In Gilbert Joseph and Daniel Nugent, eds., *Everyday Forms of State Formation: Revolution and the Negotiation of the Rule in Modern Mexico.* Durham, NC: Duke University Press, 1994.

Rosenau, James N. "The State in an Era of Cascading Politics: Wavering Concept, Widening Competence, Withering Colossus, or Weathering Change?" *Comparative Political Studies 21* (April 1988): 13-44.

Ross, Marc. "Culture and Identity in Comparative Political Analysis." In Mark Lichbach and Alan Zuckerman, eds., *Comparative Politics: Rationality, Culture, and Structure.* New York: Cambridge University Press, 1997.

Rostow, Dankwart A. "Modernization and Comparative Politics: Prospects in Research and Theory." *Comparative Politics 1* (1968): 37-51.

Rudolph, Lloyd I., and Suzanne H. Rudolph. *The Modernity of Tradition.* Chicago: University of Chicago Press, 1967.

Runciman, David. *Pluralism and the Personality of the State.* New York: Cambridge University Press, 1997.

Russell, Bertrand. *Sceptical Essays.* New York: W. W. Norton, 1928.

Sadat, Anwar el-. *In Search of Identity: An Autobiography.* New York: Harper & Row, 1977.

Sandbrock, Richard. "The Crisis in Political Development Theory." *Journal of Development Studies 12* (1975): 163-85.

Sanders, John T., and Jan Narveson, eds. *For and Against the State: New Philosophical Readings.* Lanham, MD: Rowman and Littlefield, 1996.

Schlichte, Klaus. "Why States Decay: A Preliminary Assessment." Mimeograph, 1997.

Schmitter, Phillippe C. "Interest Intermediation and Regime Governability in Contemporary Western Europe and North America." In Suzanne Berger, ed., *Organizing Interests in Western Europe: Pluralism, Corporatism and the Transformation of Politics.* New York: Cambridge University Press, 1981.

Schudson, Michael. "Culture and Integration of National Societies." *International Social Science Journal 46* (February 1994): 63-82.

Schumpeter, Joseph. *Business Cycles.* New York: McGraw Hill, 1939.

Schwartz, Benjamin. "The Limits of 'Tradition Versus Modernity' as Categories of Explanation: The Case of the Chinese Intellectuals." *Daedalus 101* (1972): 71-88.

Scott, James C. *The Moral Economy of the Peasants: Rebellion and Subsistence in Southeast Asia.* New Haven, CT: Yale University Press, 1976.

Seeing Like a State: How Certain Schemes to Improve the Human Condition Have Failed. New Haven, CT: Yale University Press, 1998.

Sennett, Richard. *The Fall of Public Man.* New York: Knopf, 1977.

Shapiro, Martin, and Alec Stone. "The New Constitutional Politics of Europe." *Comparative Political Studies 26* (January 1994): 397-420.

Shapiro, Michael J., and Hayward R. Alker. *Challenging Boundaries: Global Flows, Territorial Identities.* Minneapolis: University of Minnesota Press, 1996.

Shils, Edward. *Center and Periphery: Essays in Macrosociology.* Chicago: University of Chicago Press, 1975.

The Constitution of Society. Chicago: University of Chicago Press, 1972.

Political Development in the New States. Paris: Mouton, 1962.

"Political Development in the New States." *Comparative Studies in Society and History 2* (1960): 265-92.

Shue, Vivienne. *The Reach of the State: Sketches of the Chinese Body Politic.* Stanford, CA: Stanford University Press, 1988.

"State Power and Social Organization in China." In Joel S. Migdal, Atul Kohli, and Vivienne Shue, eds., *State Power and Social Forces.* New York: Cambridge University Press, 1994.

Singh, Jitendra V., David J. Tucker, and Robert J. House. "Organizational Legitimacy and the Liability of Newness." In W. Richard Scott, ed., *Organizational Sociology.* Brookfield, VT: Dartmouth, 1994.

Siu, Helen. "Recycling Rituals: Politics and Popular Culture in Contemporary China." In Perry Link, Richard Madsen, and Paul G. Pickowiez, eds., *Unofficial China: Popular Culture and Thought in the People's Republic.* Boulder, CO: Westview Press, 1989.

Sjoberg, Gideon. *The Pre-industrial City.* New York: Free Press, 1960.

Skinner, G. William. "Chinese Peasants and the Closed Community: An Open and Shut Case." *Comparative Studies in Society and History 13* (July 1971): 270-81.
Skocpol, Theda. "Bringing the State Back In." *Social Science Research Council Items 36* (June 1982): 1-8.

States and Social Revolutions: A Comparative Analysis of France, Russia and China. New York: Cambridge: Cambridge University Press, 1979.

Smith, Anthony D. "Myth of the 'Modern Nation' and the Myths of Nations." *Racial Studies 11* (January 1988): 1-26

"State-Making and Nation-Building." In Hall, ed., *States in History.* New York: Blackwell, 1986.

Smith, Thomas B. "The Policy Implementation Process." *Policy Sciences 4* (June 1973): 172-98.

Springbong, Robert. *Family Power and Politics in Egypt: Sayed Bey Marei - His Clan, Clients and Cohorts.* Philadelphia: University of Pennsylvania Press, 1982.

Spruyt, Hendrik. *The Sovereign State and Its Competitors: An Analysis of Systems Change.* Princeton, NJ: Princeton University Press, 1994.

Srinivas, M. N. *Caste in Modern India and Other Essays.* Bombay: Asia Publishing House, 1962.

Social Change in Modern India. Berkeley: University of California Press, 1966.
Stepan, Alfred. *Authoritarian Brazil: Origins, Policies, and Future.* New Haven, CT:

Yale University Press, 1973.

Rethinking Military Politics: Brazil and the Southern Cone. Princeton, NJ: Princeton University Press, 1988.

The State and Society: Peru in Comparative Perspective. Princeton, NJ: Princeton University Press, 1978.

Stern, Paul C. "Why do People Sacrifice for Their Nations?" *Political Psychology 16* (1985): 217-35.

Stinchcombe, Arthur L. "Organizations and Social Structure." In James G. March, ed., *Handbook of Organizations.* Chicago: Rand-McNally, 1965.

Strang, David. "Anamoly and Commonplace in European Political Expansion: Realist and Institutional Accounts." *International Organization 45* (Spring 1991): 143-62.

Swann, William B., John J. Griffin, Jr., Steven C. Predmore, and Bebe Gines. "The Cognitive-Affective Crossfire: When Self-Consistency Confronts SelfEnhancement." *Journal of Personality and Social Psychology 52* (May 1987).

Swidler, Ann. "Culture in Action: Symbols and Strategies." *American Sociological Review 51* (April 1986).

"Reflections on the History of European State-Making." In Charles Tilly, ed., *The Formation of National States in Western Europe.* Princeton, NJ: Princeton University Press, 1975.

"Western State-Making and Theories of Political Transformation." In Charles Tilly, ed., *The Formation of National States in Western Europe.* Princeton, NJ: Princeton University Press, 1978.

Tarrow, Sidney. *Territorial Politics in Industrial Nations.* New York: Praeger, 1978. Thelen, Kathleen, and Sven Steinmo. "Historical Institutionalism in Compara-

tive Politics." In Sven Steinmo, Kathleen Thelen, and Frank Longstreth, eds.,

Historical Institutionalism in Comparative Analysis. New York: Cambridge University Press, 1992.

Thompson, E. P. "Eighteenth-Century English Society: Class Struggle without Class?" Social History 3 (May 1978).

"Patrician Society, Plebian Culture." *Journal of Social History 7* (Summer 1974): 382-405.

The Poverty of Theory and Other Essays. New York: Monthly Review Press, 1978. Tilly, Charles. "Reflections on the History of European State-Making." In Charles Tilly, ed., *The Formation of National States in Western Europe.* Princeton, NJ:

Princeton University Press, 1975.

The Vend é e. New York: John Wiley & Sons, 1967.

"War Making and State Making as Organized Crime." In Peter B. Evans, Dietrich Rueschemeyer, and Theda Skocpol, eds., *Bringing the State Back In.* New York: Cambridge University Press, 1985.

"Western State-Making and Theories of Political Transformation." In Charles Tilly, ed., *The Formation of National States in Western Europe.* Princeton, NJ: Princeton University Press, 1975.

ed. *The Formation of National States in Western Europe.* Princeton, NJ: Princeton University Press, 1975.

Tipps, Dean C. "Modernization Theory and the Comparative Study of Societies." *Comparative Studies and Societies and History 15* (1973): 199-240.

Triska, Jan F., and Paul M. Cocks, eds. *Political Development in Eastern Europe.* New York: Praeger, 1977.

Triska, Jan F., and Paul M. Johnson. "Political Development and Political Change in Eastern Europe: A Comparative Study." *University of Denver Monograph Series in World Affairs 13*, Book 2, 1975.

Ugalde, Antonio. *Power and Conflict in a Mexican Community: A Study of Political Integration.* Albuquerque: University of New Mexico Press, 1970.

United Nations. *The Economic Development of Latin America and Its Principal Problems.* New York: United Nations, 1950.

U.S. Department of State. *Country Reports on Human Rights Practices for 1981.* Washington, D.C., 1981.

Van Meter, Donald S., and Carl E. Van Horn. "The Policy Implementation Process: A Conceptual Framework." *Administration and Society 6* (February 1975).

Verba, Sidney. "Sequences and Development." In Binder, et al., eds., *Crises and Sequences of Political Development.* Princeton, NJ: Princeton University Press, 1971.

Viliz, Claudio. *The Centralist Tradition in Latin America.* Princeton, NJ: Princeton University Press, 1980.

Vincent, Andrew. *Theories of the State.* Oxford: Basil Blackwell, 1987. Vital, David. *The Origins of Zionism.* Oxford: Clarendon Press, 1975.

Zionism: The Formative Years. Oxford: Clarendon Press, 1982.

Vitalis, Robert. "Business Conflict, Collaboration, and Privilege in Interwar Europe." In Joel S. Migdal, Atul Kohli, and Vivienne Shue, eds., *State Power and Social Forces.* New York: Cambridge University Press, 1994.

When Capitalists Collide: Business Conflict and the End of Empire in Egypt. Berkeley: University of California Press, 1995.

Waldner, David. *State Building and Late Development.* Ithaca, NY: Cornell University Press, 1999.

Wallerstein, Immanuel. *The Modern World-System: Capitalist Agriculture and the Origins of the European World Economy in the Sixteenth Century.* New York: Academic Press, 1974.

The Modern World System II: Mercantilism and the Consolidation of the European World Economy, 1600-1750. New York: Academic Press, 1974.

"A World System Perspective of the Social Sciences." *British Journal of Sociology*

27 (1976): 343-52.

Waltz, Kenneth. *Theory of International Politics.* Reading, MA: Addison-Wesley, 1979.

Waterbury, John. *The Egypt of Nasser and Sadat: The Political Economy of Two Regimes.*

Princeton, NJ: Princeton University Press, 1983.

Exposed to Innumerable Delusions: Public Enterprise and State Power in Egypt, India, Mexico and Turkey. New York: Cambridge University Press, 1993.

Watts, Nicole. "Kurdish Rights, Human Rights: Boundaries of Transnational Activism," Paper presented to the Workshop on Boundaries and Belonging. Seattle, July 1999.

"Virtual Kurdistan West: States and Supra-territorial Communities in the Late 20th and Early 21st Centuries." Ph.D. dissertation, University of Washington, forthcoming, 2001.

Weber, Max. *Economy and Society.* New York: Bedmister Press, 1968.

From Max Weber: Essays in Sociology*, translated and edited by H. H. Gerth and B. Wright Mills. New York: Oxford University Press, 1958.*

Max Weber on Law in Economy and Society, edited by Max Rheinstein. Cambridge, MA: Harvard University Press, 1954.

"Politics as a Vocation." In H. H. Gerth and C. Wright Mills, trans. and eds., *From Max Weber: Essays in Sociology.* New York: Oxford University Press, 1946.

Theory of Social and Economic Organization. New York: Free Press, 1964. Weiner, Myron. "Motilal, Jawaharlal, Indira, and Sanjay in India's Political Trans-

formation." In Richard J. Samuels, ed., *Political Generations and Political Development.* Lexington, MA: Lexington Books, 1977.

Weingrod, Alex. *Reluctant Pioneers.* Ithaca, NY: Cornell University Press, 1966.

Wendt, Alexander. "Constructing International Politics." International Security 20 (1995): 71-81.

Whitaker, C. S. Jr. "A Dysrhythmic Process of Political Change." *World Politics 19* (January 1967): 190-217.

The Politics of Tradition: Continuity and Change in Northern Nigeria 1946-1966. Princeton, NJ: Princeton University Press, 1970.

White, Stephen K. *Edmund Burke: Modernity, Politics, and Aesthetics.* Thousand Oaks, CA: Sage, 1994.

Wiarda, Howard J. *Corporatism and Development: The Portuguese Experience.*

Amherst: University of Massachusetts Press, 1977.

"Toward a Non-Ethnocentric Theory of Development: Alternative Conceptions from the Third World." Working paper presented to the American Political Science Association, 1981.

"Transcending Corporatism? The Portuguese Cooperative System and the Revolution of 1974." Institute of International Studies Essay Series 3. Columbia: University of South Carolina Press, 1976.

Wilentz, Sean. *Rites of Power: Symbolism, Ritual and Politics Since the Middle Ages.*

Philadelphia: University of Philadelphia Press, 1985.

Wolf, Eric R. *Europe and the People Without History.* Berkeley: University of California Press, 1982.

Peasant Wars of the Twentieth Century. New York: Harper & Row, 1969.

Woods, Patricia. "Courting the Court: Social Visions, State Authority, and the Religious Law Debates in Israel," Ph.D. dissertation, University of Washington, forthcoming, 2001.

Zingman, Ben. "Lawrence Kohlberg: Morality sans Community." Unpublished paper.

Zolberg, Aristide R. *One-Party Government in the Ivory Coast* (revised edition). Princeton, NJ: Princeton University Press, 1969.

"Origins of the Modern System: A Missing Link," *World Politics 33* (1981): 253-81.

Zubaida, Sami. *Islam, the People and the State: Essays on Political Ideas and Movements in the Middle East.* New York: Routledge, 1989.

الدولة في المجتمع

يمثل هذا الكتاب نقلة تحليلية متميزة تخرج بحقل السياسات المقارنة من الجدال العقيم حول استقلال الدولة وكفاءتها؛ إذ تركز المقاربة اهتمامها على القوى والشبكات والحركات الاجتماعية التي لا تتطابق هنا مع مفهوم المجتمع المدني. وتمتاز المقاربة التي يقدمها مؤلف الكتاب بإحاطة واسعة بالعديد من مناطق العالم الثالث، وتنتقل بسلاسة بين مستويات عدة لتحليل ماهية الدولة؛ مستويات دولية ومحلية وإقليمية ونفسية فردية.

ويمثل الكتاب كذلك مراجعة شاملة لحقل السياسات المقارنة الحديث من خلال عرضه لمراحل تطور مقاربته.

وتعد هذه المقاربة مقاربة غنية بالإمكانيات، إذ إنها لم تختبر بعد على المجتمعات العربية بشكل كاف، على الرغم من ملاءمتها الشديدة لظروفه. ويمكن بناء على ذلك بناء أجندة بحثية كاملة بمقاربة جويل مجدال تساعد في فهم العديد من جوانب المجتمع العربي لم تستطع المقاربات السائدة فهمها وتفكيكها.

ولذلك كان من الضروري المساهمة بنقل هذا الكتاب إلى العربية.

مؤلف الكتاب هو أحد أبرز الأكاديميين الغربيين في حقلي السياسات المقارنة والدرسات الدولية. أصدر منذ عام ١٩٧٤م حتى اليوم ما يزيد عن ثلاثين ورقة بحثية، وخمسة عشر كتابا بين مجالات التنمية والسياسة الخارجية والدراسات اليهودية والدراسات ما بعد الكولونيالية، وتتركز النسبة الأكبر من دراساته في ميدان علاقات الدولة والمجتمع.





الثمن: 12$


ISBN 978-977-6539-63-1



www.aalamaladab.com